كلماير وآخرون

أساسيات علم لغة النص

مدخل إلى
(فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه ومباحثه)

ترجمه وعلق عليه
دكتور / سعيد حسن بحيري
كلية الألسن - جامعة عين شمس

الناشر
مكتبة زهراء الشرق
١١٦ شارع محمد فريد - القاهرة
تليفاكس: ٢٣٩١٣٣٥٤ (٠٠٢٠٢)

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

أساسيات علم لغة النص: مدخل إلى
فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه
ومباحثه / كلماير ... [وآخ]؛
ترجمه وعلق عليه سعيد حسن
بحيري . – ط١. – القاهرة : زهراء
الشرق، ٢٠٠٨.
٣٨٣ ص ؛ ٢٤ سم.
تدمك ٨ ٣٣٦ ٣١٤ ٩٧٧
١- اللغة ، علم ٤٠١
أ – كلماير (مؤلف مشارك)
ب – بحيري، سعيد حسن (مترجم ومعلم)

اسم الكتاب	:	أساسيات علم لغة النص
اسم المؤلف	:	كلماير وآخرون
ترجمه وعلق عليه	:	الدكتور/ سعيد حسن بحيري
رقم الطبعة	:	الأولى
السنة	:	٢٠٠٩
رقم الإيداع	:	٥٩٠١
الترقيم الدولي	:	I.S.B.N
		977 – 314 – 336 – 8
اسم الناشر	:	زهراء الشرق
العنوان	:	١١٦ شارع محمد فريد
البلد	:	جمهورية مصر العربية
المحافظة	:	القاهرة
التليفون	:	٠٠٢٠٢٢٣٩١٣٨٥٩
فاكس	:	٠٠٢٠٢٢٣٩١٣٣٥٤
المحمول	:	٠٠٢٠١٢٣١٧٧٥١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتوى

الموضـــــــوع	الصفحة

الفصل الأول

الفصل الثاني

الموضــــــوع	الصفحة

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الموضـــــوع	الصفحة
٥-٤ ف دانش: «التوالي الموضوعي»	١٣٦
٥-٥ ا ج جريماس: «تناظر النص»	١٣٨
٥-٦ ي س بتوفى: «أساس - النص»	١٣٨
٥-٧ د ڤوندرليش: «الأفعال الكلامية»	١٣٩

الفصل السادس

الموضـــــوع	الصفحة

الفصل السابع

الموضـــــــوع	الصفحة

هذه الترجمة العربية عن الأصل الألماني

W. Kallmeyer, W. Klein,
R. Meyer – Hermann,
R. Netzer, H. J. Siebert
Lektürekolleg zur Textlinguistik
Band I: Einführung
Athenäum 1980

تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

لم أكن أتوقع أني سأنشر ترجمة هذه الكتاب، لأنه يمثل بداية معرفتي بعلم لغة النص، وقد حرصت على نقله إلى العربية في صورة أولية أستطيع أن أعود إليها إذا ما احتجت إلى تعريفات بسيطة أو تصورات أولية عن اتجاهات التحليل النصي أو استشهادات موجزة في فروع البحث النصي. وظللت لسنوات طوال عازفًا عن نشره. ولكن لاحظت في أثناء مناقشاتي لبعض الطلاب والزملاء أن المفاهيم والمبادئ الأساسية لعلم لغة النص ما تزال في حاجة إلى إيضاح مبسط غير مغرق في تنظير معقد، ولا تطبيق غامض، برغم أن أغلب اتجاهات البحث النصي تتسم بالوضوح، لأنها، وإن كان هذا يسري على المرحلة الأولى في الأغلب، تنشد الاستقرار وتحقيق مكانة متميزة بين علوم اللغة التقليدية والعلوم البينية والمساعدة.

وفي ضوء هذا الموقف، والرغبة الصادقة في إزالة أية عوائق أو عقبات تحول دون فهم دقيق وسليم لمفردات هذا العلم رأيت أن أعود إلى النسخة الأولى من هذا الكتاب، فنظرت فيها مليًا لفترة طويلة، ووجدت أنها تحتاج إلى تنقيح كامل، وإعادة صياغة لكثير من الفقرات، وتغيير ترجمة بعض المصطلحات التي لم تكن قد استقرت آنذاك (أعني في أوائل التسعينيات)، وإضافة بعض الهوامش الضرورية، ولكني أوجزت غاية الإيجاز فيها حتى لا يتضخم حجم الكتاب وتضيع الفائدة التي أرادها مؤلفوه من مداخلهم، إذ قد أسهم في هذا عدد من علماء النص البارزين، وأشرف على تحريره ونشره كلماير، وهو من أعلام هذا الاتجاه. وقد لاحظت قيمة المادة العلمية التي ضمها الكتاب من خلال قراءاتي لعدد من

المؤلفات اللاحقة التي اعتمدت عليه في مواضع كثيرة، وأكدت جدوى نقله إلـى العربية وتعريف القارئ العربي الكريم بهذا النوع من التأليف السهل الممتع، الذي يسهل استيعابه، ولكن يصعب تقليده.

وقد أثبت في خاتمة الترجمة قائمة المصطلحات التي استخدمت في الكتـاب كما أوردها محرره، مع تحديد المواضع التي وردت فيها في الأصل، حتى تـسهل مراجعتها، لأني أثبت أيضًا أرقام صفحات الأصل المقابلة. ولـم أحـاول إضـافة مصطلحات أخرى، لأن أغلب المصطلحات التي لم ترد في القائمـة قـد عرفهـا القارئ من ترجمة مؤلفات أخرى في علم لغة النص أو علم النص بوجـه عـام. ويشير فهرس المراجع إلى أهم المؤلفات التي شكلت دعائم هذا العلم في مراحـل الأولى.. وليس من السهل العثور على بعض هذه الأعمال في الوقت الحاضر، لأنه قد نفدت طبعاتها، ولذا يعتمد الباحثون فـي أحـوال كثيـرة علـى الاقتباسـات والتمثيلات الواردة في هذه المداخل، لأنها تلقي الضوء على جوانـب عـدة فـي بعض النظريات النصية المهمة الأساسية، وتزيل كثيرًا من أشكال الغموض الـذي يكتنف بعضها لاستقائه عناصر من منابع مختلفة ودمجها في نسيج واحد يجعـل الصلة بينها وبين أصولها أشد تعقيدًا.

ويضم هذا الجزء سبعة فصول، الأول وهو (علـم اللغـة واللغـة)، يتنـاول مجموعة من المحاور الأولية التي يتطلب فهم الموضوعات اللاحق وضوح تصور لها في ذهن القارئ، وبخاصة محاور اللغة بوصفها نظام علامات أو قوة عقليـة أو وسيلة اتصال، والكلام بوصفه فعلاً، ثم مفهوم نظرية أفعال الكلام، وعلم لغـة النص بوصفه فرعًا حديثًا من فروع علم اللغة. أما الفصل الثـاني وهـو تطـور نموذج الاتصال، فيحدد فيه نموذجًا مختارًا للاتصال، ثم يبين هـدف بنـاء هـذا النموذج وطبيعة عملية الاتصال، ثم مهد للتعريف ببنية التوجيه في النـصوص، وانتقل بعد ذلك إلى مستويات النص بوصفه بناء تركيبيًا وهي مستوى التوالي ثم مستوى الإحالة، ثم مستوى العلاقة الأساسية، وختمه بإلقاء الضوء على البنيـة

الإشارية ومبدأ التماسك بوجه عام. وعالج في الفصل الثالث العلاقة بين الاتصال والنحو، وصدر هذه المعالجة بإيضاح الهدف من درس النحو ثم بيان الفروق بين ثنائية النحو الوصفي والنحو المعياري أولاً ثم النحو التزامني والنحو التعاقبي ثانيًا. وعرض بعد ذلك لخصوصيات النحو التواصلي. وختمه بتصورات النموذج من جوانب ثلاثة هي البراجماتية ثم الدلالة ثم النحو. وجاء الفصل الرابع موجزًا حيث اقتصر على نماذج الوصف اللغوية، فوضّح الأساس التجريبي في الصدارة، ثم فصّل بعض الطرائق العملية وختمه بمدخل إلى التراكيب وعملية التجريب.

أما الفصل الخامس وهو حول بعض طرائق البحث اللغوية النصية فقد قدم لأبرز الطرائق التي أسهمت في تشكيل علم النص بوصفه اتجاهًا بحثيًا جديدًا، وهي «توجيه الاتصال» لفاينريش، «والاستبدال الأفقي» لهارفج، و «التوالي الموضوعي» لدانش، و «تناظر النص» لجريماس وأساس - النص «لبتوفي»، و «الأفعال الكلامية» لفوندرليش. ولاشك أن الفصلين السادس والسابع هما أهم فصلين في هذا الكتاب، وهما يشغلان الحيز الأكبر في هذه المداخل. ويتناول الفصل السادس (الإحالة وتكوين النص) خليطًا متشابكًا بين وقوع الإحالة موقعًا بينيًا بين مباحث البنية النحوية ومباحث البنية الدلالية، وقد تطرق إلى مباحث تقليدية، مثل تعدد المعنى والمشترك الصوتي واللفظي والترادف، ثم فرّق بدقة بين المعنى المعجمي والمعنى النصي، وتوقف طويلاً عند مشكلة الإحالة ونهج التناظر وعلاقته بتعدد المعنى والإحالة واستخدام المجاز، ومحاولة تنميط المجاز.

ويعد الفصل السابع وهو حول الإشارة من أوائل المعالجات التي بيّنت إشكالية الإشارة وبعض نظرياتها، مثل «نظرية الأداة» لفايريش «ونظرية الاستبدال» لهارفج، «ونظرية الإعادة» لريناته شتاينتس و «مخطط نموذج للإحالة النصية» لايزنبرج، و «دلالة الإحالة» لفوندرليش. وأبرز صلة الإشارة بالإحالة، وكيفية استخدام صيغ الإشارة وتصنيفها سواء أكانت ذات دلالة إحالية أو غير إحالية. ومن ثم أُزيلَت جوانب كثيرة من جوانب التداخل المفهومي بين المبحثين.

وبعد ... فقد حاولت جاهدًا أن أقدم النص في لغة واضحة مفهومة، محافظـًا على بناء الأصل والصياغة المحكمة للمؤلفين والمضمون الثري لهذه المـداخل، فلم أتدخل، كما هو نهجي باستمرار في الترجمة، بأية صورة مـن الـصور فـي النص محاولاً قدر المستطاع الحفاظ على مقاصد المؤلفين. وهي محاولـة للفهـم وتجربة للنفاذ إلى عمق هذه اللغة العلمية المنضبطة التي يسَّر إحكامهـا ودقتهـا ووضوحها في أغلب المواضع أمر النقل الموثوق بصحته وسلامته لغةً ومعنىً.

وآمل آخر الأمر أن ينفع الله الطلاب بهذه الجهد وأن ينزل منزلاً حسنًا لـدى القراء الكرام. فإن كان ذلك فذلك فضل من الله يؤتيه مـن يـشاء مـن عبـاده. ويسعدني كل السعادة أن أتلقى دائمًا أية ملحوظات أو توجيهـات حتـى يمكننـي استدراك ما يمكن استدراكه في طبعات لاحقة بإذن الله.

والله هو الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

سعيد حسن بحيري

القاهرة في ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م

مقدمة المؤلف

/IX/ أعلنت مجموعة مشروع «علم اللغة في الدراسة عن بُعد» في كلية علمي اللغة والأدب في جامعة بيليفلد بنشر هذا العمل «محاضرات في علم لغة النص» الذي استهدف ثلاثة أجزاء هي (الجزء الأول: المدخل، والجزء الثاني: نصوص للقراءة، والجزء الثالث، محاولات التحول) عن نتائج عملها للجمهور الأعم. ويحدد نشر الجزء الرابع من هذه المحاضرات (ETL) نهاية معينة لعمل دام أكثر من عامين لمجموعة العمل في تطوير واختبار مواد تعليمية مكتوبة لدورات دراسية في التعليم المستمر أو المتواصل. ومن ثم فإننا نعد أنه من المجدي أن نقدم في هذا الموضوع على الأقل من خلال ملامح احتمالية نظرة عامة حول نشاط مجموعة المشروع.

اضطلعت مجموعة المشروع بعملها في ١/١٠/١٩٧٠ في كولونيا بفضل مبادرة من مدير تخصص علمي اللغة والأدب في جامعة بيليفلد آنذاك، وهو أ.د. هارلد ڤاينريش. وكانت مهمة مجموعة المشروع تطوير واختبار وسيلة ملائمة لدراسة التواصل عن طريق إجراء دورات دراسية في الاتصال في إطار علم اللغة، والكشف عن مواد للبحث في تصور تربوي مناسب. وينبغي أن يكفل المعلومات المتحصلة حول المادة التعليمية في البحث المصاحب للدورات الدراسية في التواصل ربطًا، تجرى بناءً عليه إعادة النظر في المادة التعليمية المكتوبة.

وأجرت مجموعة المشروع في الربع الأول من سنة ١٩٧١ أول دورة دراسية في التواصل مع مدرسي المرحلة الثانوية في مقاطعة نوردرهاين بهدف جمع خبرات أولى من خلال التجريب في الواقع العملي. واستخدمت كمادةٍ تعليمية لهذه الدورة الدراسية في التواصل صورة أولى لمحاضرات، هي توليفة من إسهامات علمية أصلية أطَّرتها مجموعة المشروع بمقدمة ونهاية (مسائل مكتملة).

وفي البحث المصاحب لهذه الدورة الدراسية الأولى في التواصل (= ETL1) حصلت مجموعة المشروع ضمن ما حصلت على المعلومات الضرورية لاستمرار تطوير «المحاضرات» حول التحفيز وإمكانية تحمل زمنيـة ومعـارف مجموعـة الهدف باللغات الأجنبية، وكذلك معلوماتهم السابقة في علم اللغة أو نقد المشاركين لمحيط الصورة الأولى للمحاضرات ومضمونها وبنائها.

/X/ ويدور الأمر مع تصور مادة تعليمية مكتوبة لدورة دراسية في التواصل (=ETL II)، الذي أجرى على أسس المعلومات السابق ذكرهـا، حـول تقـديم الإمكانية للمشارك في الدورة من خلال إسهامات في عملية أصلية أن يكوِّن حُكماً خاصاً بشكل مستقل عن الرأي التعليمي لمؤلفي المادة التعليمية الذي طُرِح حـول مجموعة معينة من المسائل من خلال مدخل مباشر إلى عمليـة الإدراك العلمـي للمعرفة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن نُقَدِّمَ للمشارك في الدورة الذي – كما تبين في البحث المصاحب للجزء الأول – ليست لديه في العادة أية معلومـات سابقة أو حتى معلومات ضئيلة في علم اللغة – مدخلاً مناسبًا بدرجة أكبر للدراسة الذاتية.

وقُسِّمت المادة التعليمية المكتوبة للجزء الثاني، بالنظر إلى هـذين الهـدفين المرادين قسمين: القسم الأول يضم المدخل السابق ذكره. أما القسم الثاني فقد قَدَّم عن طريق خمسة نواح موضوعية للنحو مناهج علـم اللغـة النـصي ومـسائله ونتائجه مع التمثيل.

وطُرِح في مركز دائرة الموضوعات في كلٍّ بحثٌ أو بحثـان مـن البحـوث العلمية المفردة التي تمثل الوضع البحثي اللغوي النصي المَعْنِي. وقد ضمت المادة التعليمية المكتوبة التي تعد أساسًا للجـزء الثـاني الـسمات الأساسـية لبنيـة المحاضرات، التي تسري على دورة المدخل الدراسية هذه أيضًا.

وقد أُجرى تنقيح للمادة التعليمية على أساس معلومات – التغذية الاسترجاعية من البحث المصاحب للجزء الثاني من أجل الدورة الدراسية الثالثة في التواصل «مدخل إلى علم لغة النص» (ETL III)، التي أنجزت في الربع الثاني سنة ١٩٧٢م في محافظة دتمولد.

وكانت حلقات النقاش جزءًا أساسيًا في كل الدورات الدراسية الثلاثة في التواصل. فقد أعانت في المقام الأول على الاشتغال العميق للمشاركين فيها بالمادة التعليمية في مناقشة بعضهم بعضًا، وعلى إيضاح المسائل التي لم يُفصل فيها ضرورةً، وعلى الاحتكاك والتبادل المعرفي بين المشاركين فيها، وعلى مناقشة إمكانية تغيير محتويات المادة التعليمية في واقع الدرس أو وثاقة الصلة به ... إلخ.

وينبغي أن يتضمن الجزء الثالث المخطط له من المحاضرات وهو محاولات التحول (أو التغيير) مقترحات حول تحول (تغيير) مادة الدورات الدراسية في الدرس اللغوي وقد تكون من خبرات المشاركين فيها السابقين مع محاولة التطبيق في واقع الدرس.

وتعد هذه النشرة تنقيحًا للمادة التعليمية المكتوبة في الدورة الدراسية الثالثة في الاتصال، التي أجريت بدورها على أساس معلومات من البحث المصاحب للجزء الثالث، /XI/ وختمها أيضًا وضع بحثي متغير. ونشرت المقالات العلمية أو الإسهامات الأصلية، التي كانت قد أدمجت في المادة التعليمية المكتوبة للدورات الدراسية الثلاثة في الاتصال، الآن مستقلة في نصوص القراءة (الجزء الثاني). ولا يكون بناء منظم للمادة التعليمية ممكنًا من خلال فصل ظاهري للمقالات العلمية دون أن يخل ذلك بالدمج المضموني للمقالات: لأنه في مقابل أشكال أخرى لنصوص القراءة يوجد هنا اختيار للمقالات بالنظر إلى الفصول المفردة من هذا الجزء الأول. وعلى ذلك تكمن العلاقة بين «المدخل» و «نصوص القراءة» في أن كثيرًا من المقالات التي تتضمنها «نصوص القراءة» هي موضوع المناقشة والبحث في

الفصول المفردة في هذا الجزء الأول. ولا يكفل دمج المقالات العلمية في «نصوص القراءة» في عملية التعلم التي تشكلها المادة العلمية في هذا الجزء الأول أو التبعية المتبادلة لكلا الجزءين بعضهما لبعض آخر الأمر عددٌ كبير من الإشارات العرضية التي لها طبيعة أنه لا يتوصل إلى فهم تام للمسألة المطروحة إلا عند مراجعة الموضوع المتعلق بها في الجزء الآخر. وللفصل الظاهري للمقالات العلمية أخيرًا ميزة أخرى، وهي أنه من الممكن بهذه الطريقة أن يتوفر لنا منظور أوسع للمقالات، وأن يُتاح بذلك أساسٌ أشمل للمناقشة داخل المادة العلمية.

وقد قُسِّم هذا الجزء الأول بالتفصيل على النحو الآتي: في الفصل الأول حُدِّد مجال موضوع علم اللغة، إذ طُرِحت فروض أساسية مختلفة حول اللغة للمناقشة (اللغة نظام علامات، ونظام للتواصل، والكلام بوصفه فعلاً إلخ). وخُصِّص الفصل الثاني لتطور نموذج للتواصل، ينبغي أن يستخدم أساسًا لعلم لغة النص القائم على أساس تواصلي، الذي يُؤخذ به في هذه الدورة الدراسية، ويتناول الفصل الثالث هدف كل نشاط لغوي وبخاصة تصور نحو ما. وتناقش تصورات مختلفة للقواعد ورؤى لنماذج في المجالات الفرعية النحو والدلالة والبراجماتية. ويقدم الفصل الرابع عرضًا مقتضبًا لمناهج الوصف اللغوي. ويتضمن الفصل الخامس رؤية عامة حول بعض طرائق البحث اللغوية النصية. وبعد وضع الأساس في الفصول من ١ إلى ٥ تُعالج في الفصلين السادس والسابع إشكاليتان أو دائرتان لموضوعات في النحو مع التمثيل. ويُبحث تناولهما ويناقش بطرائق بحث لغوية نصية؛ ويُطرَح إذا احتاج الأمر بعض اقتراحات لحل المشكلات المعروضة. وبينما يعالج الفصل السادس تحت عنوان «الإحالة وتكوين النص» الطرح الدلالي للمسألة وفق إتمام /XII/ المعنى في إطار علم لغة النص القائم على أساس تواصلي، تبحث في الفصل السابع المسائل المرتبطة بظاهرة الإشارة أو الإضمار، وتُعرض مقترحات لمعالجة لغوية نصية لهذه المشكلة في إطار «نظرية الإحالة الوسيطة». ويضم الفصل الثامن باختصار مقترحات لحل واجبات الدورة

الدراسية. أما الفصل التاسع فيشتمل على فهرس للمراجع، قُسِّم وفق الفصول من ١ إلى ٧ للمادة العلمية ويضم فهرس المراجع إلى جانب العناوين المذكورة في الجزء النصي معلومات أيضًا عن النشريات التي يوصي بها للقراءة أو ذات طبيعة أساسية لا غنى عنها، ونختم الجزء الأول بثبت بأسماء المؤلفين ومسرد للمصطلحات أيضًا.

وتنصب «محاضرات في علم لغة النص» على معلمي الألمانية واللغات الأجنبية بكل أنماط التعليم المستمر، وكذلك على طلاب كل دراسات فقه اللغة أو علم اللغة (علم اللغة العام) و/ أو علم الأدب. وهي تناسب الدراسة الذاتية أو الدراسة الفردية، غير أن المحاضرات ينبغي أن تعد في المقام الأول أساساً للعروض التمهيدية سواء في المجال الجامعي (من الممكن أن تكون دراسة مجزأة أو وحدة واحدة) أو في دراسة التواصل. وبناء على ذلك يمكن أن تفترض الخبرات التي اكتسبها إلى الآن المشاركون السابقون في الدورة الدراسية في التطبيق التعليمي أنه يمكن أن يُستَخدم الجزء الأول من المحاضرات على الأقل أساسًا لدورات دراسية في الدراسة المعاونة (الجزء الثاني) أيضًا.

ويدين المؤلفون بالفضل لكل أولئك الذين دعموا العمل في المشروع بطرق مختلفة، وأسهموا في إعداد هذه المادة العلمية ويصدق هذا بوجه خاص على المشاركين معنا في الدورة الدراسية وعلى كلية علمي اللغة والأدب بجامعة بيليفلد التي لولا دعمها المستمر ما كان عمل مجموعة المشروع ممكنًا.

ڤيرنر كلماير

ڤولفجانج كلاين

رينهارد ماير – هرمان

كلاوس نيتسر

هارنز – يورجن زيبرت

بيليفلد في مايو ١٩٧٣

الفصل الأول

علم اللغة واللغة

١- علم اللغة واللغة

١-١ الموضوع والوصف

/1/ كل علم هو علم لشيء، يتعلق بالواقع الذي يصفه. ولا يكاد يشك أحد في هذا التحديد. غير أنه بالتأكيد قد طُرِح السؤال: ما الواقع، وماذا يعنـــي: يـــصف؟ ويمكن أن يُجاب عن الجزء الأول من السؤال بأنه: تحت «الواقع» نفهم مجمـــوع الموضوعات والأحوال التي يمكن أن ندركها – لا يتعلـــق أي علـــم إذن بـــالواقع إجمالاً، بل في كُلٍّ بموضوعات وأحوال مختـــارة! ويكـــون تقـــسيم الواقـــع إلـــى موضوعات وأحوال دائمًا بناءً على فروض كامنة، متضمنة حول الواقع.

ويختار كل علم موضوعَه من مركب الواقع، بيد أنه من العلمية في ذلـــك أن الموضوع المَعْنِي يُحدَّد بناءً على تعريف. ويعني هذا، اتصالاً بالعلم المطروح هنا، وهو علم اللغة، أن موضوعَه، اللغة الإنسانية، يُحدَّد تحديدًا وافيًا، ويُجعل الفهـــم السابق الموجود من قبل جليًا. هذا ما ينبغي أن يحدث خلال هذا الفصل.

بيد أنه يصح أيضًا أن يُجاب قبل ذلك عن الجزء الثاني من السؤال المطروح في البداية: ماذا يعني في سياقنا «يصف»؟ بأنه لا يعني سرد كل ما يمكن إدراكه. فقد يؤدي هذا، إذا ما نُفِّذ بدقة، إلى صورة أمينة لما بُحث، إلى إعادة إنتاج، ولكن لا يوضح من خلال ذلك الموضوع الملائم، الذي يعد المهمة الحقيقية للعلم. ولكن كيف يُمكن أن يوضح الواقع؟ هذا يحدث بأن يحدد المرء: ما الظواهر التي تتكرر في موضوعات؟ وما شروط تكررها. فعلى سبيل المثال يمكن أن يحدد أن المـــاء يمكن أن يغلي بزيادة حرارته (تسخينه)، ويمكن أن يتجمد بسحب الحـــرارة منـــه (تبريده). وهكذا يوضح العلم الواقع، بأن يحدد أوجه الاطراد.

إذن يمكن أن يكون الموضوع هو ذاته موضوعًا لعلوم مختلفة. إنه يُبحث من

نواح مختلفة، ويُوصف متعلقًا بشرط متباينة. ولذا يمكن أن يكون الماء على سبيل المثال موضوع الفيزياء، وموضوع الكيمياء أيضًا، وذلك تبعًا لأية خصائص له أو أية قوانين له ينبغي أن توصف. فالفيزيائي /2/ مثلاً يسأل عن وزنه المميز أو حالة تجمعه، ويسأل عن تركيبه وحاله في مقابل عناصر كيمائية أخرى. وهكذا يوصف موضوع معين دائمًا » من خلال خاصيته بأنه«، ويوضع في علاقات مختلفة، ويصير من خلال ذلك موضوعًا لعلوم مختلفة. غير أنه داخل علم هو ذاته أيضًا يمكن لأسباب مختلفة، تاريخية أو منهجية مثلاً أن تتغير الوجهة التي يُرى في إطارها موضوع ما. ولذا تتغير وجهة السؤال في الفيزياء حسب ما يأتي: هل ينبغي أن يُحدد الوزن المميز للماء أم التغير حال تجمعه. وفي كُلٍّ يوصف الموضوع بخاصية مغايرة.

ومن العلمية هنا مرة أخرى أيضًا إيراد ما الشروط التي يوصف في إطارها الموضوع المعين وبأية مناهج، بحيث يمكن أن تختبر النتائج.

ويمكننا الآن أن نثبت نتيجة أفكارنا الأولية:

- في بداية كل وصف علمي يقع حد للموضوع، لمجال الموضوع.
- يعني الوصف إيضاح الواقع بناء على أوجه اطراد.
- تُحدد في كُلٍّ من خلال العلم خواصٌ معينة وثيقة الصلة بمجال الموضوع.

هذا يسري على علم اللغة أيضًا. فإننا نصف بعلم اللغة العلم الذي يهدف إلى وصف اللغة الإنسانية، أي تحديد وصياغة قوانينها وترابطاتها.

ويُعد هنا المصطلحان اللسانيات وعلم اللغة أساسًا متساويين ومتبادلين. ومن جهة أخرى (انظر ل. ڤايسجربر: النحو المضموني) نستخدم «اللسانيات» فقط للإشارة إلى اتجاهات لغوية، تستعين في وصفها بوسائل شكلية ورياضية.

وهكذا فإن موضوع علم اللغة هو اللغة. فإذا ما أريد وصف هذا الموضوع فيجب أن يُستعان باللغة أيضًا. وبذلك يفترق علم اللغة عن سلسلة من علوم

أخرى. إذن يظهر اللغة في الوصف اللغوي في وظيفتين مختلفتين. فهو تارة موضوع الوصف، أي أنه اللغة الموصوفة Objektsprache (اللغة الهدف)، وتارة أخرى يتعلق باللغة بوصفها موضوعًا، أي أنه اللغة الواصفة Metasprache (لغة عن لغة). فكل من يتحدث عن اللغة يستخدم اللغة واصفة.

/3/ [علم اللغة هو علم اللغة الإنسانية. فهو يستخدم لغة واصفة لكي يصف اطرادها (نظاميتها)].

١-٢ فروض أساسية

رأينا فيما سبق أنه في كل وصف علمي يُتفق على أحكام أولية، ويتشكل الموضوع المختص باستمرار في إطار زاوية رؤية محددة للإشكالية ابتداءً، حيث يُنتظم في سياقات أكبر. وقد أوضحنا أيضًا أنه في داخل أي علم أيضًا يمكن أن يُحرَّك الموضوع إلى سياقات متباينة، وأنه بذلك تكون أقوال مختلفة حوله ممكنةً. ويمكن أن تُكمِل هذه (الأقوال) بعضها بعضًا أو يتعلق بعضها ببعض تعلقًا نسبيًا. ويسري الأمر نفسه على علم اللغة أيضًا. وقد انتُقيت هنا من سلسلة التساؤلات الممكنة والفروض الأساسية – المتضمنة فيها أربعة، وتُبحث فيما يأتي بحثًا مفصلاً. ووفقًا لهذه المنظورات المختلفة للملاحظة يُنظَر إلى اللغة (وتُحدَّد) على أنها:

- نظام علامات (لدى دي سوسير مثلاً).
- قوة عقلية أساسية للإنسان (لدى ليو ڤايسجربر مثلاً).
- وسيلة فهم/ وسيلة تواصل (لدى ت. تشيري مثلاً).
- شكل للسلوك/ الفعل الإنساني (بين شركاء (لدى د. ڤوندرليش /4/ و ز. ى. شميت مثلاً).

إن أوجه الاتفاق بين وجهات النظر هذه ضئيلة؛ فتصورات النموذج المتضمنة في كُلٍّ منها تتعارض فيما بينها تعارضًا شديدًا. وتُحدد من البداية

المحيط الذي يمكن أن تنشأ حوله أقوال علمية، ويمكن على العكس من ذلـك أن يتضح في أية مجالات بناءً على هذا النهج لا يمكن أن يتوصل إلى نتائج.

[تتحدد داخل علم اللغة فروض أساسية مختلفة متنافسة بعضها مع بعض].

١-٢-١ اللغة نظام علامات

ينطلق دي سوسير في نظرته إلى اللغة على أنها نظام علامات من فرضـية أنه يجب أن يكون هناك نظام يعد أساس الكـلام الإنـساني (parole)، وأن هـذا النظام تعمل به جماعة اجتماعية، ويمثل شرط الإمكان للكلام. ويطلق علـى هـذا النظام اللغة (langue).

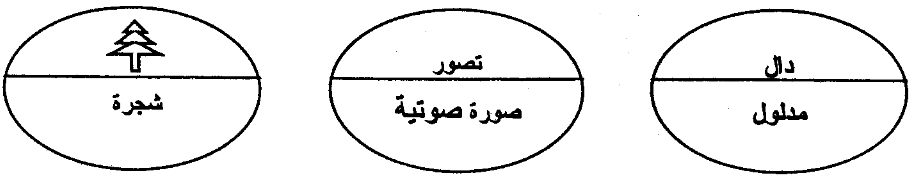
وهكذا فإن اللغة بهذا المفهوم هي قيد لكل كلام وشرط له؛ فكل ما يتحقق في الكلام قائم فعليًا على اللغة.

وبرغم أن اللغة بوصفها نظامًا تصير الموضوع في هذا النـهج البحثي فـإن ذلك لا يوصف إلا على نحوٍ غير مباشر، أي من خلال تحققه: وهـو الكـلام. ولا يَفرق ذلك اللغةَ (اللسان) عن أنظمة أخرى، أي أنه ليس من الممكن دائمًا صياغة القوانين التي تعد أساس الظواهر إلا وفق ملاحظة منظمـة لهـا، بـل إن سـمة التفريق الجوهرية هي أن اللغة نظام علامات. وتوصف أنظمة العلامات بأنه قـد حُدِّد فيها أن لها «دلالة»، مثل ظواهر حسية معينة. ويُوضح هذا التحديد الغامض للغاية ابتداء فيما يأتي.

ويندرج النهج اللغوي الذي يبحث اللغة بوصفها نظام علامات أساسًـا، فـي الإطار الأكبر لعلم علامات أعم (Semiotik). وقبل أن نطرح الآن الـسؤال عـن المهام وإمكانات القول داخل هذا الاتجاه البحثي نريد أن نقف على أفكار وفـروق جوهرية في علم العلامات هذا على أساس من دي سوسير.

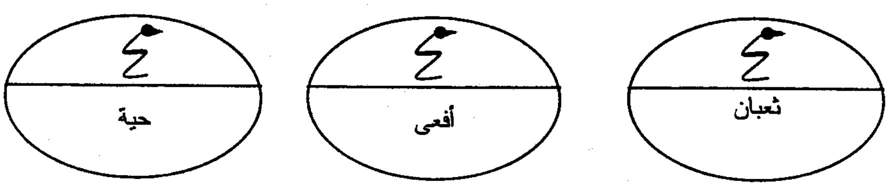
حين تفهم اللغة على نظام علامات يُطرح /5/ ابتداء الـسؤال عـن تحديـد العلامة، وبخاصة العلامة اللغوية. في رأي دي سوسير العلامة اللغويـة ليـست

بطاقة تلصق على شيء ما إنها ليست ببساطة اسمًا لشيء. فإن دي سوسير يفهم تحت العلامة اللغوية ربطَ (ترابط) تصورٍ بصورة صوتية. يُربط بمنطوق (صوتي) معين تصور ما على نحو لا ينفصم أبدًا. ويستتبع كل منهما الآخر مثـــل وجهـــي عملة: وفي العلامة يلحق الدال (Signifiant) والمدلول (Singnifie) كل منهما بالآخر. فلا تتكون علامة ما إلا من خـــلال ربـــط دال (مـــادة العلامـــة) بمـــدلول (مضمون العلامة). ويرسم جانبًا العلامة اللغوية على النحو الآتي:



فإذا ما حُدِّدت العلامة بأنها ربط دال بمدلول فإنه يُطرح السؤال الآتـــي: مـــا طبيعة هذه الربط. ما العلاقة التي توجد بين صورة صوتية وتصور؟ كيف يلحـــق أفراد جماعة لغوية ما بصورة واضحة دالاً بمدلول بعضهما ببعض علـــى النحـــو ذاته؟ هل توجد بينهما علاقة سببية أو طبيعية؟

في هذا السياق يورد المرء غالبًا أمثلة تثبت أن في داخل الجماعة اللغويـــة ذاتها تستخدم صور صوتية مختلفة لتصور واحد هو نفسه، مثل(*).



فقد رُبِطت مضامين متماثلة بصور صوتية متباينة. لا توجد فيما يبدو علاقة سببية بين دال ومدلول./6/ وقد تؤكد كذلك المقارنة بـــين لغـــات مختلفـــة هـــذه

(*) لقد أبدلت المثال الأصلي بمثال آخر مناسب لإيضاح قصد المؤلف لأن المثال الأصلي لـــن يفي بالغرض من التمثيل.

النتيجة: وهي الربط بين دال ومدلول جزافي (arbitraire). فليس ثمة شيء في الصورة الصوتية يمكن أن يستنبط بصورة عِلّية من التصور والعكس بالعكس.

نحن نتحدث في اللغة العادية غالبًا جدًا عن علامة حين لا يوجد ربط عشوائي بين دال ومدلول، فنقول مثلاً الحُمرة علامة الخجل (الحياء)، أو رحيل الطائر المهاجر علامة بداية الشتاء. وخلافًا للعلامة المحددة آنفًا لا يتغير إلحاق الحُمرة بالخجل مثلاً جزافيًا، فقد قُرِّر بصورة طبيعية، أي أنه ليس في مقدور الإنسان أن يقرر العلاقة. يمكنه فقط أن يتعرَّفها في إطار شروط معينة. تلك الحالات التي لا ترد فيها «جزافية» يُفَرّق بينها أيضًا وبين الحالات الأخرى من الناحية الاصطلاحية. ونفسر ظواهر بأنها دلائل Anzeichen ما دمنا نعدها إيضاحًا أو مؤشر لشيء آخر تمامًا كما لو كان هذا الآخر من جهته متاحًا ملاحظتُه أو غير ذلك. وهكذا فالحُمرة يمكن أن تفسر على أنها دليل (Sympton) على الخجل. وعلى أساس الدلائل يضع الطبيب مثلاً تشخيصه.

وأخيرًا ثمة ملحوظة أخرى حول مفهوم العلامة. في اللغة اليومية تستخدم «علامة» غالبًا بمفهوم «الدال»، مثل: «أعطيك علامة»، و «مراعاة علامات المرور أو علامات الجملة» هنا لا تدل علامة هنا إلا على «الجانب المادي» أي السبيل للإدراك الحسي، لما قصده دي سوسير بـ «العلامة».

ويمكن بادئ ذي بدء أن تستلزم جزافية إلحاق مدلول (تصور) بدالٍ (صورة صوتية) الموضحة آنفًا أن هذا الإلحاق يمكن أن يغيره المرء بصورة عشوائية، إذ إنه خلافًا للدليل لا يمكن مع العلامة أن يعد شيء ما في الدال مرجعه المدلول. وفي الواقع يمكن أن يُقَرر أنه على سبيل المثال قد ارتبطت ببضع مفردات (أقيمت هنا للمرة الأولى مطابقة بين الكلمات والدال) مع مرور الوقت تصورات أخرى، كما هي الحال على سبيل المثال مع كلمتي Weib (امرأة)، «Wagen»

(سيارة)(*). ومع ذلك فإن إلحاق دال بمدلول إجمالاً، أي العلامة، يشير إلى ثبات نسبي، كأنه يوجد بين مستخدمي العلامة عرف (Konvention) ضمني فيما يتعلق بإلحاق دال بمدلول. وقد قَوِي الإلحاق بينهما بوصفه اتفاقًا اجتماعيًا. ونتج عن ذلك صلاحية (سريان) العلامات في جماعة معينة. ولا يمكن أن يُزيل هذه الصلاحية أفراد مطلقًا، ولا تزيلها جماعات سياسية أو تنظيمات إلا بصعوبة. ويبين بيتر بيشسِل (Peter Bichsel) بصورة بالغة الوضح في حكايته »المائدة مائدة« ما نتائج مخالفة الاتفاق فيما يتعلق ببناء العلامات.

/7/ تروى الحكاية عن رجل عجوز يضع لنفسه لغة جديدة، يغير فيها المعجم، فيسمَّى مثلاً السرير صورة، والمائدة سجادة، والكرسي منبهًا ... الخ. وكان ذلك ممتعًا له وحده في البداية، ولكن سرعان ما وجب عليه أن يقرر أنه بذلك قد وقع في عزلة تمامًا. فمستعمل اللغة المفرد الذي يحدد بصورة عشوائية التصورات الملحقة بصور صوتية معينة من جديد ولنفسه فقط، يتنازل عن إمكانية أن يتواصل لغويًا مع أناس آخرين.

[العلامة بالنسبة لدي سوسير هي ربط دال بمدلول يُوسَم بالجزافية]

وفي رأي دي سوسير لكل علامة موقعها في نظامٍ للعلامات يتشكل مع علامات أخرى. ومن هذا النظام، أي من علاقاته بعلامات أخرى تُحَدَّد صلاحيته (قيمته). وتكمن مهمة اتجاه البحث اللغوي الذي يقصد وصف اللغة بوصفها نظام علامات، إذن في كشف وإظهار ما العلامات في نظام معين، وكيف تتعلق بعلامات أخرى للنظام. ويفرق هنا بين نوعين أساسيين من العلاقة بعضهما عن بعض:

(*) كلمة (Weib) في الألمانية الفصحى الوسيط Wip وفي الألمانية الفصحى القديمة Wib، وربما في الجرمانية Wiba* تعني حجاب، نقاب، وعروس مستترة، وتعني الآن زوجة وامرأة... وكلمة (Wagen) تعني عربة وسيارة ومركبة، وتتطابق تمامًا مع فعل (Wagen) الذي يعني أقدم على أو غامر بـ أو خاطر بـ. وكما يلاحظ أنه لازم في الترجمة العربية، خلافًا للألمانية إذ إنه فيها يمكن أن يكون متعديًا وانعكاسيًا.

العلاقة الأفقية (التركيبية)، والعلاقة الرأسية – الجدولية (الصرفية). فتوجد علاقة أفقية (تركيبية) بين علامات تتابع مكونٍ من علامتين أو أكثر. ويطلق على تتابع العلامات وحدة نحوية (Syntagma). وتنتج صلاحية (قيمة) علامة ما عن افتراقها عن علامات مجاورة داخل الوحدة النحوية. فالعنصر د في الوحدة النحوية (أبجد) يفترق /8/ عن عناصرها الأخرى، إذ يوصف شكليًا بأنه ليس أ ولا ب ولا جـ، أي يقع معها في علاقة تقابل Opposition، وهي علاقة تقابل تركيبي.

وهكذا فإن العلامة (لطيف) تكتسب قيمتها في البنية (الوحدة) النحوية «الطقس لطيف» مثلاً، أي وظيفتها العلاماتية، من العناصر الأخرى للبنية النحوية. وتوجد العلاقة الأفقية (التركيبية) بين علامات على المستوى الأفقي أو تكمن في البعد الزمني لها. وعلى النقيض من ذلك تقع العلامات في العلاقة الرأسية – الجدولية (الصرفية) على المستوى الرأسي، أي داخل كم من العناصر التي يمكن أن تحل محل عنصر مغاير أو ترد في موقعه في محيط معين. فعلى سبيل المثال يمكن أن يحل محل العنصر د في التتابع (أبجد) عناصر أخرى، مثل: هـ أو و أو ى، تفترق عنه، وتقع معه في علاقة تقابل، في علاقةٍ «صرفي – جدولي». وهكذا يمكن أن تقع في المثال السابق ذكره، بدلاً من العلامة (لطيف)، أيضًا العلامات: (عظيم، ورائع، وفظيع، وسيء ... الخ). وتشكل هذه العناصر التي تتجاور في موضع بعينه معًا جدولاً تصريفيًا، ويتبع باستمرار عنصران على الأقل جدولاً تصريفيًا (نظامًا صرفيًا).

نظام تصريفي	نظام تصريفي
(وحدة صرفية)	(وحدة صرفية)
الـ طقس	لطيف
طعام	رائع

حياة	بديعة
بيت	قبيح
حفلة موسيقية	سيئة
... إلخ	... إلخ

[في رأي دي سوسير تقع علاقات النظام اللغوي في علاقات أفقية تركيبية ورأسية صرفية بعضها إلى بعض].

وتكمن بناءً على نهجها في القضية مهمة الاتجاه البحثي اللغوي الذي حُدِّدت معالمه هنا الذي يطلق عليه علم اللغة النظامي أيضًا،في وصف نظام اللغة الإنسانية (اللسان) انطلاقًا من الكلام الإنساني (Parole)، إذ تُعيَّن فيه العلامات اللغوية، وتقدم علاقاتها الأفقية – التركيبية والرأسية – الصرفية /9/ في النظام. وقد يكون من الخطأ، بناءً على ذلك أن تُتوقع – نتيجة لذلك – من النهج اللغوي النظامي إجابة عن أسئلة أخرى، مثل السؤال عن الوظيفة المعرفية للغة أو عن وظيفتها الإبلاغية.

ويقع النظام اللغوي دائمًا بالنسبة لدي سوسير في بؤرة الاهتمام غير أنه ليس وظيفة للذات المتحدثة، بل هو نتاج اجتماعي. ومن ثم لم تُعطَ الوظيفة الإبلاغية لدى دي سوسير إلا أهمية ثانوية. فهي تقع بالنسبة له في مجال الكلام، الحديث، الذي لا يكون وثيق الصلة بالنسبة له إلا بمقدار ما يتيح له مدخلاً إلى اللغة. ولذلك لم يُحلِّل عملية الاتصال بين فردين إلا تحليلاً سطحيًا للغاية، إذ قسَّمها بالنسبة للمتكلم إلى ثلاث مرحل؛ مرحلة نفسية ومرحلة فسيولوجية ومرحلة فيزيائية، تتكرر بالنسبة للسامع في تتابع عكسي.

١- ٢ – ٢ اللغة قوة عقلية أساسية للإنسان

ينطلق ليو ڤايسجربر في نظرته للغة بوصفها قوة عقلية أساسية للإنسان من

فرضية أن اللغة تمكن الإنسان من النفاذ إلى الواقع. وبذلك ينتظم وصف اللغة وإيضاحها في إطار عام يتعلق بنظرية المعرفة، تعد اللغة فيه قيدًا معرفيًا. وتُمكن اللغة بوصفها قوة عقلية أساسية الإنسانَ في رأي ڤايسجربر من أن يستوعب الواقع. ولذا يبدو لنا الواقع واقعًا يُصاغ باللغة على الدوام. بيد أن هذا التفسير للواقع لا يتحقق بصورة فردية في كل حال، بل في الجماعة الاجتماعية. فاللغة تعد تحديدًا «صيغة اجتماعية للمعرفة» (ليو ڤايسجربر 87: 1929). وربما وُجدت بين الجماعات (اللغوية) المختلفة اختلافات كبيرة حول مفهوم الواقع، إذ تقيم كل لغة أم «عالمًا بينيًا عقليًا» باعتباره تفسيرًا للواقع. ولذا تشكل كل جماعة لغوية نظرتها إلى الواقع من خلال «صورة العالم» الخاصة بها. وتصوغ صورة العالم كل معرفة (تالية) للكائن، تتم بوصفها «مفردات العالم».

ما المهام وإمكانات القول التي توجد الآن بالنسبة لعلم اللغة بناءً على النظرية التي سبق تحديد معالمها؟ إن علم اللغة هنا بتعبير عام للغاية يبحث ويصف بوصفه علم لغة متعلقًا بالمضمون (مضمونياً)، كيف تُنجز مفردات العالم، فهو يعرض أوجه الضبط اللغوية حتى يمكنه آخر الأمر أن يدلي بأحكام حول صورة العالم المتعينة. وتتم هذه الرؤية الجوهرية للغة في مجالات مختلفة، فمثلاً /10/ تُشكل مجالات الكلمات، وتُوصف طرق بناء المفردات، وتُبحث أنماط بناء الجملة. وهكذا يمكن أن يتبدى كيف يُعالج الواقع عقليًا. ويحاول ڤايسجربر من خلال مثال صور النجوم أن يبين أنها ليس لها نظام كامن فيها، بل لا يتحصل لها نظامها إلا من خلال «عالم بيني عقلي». ولما كانت مهمة اللغة وإنجازها لا يُريان إلا في مفردات العالم فإن تساؤلات أخرى مثل التساؤل حول دور اللغة في التواصل الإنساني، تظل حتمًا دون أدنى اعتبار. فإذا ما سعى المرء إلى إجابة عن هذا السؤال فإنه يجب عليه أن يعود إلى نهج بحثي آخر.

[اللغة بالنسبة للنحو «المضموني» قوة فاعلة، تستوعب وتنظم الأشياء في العالم الخارجي داخل عالم بيني خاص باللغة الأم].

١ - ٢ - ٣ اللغة وسيلة اتصال

عند النظر إلى اللغة على أنها وسيلة اتصال يتصدر السؤال عن الإنجاز المعلوماتي للغة، في حين يُغض النظر تمامًا عن الوظيفة المعرفية للغة بوجه خاص. وتكمن علة ذلك في أن النهج الخاص بنظرية الاتصال يرتكز على تقنية الأخبار والنظرية المعلوماتية اللتين يقع السؤال عن النقل (المقتصد) للأخبار والقياس المعلوماتي في بؤرة الاهتمام. وتبدو اللغة الإنسانية في هذا السياق وسيلة فقط – وإن كانت خاصة – ضمن وسائل مختلفة للاتصال. ويعرف الاتصال هنا بأنه تبادل للمعلومة بين جهتين، ترسل الأولى منهما المعلومة وتستقبلها الأخرى. وكأن هاتين الجهتين سهمان أساسيان لكل اتصال: المرسل والمستقبل. /11/ ويطلق على المعلومة التي يتبادلانها في أثناء فعل الاتصال خبرًا. ولذا يوجد بالنسبة للعرض المرسل (ر) في جانب، والمستقبل (ق) في جانب آخر، وبينهما الخبر.

ر – – – خبر – – ⟵ ق

بيد أنه لم يُقَل هنا أي شيء عن الطريق التي أوصلت الخبر من (ر) إلى (ق)، وبعبارة أخرى ما الشرط الذي يجب أن يُستوفي، حتى يمكن أن يُنقل الخبر بوجه عام.

بادئ ذي بدء يجب أن يوجد ربط مادي بين المرسل والمستقبل، وبدون ذلك الربط لا يمكن أن يحدث أساسًا أي اتصال. ويطلق على الرباط بين المرسل والمستقبل «قناة».

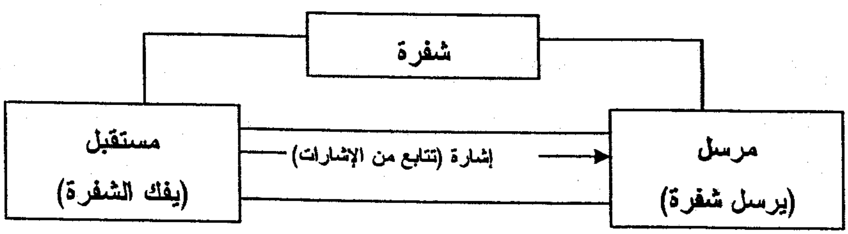
[في علم الاتصال يُعرف الاتصال بوجه عام بانه تبادل للمعلومة بين مرسل ومستقبل. وتعد القناة شرطًا من شروط الاتصال].

وهكذا فالقناة شرط لنقل أية معلومة. ومع ذلك لا يوجد الخبر في أثناء عملية الاتصال بالمعنى الدقيق، بل توجد فقط وحدات يمكن قياسها فيزيائيًا؛ الأجزاء

المادية للعلامات التي تعرف بالإشارات (Signale). ولكن حتى تُنقل إشارات فقط، أي مادة العلامات، يجب ضمان أن يُلحِق المرسل والمستقبل بكل مادة للعلامة مضمونَ العلامة ذاته. وبعبارة أخرى يجب أن يمتلك المشتركان في الاتصال، المرسل والمستقبل ناصيةَ نظام العلامات ذاته. وفي علم الاتصال يطلق على نظام العلامات – بوصفه أساس الاتصال – الشفرة (Kode). وليست الشفرة مستودعًا للعلامات (مخزنًا لها) فحسب، بل يتبعها أيضًا اطراد العلاقات التي تقع فيها العلامات.

/12/ وفي حين عرض دي سوسير العلامة – في نظريته حول العلامة – بوصفها وحدة لا انفصام لها بين الدال والمدلول، يُفسر في علم الاتصال إلحاق كل منهما بالآخر بأنه عملية. فالمرسل يختار إشارة محددة (أو تتابعًا من الإشارات) لمضمون محدد (ليس على نحو جزافي، بل بقدر الشفرة)، أي أنه يشفِّر (يرسل الشفرة) – أما المستقبل فإنه يمضي في تتابع مضاد، أي أنه يُلحِق بالإشارة (بتتابع الإشارات) التي استقبلها عبر القناة مضمونًا معينًا (حُدِّد في الشفرة)، بمعنى أنه يفك الشفرة.

ويمكن الآن أن يمثل الاتصال على النحو الآتي:



لقد تعرفنا التعبيرات: يشفِّر، ويفك الشفرة، والشفرة من مجالات مختلفة، ولذا نتحدث عن عامل البرق بشفرة مورس، يقوم بتشفير خبر أو فك تشفير، ومع ذلك يختلف مسلكه عما سبق عرضه، فهو يستخدم ائتلافًا من إشارات طويلة وقصيرة (خطوط ونقاط) لتمثيل الحروف (!) (تشفير لها)، أي يُحل إشارة محل أخرى. إنه لا يعمل إلا بالجانب المادي للعلامة؛ جانب التعبير للعلامة. أما جانب

المضمون فيظل في الغالب واحدًا. ولذا فإن لمضمون العلامة Ei مثلا التشفير Ei تارة، والتشفير » – – – « تارة أخرى.

إن التشفير الكتابي الذي تنطلق منه شفرة موريس لا يمثل إذن كما هو معروف التشفير الأصلي، بل يكمن التشفير الأساس في إلحاق صورة صوتية بتصور. وبالمقارنة بذلك تكون الكتابة (– بحروف) تشفيرًا ثانيًا، وتكون ألفبائية موريس أخيرًا تشفيرًا ثالثًا.

ويمكن أيضًا أن تُحَدَّد صورَ تشفير » مكافئة « كثيرة إلى جانب هذه التشفيرات «المستنبطة»، فهي توجد أساسًا في كل مكان، حيث يتعلق الأمر بترجمات من شفرة إلى أخرى، إذ يمكن أن تكون الشفرات متعلقة بقنوات متطابقة أو متباينة. ولذا يمكن مثلاً أن يُشار إلى تمني يومٍ سعيد» من خلال أو أن تشفر إلى:

حركة : رفع القبعة

منطوق: صباح الخير/ نهارك سعيد/ كيف حالك

منطوق: Guten Tag

منطوق: Bon jour

منطوق: How do you do

... إلخ

/13/ ومن الممكن في ذلك أن تنقل إشارات في قنوات مختلفة في الوقت نفسه، مثل: حركة + منطوق. وينبغي أن يفصل ذلك فيما بعد.

[بمساعدة الشفرة يُشَفِّر المرسل الخبر، ويفك المستقبل تشفيره.].

وثمة مشكلة أخرى تطرح على فني الخبر خاصةً، المَعْنِى بنقل مؤكد للخبر، وهي: أن القناة، التي تُنقل من خلالها الإشارات، يمكن أن تُشَوَّش إلى حد أن

الإشارات تُشوه أو لا تنقل على الإطلاق. وتضر التشويشات (noise) في القناة بالاتصال.

ويستخدم فني الأخبار لمواجهة تشويشات محتملة التقابل (Kontrast)، والإطناب (Redundanz). وقد رأينا أن العلامات في نظام ما يقابل بعضها بعضًا. ويمكن أن يُعلَّم التعارض (التخالف)، كما هي العادة، في جانب التعبير للعلامة من خلال التقابل. ويعد التقابل من جهة حجمه متغيرًا. ويمكن إيضاح ذلك بألفاظ مفردة:

لا تقابل	أدنى تقابل
العين: النقد من الدراهم ...	نبض – قبض
العين: مطر أيام لا يقلع	عادل – نادل
العين: عين البئر، وهو مخرج مائها	يشرب – يضرب
والعين: عين الجيش الذي ينظر لهم	يقضم – يخضم
العين: الفواة التي تفور من غير عمل	يزين – يشين(*)

أقصى تقابل

حديقة – بخت (نصيب).

(تثبت كل المفردات التي ليس بينها أوجه اتفاق صوتي أو حد أدنى منه، أقصى تقابل).

(*) لقد أبدلت الأمثلة الألمانية بأمثلة عربية أكثر إيضاحًا، إذ يستخدم المؤلف كلمة Schloβ ثلاث مرات، اللفظ ذاته في معان ثلاثة هي: جزء من البندقية = القفل، وجزء من باب = الكالون، ومبنى معين = قصر. والعربية أكثر ثراءً في الألفاظ المشتركة في معان كثيرة، وهو ما يعرف بالمشترك اللفظي، كالمثال المختار للتوضيح، وغيرت الأمثلة التي يتغير فيها المعنى بتغير حرف واحد فقط بأمثلة عربية أيضًا.

وكلما قَوِي تقابل العلامات زاد احتمال ألا يحيط تشويش ما انتقال الخبر. فعلى سبيل المثال تستخدم شفرة موريس الإشارتين: «الطويلة» و /14/ «القصيرة»، وبينهما يوجد تقابل كبير نسبيًا. وربما يهدم التقابل إدخال علامة ذات طول متوسط، ومن ثم يُخِل بنقل الأخبار.

وقد ذكرنا إلى جانب الوسيلة المؤثرة للتقابل الكبير الإطناب. ويُوصف به التأشير المتعدد لمضمون (جزئي)، مثال ذلك في الألمانية استخدام نهاية تصريفية إضافةً إلى الضمائر الشخصية:

أنا أحضر	Ich komme
أنت تحضر	Du kommst
هو يحضر	Er kommt usw.

ويوجد إطناب أيضًا بين رفع القبعة وقول «نهارك سعيد» حين يتتابعان في الوقت نفسه: فالخبر ذاته يمضي عبر قنوات مختلفة. ولا يمكن مع وسائل اتصال طبيعية، مثل اللغة الإنسانية، أن يُنطلق من أن الإطناب هنا قد بنى بصورة إرادية وعن قصد. غير أنه يُستخدم في أنظمة الاتصال الفنية استخدامًا واسعًا. وبخلاف تجنب الخلل أو إزالته ينصب اهتمام نظرية المعلومات على قياس المعلومة. ويستخدم احتمال إرسال الإشارات وحدةً قياس: فالقيمة المعلوماتية لإشارة ما تكون أكبر كلما قل الظن في إرسالها، والعكس كذلك. ولا ينبغي هنا أن نسهب في مسألة قياس المعلومة.

ويُلقى النهج الخاص بنظرية الاتصال في علم اللغة الضوء على جانب مهم، يمكن أن يُنظر إلى اللغة في إطاره. غير أنه في هذه النظرة للغة الإنسانية على أنها وسيلة اتصال تكون للمسائل التقنية دائمًا الأولوية. ولذلك يبدو الاتصال بواسطة اللغة ليس إلا اتصالاً واحدًا بين صور اتصال كثيرة. ويُعرَض مثل كل صور الاتصال بوصفه تتابعًا آليًا. ولذا يمكن مع هذا النهج أيضًا ألا يُجاب بشكل

حتمي عن سلسلة من الأسئلة إلا بصورة جزئية أو ألا يُجاب عنها مطلقًا، /15/ وبخاصة تلك التي تستهدف ما هو خاص بالإنسان في الاتصال.

١-٢-٤ الكلام فعل

تنطلق الأفكار التي أفضت إلى النهج اللغوي الذي نعرضه الآن من أن الكلام يمثل سلوكًا خاصًا للإنسان، فهو سلوك يخالف طرق السلوك الأخرى الممكن ملاحظتها. وفي الواقع يمكن أن يُوصف ويُدرس مثلها، غير أنه يتميز بادئ الأمر من خلال أنه يمكن أن ينظر إليه على أنه نشاط موجه إلى هدف. إن الكلام سلوك قصدي. وبينما يحدث سلوك إنساني آخر، مثل التنفس أو التثاؤب أو الشخير كأنه عملية آلية، يمكن أن يستعمل الكلام بصورة قصدية للوصول إلى أهداف أو لتحقيقها. إن الكلام نشاط إنساني خاصة، يُربط به معنى ذاتي. ونطلق على ذلك السلوك القصدي المفيد فعلاً (Handeln). فالفرد الذي يقوم بنشاط مفيد، أي له معنى ذاتي، يفعل (انظر م. ڤيبر 281 - 1968). ويمكن أن يكون هذا الفعل متعلقًا بالذات أو شركاء. ولذا يمكن مثلاً أن يطبخ شخص ما شيئًا ليأكل، ولكن يمكنه أن يفعل هذا أيضًا لآخر أو مشتركًا معه. ويتميز الكلام بوصفها فعلاً أيضًا بأنه يتعلق بشريك. فهو يمثل شكلاً من أشكال الفعل الاجتماعي، ويشغل في التفاعلات بين أعضاء جماعة ما مكانًا خاصًا. إنه ليس إنتاج الأصوات فحسب، بل إنتاج أصوات لها » معنى «، يمكن إذن أن يُتواصل بها. ومن ثم يمكننا أن نصنف الكلام داخل الفعل الاجتماعي بأنه فعل اتصالي (تفاعل رمزي). وتعد كل تلك الأفعال التي تقوم على أساس نظام سيميوطيقي، ونظام للعلامات أو شفرة، أفعالاً اتصالية. ومن هذه الناحية يعد التلويح والإيماء (لغة الجسد) أيضًا ضمن الأفعال الاتصالية. الكلام يبدو إذن شكلاً خاصًا من أشكال الفعل الاتصالي.

ويتوسع من خلال وصف الكلام بأنه فعل اجتماعي إطارُ النظر مقارنةً بالمناهج التي عُرضت من قبل، إذ يتركز اهتمام البحث الآن على الكلام بوصفه

نشاطًا اجتماعيًا في الوقت نفسه. فالكلام يتفرع، كما وُصف فيما سبق، عن تكوين متضافر معقد. ويمكن أن يوضح التفريع على النحو الآتي:

/16/ سلوك
|
فعل
|
فعل اجتماعي (تفاعل)
|
فعل اتصالي (تفاعل رمزي)
|
كلام

وإذا ما عُبِّر عن ذلك باصطلاح نظرية الكم (الفئات) يتفرع عن كم (فئة السلوك الإنساني كم جزئي هو الفعل (أي سلوك قصدي)، الذي يتفرع عن كم جزئي هو الفعل الاجتماعي (أي بين شركاء)، الذي يتفرع عنه بدوره كم جزئي هو الفعل الاتصالي (أي يرتكز على أنظمة سميوطيقية) الذي يتفرع عنه أخيرًا كم جزئي هو الكلام (أي فعل مرتكز على نظام سمعي سيميوطيقي). وهكذا يُحَدَّد الكلام بأنه شكل خاص لسلوك قصدي، اجتماعي، اتصالي للإنسان.

يقوم التفريع المعمول به هنا على أساس مفهوم ضيق للاتصال، أي يُطلَق على سلوك قصدي، اجتماعي، قائم على أنظمة سيموطيقية فقط سلوكًا اتصاليًا (انظر جوفمان 6: 1969). بيد أن الصعوبة تكمن في أن يُقَدَّم بدقة: أي سلوك يقوم على أساس نظام سيميوطيقي. وبعبارة أخرى هل تعد إشارة معينة اتصالية أم لا. ويمثل فتسلافيك وبيفين وجاكسون (51: 1969) الفكرة القائلة بأن لكل سلوك طبيعة إبلاغية في موقف بين أفراد، أي أنه اتصال. فلو لم يكن المرء قادرًا على أداء سلوك فإنه لا يكون قادرًا على أن يتواصل. وهكذا فإنهم لا يعدون المقصدية شرطًا ضرورياً للتواصل.

الآن ما المهام وإمكان القول التي تنشأ عن هذا النهج المتعلق بنظرية الفعل في علم اللغة؟ يتيح اختيار إطار جديد للنظر تحديد الشروط التي تنجز في إطاره

أفعال لغوية لوصف كيف تتكون الأفعال اللغوية، وكيف تختلف بعضها عن بعض، وما المقاصد التي ترتكز عليها أو ما الهدف الذي تُوجّه إليه. وهكذا يُوضَّح الفعل اللغوي انطلاقًا من شروط اجتماعية أساسًا. ولا تُدرك اللغة وحدها على أنها نظام علامات، بل يُفهم الفعل اللغوي أيضًا على أنه نتاج اجتماعي، حيث يدرج في السياق الكلي للفعل الاجتماعي.

ومن البديهي أن النهج الخاص بنظرية الفعل يدع أيضًا أسئلة أخرى لم يُفصَل فيها، يمكن أن تُطرح متصلةً باللغة الإنسانية، مثل أسئلة من مجال علم النفس، وبخاصة أسئلة عن الوظيفة النفسية للكلام بالنسبة للفرد سواء /17/ في حوار ثنائي أو حديث ذاتي. وقد يختبر إلى أي مدى يمكن أن تُراعى هذه الوظيفة أيضًا داخل هذا النهج. وينبغي هنا أن تنطلق كل الأفكار والأوصاف الأخرى من هذا النهج الخاص بنظرية الفعل، إذ يُقدّم في مقابل النُهُج التي وُصفت من قبل: نهج نظرية العلامات، ونهج نظرية المعرفة، ونهج نظرية المعلمات أوفرَ إمكانات القول فيما يتعلق بالاتصال الإنساني.

[في النهج القائم على أساس نظرية الفعل داخل علم اللغة يدرك الكلام على أنه تفاعل رمزي].

١-٣ نظرية أفعال الكلام

ذكرنا فيما سبق أن وصف تكوين الأفعال الكلامية وتصنيفها مهمة علم اللغة القائم على أساس نظرية الفعل. وقد قُدِّمت نتائج أولى في هذا المجال على يد فلاسفة اللغة، الذين يعدون ممثلي فلسفة اللغة العادية (ordinary language philosophy). ويتعلق الأمر في هذا إلى حد بعيد بالفيلسوف لودفيج فيتجنشتاين ومدرسته (جيلبرت رُيل، وجون لانجسهو أوستن وجون ر. سيرل أيضًا). وكان أوستن من اضطلع بمحاولة الإجابة عن /18/ السؤال: كيف تفعل (تنجز) الأشياء بالكلمات (how to do things with words). ولما كانت

سلسلة من الملحوظات من نظريته في الفعل الكلامي سوف تثبت في نظراتنا التالية فإنه ينبغي أن تقدم هنا باختصار. ويمكننا في ذلك أن نستند إلى اقتباسات من كتاب ايكه فون سافيجني «فلسفة اللغة العادية» (من ١٢٧ – ١٣١) الذي اختصرت فيه نظرية الفعل الكلامي لأوستن.

وقد أشير من قبل إلى أن نظرية الفعل الكلامي لأوستن قد عُدّلت إلى حد ما بعد إدراجها في النقاش اللغوي بناءً على رؤى ومعارف جديدة. ومن هذه الناحية لا يعد العرض الآتي إلا منطلقًا منهجيًا، وليس حلاً للمشكلة المعالجة.

- [...]

يقصر أوستن بحثه على السؤال: ماذا يفعل (يُنجز) إنسان ما بمنطوق مفرد: ما الفعل الكلامي. وهكذا إذا افترضنا أن باول يقول: الكلب عضَّاض (عقور، مسعور). ماذا ينجز (بذلك) بما قال؟

بادئ ذي بدء إنه يفعل بصورة عادية للغاية شيئًا يفعله كل من يقول شيئًا: إنه يقول شيئًا. ينتج أصواتًا معينة يمكن أن توصف من الناحية الصوتية. وبذلك ينطق جملة باللغة الألمانية فيقول بذلك: كلب الجار عضَّاض. إن هذا ليس بالكثير، ولم يجهد باول نفسه ليفعل هذا ليس غير. إنه ينجز بهذا ما هو أكثر. يحذر ضيوفه مثلاً: (حذار!) الكلب عضَّاض. أو يوضح لهم، لماذا قُيد الكلب بسلسلة. أو ينبه بأن الكلب كلب حراسة. أو يتعلق الأمر بالسؤال: أمن الممكن أن يكون الكلب قد عضَّ بعض المارة – لم ير أحد هذا، فيقول باول بوصفه شاهدًا إن الكلب عضَّاض. وحتى حين نعرف أنه يقصد بمنطوقه الكلب عضَّاض أن كلب الجار عضاض، فإننا مازلنا لا نعرف هل هو بذلك يحذر أم يوضح شيئًا أم ينبه إلى شيء أم يدلي بشهادة. نحن نعرف حقًا معنى المنطوق، ولكننا لا نعرف دوره (قوته). فإذ كان باول موفقًا فإن يحقق بمنطوقه الكلب عضاض ما هو أكثر. فهو لا يحذر ضيوفه فقط. بل إنهم في الحقيقة ينتبهون أيضًا: إنه يستوقفهم، وهو لا

يوضح فقط لماذا قيد الكلب بسلسلة، بل يُفطِن الضيوف إلى السياق: إنـــه يُعـــين على الفهم، وهو لا يَلفت النظر إلى الكلب فقط، بل إن المرء في الحقيقـــة ربمـــا يعرضه للبيع أيضًا: إنه يؤثر في المهتمين. وهو لا يقول بوصفه مجرد شاهد، بل إن المحكمة تصدقه أيضًا: إنه يقنع المحكمة. صور التوفيق هذه لـــيس بديهيـــة. فالتحذيرات لا يؤبه بها، والإيضاحات لا تلقـــى ضـــوءًا، والتوصـــيات تُتجاهـــل، والشهادات تُرفض. نحن يمكننا حقًا أن نعرف أن باول /19/ قد حذر، وأوضـــح، ونبه، وأدلى بشهادة، ولكننا لا نعرف بذلك هل استوقف وبصَّر وأثَّر وأقنع أيضًا.

وكون باول قد قال شيئًا بمنطوقه: الكلب عضَّاض هو أمر عادي وغير مهـــم إلى حد ما. أما هل حقق بمنطوقه شيئًا فيتعلق بتأثيرات إضافية للمنطوق، ومن ثم فهو ليس جوهريًا بالنسبة للسؤال: ماذا فعل (أنجز) بنطق الجملة فقط. وهكذا فإن الأهم بالنسبة لنظرية أفعال الكلام هو أفعال مثل: يحـــذر، ويوضـــح، ويوصـــي، ويشهد: فما يقول المرء لم تحدده بعد، والتأثيرات الأخرى لما يقول غيـــر مهمـــة بالنسبة لها. وهكذا فهي (أي الأفعال) من جانب أكثر من مجرد قول شـــيء مـــا، ومن جانب آخر لا يكفي القول بالنسبة لها: فمنطوق بول تحذير أو هو إيضاح أو هو لفت للنظر أو هو إدلاء بشهادة؛ إذ يكمن التحذير فـــي المنطـــوق، ويكـــشف المنطوق عن تحذير.

أما ما المنطوق في حالة مفردة فيتعلق بالظروف. فإذا اتجه أحد ضيوف باول إلى كلب الجار ليربت عليه، وصاح باول بوجه عبوس قائلاً: الكلب عضَّاض! فإنه بذلك أنجز الفعل الكلامي للتحذير. وإذا سأله ضيوفه في غضب، لمَ يُقَيِّـــد الكلـــب بالسلسلة، وأجاب باول: الكلب عضَّاض، فإنه بذلك قـــد أنجـــز الفعـــل الكلامـــي للإيضاح. (ويمكن أيضًا أن يكون قد حذر في الوقت نفـــسه أيـــضًا). وإذا ســـأله شخص ما: أنت، أحتاج إلى كلب حراسة ماهر، هل يمكن أن آخذه من الجار؟ فإن إجابة باول: الكلب عضَّاض – توصية. وتعني الإجابة ذاتها عن السؤال: أتقـــصد أنني ينبغي أن أشتري الكلب لأولادي ليلعبوا به، في الأغلب أن باول ينجز الفعـــل

اللغوي للنصيحة. وإذا سأل القاضي باول في قاعدة المحكمة: ماذا يعرف عن الكلب، وأجاب باول: الكلب عضّاض. فإن هذه تعد شهادة، ولكن يمكن أن يكون القاضي نفسه خارج قاعة المحكمة، على أساس المثال السابق، راغبًا في شرائه. وفي مثل هذه الظروف المتغيرة ينجز باول بمنطوقه الفعل الكلامي الخاص بالتوصية أو النصيحة (حسب السؤال).

ويطلق أوستن على قول باول: الكلب عضّاض. فعلاً قوليًا (locutionärer Akt)، وعلى تحذير (إيضاح، توصية، شهادة) من باول بالمنطوق (نفسه) فعلاً إنجازيًا (illocutionärer Akt) (لا ينبغي أن يسمى هذا «غير قولي»، بل هو فعل، يُنجز في الكلام). وعلى استيقاف (تبصير، تأثير، إقناع) من باول لشخص ما من خلال المنطوق فعلاً تأثيريًا (perlokutionärer Akt). ينجز باول الأفعال الثلاثة بمنطوق واحد هو ذاته. في هذا سوء فهم بعض الشيء لأن Akt غالبًا ما يستخدم لفظًا دالاً على Handlung، ولذلك يمكن أن يُتصور الموقف تصورًا خاطئًا على النحو الآتي: ينجز باول /20/ الفعل القولي أولاً بقول: الكلب عضاض، وينجز عقب ذلك الفعل الإنجازي بتحذير ضيوفه، وفي النهاية ينجز الفعل التأثير باستيقافهم. على هذا النحو ليست الحال. ولا ينجز باول أيضًا ثلاثة أفعال تقريبًا، يمكن فعلها متعاقبة بوجه عام، في الوقت نفسه. الأولى أن المرء يمكن أن يقول: منطوقه فعل قولي إذا ما قال بذلك شيئًا، وهو فعل إنجازي إذا ما حذر به، وهو فعل تأثيري إذا ما استوقف به ضيوفه. فالتسميات قولي، وإنجازي، وتأثيري لا تقع على أفعال ثلاثة، بل على جوانب ثلاثة لفعل منطوق واحد هو نفسه. وهكذا يعني «باول ينجز الأفعال الثلاثة جميعها بمنطوق واحد هو نفسه»: أن المرء يمكن أن يصف المنطوق بأنه قولي، وإنجازي، وتأثيري دون أن تختل (تضطرب) الأوصاف الثلاثة.

وحتى الآن استبان لنا من خلال أمثلة فقط ما الأفعال القولية والأفعال الإنجازية والأفعال التأثيرية. ومن المهم الآن أن تُحدد تحديدًا دقيقًا وأن توصف وصفًا تفصيليًا.

ويتبع الفعل القولي أن ينتج باول أصواتًا لها طبيعة، يصفها ويدرسها علم الأصوات: فقد نطق باول [dǝ 'huntis 'bisiχ] = الــ كــ لــ ب عـــ ضـــ ا ض(*).هذه الأصوات يجب أن تساوي جملة في لغة معينة، أي أن كلمات هذه اللغة (ويمكن أن يقال بصور أحدث: مورفيماتها) تتوالى في المنطوق على نحو سبق أن حددته النماذج التركيبية للغة: بأن نطق باول: der hund ist bissig (الكلب عضَّاض). وأخيرًا يجب أن يقول بالكلمات شيئًا ما محددًا: قال باول كلب الجار عضاض وبذلك يعرف المرء فعلاً قوليًا لباول، يعرف ماذا قال. ويمكن أن تكون في الفعل القولي أخطاءٌ متباينة، إذ يمكن أن يكون معناه غير واضح (أي كلب هو؟ على أي نحو هو عضاض؟)، ويمكن أن يكون غير صحيح من الناحية اللغوية (لو كان باول قد قال: der Hund sein bissig = الكلب كون عضاض)، أو فيه أخطاء صوتية (إذا نطق باول: [der huntis 'bisiχ]). وقد عُني أوستن بالمصطلحات التخصصية عناية جلية: إذ من ينطق أصواتًا لغوية، ينجز بذلك فعلاً صوتيًا، وينطق وحدة صوتية «phone»، ومن ينطق جملة في لغة ما، ينتج بذلك فعلاً كلاميًا «phatisch»، وينطق وحدة كلام «pheme»، ومن يقول بذلك شيئًا ما، ينجز فعلاً خطابيًا، وينطق وحدة خطاب «rheme» وتعد الأخطاء التي سبق ذكرها آنفًا – في تتابعها – أخطاءً في الفعل الخطابي (الأثر)، والفعل الكلامي (الغرض)، والفعل الصوتي (النطق/ اللفظ)(**) وحتى يكون منطوق باول فعلاً إنجازيًا يجب أن يوجد عرفٌ، تكون تلك المنطوقات في

(*) ينبغي أن يلاحظ هنا أن رموز تتابع الجملة على المستوى الصوتي تختلف عن رموزها المستخدمة في الكتابة، ولذا توجد رموز للكتابة (الحروف) ورموز صوتية تعني بها الدراسة الصوتية أساسًا.

(**) حاولت قدر المستطاع التمييز بين هذه الأقسام الثلاثة، وما تزال ترجمة هذه المصطلحات من وجهة نظري موضع نظر، وتحتاج إلى مراجعة مستمرة حتى يزول الخلاف حولها، وتنعم بالاستقرار. لمزيد من الفائدة ارجع إلى ترجمة الأستاذ عبد القادر قينيني لكتاب أوستن: نظرية أفعال الكلام العامة ص١١٢ و١١٦.

تلك الظروف وفقًا له تلك الأفعال الإنجازية. وحسب الأعراف التي تجـرى حيـاة باول وفقًا لها يعد تحذيرًا الصياح في وجه شـخص مـا، يتجـه نحـو الكلـب، بالمنطوق: الكلب عضّاض! /21/ وبذلك يُفهم المنطوق على أنه تحذير. وإذا لـم يُفهم على أنه تحذير فإن السامع لم يفهم معنى الشيء. وإذا كان باول لم يـرد أن يحذر على الإطلاق فإنه قد اختار المنطوق الخاطئ. ويمكن أن توجد في مجتمعات أخرى أعراف أخرى، إذ قد يكون المنطوق فعلاً إنجازيًا على نحـو آخـر. فعلـى سبيل المثال لو عُدَّت في مكان ما الكلاب العضاضة أولاد الشيطان الـذين ربمـا وجب على المرء أن يصلب (يستعيذ) أمامهم خاصةً، فإن باول ينجز في الموقـف ذاته بمنطوقه الفعل الإنجازي لطلب التـصليب (الاسـتعاذة) أو تـذكر التـصليب (الاستعاذة).

أما أنه يجب أن يوجد ذلك العرف، ومن ثم ينشأ الفعل الإنجازي فلا يعني أن هذا العرف يجب أن يكون قد تُخلى عنه في مكان ما، إذ يجـب علـى النـاس أن يتبعوا هذا العرف فقط. ولا يعني هذا أنه يلفت نظرهم في أي وقت كان وجودُ ذلك العرف، إنه يعني فقط أنه يتصرف وفق هذا العرف.

ومما يميز الفعل التأثيري إنه يعقب المنطوقَ على نحو سـببي تـأثير. هـذا التأثير يكمن في أنه تنشأ أحاسيس ومواقف وأفكار وأفعال لدى أشخاص معينين. فضيوف باول الذين ربما توجهوا نحو الكلب من دون منطوقـه، يلتزمـون الآن مسافة مناسبة، ولذلك يمكن أن يُقال أنه قد استوقفهم. هذا التأثير يجب أن يكـون باول قد قصده، وإلا فإنه قد أنجز الفعل التأثيري عَرَضًا على أقصى تقـدير. وإذا كان رد فعل ضيوفه على التحذير بصياح المرح مثلاً: رائع، أخيرًا كلب عضاض، وليس جروًا مدللاً كسيحاً. ثم يجربون: هل يعضهم في أرجلهم، فإنه لا يقـال إن باول قد أنجز فعلاً تأثيريًا للتشجيع (بث الحيوية والنشاط). [....].

لقد وَضَّحت بناءً على عرض نظرية الفعل الكلامي بعض شروط إتمـام فعـل كلامي ما أو نجاح الاتصال:

- إطار ورود منطوق ما فقط يجعل هذا المنطوق مفهومًا.
- يحدد العرف كيف يُفهم منطوق ما في إطار ورود معين.

وهكذا لا يستطيع متحدث الألمانية أن يجيب عن السؤال: ماذا يعني المرء حين يقول: الكلب عضّاض؟ إلا حين يعرف في أي سياق ورد هذا المنطوق. فيمكنه أن يُعيِّن العناصر المفردة للمنطوق وأن يصف علاقاتها بعضهما ببعض، ولكن لا يستطيع أن يطرح إلا تخمينات حول هدف الاتصال المقصود بالمنطوق الإجمالي.

/22/ ولذا يتضح أن الأفعال الكلامية لا تتكون إلا بشروط معينة هذه الشروط. يجب أن يعرفها المشاركون في الاتصال ويُسلّموا بها. وبذلك يوفق الاتصال. وهكذا يبدو الاتصال الإنساني لا تحكمه (أو لا تنظمه) شفرة بمفهوم نظام العلامات فحسب، بل فضلاً عن ذلك بالاستناد إلى سياق التوارد أيضًا. فقواعد نظام العلامات، أي أوجه الاطراد، هي موضوع الدرس النحوي التقليدي. فالطالب يتعلم أن تتابعات معينة للمفردات لا تطابق القواعد، مثل:

* البرد أنا أشعر بـ.
* عاطلةٌ أبي سيارته (*)

إن القواعد التي يجب على المتحدث أن يلتزم بها هنا محددة بالنسبة لأغلب اللغات الحضارية بوصفها قواعد نحوية تحديدًا كتابيًا (أي مكتوبة وليست شفوية). غير أن من يريد أن يعرف في أي سياقات استخدام يمكن أن تقع منطوقات لغوية، وكيف يمكن أن تُستهدف بوسائل لغوية في مواقف سبق تقديمها تأثيرات معينة، من الواجب أن يُحال في الحقيقة إلى حدسه، إلى طرق ورود للمنطوقات تُستدعي بوجه خاص من مراحل التشكل الاجتماعي.

(*) حورت في الأمثلة قليلاً حتى يتضح وجه التمثيل، لأن الترجمة الحرفية للأمثلة لن تعكس بدقة مخالفة ترتيب المفردات لقواعد النحو.

ويمكن هنا أن يُعترض بأن فرعًا علميًا قديمًا، وهو البلاغة، قد طرح باستمرار السؤال عن إمكانات التأثير. وفي الواقع يمكن للمرء أن يتعرف من كتيبات البلاغة كيف تُحقق أفعال كلامية معينة، مثل: يقتنع، يقنع. غير أن هذه الإرشادات قد كُتِبت لشكل خاص من الكلام، وهو الخطاب العلني (أمام محكمة مثلاً). ولا يمكن أن تنقل مباشرة إلى موقف آخر، وبخاصة لأن علاقات الأدوار المختلفة التي يمكن أن يدخل فيها شركاء الاتصال، لا تراعى هنا.

/23/ ويمكن بمثال «اكتساب الطفل للغة» (أساسي) أن يتبين أن تعلم اللغة لا يتحقق منفصلاً عن تعلم طرق سلوك اجتماعية أخرى معينة، أي أن الطفل لا يتعلم تعبيرًا لغويًا معينًا (علامة) فحسب، بل علاقة الفعل بمحيطه المرتبطة بذلك باستمرار أيضًا، التي تمثل بشكل جزئي علاقات الأدوار. ويبنى الطفل في الوقت ذاته وارتباطًا بذلك تصوره للواقع. فلا يفرع الطفل عن الواقع المركب موضوعًا معينًا، مثل: واو واو (*)، بل يستخدم هذا التعبير في مواقف متباينة أيضًا، ليثير انتباه شريك الاتصال إلى أن عليهم أن يروا أو يسمعوا كلبًا هناك، وأنه يرغب فيه أو يخافه. ويمكن أن يُلاحظ باستمرار إلى أي مدى لا تتباين تصورات الطفل عن الواقع. فكل البالغين المحيطين يبتسمون مثلاً، حيث يصنف طفل غزالاً في حديقة الحيوان بأنه «واو واو»، إذ إن للطفل صورة معينة عن الواقع، يكون كل ذوات الأربع وفقًا لها «واو واوات». سرعان ما سيعاد النظر في هذه الفرضية وستحل أخرى محلها. بيد أن تصوره للواقع مثل تصورات كل البشر لا تقوم باستمرار إلا على فرضيات. ومهما كان مدى الاختلاف حول هذا فإن الواقع في تصورتنا مشكلٌ دائمًا في صورة عن الواقع، نطلق عليها نموذج الواقع. هذا النموذج للواقع ذاتي في الأساس. وتختلف مجالات الواقع التي تتبع معرفتنا الحالية اختلافًا أشد من أخرى. فمن المعروف أن الأسكيمو الفرد يفرق لغويًا بين عدد كبير من هيئات

(*) Wau – Wau تعبير صوتي لطفل في مرحلة عدم القدرة على الكلام، ومن ثم تكون الأصوات وسيلته للتعبير عن الأشياء، وتختلف من بيئة إلى بيئة أخرى.

الثلج، وساكن الصحراء يفرق بين سلسلة من الأشكال الرملية. ويستوعب هذا في قواعدهم المطردة متعلقا بالجدل القائم مع الواقع. غير أن تشكيل الواقع لا يُبنى على القدرة المعرفية للإنسان فقط، بل يتأثر أيضًا بموقفه الانفعالي من الواقع، أي بمواقفه التقويمية وأحكامه المسبقة. ويبدو المجال الكلي للمعرفة آخر الأمر كما لو أنه مقسم بمقدَّر نظام قيمي. ويتأثر نموذج الواقع المعني بذلك تأثرًا شديدًا.

وفي هذا الموضع لا يبعد أن يقارن بين مصطلحي نموذج الواقع وصورة العالم. ويفهم ليو ڤايسجربر تحت صورة العالم عالمًا لغويًا بينيًا، فكل لغة أم تجسد تلك الصورة للعالم. وهي قوة مؤثرة تهيئ وحدها للإنسان المدخل إلى الواقع. ويعرف الواقع دائمًا بأنه المدرك من خلال لغة الأم فقط. أما نموذج الواقع على النقيض من ذلك فلا يفهم على أنه المشكل من خلال اللغة فقط. فمن الممكن بوجه عام ألا يُدرك لغويًا كثير من الفروض التي يتضمنها على الإطلاق (إلى الآن). إن نموذج الواقع /24/ يجب أن يفهم على أنه نتيجة للجدل القائم مع الواقع.

لنعُد الآن مرة أخرى إلى مثال اكتساب الطفل لغة. فقد أكدنا أن العلامات اللغوية لا تُتعلم » بصورة مجردة «، بل إنها لا تُتعلم إلا في سياقات محددة للفعل، ويمكن أيضًا أن تفهم فيها فقط بصورة معقولة. ولا يكون نتيجة عملية التعلم لدى الطفل، التشكل الاجتماعي، بناء <u>نظام للاتصال</u> فحسب، بل بناء <u>نظام للفعل</u> مرتبط به أيضًا. ويستلزم كل منهما الآخر بشكل متبادل، فهما عاملان جوهريان لبناء نموذج الواقع. ويبدو نظام الاتصال ونظام الفعل كأنهما جزء من نموذج الواقع.

وبذلك نكون قد حددنا الإطار العام الذي ينبغي أن ينظر من خلاله إلى الكلام على أنه فعل. وإذا عُدَّ النهج الخاص بنظرية الفعل الأساس في هذا المدخل فإن هذا قد كان في الفرض القائل إن هذا يصير ممكنًا بعرض الوظيفة الاجتماعية للاتصال اللغوي وشروطه المتعددة أيضًا. وفي خاتمة الأمر يجب أن يوضح أيضًا لماذا يوصف هذا النهج هنا بعلم لغة النص.

١-٤ علم اللغة بوصفه علم لغة النص

يجب أن يعبر بمفهوم علم لغة النص، من جهة برنامجه، عن أن موضوع البحث يُرى على نحو خاص، أن فروضًا أولية معينة ذكرت في مبحث ١- ٢، يُعمل على إيضاحها. هناك وصف علم اللغة بوجه عام بأنه العلم الذي يهدف إلى وصف اللغة الإنسانية، ويسري هذا الهدف على علم لغة النص أيضًا، غير أن علم لغة النص ينصب في المقام الأول على الورود الطبيعي للغة لسير ووصف كل العوامل وثيقة الصلة من الناحية الاتصالية ما أمكن ذلك. بيد أن الورود الطبيعي للغة يعني دائمًا: أفعالاً كلامية واقعة في سياقات أفعال. ونطلق على اللغة الواردة في تلك الأفعال الكلامية نصًا. فاللغة تواجهنا بدايةً في نصوص.» لا يتحدث، حين يتحدث بوجه عام، إلا في نصوص.« (پ. هارتمان 12: 1968). ولا يتعلق مفهوم النص المستخدم هنا بمنطوقات اتصالية مكتوبة فحسب، بل بكل المنطوقات عمومًا.

ويعد نهج علم لغة النص في الأساس طرازًا جديدًا، فهو لا يصف وحدة لاحقة مضافة إلى وحدات أخرى أيضًا، /25/ وهو لا يمثل توسيعًا لإطار النظر في الكلمة إلى الجملة ثم إلى النص فحسب، بل إنه قد اختير منطق مغاير تمامًا. فالنص هو كم البداية: وتتحدد كل العناصر الأخرى بعلاقتها بالنص.

وفي علم لغة النص يُطرح الآن السؤال عن الشروط الخارجية والداخلية للنصوص، مثل: ما الشروط التي يجب أن تتوفر حتى يمكن لنصوص ما أن تُوظَّف، أي أن تُنتج، وتُتلقى؟ وعلى أي مستويات وفي أي مجالات نصوص ما تكون مؤثرة من الناحية الاتصالية أو يمكن أن توصف؟ وما العوامل التي تعد أساسية لنص ما؟ وكيف يكتسب وظيفته الاتصالية؟ وكيف تنتظم (تُنسق) نصوص ما في أشكال نصية؟ إن الإجابة أولاً عن هذه الأسئلة خاصةً تتيح أن تُدرك اللغة الإنسانية على نحو مناسب.

[يُوصف بعلم لغة النص العلم الذي يهدف إلى وصف شروط الاتصال الإنساني وقيوده، ووصف تنظيمها أيضًا.].

الفصل الثاني

تطور نموذج للاتصال

٢- تطور نموذج للاتصال

/26/ هدف هذا الفصل هو عرض أول تصور شامل للسياق الذي يُعالج فيه الموضوع انطلاقًا من الفروض الأساسية اللغوية النصية المقدمة. نريد أن نطرح لهذا الغرض نموذجًا بسيطًا لاتصال لغوي، نقتصر فيه على ضم الشروط الضرورية لأداء الاتصال وتنظيمها. هذا النموذج الأساسي ينبغي أن يُوَسَّع فيما يأتي، بحيث نراعى في مرحلة لاحقة طبيعة عملية الاتصال، وننظر في بنية منطوقات لغوية ووظيفتها آخر الأمر نظرة أكثر دقة.

وقبل أن نشرع في هذه المهمة نريد أن نوضح بإيجاز بسبب اختلاف المفاهيم المستعملة في النموذج، كيف يُفهم مصطلح نموذج هنا، ولأي (في أي) شيء يمكن أن يستخدم نموذج في هذا السياق. ونتبع في ذلك الأفكار الواردة في الفصل الأول حول الوصف العلمي.

٢-١ هدف بناء النموذج

يعد النموذج بادئ الأمر شكلاً من أشكال العرض أو الوصف، فهو يقوم بنقل الأصل، أي موضوعات أو علاقات معينة لموضوع. وهكذا يسري على النماذج ما يقال للوصف بوجه عام: إنه نقل علاقات للموضوع مفترضة وُضِعت على نحو وثيق الصلة. ويتحدد وضع أوجه وثاقة الصلة في ذلك من خلال الفروض الأساسية.

ويُقدم النموذج اختصارًا للأقوال حول علاقة (أو سياق) الموضوع. إنه عرض كلي، وهو مع ذلك ليس تكريرًا للأصل، بل هو أبسط منه على نحو ما. في النموذج يختزل تعقد الأصل، وبعبارة أخرى: في النموذج يُغض النظر عن كثير مما هو من تكوين الأصل أيضًا. ويتم التبسيط بتعيين أوجه معينة لوثاقة الصلة في كل مرة.

وتقابلنا هذه النماذج يوميًا، وأمثلتها رسوم الحركة مثل منحنيات الحمى أو منحنيات تطور نفقات المعيشة، وكذلك خرائط مختلفة الأنواع: خرائط

طوبوغرافية، وخرائط شبكات المرور أو /27/ ثروات الأرض أو كميات الأمطار أو كثافة السكان أو خرائط الشوارع أو خرائط التوزيع الجغرافي للهجات. ويوضح مثال الخرائط بالذات هنا أنه يمكن إنشاء نماذج شديدة الاختلاف لأصل معين، هنا لجزء من سطح الأرض، وفق الهدف الذي يرمي إليه بذلك.

ويمكن أن تُوضع نماذج بواسطة طرق عرض مختلفة: فيمكن أن تكون لفظية، أي التي يكون لها شكل وصف لغوي، ويمكن أن تخطط على نحو ما. وفي هذه الحال تُكوَّن وفق نهج معين، منظم. وحتى يمكن أن يستخدم ذلك النموذج استخدامًا صحيحًا يجب أن تقدم طريقة العرض. ومن ذلك مثلاً في الخريطة شرح الرموز المستخدمة، ومعلومة المقياس وكذلك معلومة طريقة الإسقاط التي عرضت وفقًا لها أجزاء سطح الأرض المقوس باستواء. وكثيرًا ما تعد العروض التخطيطية فقط نماذج بمفهوم ضيق.

ولا تتوقف طريقة العرض أساسًا على الموضوع أو أوجه وثاقة الصلة الموضوعة بل على هدف الاستخدام واعتبارات متعلقة بنظرية النموذج. ويمكن حسب الغرض من الاستخدام أن تختار طرز تخطيط مختلفة لعرض خصائص معينة لأصل ما، بقدر ما تسمح بصورة أساسية فقط بأداء هذه الخصائص. ويتبع مجال الاعتبارات المتعلقة بنظرية النموذج مثلاً اختبارُ السؤال الآتي: إلى أي مدى، وعلى أي نحو يمكن أن تعرض مجريات زمنية بوسائل تخطيطية (مكتوبة أو مرسومة أو مصورة) على السطح المستوي.

وفي مجال علم اللغة يشيع نوعان من التخطيط: التصوير من خلال عروض تخطيطية، والعرض الشكلي من خلال التعبير عن علاقات الموضوع بواسطة لغات تحليلية منطقية – رياضية (*) وبينما ينبغي أن يُتخذ

(*) لا تُستخدم في العرض الشكلي أشكال أو صور، وإنما تستخدم فيه رموز منطقية أو رياضية كما هي الحال في المنطق الصوري (الشكلي) والمنطق الرمزي وعلم الرياضيات، وعلوم الحاسوب وغير ذلك.

التصوير (العرض التصويري) بوجه خاص للتوضيح. ويستخدم مع نماذج بسيطة نسبيًا. يهدف العرض الشكلي إلى عمل نماذج بالغة التعقيد من أجل المعالجة الآلية للغة» مناسبة حاسوبيًا«.

[النموذج هو عرض كلي لعلاقات الموضوع التي وُضِعت على نحو وثيق الصلة.].

/28/ ولا نريد فيما يأتي أن نعرض نموذجًا تامًا للاتصال اللغوي بقدر ما نريد أن نبين ما هي وجهات النظر التي يجب أن تراعى في هذا القصد، وعلى أي نهج تسير. ونستخدم في ذلك اللفظي (اللغوي) الذي ينبغي أن يُستكمل في بعض المواضع بمخططات مرسومة.

٢-٢ عوامل الاتصال

من خلال اعتبارات تأسيسية في الفصل الأول حُدِّد الإطار لبناء نموذجنا. ويضم المفهوم الذي عُرِض هناك للاتصال اللغوي بعض فروض، يمكن أن تقودنا عند البحث عن عوامل وثيقة الصلة بالاتصال:

- الاتصال شكل لفعل اجتماعي؛
- الأفعال الاتصالية متضمنة في سياق التوارد.

ونريد الآن انطلاقًا من هذه الأقوال أن نحاول تأليف قائمة العوامل التي تسهم في الاتصال.

يعد الاتصال وفق فرضنا الأول فعل اجتماعي، ويعني هذا أن الأعضاء المشتركين في الاتصال هم في حال تفاعل. ويدخل في الاتصال عضوان على الأقل، يردان في كلٍّ بوصفهما متكلمًا ومستمعًا. ويستخدم الوصفان متكلِّم وسامع بوجه عام في علم اللغة للمشاركين في الاتصال، وكذلك حين يتعلق الأمر بمؤلف أو قارئ عبارات مكتوبة.

ويدخل في تحديد شركاء الاتصال أنهم مستعدون حقًا للاتصال. ويعني هذا بالنسبة للمتكلم أنه ينشد مستمعًا محتملاً، ويتكلم قاصدًا إياه، وبالنسبة للمستمع أنه يتلقى عرض الاتصال ويقبل دوره شريكًا في تفاعل محدد.

وفي بداية كل فعل اتصالي يمكن أن تُلاحظ طرق محددة للغاية، تهدف إلى أن توضح للشريك المفترض /29/ أن المرء يرغب في أن يتواصل معه. وفي أثناء الفعل الاتصالي أيضًا يعبر المستمع، بقدر الإمكان، في العادة عن استعداده المتواصل للاتصال. ويمكن أن يحدث هذا في حديث ما بإيماء الرأس وتلويحات معينة وغير ذلك، وفي حديث تليفوني مثلاً بمنطوقات مختصرة: نعم، هيه، آه ... الخ. وتصير أهمية تلك الإشارات الخاصة بالاستعداد للاتصال واضحة هناك، حيث تقع. وحين لا يتلقى المتكلم في حديث تليفوني مثلاً من الشريك لمدة أطول أية تأكيدات للتلقي فإنه سوف تتخلل أقواله أسئلة مثل: سامع؟! أو أما تزال معي؟ حتى يستخلص معلومة عن استعداد الشريك للاتصال. ويمكن أن تعد تلك الحالات نوعًا من الاختبار السلبي، إذ إن الخلل في الاتصال مؤشر لتأثير عوامل معينة.

وننطلق في أفكارنا للتبسيط من تشكيل أساسي مع شريكين في الاتصال. وهذا المخطط يمكن تغييره أساسًا بحيث تُوضع في جهة المستمع مجموعة مثلاً أو تظهر في جهة المتكلم مجموعة أشخاص أو مؤسسة.وتعد الأخبار الإذاعية مثالاً لحالة تظهر فيها مجموعات من الأشخاص سواء في جهة المتكلم أو في جهة المستمع. وبالنسبة لجانب المستمع فإن هذا يعد أمرًا بديهيًا، أما في جانب المتكلم فإنه يوضع في الاعتبار في ذلك أن الأخبار يصوغها فريق تحرير، ويلقيها في الغالب بالإضافة إلى ذلك قارئو الأخبار (النشرات) الذين لم يشتركوا في الصياغة. وتؤدي هذه المجموعة من الأشخاص إجمالاً الوظائف التي نعزوها إلى المتكلم بوصفه شريكًا في الاتصال.

ويمكن بالنظر إلى إمكانات التنوع الكثيرة للمخطط الأساسي وصولاً إلى الحديث الشخصي أو الصلاة أو الإبلاغ لأجيال قادمة، أن يشار أساسًا إلى أننا ننطلق في بناء نموذجنا من نمط نموذجي للاتصال المؤدى، أي من «حالة عادية» تفي بلا شك بكل شروط الاتصال. وتصير الحالات الفردية المحددة قابلة لأن تُوصَف قبلُ خلفية عن النمط النموذج مباشرةً. وحين نضم هناك عوامل الاتصال الجوهرية بعضها إلى بعض، فإنه لا يدعي بذلك أن هذه العوامل تؤدي الدور نفسه في كل أفعال الاتصال المحددة. فما يزال تحديدنا الحالي للعوامل مفتوحًا بحيث تصير تحديدات أخرى بالتأكيد أمرًا ضروريًا.

وسيكون تحديد من هذا النوع على سبيل المثال فيما يتعلق بدور المتكلم والمستمع ضروريًا. فنحن نعرف من المشاهد اليومية أنه في أفعال اتصال معينة يكون توزيع دور المتكلم ودور المستمع /30/ ثابتًا، أي ليس قابلاً للاستبدال، كما هي الحال في أشكال الإرسال الإذاعي والتليفزيوني والمقالات الصحفية والنصوص الأدبية مثلاً. وفي هذه الحالات ليس لدى المستمع بوجه عام إمكانية أن يؤثر مثل المتكلم بدوره في مسار فعل الاتصال، غير أن أنواعًا أخرى من الاتصال اللغوي تتميز بأن المتكلم والمستمع يتبادلان أدوارهما. وفي كل الأحاديث مثلاً يوجد في العادة عدد أكبر من ذلك التبادل للمواقع.

ننطلق في تطابق مع مفهومنا للفعل (انظر الفصل الأول) من أن شركاء الاتصال بوصفهم فاعلين في الاتصال يرمون إلى أهداف محددة. وافتراضنا هو أن الاتصال شكل للفعل متعلق بشركاء فيه يعني أن الأهداف تحقق بالشركاء، فكل متكلم يريد أن يستدعي لدى المستمع فعلاً معاقبًا محددًا (لفظيًا أو غير لفظي)، يهدف إلى تأثير في المستمع. وهذا التأثير يمكن أن يكون متباينًا في نوعه. فيمكن أن يُقصد إلى فعل معاقب مباشرة، كما هي الحال في منطوقات مثل: أغلق النافذة أو أتأتي غدًا؟ بيد أن الأمر يمكن أن يتعلق أيضًا بتأثير طويل المدى، كما هي الحال في الاتصال التعليمي بَين أستاذ وطالب. وكما كان الهدف هنا تعليم

الطلاب فيمكن أن يقال أنه يُقصد» فعل داخلي «أو» فعل الإدراك« (انظر اونجهوير 1972)، وهو نقل أنظمة معرفية محددة. غير أنه لا يجوز أن يغيب عن نظر المرء أن تلك الأفعال الإدراكية لا أهمية لها فقط، لأنها تتحقق في أفعال محددة، حسبما يقتضي الأمر في فترة متأخرة فعلاً وفي مواجهة شركاء آخرين. وبالنسبة لعدد كبير من أفعال ممكنة تُعلم في كل مرة. ويمكن أن نصوغ هذه الواقعة على النحو الآتي: في التدريس تُقصد فئة من أفعال معاقبة، تكفي جميعها لمطلب معين: فعلى سبيل المثال من خلال الاستخدام الصحيح لـ **mir** (ضمير المتكلم المفرد في حالة إضافة) و **mich** (ضمير المتكلم المفرد في حالة النصب) تتجلى حالة بناء محددة، ومن ثم التبعية لطبقة اجتماعية معينة (أو عدم التبعية لطبقة مدرجة في درجة دُنيا أيضًا). وينبغي هنا ألا يُعنى بالسؤال: إلى أي مدى يتوافق الهدف مع السلوك داخل مؤسسة المدرسة ذاتها، مثل تجنب أخطاء في الواجبات المدرسة.

ولا تسري مقصدية السلوك المتعلقة بالشركاء على المتكلم فقط، بل في الأساس على المستمع أيضاً، حين تكون المقاصد أيضًا مختلفة الأنواع: فالمستمع يريد مثلاً أن يعلم شيئًا من المتكلم، يريد لأدبه ألا يقاطعه إلخ. ويعد الحد الأدنى الضروري لإقامة الاتصال من مقصدية الشركاء من جهة المستمع /31/ هو الاستعداد للدخول مع المتكلم المعين في ظل الظروف الراهنة في تفاعل اتصالي.

ومع القول بأن الاتصال فعل متعلق بالشركاء فيه لا يُستبعد أن أفعالاً اتصالية، مثل تقصي معلومات، يمكن أن تستخدم للوصول إلى أهداف لا علاقة لها بشريك في الاتصال. ويجب أن يُفرق هنا بين أهداف للفعل أساسية، بعيدة المدى، وأهداف للفعل ثانية قصيرة المدى. الفيصل بالنسبة لسياقنا هو أنه في أثناء الاتصال نفسه يقوم المشاركون بفعل متعلق بشركاء. وسوف نُعني فيما يأتي أيضًا بمقصدية سلوك المتكلم بوجه خاص (انظر المبحث ٢ – ٤ – ٢).

أما ما يميز الأفعال الاتصالية خلافًا لأفعال أخرى هو إنتاج إشارات (» علامات«، » رموز«) معينة، وتلقيها (انظر الفصل الأول). ونصف بالإشارة

بوجه عام كل ظاهرة فارقة، أي يمكن إدراكها مميزةً (مختلفةً) عن غيرها. وفي داخل مجموعة الإشارات نجد تلك التي ترد في استخدام اتصالي؛ ونصفها بإشارات اتصالية. وحتى يتحقق اتصال من الضروري أن يدرك المستمع الإشارات المنتجة، وأن يعزوها إلى متكلم معين بوصفه شريكًا له في التفاعل.

وتمثل إمكانية التخزين خاصية مهمة مرتبطة بشرط إمكان الإدراك. فمن خلال تثبيت منطوقات لغوية في صورة مكتوبة أو تسجيل مثلاً تنشأ إمكانية أن يُتلقى منطوق ما في وقت زمن ومكان آخرين، غير الذي أُنتج فيهما. وطالما ليس شركاء الاتصال هنا في احتكاك مباشر فإننا نتحدث عن اتصال غير مباشر في مقابل الاتصال المباشر الذي يمكن أن يشترك فيه المُتحدث إليه بشكل مباشر في أثناء الاتصال. ومن الاتصال المباشر مثلاً أشكال الإرسال الإذاعي والتليفزيوني أيضًا؛ هنا تحول وسائل النقل الإعلامية دون إمكان أن يتداخل المتحدث معهم بمنطوقات خاصة بهم مباشرة. وفي حال التخزين يتعلق الأمر خلافًا للصورة الثانية لاتصال غير مباشرة، بالإضافة إلى ذلك، باتصال غير مستمر، باعتبار أن النطق والتلقي أيضًا من الاتصال.

حول مسألة إمكان إدراك إشارات اتصالية انظر أيضًا الأفكار المتعلقة بنظرية الاتصال حول القناة في المبحث ١ -٢-٣، فنحن نركز في أفكارنا حول عرض نموذج للاتصال بقدر أقل على تقنية الانتقال – كيف يحدث هذا في النظرية المعلوماتية واتجاهات نظرية الاتصال المتأثرة بها –، ونركز بقدر أكبر على شروط المشاركين في التفاعل. وفي ظل وجهة النظر هذه يكون لمسألة إمكانية الإدراك /32/ اهتمام مباشر، وليس بهذه الدرجة لمسألة القناة، قناة الاتصال، الوثيقة الصلة بعلاقات تقنية. ولذلك نتغاضى عن أن نعد القناة في حد ذاتها مكونًا.

ونريد انطلاقًا من أفكارنا الحالية أن نقيد العوامل الآتية:

- شركاء الاتصال (المتكلم «المتكلمون» والمستمع «المستمعون»).
- الأهداف المتعينة لشركاء الاتصال.
- الإشارات الاتصالية.

ويُنبئنا فرضنا الثاني أن الأفعال الاتصالية متضمنة دائمًا في سياق التوارد. ويجب أن ينظر إلى علاقات التضُمن في حقيقة الأمر من جانبين:

- الأول: كل فعل اتصالي هو جزء من تأريخ الفعل والاتصال للمشاركين فيه؛ ويقع تأريخ كل مشارك بدوره في الإطار الكلي لعلاقات الفعل في مجتمع ما.
- الثاني: تقع الأفعال الاتصالية في مكان وزمان محددين.

وقد أشير إلى الجانب الأول من قبل في الفصل الأول. ونخرج من هذا إلى أن كل مجتمع يتشكل من خلال تفاعل - اتصالي وغير اتصالي، وأن الفعل المتعلق بشركاء فيه هو إذن منشئ المجتمع. ويمكن على العكس من ذلك أن يُقال إن حيزًا معينًا للفعل والمعرفة يحده مجتمع قائم. وفي داخل هذا الحيز تكون طرق الفعل وتفسير ما هو واقعي مُلزمة إلى حد بعيد. فقد عرف أفراد المجتمع تصورات الواقع وقواعد الفعل الوثيقة الصلة داخل حيز تفاعلهم في سياق (علاقات) كثيرة للفعل.

ويستطيع شريك في الاتصال على أساس هذه المعارف المختزنة فقط أن يتعرف إشارات تواصلية في حد ذاتها مثلاً، وأن يَفْرقها عن إشارات أخرى أُدركت في الوقت نفسه. وتفضي أشكال الاحتكاك التواصلية المتنوعة في عملية التعلم اللغوي إلى صياغة نماذج تركيبية، تسوغ لنا عادةً دون شك أن نقرر عند إدراك سمعي مثلاً هل يتعلق الأمر بصوت (ضجيج) أم بمنطوق لغوي. وينجز مجموع المعارف المختزنة نموذج الواقع لدى الفرد. وتدخل ضمن هذا النموذج للواقع المعرفة بأشكال الفعل وقواعده في مجتمع التفاعل المعين: شفرة الفعل Handlungskode. وتشكل المعرفة بتكوين إشارات اتصالية واستخدامها بدورها جزءًا

من شفرة الفعل هو: شفرة الاتصال Kommunikationskode. /33/ وهكذا توجد بين نموذج الواقع وشفرة الفعل وشفرة الاتصال علاقات تضمُّن (اشتمال). ونترك عملية بناء المجالات المفردة، مثل التقسيم الضروري بالتأكيد لشفرة الاتصال إلى عدد أكبر من أنظمة يتبع بعضها بعضًا، وغير ذلك بالنسبة للاتصال اللفظي وغير اللفظي مفتوحة (لم تُحسم بعَد).

ويمكننا بعد ما قيل إلى الآن أن نوضح الجانب الثاني للتضمُّن على النحو الآتي: في أثناء التفاعل الاتصالي يدرك المشاركون فيه بخلاف الإشارات التواصلية كمًا كبيرًا من إشارات أخرى. ونطلق على مجموع الإشارات غير الاتصالية التي يدركها أيضًا شركاء الاتصال في أثناء كل اتصال الموقفَ Situation. ويفسر شركاء الاتصال الموقف، مثل الإشارات التواصلية تمامًا على أساس معرفتهم. وتُفسر الإشارات الموقفية بأنها دلائل Anzeichen على علة نشوئها أو على عواقب (ظواهر لاحقة) يمكن توقعها: فيمكن أن تدل هيئة شخص ما وسلوكه وزيُّه ... الخ على مكانته الاجتماعية، وحالته الصحية ... الخ، وتتيح تعيين هوية شخص مشهور الخ. وتخضع لهذا التفسير بكونها دلائل، فضلاً عن ذلك أيضًا، الإشاراتُ التواصلية بالإضافة إلى تفسيرها الاتصالي: توحي طريقة التعبير ضمن ما توحي بالانتساب لطبقة معينة. وتُمكِّن درجة الصوت وتلوينه في الاتصال من غير احتكاك مرئي من معرفة الجنس، وإذا اقتضى الأمر أيضًا عمر شريك الاتصال.

ولا يكون للموقف أهمية فقط حين يشير المتكلم مباشرة إلى عناصر محددة للموقف بمنطوقات، مثل: »الطويل هناك في تلك الجهة هو أخي« فإلى جانب هذه الأهمية يكون إدراك الموقف مؤثرًا في تعيين كُنهِ أشياء وأحوال معينة يستند إليها المتكلم، كما هي الحال عند تعيين هوية الشريك في الحديث، وتعيين كُنهِ مجالات معينة وثيقة الصلة اجتماعيًا، مثل المدرسة والمحكمة والشارع، والجمهور وأجواء خاصة ... الخ، تسري على كل منها قواعد معينة للفعل. وإذا لم تنجز

هذه التعيينات فإن ذلك يؤدي إلى أشكال من سوء الفهم أو عدم الفهم وإلى سلوك خاطئ ويمكن أن يوضح ذلك المثال الآتي:

السيد ب يجلس في القطار. تدخل سيدة عجوز أنيقة مقصورته، تجر فيما يبدو حقيبة ثقيلة جدًا. ينهض ب ويسألها: ما عليَّ من بأس لو ساعدتك؟ فتجيب السيدة: أخ، كلا لا تكلف نفسك. يجلس ب مرة أخرى ويقرأ صحيفة.

/34/ لم يدرك ب أن الأمر لا يتعلق مع منطوق السيدة برفضٍ لعرضه، بل يتعلق بصيغة تأدب. غير أنه لتفسير المنطوق على أنه صيغة تأدب تكون جوهرية ملاحظة أن السيدة لديها حقيبة يصعب حملها ورفعها. ولو تعلق الأمر بشنطة يد صغيرة لكان عرض المساعدة مضحكًا أو تطفلاً، وكانت إجابة السيدة، إن اقتضى الأمر، صدًا.

ولا تصير الإشارات الاتصالية ذات دلالة وممكنة الفهم إلا بهذا التضمُّن المزدوج. ويوصل شركاء الاتصال إدراكاتهم بنموذجهم عن الواقع؛ فهم يفسرون الإشارات الاتصالية والموقف، ويقيمون علاقة بينهما.

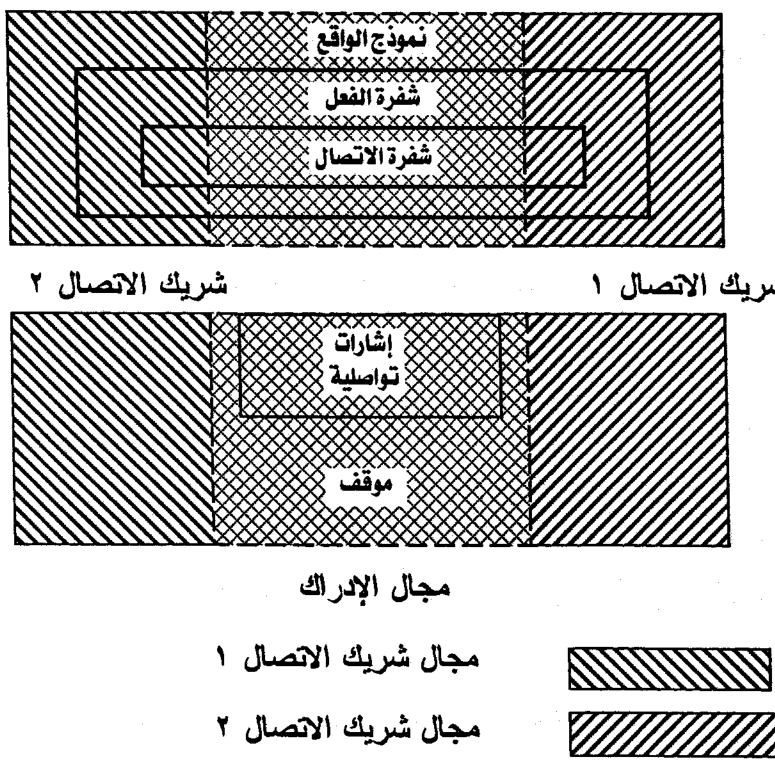
ويمكننا أن نواصل استكمال قائمة نموذج الاتصال، فهي تنص الآن بصورة كاملة على:

- شريكي الاتصال (المتكلم، والمستمع).
- أهداف شريكي (شركاء) الاتصال.
- الإشارات الاتصالية.
- نموذج الواقع.
- شفرة الفعل.
- شفرة الاتصال.
- الموقف.

وأوضحت أمثلة لاتصال معوّق أن العوامل المفردة في حد ذاتها لا تكفي شرطًا للاتصال، بل إن وحدة الإدراكات والمعرفة لدى المتكلم والمستمع تعد أمرًا

ضروريًا. هذا الاتفاق لا يمكن أن يكون كليًا مطلقًا، إذ لا تتطابق مقـدرة الإدراك وتأريخ كل فرد على حدة تطابقًا كاملاً على الإطلاق، بل إن الاتفاق الكلـي لـيس ضروريًا مطلقًا أيضًا لإتمام التواصل. يكفي أن يتوافر تطابق معقول فيما يتعلـق بعناصر الإدراك والمعرفة الوثيقة الصلة بفعل الاتصال المعين. وينبغي أن يظهـر هذا الشرط مرة أخرى العرض التخطيطي الآتي:

/35/ مجال المعرفة



[يرمي شركاء الاتصال بوصفهم مشاركين في التفاعل إلى مقاصـد متعلقـة بالشركاء. وتعد وحدة كافية للإدراك والمعرفة فيما يتعلق بالعناصر الوثيقة الصلة بالاتصال شرطًا للفهم المطابق من متكلم ومستمع للإشارات الاتصالية].

/36/ أقمنا مخططًا بسيطًا للعوامل، ما تزال مقدرته الإيضاحية ضئيلة نسبيًا.

فهو لا يضم إلى الآن إلا الشروط العامة للاتصال في نظام استاتيكي. ونريد أن نختار من المسائل الكثيرة التي ما تزال مطروحة، التي ألحقت بأفكارنا الحالية، نقطة واحدة وهي: تأثير طبيعة عملية الاتصال المستبعدة كليةً إلى الآن في شروط الاتصال.

٢-٣ طبيعة عملية الاتصال

إن الاتصال حدث له امتداد زمني، يمكن أن تتغير شروط هذه العملية في أثناء سريانه، ويغيّرها الاتصال أيضًا. ونريد أن نقترب من هذه العلاقة مرة أخرى عبر ظاهرة الخلل. وخلافًا لمفهوم الخلل في النظرية المعلوماتية التي يتجه اهتمامها إلى أوجه الخلل في النقل خاصةً، نستخدم هنا، كما هي الحال في المبحث ٢ – ٢، الخللَ بوجه عام تمامًا لكل أنواع إعاقة الاتصال.

يحاول شركاء الاتصال عادةً ضبط شروط الاتصال، ومن ثم أوجه النظر حول نجاح الاتصال. فالمتكلم مثلاً يلاحظ نفسه ذاتها عند النطق، ويحاول أن يحدد شروط الاتصال في جانب المستمع. وتتعلق ملحوظات الضبط هذه بالموقف وبمنطوقات /37/ شريك الاتصال. ويمكن أن تدل مثلاً في حال الأسئلة المعادة، مثل: ماذا قلتم؟ أو ماذا تعني بذلك؟ « على إخلال بالاتصال مباشرة. بل يمكن للمرء كثيرًا على النحو ذاته أن يستقي من منطوقات شريك الاتصال أن هذا الشريك لم يفهم شيئًا فهماً صحيحاً، دون أن يكون شريك الاتصال على وعي بذلك. وفي محيط ضخم بدرجة ما نعد دائمًا منطوقات شركائنا في الاتصال – وكذلك المألوف من سلوكهم – دليلاً على طريقة تلقى منطوقاتنا الاتصالية.

وبذلك لم يُقل بعد أي شيء في الحقيقة عن الكيفية التي يكون عليها هذا الضبط مؤثرًا. ولا ينبغي أن يُستبعد أيضًا أنه مثلاً في حالات انفعال خاص أو الاستغراق في الأفكار الخاصة يصير هذا الضبط مقيدًا تمامًا فقط أو لم يعد يمارس إطلاقًا. ويكون المتكلم إذن في إطار تصورنا عن الفعل الاتصالي غير قادر على الفعلية كليةً.

ويحاول شركاء الاتصال عادةً التغلب على أوجه الخلل في الاتصال، بأن يوجهوا سلوكهم الاتصالي حسب شروط الاتصال. فإذا اشترط متكلم ما مثلاً مع منطوق معرفةً معينة ليست موجودة لدى شريكة وهي ضرورية للفهم، فإنه سوف يُعقِّب بإيضاحات مناسبة. ويعد قطع الاتصال الحالة القصوى للتصحيح، إذا استيقن أحد شركاء الاتصال أنه لم تُتوفر شروط كافية للفهم.

وليس مبعث هذه العملية لملاءمة الفعل الاتصالي بشروط الاتصال أوجه الخلل في الاتصال فحسب، بل إنها تقع دائمًا قبل تفاعل اتصالي وفي أثنائه. وقبل الدخول في فعل التواصل لدينا بوجه عام فروض معينة حول الشروط المحتملة للاتصال، أي أنه على أساس معرفتنا نقدر ما إمكانات التواصل التي تتوفر بشروط معينة. وانطلاقًا من هذه الفروض نخطط وننجز أفعالنا الاتصالية. وفي أثناء فعل الاتصال يتحدد من خلال ملحوظات الضبط هل فروض شروط الاتصال كانت صحيحة أو ما تزال صحيحة باستمرار، وإذا اقتضى الأمر تحل محلها فروض جديدة، وطبقًا لذلك يُغير تخطيط السلوك اللاحق أيضًا.

وفي هذا العرض ندرك السلوك الاتصالي لمشارك في الاتصال بوصفة موجهًا من خلال عملية فاصلة. أما خطوات الفصل المفردة في ذلك فهي:

/38/ -فصل حول إقامة الاتصال.

- فصل حول المنطوق المقدم.
- فصل حول متابعة الاتصال.

وتعد في كُلِّ الإدراكات والفروض المتعلقة بها حول نجاح الاتصال أو إمكاناته الأساس الفاصل.

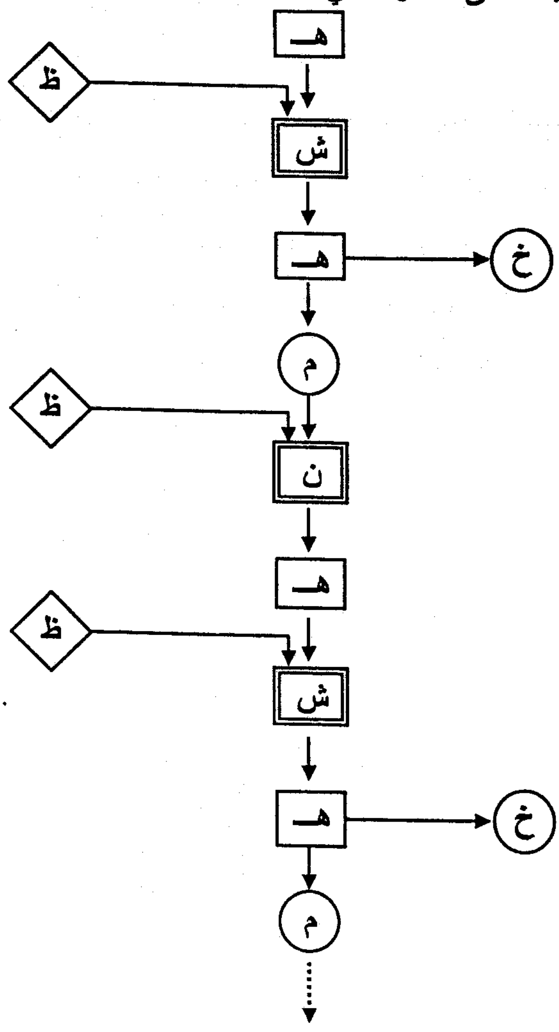
ويجب الآن أن ندرج معها في هذا التحديد الهدف المتعين بوصفه عاملاً جوهريًا للفصل. وهو كذلك ليس قيمة استاتيكية (ثابتة). وفي أفعال اتصال أطول يظل هدف الاتصال غالبًا لا يمسّه إلا مجرى الاتصال والشروط المتغيرة: فالهدف

يُصحَّح، ويُتخلى عنه، وتتطور أهداف جديدة الخ. ومن المحتمل أن ثمة جـزءًا لا يتغاضى عنه من اشتراكنا في الاتصال بوجه عام يخص هذه الطريقـة لاختبـار شروط تفاعل لاحق.

[من الممكن أن يصور الاتصال على أنه عملية فصل. ويجب أن تراعى فيها إمكانية تغير شروط الاتصال من خلال الأفعال الاتصالية].

وتحصل، من خلال توسيع تحديدنا لعوامل الفصل ليشمل هدف التفاعل، على نموذج بسيط لجريان الأفعال الاتصالية لدى شخص ما. ويمكن أن تُعرض أفكارنا الحالية عرضًا تخطيطًا على النحو الآتي:

/39/



هـ = أوجه فصل حول أهــداف

ظ = ملحوظات عن الإشارات المفسرة بوصفها دلائل

ش = نبأ فروض حول شروط التفاعل الاتصالي

خ = خروج من التفاعل أو لا دخول في التفاعل

م = إنتاج منطوق

ن = بناء فروض حول نتيجة المنطوق

/40/ ويُقرأ هذا الرسم على النحو الآتي:

لدى شريك الاتصال المحتمل أهداف معينة للفعل (هـ).

وتختبر من الناحيــة الفرضــية، انطلاقًــا مــن ملحوظــات الموقــف (ظ)، شروط (ش) منطوقات اتصالية مناسبة، ويُمحَّص بناءً على ذلــك هــدف الفعــل، ويحدد... إلخ. وتتوافر في هذا الموضع إمكانيتان للفصل:

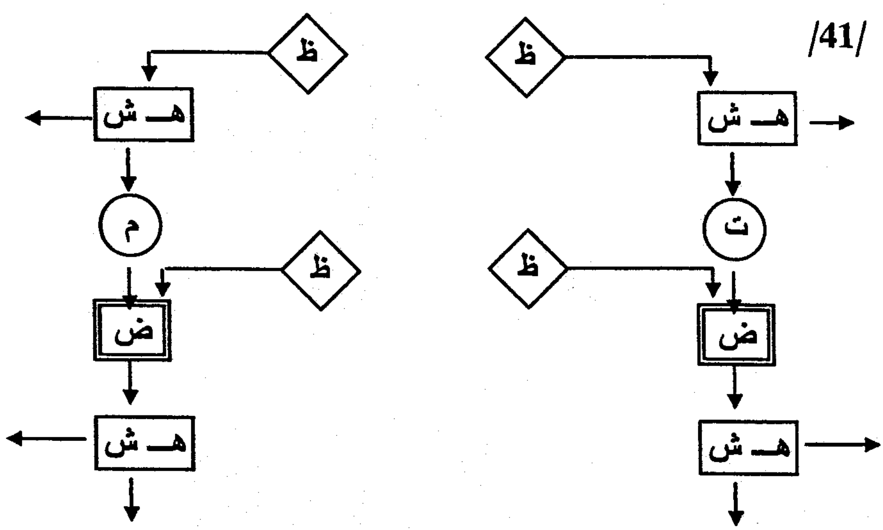
- لا يمكن أن يُحقق الهدف بالشروط الواردة؛ فالفصل يخــالف الــدخول فــي الاتصال (خ).
- يمكن أن يتحقق الهدف الأصلي أو هدف متغير بالشروط الواردة، فالفــصل يقع من أجل المنطوق (م).

وتعد الفروض حول نتيجة (ن) المنطوق (موفق، وموفــق جزئيًــا، وغيــر موفق، وغير محدد الخ) أساس الفصل (البتّ) في تواصل التفاعــل، وفــي ذلــك يتصل من جديد المركب الأول للفصل، أي يُبتُّ في الأمر، هل ينبغي الاستمرار في تتبُّع الهدف ذاته أو هدف متغير بالشروط الواردة أو يُنهي التفاعل.

وبغض النظر عن التبسيط الشديد فإنه ينقُص هذا الغرض أنه لم تُــستوعب فيه إلا عملية الفصل لأحد الأشخاص المشاركين، وبذلك تظل وجهة النظر الخاصة بالتأثير المتبادل التي تحسم التفاعل غير داخلة في الاعتبار. وحتى يعتد بوجهــة

النظر هذه ننطلق من عمليتي فصل تتوازيان، ويؤثر كل منها في الأخرى. ويجب في ذلك أن نضع تلقي (ت) الآخر مكافئاً لمنطوق (م) شريك ما. ونفترض في ارتباط بالتلقي خطوات الفصل وأبنية الفروض ذاتها كما هي الحال بالنسبة للمنطوق، أي أننا نبني مركب المنطوق ومركب التلقي متناظرين. وحتى لا يُعقَّد المخطط نعرض ملاءمة الهدف للشروط برمز واحد (هـ ش):

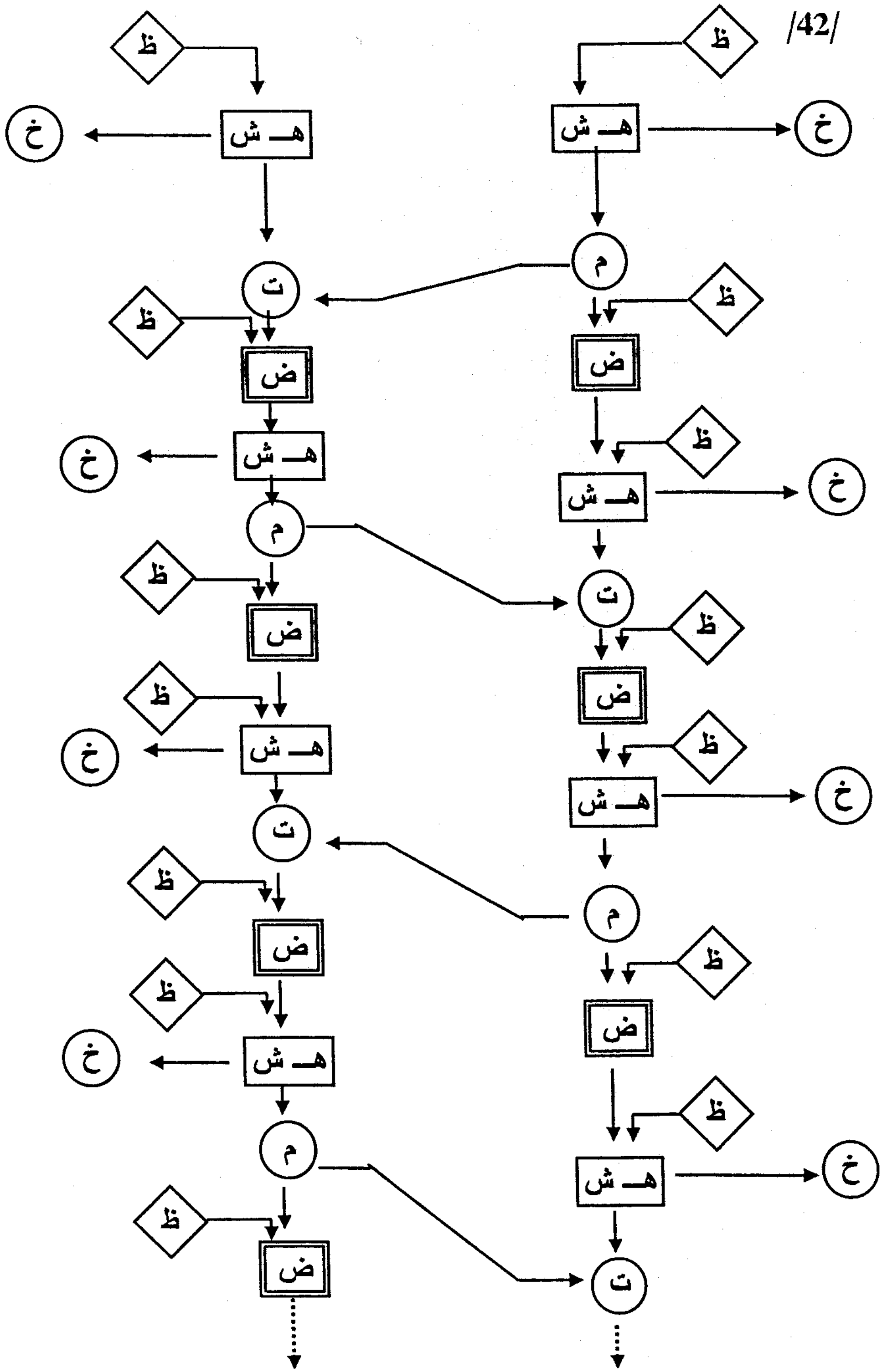
/41/



ولا يكون لتلقي إمكانية الفصل أو عدم الدخول في اتصال (آخر) وغير ذلك أهمية دائمًا إلا حين يمكن أن يتوقع بالشروط الواردة أن يتحدّث شخص (محتمل) (مثال ذلك: الأخبار الإذاعية) أو حين يوجد منطوق مطابق في صورة مختزنة (مثال ذلك: الصحيفة والرسالة).

ويبدو عامل ضبط التلقي (ض) ضروريًا، لأن المشاركين في الاتصال لا يراقبون نجاح منطوقاتهم فحسب، بل فهم منطوقات آخرين أيضًا. ويؤثر الضبط في السلوك اللاحق: إذ تطرح أسئلة معادة، ويخرج المرء من المناقشة لأنه لم يعد يفهم شيئًا إلخ. وينبغي أن يُعبر عن التأثير المتبادل للشركاء (ك١، وك٢) من خلال طريق من منطوق (م) شريك إلى تلقي (ت) آخر. وقد أسلمت المقاصد المفهومة بوضعها عوامل تأثير في الطريق عبر التلقي (ت) وضبط التلقي، إلى نقطة الفصل التالية حول السلوك اللاحق (هـ ش)، ويبدو تخطيطنا إذن على النحو الآتي:

/42/



/43/ لا يستوعب عرضنا إلا مواضع الفصل ونتائجه، ومن المؤكد إضافةً إلى ذلك أن ثمة جزءًا صغيرًا للغاية من عوامل الفصل. غير أنه يمكن أن يلحق بهذا النموذج التقريبي عدد كبير من المشكلات. وربما كانت محاولة إيضاح النقاط الفاصلة المفردة مثلاً مهمة أساسية، أي وضع البدائل المحددة للفصل في كلٍّ. وكذلك ربما فكرنا في: ما مدى تأثير تخطيطات بعيدة المدى في العملية اللاحقة ليس في أثناء التفاعل، أي إلى أي مدى يبت المشاركون في استراتيجيات معينة لفعل اتصالي. ويمكن في هذا الموضع المضي إلى مدى بعيد /44/ لتقديم مناهج لحل مثل تلك المشكلات. واتفاقًا مع الهدف وهو تقديم نظرة عامة أولى في هذا الفصل، ينبغي هنا أن تُستعرض بعض خطوات بناء النموذج فقط.

ونرغب فيما يأتي أن نختار مركبًا للمسائل الأساسية التي يعد إيضاحها شرطًا لدراسة كل المسائل المتوالية؛ وهي تختص ببنية منطوقات لغوية ووظيفتها.

٢-٤ البنية التوجيهية لنصوص لغوية

لقد طرحت مجالات المعرفة والإدراك في المبحث ٢-٢ استفهامًا حول مسألة: إلى أي مدى تعد شرطًا ضروريًا لإقامة الاتصال. وينبغي الآن أن يُنظر إلى دور المجالات المذكورة مرة أخرى في ظل زاوية رؤية مختلفة: إلى أي مدى تدخل الصلة بمجالات المعرفة والإدراك ضمن وظيفة الإشارات الاتصالية؟

ويمكننا وفق النظرات الموجودة في المبحث ٢- ٢ أن ننطلق من أن هذه الصلة تساوي» الفهم «، ومن ثم الاستخدام المفيد لإشارات اتصالية أيضًا. فالشركاء في الاتصال يعلقون كل الإشارات الاتصالية بالمعرفة والإدراك. ويعد إنشاؤهم هذه الصلات على نحو مماثل شرطًا جوهريًا لنجاح الاتصال. فحين ينطلق متكلم ما إشارات اتصالية فإنه يريد إذن أن يستفيد المستمع إلى المعرفة والإدراك على نحو مماثل له هو نفسه. وينبغي في ذلك أن تُبَين الإشارات الاتصالية للسامع: ما الصلات التي يجب أن يُنشِئها. ونريد أن نُعبر عن هذه

العلامة بمصطلح التوجيه **Anweisung**. وفي الاتصال يقدم المتكلم للمستمع توجيهات لإجراء عملية معينة (وهي إنشاء صلات). وفي إطار وجهة النظر هذه يُساوي بين الاتصال وإعطاء التوجيهات. وفي ذلك تكون للإشارات الاتصالية المستخدمة وظيفة حاملات التوجيه. ويظهر إنتاج منطوقات اتصالية وتلقيها في إطار وجهة النظر هذه كأنهما عملية إلحاق توجيهات بإشارات اتصالية بوصفها حاملات لها. ونعزو إلى المنطوقات الاتصالية طبقًا لذلك بنية توجيه.

لم نستعمل في الفصل الثاني إلى الآن مصطلح نص، بل تحدثنا عن إشارات اتصالية فقط، لأن علاقة المفهومين بعضهما ببعض ما يزال من الواجب إيضاحها. ووفق الإيضاحات الموجودة في الفصل الأول يعد النص /45/ وحدة شاملة لورود إشارات اتصالية. وانطلاقًا من أفكارنا في المباحث السابقة يمكننا أن نعرفه أيضًا على النحو الآتي: النص هو الكم الكلي للإشارات الاتصالية الواردة في تفاعل اتصالي. ويسع هذا المفهوم للنص إلى حد بعيد أن تدخل فيه كل المنطوقات اللغوية سواء أكانت لغوية أو غير لغوية. ونريد، بسبب الكم الكبير من المشكلات غير الموضحة التي تتعلق ببناء منطوقات غير لغوية وطريقة توظيفها، وكذلك ربط منطوقات لغوية بمنطوقات غير لغوية، أن نقتصر فيما يأتي على معالجة نصوص لغوية.

٢-٤-١ النص بناء تركيبي

يرتكز إمكان أن ندرك النصوص على أنها ظواهر تركيبية,وأن نحددها طبقًا لذلك بتحليل أجزاء البنية، على تكرير هذه الظواهر الجزئية. ويُعنى بالتكرير **Rekurrenz** هنا الوارد المتكرر سواء في داخل نص ما أو في نصوص مختلفة أيضًا. وتظهر أجزاء البنية في ائتلافات جديدة باستمرار، وعلى هذا النحو يمكن إدراكها. وهكذا فهذه الظواهر الجزئية لا تتوافر لنا من البداية في حد ذاتها، بل هي وحدات مستنتجة تحليليًا. ولما كانت تستخدم لبناء النص فإننا نطلق عليها

مكونات النص أيضًا، ونطلق على الكم النصي الآخر المحيط بمكون نصي سياقه.

ويحصل المرء من خلال ذلك التحليل القائم على أساس ظاهرة التكرير على مكونات للنص ذات إمكانية استخدام متنوعة. فالتتابع الصوتي/ der/ مثلاً يقابلنا في نصوص قبل «Vater» أب، و Onkel عم/ خال، و Tisch منضدة ... إلخ، غير أنه يقابلنا أيضًا قبل Mutter أم، أو Kinder أطفال إلخ. وكذلك أيضًا دون اسم تال له مباشرة. ويتركب المحيط اللاحق لهذا العنصر في كل مرة على نحو مميز:

ترجع أسباب زيادة الوزن والسمنة، وإن لم يُرِد أن يقبل هذا باستمرار أيضًا كثير من المعنيين Viele der Betroffenen، إلى الإفراط في الطعام (التخمة) in der übererernährung، إذ يمتص كلورين بصورة أكبر مما يحترق للإبقاء على وظائف الجسد والإنجاز المطلوب من العضلات bei der Aufrechterhaltung der Korperfunktionen und der abverlangten Muskelleistung وينتقل الفائض der Überschuβ إلى مستودعات شحمية. وتطابق هذه الظاهرة نظرية بقاء الطاقة Erhaltungssatz der Energie لروبرت ماير. وبذلك يتعلق الأمر مع زيادة الوزن بعلاقة خاصة بقانون الطبيعة /46/ لا تجيز أي تفسير أو تعليل آخر der Keiner و weiteren Erklärung (FAZ 7. 4. 1973)(*).

ونطلق على هذه الخاصية لإمكان الاستخدام في سياقات متغيرة التعدد

(*) /der/ أداة تعريف للمفرد المذكر في حالة الرفع أساسًا، ولكن هذا التتابع نفسه يمكن أن يستخدم للدلالة على حالات إعرابية عدة، ففي التركيب الأول يدل على حالة إضافة للجمع، والثاني على حالة القابل بعد حرف الجر in، والثالث حالة القابل بعد الحرف bei، والرابع حالة إضافة للجمع، والخامس كذلك، والسادس الحالة الأساسية أداة تعريف لكلمة مذكرة مفردة في حالة الرفع، والسابع حالة إضافة لمفرد مؤنث، والسابع اسم موصول للمفرد المذكر المرفوع.

الوظيفي Polyfunktionalität. ويوضح المثال فضلاً عن ذلك أننا لا نتعرف بالنهج الموصوف عناصر مفردة فقط، بل نماذج أكثر تعقيدًا أيضًا لأبنية تركيبية (نحوية)، تتضمّنها (حول مفهوم وحدة نحوية انظر المبحث ١-٢-١). ويدخل ضمن هذه النماذج للأبنية ما يطلق عليه عرفًا الجملةَ. وحين ننطلق من النص بوصفه البنية الأساسية (العليا) فإن أشكال البناء هذه تعد أجزاءً مدمجة من البنية الكلية. وما نزال في هذا الموضع لا نستطيع أن نُعطي تحديدًا حول نوع هذه الأبنية ودرجة تعقيدها ... الخ، غير أننا يمكننا أن نثبت في صياغة مجردة أنه في إطار الجانب المعالج يمكن أن يوصف بناء النص بأنه تأليف لمكونات النص وفق نماذج محددة للأبنية.

وإذا نظرنا إلى النص على أنه أعلى شكل لتنظيم مكونات نصية، فإنه بذلك لم يُقل بعد أي شيء عن امتداد النص. ويمكن أن تمثل رواية ما مثلاً أو مقابلة إذاعية أو حديث حول المائدة نصًا طويلاً نسبيًا. غير أنه من الملاحظ أنه توجد أيضًا أفعال اتصال، لا يرد فيها من المكونات اللغوية إلا !Raus (اخرُجْ «بنبرة حادة»)، و » !Hilfe« النجدةَ. وهكذا فالفيصل ليس كم المكونات النصية، بل حقيقة أن هذا الكم يظهر مكونًا موظفًا في فعل اتصالي.

وفي هذا المقام تواجهنا مشكلة الحد لأفعال اتصالية، ومن ثم لنصوص. فإذا ما اندمجنا في جماعة اتصال فاعلة فإننا نشترك غالبًا جدًا في تفاعلات اتصالية دون انقطاع في بعض مراحلها. وفي هذه السلسلة للاتصال نغير في مرة الشركاء، وفي مرة أخرى نتواصل مع شركاء معنيين في فترات غير منتظمة بصورة متكررة. وبالنظر إلى هذه الحقيقة من الصعب في حالات كثيرة تحديد حدود تفاعلات مفردة. وقد أدرجنا في نموذجنا للعوامل سلسلة من التحديدات لإقامة الاتصال. وهكذا نستطيع من هذه الناحية أن نستخدم النموذج أساسًا لحد أفعال اتصالية أيضًا. ومع ذلك فإن التحديدات المفردة، مثل استعداد شركاء محتملين للاتصال، يجب الاستمرار في إيضاحها وبحثها بناءً على أشكال تحقيقها

- ولاسيما أشكال تحققها اللغوية أيضًا - قبل أن نستطيع أن نقدم حدًا مقبولاً في حالات فردية محددة.

/47/ [يمكن استنتاج مكونات النص تحليليًا على أساس تكريرها في نصوص. وهي عناصر لها وظائف متعددة، وتأتلف في نصوص وفق نماذج محددة للأبنية.].

ويمكننا الآن أن نصوغ تحديدنا الأول حول وظيفة الإشارات التواصلية على النحو الآتي: تقوم مكونات النص أو ائتلافات من مكونات النص في الاستعمال التواصلي (وحسب) بوظيفة حاملات التوجيه. ونريد فيما يأتي أن نبحث: ما نوع التوجيهات الواردة في الاتصال. وننطلق في ذلك من أن الوظائف المعقدة للمنطوقات ومكوناتها تُعزي إلى ثلاثة مستويات: مستوى التعاقب، ومستوى الإحالة، ومستوى التعلُّق.

٢-٤-٢ مستوى التعاقب

تحدثنا في المبحث ٢-٢ عن أن الكلام بوصفه فعلاً متعلقًا بشركاء نقصد به فعلاً معاقبًا معينًا للشريك. ونطلق على هذا التأثير المستهدف التعاقب (الاستمرار) المقصود Konsequenz(*) وقد ذكرنا من قبل في الشرح في المبحث ٢-٢ أنه يمكن أن يُفرّق بين أنماط مختلفة لأوجه تعاقب مقصودة، تستتبعها مشكلات متباينة من أجل المعرفة والوصف. وأيسر ما يمكن إثباته وتمحيصه توجيهات التعاقب التي تختص بفعل مفرد فردي، إذ إنه مع اتصال غير مباشر، وبخاصة حين يكون المخاطب مجموعة، من المحتمل ألا توجد ضرورة لمراعاة توجيهات التعاقب مع الأحكام اللاحقة للأفعال (أي أنه يشعر بأنه يخاطب نفسه). وعلى العكس من ذلك في اتصال مباشر بين شريكين تكون ضرورة رد الفعل في العادة

(*) هذا المصطلح يعني لغةً النتيجة أو العاقبة، ولكنه يقصد به هنا التعاقب أو الاستمرار أو التتابع أو التوالي بمعنى عدم التوقف عن الكلام، إذ يُضمِّن المتكلم كلامه عناصر تدفع المستمع إلى الاستمرار في الكلام والرد. وهكذا يظل الكلام مستمرًا.

كبيرة نسبيًا (أي أن إمكانية تجاهل توجيهات تعاقب معينة تكون ضئيلة). ولـذلك نريد أن نوضح المشكلة المحورية لإلحاق أوجه تعاقب مقصودة بمنطوقات معينة بدايةً بهذه الحالة. ونختار لذلك مثالاً يمكن فيه أن يضبط شركاء الاتصال نجـاح منطوقاتهم بشكل مباشر.

حين عاد السيد (أ) إلى المنزل مساءً حيَّته زوجته بعبـارة: فـي الحمـام لا يضيء النور. فقال السيد (أ): هكذا؟، كان متعبًا، فجلس علـى الأريكـة، وقلـب صفحات الجريدة، وحكى وقائع في المكتب. زوجته صامتة. بعد برهة همهم السيد (أ): أجل، أجل، سأقوم بذلك الفعل. /48/ لم تتمالك زوجة (أ) نفـسها: إذن افعـل ذلك من فضلك في الحال. أنت تعرف أنني أخاف الظلام. وهذا آخر الأمـر شـأن خاص بالرجال. يهدئها السيد (أ): أعرف، أعرف.

إذا ما نُظِر إلى المجرى الإجمالي فإنه مما لا ريب فيه أنه بـالمنطوق: فـي الحمام لا يضيء النور. يُقدم التوجيه: أعد الأمر إلى ما يرام من فضلك بسرعة ما أمكن ذلك. ولا يتيح التصوير معرفة هل فهم السيد (أ) التوجيه في الحال. على كل حال لصمت زوجته فيما يبدو قيمة اتصالية بالنسبة له؛ إذ يفسر رفـض زوجتـه الاشتراك في الحديث بأنه إشارة إلى أنها ما تزال تنتظر فعلاً معاقبًـا (مـستتبعًا) مناسبًا لمنطوقها الأول. فالسيد (أ) يعرف ذلك، ومن ثم يدرك آخر الأمر توجيـه التعاقب على أساس إشارات معينة يمكن أن تُعـد مؤشـرات لتوجيهـات معينـة للتعاقب. وينشأ الجدل لأن زوجة (أ) منطلقة بوضوح من فروض معينة لم تكـن في الواقع مقدمة في الوقت المناسب. ولذلك يجب عليهـا أن تـصحح سـلوكها الاتصالي، فتصير أكثر وضوحًا؛ توضح التوجيه المقصود والشروط التـي تحكـم فهم هذا التوجيه، وذلك بأن تشير إلى قواعد معينة من نظام الفعل تختصُ بأدوار كل جنس (فثمة أنواع معينة من الإصلاحات هي من شؤون الرجل، بالإضافة إلى أنه ملزم بحماية الزوجة ... الخ). ويبين رد فعل السيد (أ) أنه يعرف هذه الأجزاء الوثيقة الصلة بالاتصال من نظام الفعل الذي يسري عليه وعلى زوجتـه معرفـة

تامة، أو يتذكرها على الأقل بعد إشارة زوجته، ويقر بسريان هذا النظام على نحو ما كان عليه من قبل.

ففي الأصل كانت زوجته (أ) قد افترضت كشرط أنه في داخل الإطار المقدم (الزواج، والحياة العائلية، وخواص شخصية لها ولزوجها ... الخ) وجب أن يكون واضحًا لزوجها أن منطوقها: «في الحمام لا يضيء النور». لا يسوغ أي فعل مستتبع عشوائي على الرغم من أنه من المحتمل ألا تشير إلى التعاقب المقصود إلا مؤشرات ضئيلة (مثل نبرة الصوت). وبعبارة أخرى تنطلق زوجة (أ) من أنه كان من المتوقع في ظل الظروف المتاحة لزوجها أنها تعبر بمنطوق كالذي ذكرته عن طلب محدد للغاية. وهكذا إمكان التوقع إلى جانب المؤشرات عاملاً حاسمًا لمعرفة توجيهات التعاقب.

لقد حددنا إلى الآن ما يأتي:

- يشترط إلحاق توجيهات التعاقب بمنطوقات معينة معرفةَ نظام الفعل الخاص بها.
- /49/ يلفت المتكلم نظر المستمع بواسطة مؤشرات معينة بوضوح كثر أو قل إلى قواعد الفعل الوثيقة الصلة وأوجه التعاقب المقصودة. ففي أحوال ينفذ قواعد معينة للفعل بوصفها مُلزمة ابتداءً، وبوجه عام تحت تهديد بعقوبات (مثال ذلك بمنطوقات نحو: إذا وقع هذا مرة أخرى فالويل لك (فلا تلوَمنّ إلا نفسك). ليكن هذا في معلومك.
- يمكن أن يعد المتكلم قواعد معينة للفعل سارية بداهةً بحيث يكون اتباعها متوقعًا حتى دون إشارة خاصة.

وإذا ما استقر مجتمع متفاعل على قبول قواعد الفعل بوجه عام فإنه من المفترض أن يستطيع المرء داخل مجتمع ما عند الاتصال يستند إلى عدد كبير من قواعد للفعل تسري دون نزاع فيها، ومن ثم يمكن افتراضها ضمنيًا. وترتبط هذه

القواعد إلى حد ما بمؤسسات معينة. وتتطلب كل من المدرسة والجيش ومحيط العمل الخ طرائق سلوك مميزة.

لننظر مرة أخرى في الحديث بين السيد (أ) وزوجه. يشعر السيد (أ) أن صمت زوجته في أثناء تصويره ليوم عمل في المكتب ذو مغزى، فزوجته تتصرف فيما يبدو على نحو مغاير لما هي مطالبة به. ونستطيع أن نفترض أن السيد (أ) يتوقع أن تُقبِل زوجُه عليه وتعتني به، وبعبارة أخرى يقصد السيد (أ) نوعًا خاصًا من التجاوب، نريد أن نصفه بالمشاركة. ومن المحتمل بناءً على ذلك أن تخدم منطوقاته التعبير عن الذات أيضًا، كأن يصور كيف ظل حادًا تجاه رئيسه إلخ. ومن المحتمل أن تُتَوقع هذه الوظيفة لمنطوقات اتصالية في مجال خاص (وهنا في مناسبات معينة) على أساس قواعد خاصة تسري على هذا المجال . ويصير هنا من الممكن معرفة مجال من السهل أن يُهمل لأوجه تعاقب مقصودة: التأييد المتبادل. في هذا المجال يقع على سبيل المثال أيضًا التقريب والتثبيت لأنظمة القيم. ويمكن أن يُتصور مثالاً لذلك حديث بين شخصين يعرف كل منهما عن الآخر أن لهما رأيًا سياسيًا واحدًا، وبرغم ذلك يتناقشان باستمرار حول رفض آراء سياسية أخرى.

وربما يصير لزامًا على المرء عند البحث الأكثر تفصيلاً للعلاقات الموضحة هنا أن ينطلق من أن توجيهات مختلفة للتعاقب لا تُوفَّر في الاتصال بصورة متوالية فحسب، بل إلى حد ما في الوقت نفسه أيضًا. ومن المفترض مثلاً أن توجيهات التعاقب التي تهدف إلى تأييد متبادل تميز كل فعل اتصالي على نحو ظاهر كثر أو قل.

ومن المحتمل أخيرًا أن يصير من الواجب وصف كل منطوق من خلال ربط عدة توجيهات للتعاقب. /50/ ويؤدي في ذلك السؤال: أي توجيه من توجيهات التعاقب يهيمن على التوجيهات الأخرى، دورًا حاسمًا. ومن المؤكد أيضًا في هذا المقام أن التفريق بين أهداف بعيدة المدى وأهداف قصيرة المدى سوف يؤدي دورًا.

[يعزو شركاء الاتصال للمنطوقات أوجه تعاقب مقصودة. وهم يستندون في ذلك إلى قواعد سارية للفعل. ومن الممكن معرفة توجيهات التعاقب على أساس إمكان توقعها ومؤشرات معينة.].

٢-٤-٣ مستوى الإحالة

لقد قلنا عند تحديد عوامل الاتصال في المبحث ٢-٢ إننا نستند في الاتصال إلى نموذجنا للواقع دائمًا. ونطلق على هذه الصلة بنموذج الواقع الإحالة Referenz. ويعد إنشاء الإحالة فعلاً ينجزه المتكلم أو السامع. ويعطي المتكلم السامعَ مستعينًا بمكونات النص المستخدمة توجيهات إلى أي عناصر نموذج الواقع يجب أن يُستَنَد إليها. /51/ ويُرى في إطار وجهة النظر هذه أن مكونات النص تقوم في الاتصال بوظيفة حاملات توجيهات الإحالة.

لقد رأينا في الفصل السابق أن وضوح توجيهات التعاقب تدخل في نجاح الاتصال: فالمستمع يجب أن يعلم أي فعل معاقب (مستتبع) يتوقع منه. وتسري هذه المطالبة بالوضوح على توجيهات الإحالة أيضًا. ولا يكون إنشاء الإحالة ممكنًا إلا حين يمكن أن يقرر المستمع: إلى أي عناصر من نموذجه عن الواقع يجب أن يستند.

ونستبعد في ذلك السؤال: إلى أي مدى يمكن أن يكون عدم الوضوح أساسيًا لنصوص معينة ولاسيما الأدبية. في هذه الحالات لا يكون إنشاء الإحالة حسب تصوراتنا ممكنًا، بل يتعلق الأمر بعبث بإمكانات الإحالة (أشكال الغموض).

إن توجيهات الإحالة يجب أن تكون واضحة، ولكن مكونات النص المحللة من نصوص متعددة الوظائف (انظر المبحث ٢-٤-١). ويمكننا أن نُزيل هذا التناقض بأن نخصِّص لمكونات النص المنفصلة بوصفها نتيجة للتحليل، ولمكونات النص الداخلة في النص (التنصيصية) في وظيفة اتصالية وضعًا نظريًا مباينًا. فمكونات

النص المنفصلة متعددة الوظائف باعتبار أنها قابلة للدمج في سياقات مختلفة. وفي وظيفة تواصلية، أي في سياق نصي تكون مدمجة بوضوح.

نريد أن نوضح هذه الحالة بإيجاز في إطار وجهة النظر الخاصة بإنشاء الإحالة خاصة. فمعاجمنا تثبت للغالبية العظمى من المفردات معاني عدة، وإلى حد ما أيضًا عددًا كبيرًا من المعاني المختلفة. ونساوي في هذا السياق بين معنى ورابط إحالي، أي والجزء المقصود من نموذج الواقع (انظر حول ذلك العرض الأكثر اختلافًا في الفصل السادس). وبذلك تصور المعاجم حقيقة أن مكونًا نصيًا واحدًا هو نفسه يمكن أن يُستخدم في سياقات متباينة لتكوين إحالات مختلفة للغاية. فالكلمة « Land » مثلاً يمكن أن يكون لها على الأقل إمكانات المعنى الآتية:

- الريف في مقابل الحضر.
- الأرض (أي اليابسة أو البر) في مقابل البحر.
- الأرض (أي تربة زراعية أو طين أو مكان للبناء) بمعنى ملكية أو حيازة لها.
- أرض بمعنى بلد/ قطر/ دولة/ إقليم...

وما لاحظناه من خلال هذا المثال، يسري، على نحو ما يمكن تجريبه بسهولة، على عدد كبير، وفي الأساس على كل المفردات في لغة ما أيضًا. ومن المألوف أن يطلق على هذه الوظيفية الإحالية المتعددة تعدد المعاني أو الاشتراك اللفظي **Polysemie (Mehrdeutigkeit)**.

/52/ ما نزال غير راغبين في أن نبحث بالتفصيل في هذا الموضوع: على أي نحو توجد توجيهات الإحالة في الفعل الاتصالي (انظر حول ذلك الفصل السادس). غير أننا يمكننا أن نزعم بقدر كافٍ أن أحد الشروط الجوهرية لذلك هو بوضوح دفع صور موجودة لتعدد المعاني. ويحدث هذا بدمج المكونات

(المفردات) في سياقات ومواقف. وفي هذا يؤدي إمكان التوقع المناقش في الفصل السابق أيضًا دورًا: فحين يجري شخص ما مثلاً اتصالاً تجاريًا مع سمسار فإن معنى «ملكية أرض ما» للكلمة » Land « يكون عادة أكثر احتمالاً من معنى: أرض (يابسة/ بر) في مقابل بحر.

ونطلق على تأثير عملية الدمج هذه تحويلاً إلى معنى مفرد Mono semierung [حصر الكلمة في معنى واحد]. وقد تكفي في حالة مثالنا Land (أرض) الأجزاء النصية الآتية وفق كل احتمال لبيان عملية (أو التحويل إلى إفراد المعنى:

- يتكشف للمدن الكبرى بشكل مستمر مزايا الحياة الهادئة في الريف.
- الأرض (أي اليابسة أو البر) على مرمى البصر.
- يبيع الفلاح شولتسه جزءًا كبيرًا من أرضه.
- من أي بلد أنت (أنتم)؟.

ولا نجادل برأينا أن مكونات النص لا تقوم بوظيفة حاملات لتوجيهات الإحالة إلا في استخدام تواصلي، في إمكانية الكلام عن مكونات نصية منفصلة من هذه الناحية. إننا نربط بمكونات نصية منفصلة أشكال تذكر استعمالاتها في نصوص مختلفة، ومن ثم دورها المحتمل عند تكوين الإحالة. ويعادل مجموع إمكانات الاستعمال هذه معناها المحتمل (انظر حول ذلك الفصل السادس).

ويجب أن نقيّد قليلاً قولنا إن المكونات النصية فيما يتعلق بتوجيهات الإحالة الممكنة تعد أساسًا متعددة الوظائف، باعتبار أن هذا لا يسري على ما تسمى مصطلحات العلم. وتشكل مصطلحات العلم Nomenklaturen (أنظمة الواسمات) لغات خاصة، يتعلق الأمر فيها بوضوح علاقات الإحالة مع أصغر العلامات أيضًا. ولذا فإن الرموز الكيميائية مثلاً واسمات. ويسري الشيء نفسه على المصطلحات والرموز (المحددة) في علم اللغة. وتُسمى مصطلحات علم اللغة باللغة الواصفة

أيضًا (Metasprache) (انظر المبحث ١-١)- ويمكن أن تُستقى وسائل بناء لغة شارحة من أنظمة للعلامات خاصة باللغة الموصوفة، ومن أنظمة شكلية للعلامات أيضًا (كتلك التي في المنطق والرياضيات). وفي كل حالة يعد التحديد لعلامة لغوية واصفة شرطًا لكفاءتها الوظيفية.

[المكونات النصية المنفصلة (المنعزلة) تعد متعددة المعاني، ولا تصير مفردة المعنى إلا بدمجها في نصوص، وبعد ذلك فقط تتحقق توجيهات الإحالة.]

٢-٤-٤ مستوى التعلق

/53/ يمكن كذلك أن نحدد مستوى ثالثًا للوظيفة بخلاف الوظيفتين اللتين وُضعتا إلى الآن للمكونات النصية في الاتصال، الناقلة لتوجيهات على مستويي التعاقب والإحالة. وننطلق من أن النصوص يمكن أن تعد أبنية مركبة، فتوفر مكونات النصوص هنا أيضًا توجيهات للكيفية التي يمكن أن تتعالق بها على نحو متتابع، أي ما الدور الذي تؤديه عند تكوين بنية النص. ويُوصف هذا الاستناد للمكونات النصية بعضها إلى بعض على نحو متتابع بالتعلّق Konnexion.

ولا يفهم نص ما إلا حين تُفسر توجيهات التعلق بوضوح. ويتأثر تشكيل توجيهات الإحالة وتوجيهات التعاقب بصورة أساسية بتفسير توجيهات التعلق. وللإيضاح نقدم مثالين:

زيد ضرب عمرًا   في مقابل   عمرو ضرب زيدًا.

حكَمَ القاضي على المتهم بالسجن لمدة سنتين. لقد عَدَّ هذه العقوبة مناسبة.

في مقابل

حُكِمَ على المتهم من قِبَل القاضي بالسجن لمدة سنتين. لقد عَدَّ هذه العقوبة مناسبة.

لما كانت المكونات المستخدمة في النص مرتبة ترتيبًا أفقيًا فإن تتابع

ترتيبها، أي موقعها النسبي، يؤدي دورًا جوهريًا. ويتعلق تغيير المعنى في الحالتين المستشهد بهما فيما يبدو بتوزيع المكونات النصية على مواقع في نماذج معينة للبنية.

ولكل أشكال المطابقة أيضًا وظيفة تعلُّق. وتوصف بالمطابقة Kongruenz واقعة أن أشكالاً لغوية مختلفة في وحدة نحوية تتطابق فيما يتعلق بخواص معينة. ولذا توجد في مثالنا الثاني مطابقة فيما يتصل بالعدد (القاضي – مفرد- وحكم – مفرد)، وبالزمن (حكم – ماض–، وعدّ– ماض–). وبناءً على ذلك تكون حاملات توجيهات التعلق على سبيل المثال ضمائر أو روابط أو تعبيرات ظرفية محددة مثل: da (عند ذلك/ في ذلك الوقت) في المثال الآتي:

ذهبت إلى السرير وأطفأت النور. عند ذلك دق جرس التليفون.

/54/ وتقدم تلك العناصر للمستمع التوجيهات الضرورية للكيفية التي تندمج بها المكونات المفردة في وحدات نحوية (سنتتجميمات). وبناءً على ذلك لا تقدم المكونات النصية معرفة فحسب حول الكيفية التي تُدمج بها في السياق، بل إذا اقتضى الأمر أيضًا كيف تضاف إلى عناصر الموقف:

يرتب السيد (أ) لزائرته اريكه قائلاً لها: اجلسي هنا من فضلك. ويقدم للضيف كتابًا ثم يقول: بالمناسبة هذا هو الجزء الذي أردتُ أن أُطلعك عليه.

في هذا المثال تقدم مكونات نصية، مثل: هنا وهذا، على نحو محتمل مرتبطة بحركات إشارة، وكذلك مكونات نصية، مثل الضمائر: أنت (أنتم صيغة احترام) في الفعل (اجلسي)، وأنا في الفعل (أردت)، توجيهات تربط مكونات نصية بعناصر الموقف. ويدخل هذا الاستناد إلى الموقف أيضًا ضمن مستوى التعلق.

ولا تكون المكونات النصية حاملات لتوجيهات الإحالة والتعاقب إلا في تكوين منظم. وتكون خاصية جوهرية للنص هي بشكل مباشر بناء علاقة تركيبية (أو ترابط تركيبي). هذه الخاصية تعادل تماسكه النصي. وهكذا نصف هذا الشكل من

الربط بالتماسك النصي Kohärenz. ولا تكون المنطوقات ممكنة الفهم إلا حين تدرك على أنها متماسكة. ومن ثم تعد توجيهات التعلق وسيلة جوهرية لبناء التماسك.

ويجب في هذا المقام أن يُتذكر مرة أخرى أن سلوك المستمع تُوجهه أساسًا توقعات الاتصال. وفي إطار شروط اتصال عادية إذن نتوقع منطوقات متماسكة (انظر ا. بليرت 1973 وغيره)، ونحاول لذلك أن نقيم صلات واضحة، حتى إن لم تكن العلاقات بادئ الأمر ظاهرة أو واضحة. وفي الجانب الآخر من شأن المتكلم وجوب تقديم توجيهات خاصة للتعلق إذا كان لا يستطيع أن يفترض لدى المستمع التوقع الضروري للاتصال (مثل: لقد تحدثتم منذ قليل عن القانون الزراعي. ولا أخالفكم الرأي تمامًا ...). على كلٍّ سوف نتناول مسألة التماسك مرة أخرى في الفصل التالي.

[نصف صلة مكونات نصية بعناصر السياق والموقف بالتعلُّق. وتُستخدم توجيهات التعلق في إقامة التماسك.].

٢-٤-٥ بنية التوجيه والتماسك

/57/ أبرزنا في نظراتنا الحالية جانبين: أحدهما يختص بالنص بوصفه بنية كلية، وثانيهما يختص بتوجيهات بوصفها وظيفة لمنطوقات لغوية. ونريد الآن مرة أخرى أن نلقي الضوء في إيجاز على العلاقة بين وجهتي النظر هاتين بعضهما ببعض، ونختبر في ذلك: هل من غير المحتمل أن تناقض كل منها الأخرى عند استخدام نصوص حوارية.

إذا نظرنا إلى النص على أنه كم كلي للإشارات التواصلية في تفاعل اتصالي فيجب أن نُجمل المنطوقات المختلفة في اتصال حواري في بنية كلية. بيد أن التوجيهات يقدمها في كُلٍّ شريك مفرد في التفاعل بوصفه فاعلاً. فإذا ما انطلق المرء من مفهوم التوجيه فينشأ إذن فصل بين المشاركين في التفاعل الفُرادي.

وفي إطار وجهة النظر هذه يُفكك نَصّ حواري إلى سلسلة من منطوقات فردية أو إلى مجموعات من المنطوقات التي تُعزي في كلٌ إلى متكلم. إذن تتعلق المشكلة التي عَرَضت هنا بمسألة تماسك تلك النصوص.

إن النقطة الحساسة هنا هي مستوى توجيهات التعاقب. فعلى مستوى التعلق لا تطرح أية مشكلة. وعلى حد إمكاننا أن ننعم النظر في الأمثلة المعالجة إلى الآن، تُنشئ توجيهات التعلق أيضًا علاقات بمنطوقات متقدمة. وعلى ذلك توجد أشكال تعلق مميزة لنصوص حوارية، مثل التتابع: سؤال – إجابة أو أشكال تعارض أيضًا، مثل: هزمك أخي، الأقوى منك بكثير. – ولكني أسرع.

وبالنظر إلى مستوى الإحالة أيضًا فالعلاقة بين منطوقات مفردة في اتصال حواري متوفرة. فالأحاديث تتميز حقًا بانصبابها مباشرة في العادة على مجالات معينة للموضوعات (التوجيه الموضوعي «الثيمي» لدى ز. ى. شميت ١٩٧٣)، أي بتكرير توجيهات إحالة مماثلة أو مقاربة لدى متكلمين مختلفين (انظر حول ذلك أيضًا الملحوظات حول إمكان التوقع في /58/ المباحث السابقة).

ويؤثر هذا التكرير في اندماج سلسلة من المنطوقات. هل يوجد هذا الاستناد للمنطوقات المفردة بعضها إلى بعض على نحو متتابع على مستوى التعاقب أيضًا؟

لقد أشرنا من قبل إلى العلاقة المحتملة لمنطوقات كل متكلم: فاستهداف مرام (غايات) معينة يجعل من استراتجيات بعيدة المدى أمرًا ضروريًا (مثل إقامة اتصال، وحديث اختياري وغير ملزم من نمط الحديث القصير، واقتراب من الموضوع المبتغى، وعرض مطلب ... الخ). غير أنه توجد أيضًا فضلاً عن ذلك علاقة تعلق بين منطوقات متكلمين مختلفين. وكما رأينا في شرح تخطيطنا للمسار يؤثر المشاركون بعضهم في بعض في أثناء التفاعل الاتصالي. ويكون المتحدث إليه في كُلٍّ رهنَ إلزام برد الفعل. ويوجد في حالة مفردة إمكانات لرد الفعل كثيرة بصورة متباينة. فعلى سؤال، مثل: هل رأيتك مؤخرًا أيضًا مبادرة (إقبال)

الناخبين؟ تكون ردود فعل مختلفة ممكنة، مرتبطة بظروف كل منها، مثل:

نعم، أظن ذلك

لا، أنّي لي أن أصل إلى هناك

كنت هناك، ولكني لم أرك

لماذا تسأل؟ الخ

بيد أنه ليس من الممكن عادةً مثلاً أن يُتجاهل السؤال ببساطة. وبعبارة أخرى يجب أن تؤخذ في الاعتبار منطوقات الشركاء الباقين وتوجيهات التعاقب التي تنقل فيها. ويُعد هذا النوع من المراعاة منظمًا فيما يبدو. (ليست كل أوجه الإكمال في مثالنا ممكنة في ظل كل الشروط). وتوجد مخططات تفاعل محددة، تترك مساحة للحركة قلت أو كثرت بالنسبة لنوع رد الفعل. ولذا توجد ظروف تُحدد فيها مخططات التفاعل هذه تحديدًا شديدًا حسب نوع المؤسسة، كما هي الحال في مداولات المحكمة.

ويبدو بوجه عام في كل المناسبات البالغة الرسمية إقامة مخططات تفاعل محددة تحديدًا شديدًا. وتبرز هذه الحقيقة بوجه خاص حين يتعلق الأمر بتفاعلات منظمة بشكل رسمي. وفي أحوال أخرى يكون التنوع أكبر بصورة جوهرية، كما هي الحال في الحديث الخاص.

<u>[ينشأ تماسك نصوص حوارية على أساس مكونات التعلق، والجد الموضوعي (الثيمي)، وعلاقة (سياق) التفاعل.]</u>

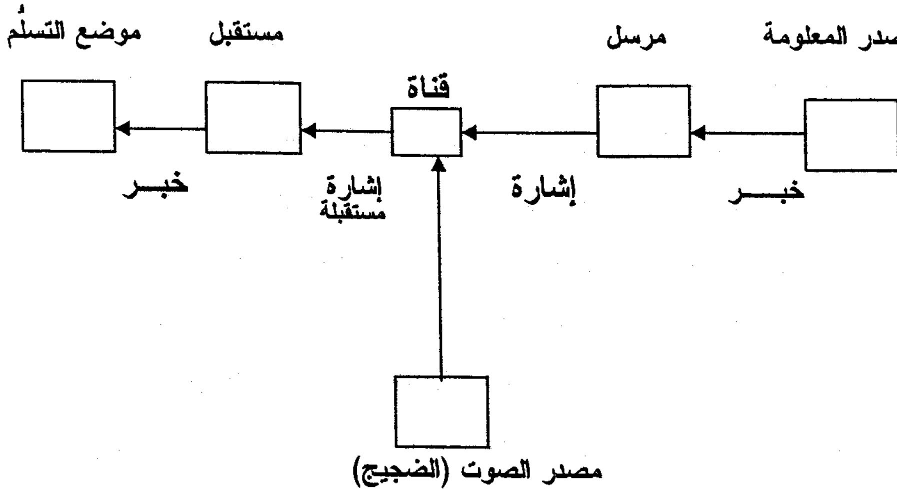
وينبغي أخيرًا أن تُقدم إشارة أيضًا إلى استمرار محتمل لأفكار حول بناء النموذج. فالتحديدات الحالية للتماسك تنتج بدورها بدايةً نموذجًا استاتيكيًا للتماسك النصي. ومع ذلك فمن الممكن بعد تحديد كافٍ لعوامل التماسك أن يُستقي هذا – بمعنى الإيضاح السابق المذكور في المبحث ٢-٣ لخطوات الفصل – معًا في نموذج للفصل. وربما ترد هناك بوصفها شروط للتماسك يجب في كُلٍّ أن

تُوفى. وقد تؤثر تلك الشروط للتماسك في تحديد أقسام من صور الإكمال المحتملة وتمثل من هذه الناحية عوامل فصل في عملية بناء النص.

انظر أيضًا حول بناء النموذج في علم اللغة التقرير البحثي المختصر في الفصل الخامس. ويُعالج في الفصلين السادس والسابع بعض وجهات النظر في التماسك أشير إليها فقط إلى الآن معالجة تفصيلية.

[يقدم المؤلف في نهاية هذه الفصل نموذجين للتواصل، يمكن للقارئ أن يقارنهما بنموذجه التي اقترحه، وقد رأيت أن أثبتهما للفائدة].

نموذج أ



(انظر شانون وويفر 1969)

مصدر المعلومة = المخ

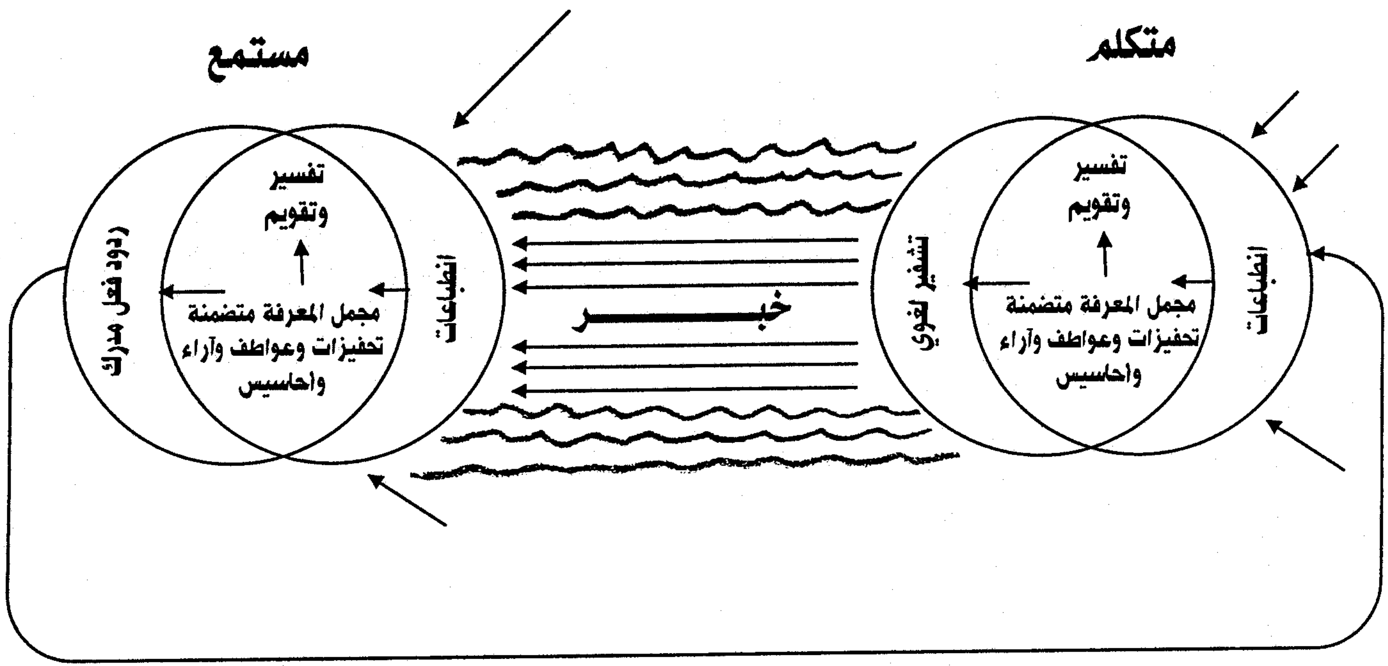
المرسل = آلة الكلام لدى المتكلم (الجهاز النطقي).

ينتج موجات صوتية تنتقل عبر الهواء (قناة الاتصال).

المستقبِل = أذن المستمع.

مكان التسلُم = المخ.

نموذج ٢



(انظر د. برينت ، و ك . ولاس 1947)

الفصل الثالث

الاتـصال والنحو

٣- الاتصال والنحو

٣-١ النحو هدف وصف لغوي

/61/ حُدِّد علم اللغة في الفصل الأول بأنه علم اللغات الطبيعية. ويتبدى في ذلك أن «الملاحظة»، و «الوصف» بوصفهما سمتين لعلم تجريبي تتعلقان دائمًا بأحكام أولية محددة، تؤثر في التساؤلات العلمية. ولذا تعرفنا في الفصل الأول بعض الفروض الأساسية المتباينة التي تميز اتجاهات بحث لغوية. وعلى نحو مستقل عن أي منطق اختُير، أي ما التصور للنموذج الموجه للبحث، فإن كل نشاط لغوي يستهدف مع ذلك عرضًا كاملاً ما أمكن ذلك للأبنية والقوانين (المطردة) للغة ما داخل الإطار المختار لملاحظته. ويطلق على ذلك العرض النحو.

يستعمل مصطلح النحو فضلاً عن ذلك أيضًا وصفًا لمدارس واتجاهات بحثية لغوية متباينة، كما هي الحال مثلاً في: نحو مضموني، ونحو وظيفي، ونحو التبعية (التعلُّق)، ونحو تحويلي توليدي.

٣-١-١ النحو الوصفي والنحو المعياري

إن نحو لغة ما يكون في بادئ الأمر وصفيًا دائمًا، أي أنه يمثل ما تمكن ملاحظته وقوانينه المطردة. فله وظيفة معرفية، أي أنه ينقل المعارف التي اكتُسبت عن نطاق معين للواقع. ويصير كل ما حُدِّدَ بأنه المجال الهدف «اللغة» يمكن التعمق فيه وفهمه. مثل ذلك المجال الهدف يمكن أن يكون مثلاً «اللغة الألمانية». ويمثل النحو إذن القواعد المطردة للغة الألمانية. بيد أننا ندرك من رؤية خاصة أن الموضوع «اللغة الألمانية»، بل لا يوجد إلا عدد كبير من تحققات لغوية، تختلف في قانونها وبنائها بعضها عن بعض اختلافًا شديدًا بدرجة ما.

وقد وُضِّح هذا في الفصل الأول بالألفاظ المختلفة لـ (ثعبان). غير أن

الاختلاف لا يمتد /62/ إلى اختيار الكلمات فحسب، بل يمكن أن يوجد في كل مجالات الاستخدام اللغوي. ولذا ينطق الحرف S قبل T على سبيل المثال في أماكن كثيرة في شمال ألمانيا [S](*).

وفي جنوب ألمانيا تُسرد حكايات شفوية في الغالب في الماضي التام. وفي غير هذا المكان في الماضي غير التام. وبعض الناس يقول: Es <u>hat</u> noch Bier، ويقول آخرون بدلاً من ذلك: Es <u>gibt</u> noch Bier بمعنى «ما تزال توجد بيرة»... الخ.

ويمكن أن يقال بالرجوع إلى مفهوم الشفرة اللغوية الذي أورد في الفصل الأول إنه لا توجد للألمانية شفرة واحدة، بل يمكن أن تتباين سلسلة شفرات لها خصائص مشتركة بقدر كبير أو صغير. وتعد هذه الشفرات مميزة لجماعات، كأن تكون مميزة للعمر أو للطبقة أو للمهنة أو للإقليم. وبما أنه يوجد بينها في أجزاء جوهرية أوجه اشتراك فإن هذه الشفرات المتباينة تُدخل في عداد جماعة لغوية ما، كالألمانية والإنجليزية ... الخ.

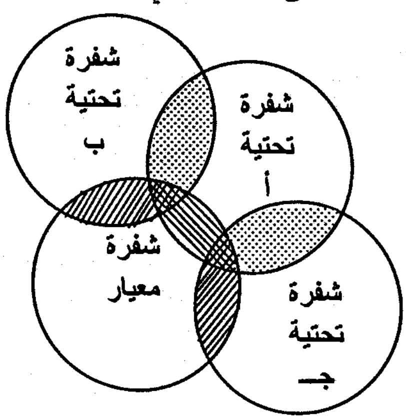
ومع ذلك فمن الممكن بلاشك أن توجد بين بعض هذه الشفرات بعض أوجه اشتراك في السمات بحيث يكون لدى متحدثيها صعوبات كبيرة في أن يتواصلوا بعضهم مع بعض (مثل شخص ما من منطقة Ostfriese وشخص من جنوب بيرن، لا يتحدث كل منها إلا لهجته)(**) بيد أنه بوجه عام لا يعرف كثير من المتحدثين شفرة لغوية وحيدة فحسب، بل شفرات كثيرة – بشكل سلبي على الأقل – لأنهم في العادة يتبعون جماعات مختلفة في الوقت نفسه، ويصير الفهم بينهم

(*) أي ينطق سين وليس شينًا في النطق الغالب، إذ تنطق الكلمة «Strasse» شارع، وفق هذا النطق: ستارسه، وليس شتارسه.

(**) منطقة ساحلية مطلة على بحر الشمال، وبها عدة جزر في غرب هارمبورج، يتكلم أهلها لهجة خاصة بهم. وكذلك مقاطعة بايرن في جنوب ألمانيا لها لهجة خاصة لا يفهمها إلا أهلها.

من خلال ذلك ممكنًا بشكل أيسر. وتستخدم معايير إحالية وصوتية وتعلق خاصة أساسًا لتفريق الشفرات، أي يُقارن بين سمات الإحالة وإمكانات الربط ونطق العناصر اللغوية المفردة.

ولا تسري كل شفرة إلا في جماعة اجتماعية مختصة بها. وهي تعمل بشكل معياري بالنسبة لأعضاء الجماعة، بمعنى أن كل عضو يجب أن يستخدمها من جهته لكي يُقبل في الجماعة – لا لأن يُفهم فحسب. ففي كل جماعة لغوية تتنافس الشفرات المختلفة بعضها مع بعض، وذلك حيث تتفاعل الجماعات المختلفة. وبوجه عام يكون لشفرة ما في كُلٍّ الأولوية على أساس شروط اجتماعية، نحو: شفرة البلاط «القصر»، وشفرة الأكاديمية، وشفرة الطبقة الوسطى الشعبية. وفي العادة تنج هذه الشفرة بوصفها شفرة الجماعة اللغوية المختصة بها، ثم يُصعد بها إلى الشفرة المعيار Normkode، وتُقر بشكل ملزم عامةً. وتقوم الخاصية المعيارية لهذه الشفرة دائمًا على أساس قرار اجتماعي صريح بدرجة كثرت أو قلت. وتوصف الشفرات الأخرى لتلك الجماعة اللغوية بالقياس إلى الشفرة المعيار بأنها شفرات تحتية «فرعية» Subkodes. ويُستخدم هذا المفهوم غالبًا استخدامًا منتقصًا للقيمة. غير أنه بالنسبة للغوي لا يتضمن التفريق بين شفرة معيار وشفرة تحتية /63/ أي تقويم، بل إنه يقدم فقط علاقات تشارك بين الشفرات المفردة، يمكن أن تصور على النحو الآتي:



وإذا جعل اللغوي هدفه وصف نحو الألمانية مثلاً فإنه يجب أن يقرر بدايةً ما مادة الملاحظة اللغوية (بوصفها تحقيقًا لشفرة مختصة) التي يريد أن ينطلق فيها. وبذلك يتخذ قرارًا أوليًا، يمكن أن يكون له نتائج بعيدة المدى. إذن يمكن أن يصير النحو الوصفي الذي أقامه نحوًا فرضيًا أو معياريًا حين يُجعل بناءً على قرار سياسي بمفهوم واسع للغاية الأساسَ لتعليم اللغة المعنية. أي تعليم اللغة. وتؤثر الدعوى المعيارية لهذا النحو على نحو خاص: فهي تظلم أولئك الذين يأتون من جماعة لغوية تختلف شفرتها عن تلك التي رُفِعت إلى الشفرة المعيار اختلافاً شديدًا.

ويعد كل نحو للألمانية بوجه عام نحوًا للشفرة المعيار. ويساوي بشكل ضمني عادة بين اللغة الألمانية والشفرة المعيار. ومع ذلك لا يوجد أي تبرير لغوي لذلك. ويستطيع اللغوي بشكل مناسب أن يقدم فقط: ما مواد الملاحظة التي أقيم عليها نحوه، وما المجال الذي يسري حكمه عليه طبقًا لذلك. ولذلك لا توجد بالنسبة له أيضًا أية مقاييس تقويمية لتفريق بين ألمانية جيدة، وألمانية رديئة مثلاً.

/64/ ويمكن أن يصير نحو اللغوي بوصفه عرضًا للأبنية والقوانين المطردة في لغة معينة – كما وضح من قبل – الأساسَ لتعلم هذه اللغة. غير أنه لا يجوز أن يُنطلق من هذا إلى أن كل نحو لغوي هو نحو تربوي في الوقت نفسه أيضًا، إذ يمكن أن تُكتب أنحاء لأغراض استخدام تربوية لآخرين أيضًا، مثلاً كأساس لمعالجة لغوية يوجهها الحاسوب (التحليل، والتأليف، والمقارنة، والترجمة). وهي تستهدف في ذلك درجة من الكمال ليست حتمية للمدرسة. ومن ثم يمكن ألا يعد معيار التطبيق في الدرس أيضًا مقياس حكم وحيد للأنحاء.

[إن الأنحاء اللغوية وصفية أساسًا، وتكتسب خاصية معيارية حين تُستخدم لتعليم قواعد اللغة.]

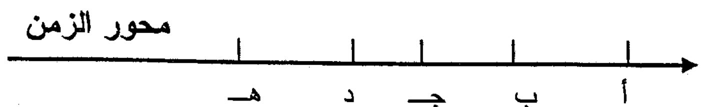
٣-١-٢ النحو التعاقبي (التاريخي) والنحو التزامني (الوصفي)

لقد أشرنا فيما سبق إلى أن الأنظمة اللغوية تتغير بصفة مستمرة، فهي ليست استاتيكية، بل دينامية، وهي جزء من التاريخ (الثقافي) الخاص لجماعة ما، وهي في ذاتها موضوع علم اللغة التاريخي. ويدرس هذا (الأخير)، ويصف كيف يتطور نظام لغوي ما بمرور الزمن. فهو يسجل نحوًا تعاقبًا (تاريخيًا) للغة المعنية. ويُعرض في ذلك ضمن ما يعرض كيف تَغيَّر النظام الصوتي للغة ما (التغير الصوتي)، وما التغيرات التي طرأت على بناء الكلمة وبناء الجملة، وكيف تبدل معنى المفردات، ويقسم تاريخ اللغة إلى مراحل مختلفة، يُقارن بعضها ببعض، فلا يتبين على سبيل المثال أن المفردات: König (ملك)، و Käse (جُبن)، و Hirsch (أيل) في الألمانية الفصحى الحديثة كانت تنطق في الألمانية الفصحى القديمة: Kuning و Käsi، Hiruz، وأن كلمة Abenteuer (مغامرة) نُقلت في العصور الوسطى من الكلمة الفرنسية aventure، ففي بادئ الأمر نُطقت äbentüre وصارت Abendteuer في القرن الثامن عشر ... الخ، بل طُرِح بالإضافة إلى ذلك بوجه عام للغاية السؤال عن /65/ أصل الأنظمة اللغوية المفردة وقرابتها. ولذا تبين كل اللغات الأوربية مثلاً خواص قرابة، ويمكن من هذه الناحية أن ترجع إلى جذر مشترك، هو الهند وجرمانية (انظر حول ذلك باستين 1969).

وقد اهتم بالنظرة التعاقبية للغة في القرن التاسع عشر بوجه خاص. أما مؤسسوها وأهم ممثليها فهم بصفة خاصة جريم وبوب وراسك في جانب، وكذلك النحاة الجدد (وهم مجموعة علماء اللغة الذين درس جميعهم تقريبًا في ليبزج) باول وبهاجل ودلبروك في جانب آخر.

النحو التعاقبي إذن عرض للتغير اللغوي. وعلى النقيض من ذلك يعرض <u>النحو التزامني</u> اللغة كما تتحقق كنظام في زمن محدد، مثل: الإنجليزية في عصر

شكسبير أو الألمانية المعاصرة. ويعني هذا أنه في نقطة محددة يوضع تقاطع لمحور الزمن، ويوصف الوضع اللغوي المختص. وينطلق النحو التعاقبي أيضًا من تلك «التقييدات الموضوعية» للغة أساسًا. ومن الضروري دائمًا وجود وصفين تزامنيين لأزمنة مختلفة على الأقل حتى يمكن إجراء وصف تعاقبي. وعلى هذا النحو فقط يمكن إنشاء نحو تزامني من الناحية التاريخية – المقارنة. ويمكن أيضًا أن يُقارب بين أنظمة جزئية بعضها ببعض، مثل الأنظمة الصوتية. ولا يصير من الممكن عرض التطور «المتقلب» للغة ما إلا حين تُجزّأ إلى حالات لغوية كثيرة قدر الإمكان (= تقاطعات على محور الزمن)، وتُقارن هذه الحالات بعضها ببعض.



إن أ وب وج ود وهـ نقاط مختلفة على محور الزمن. وفي كل زمن من الأزمنة تُعرض لغة ما على أنها نظام. وتفضي المقارنة بين الأنظمة المفردة إلى وصف تعاقبي. ويُوجه هذا النهج بالفرض القائل بأنه برغم كل تغير يسود مبدأ الاستمرار، بمعنى أن للألمانية الفصحى القديمة والألمانية الفصحى الوسطى والألمانية الفصحى الحديثة مثلاً السمة المشتركة «الألمانية»، وهكذا فهي تحققات للغة الألمانية في أزمة أو عصور مختلفة. فإذا لم يُجزّئ المرء هذا الفرض – برغم مقبوليته، فإن النحو التعاقبي يتقلص في مقارنة أنظمة لغوية من عصور متباينة دون استنباط العصر الأول من العصر الثاني. وهكذا يقارن النحو التعاقبي دائمًا أنظمة /66/ » للغة ذاتها « من عصور مختلفة، ويعرض الفروق بوصفها تغيرات وتحولات وتطورات. وتفضي المقارنة بين أنظمة لغوية مختلفة في عصر ما (في العصر الحالي عادة) إلى النحو التقابلي، مثل: الألمانية والإنجليزية. وهو يُستخدم لأهداف تربوية بصفة خاصة. وفي مجال اللغة الأم يمكن أن يكتب أيضًا نحو تقابلي بين اللغة المعيار واللغة التحتية (الدُنيا).

[يطلق على نحو يعرض النظام الساري في زمن محدد في لغة ما نحوًا تزامنيًا (وصفيًا). ويطلق على نحو يعرض تطور لغة بمقارنة أنظمتها (الجزنية) السارية في أزمنة مختلفة نحوًا تعاقبيًا (تاريخيًا).].

٣-٢ النحو بوصفه نحوًا تواصليًا

ينبغي أن يقع النحو التزامني (الوصفي) في لب النظرات اللاحقة. ومن ثم فإن (مصطلح) نحو فيما يأتي يعني النحو التزامني دائمًا. ويمكن أن تؤدي نقاط الإشكالية اللغوية الموضحة في الفصل الأول في كلٍّ إلى نحو خاص. فالنهج اللغوي النصي الممثل في هذا المدخل يهدف إلى نحو تواصلي، أي نحو يوصف فيه تضافر عوامل اتصال إنساني عُرِضت في الفصل الثاني وإتمام الوظيفة الاتصالية للنصوص.

ويمكن أن يُفهم ذلك النحو /67/ بأنه نموذج للكفاءة الاتصالية للمتكلم/ السامع في لغة ما، أي قدرته على أن يتواصل بنجاح.

ناقش فوندرليش (١٩٧٠: ٢٤ وما بعدها) وغيره مفهوم الكفاءة الاتصالية متصلاً بمفهومي الكفاءة والأداء من النحو التحويلي التوليدي الذي سوف يُتناول أيضًا فيما بعد.

وقد عُلِّقت القدرة على التواصل بنجاح آنفًا بمتكلم وسامع؛ إذ يكون الاتصال موفقًا بالنسبة للمتكلم حين يحقق هدفه من الاتصال، بأن يدفع السامع إلى سلوك معين مقصود يمكن ملاحظته مثلاً. ويكون ضبط نجاح الاتصال مع سلوك معاقب يمكن ملاحظته مباشرة بسيطًا نسبيًا. فقبل إدخال نظام مرور جديد للشوارع يُنبَّه مثلاً مستخدموه إلى النظام الجديد، ويُطلب منهم أن يتصرفوا وفقًا له. فإذا لاحظ المرء الآن سلوك مستخدميه فإنه يقرر أن التواصل في حالات كثيرة فيما يبدو لم يكن موفقًا، ومن ثم يبحث عن الأسباب. ويمكن أن يكون السبب هو أن السامع لم يفهم السلوك المقصود، أي أنه لم يدرك هدف الاتصال. ومن ثم لم يكن المتكلم و/

أو السامع كفئين من الناحية الاتصالية.

وكما عُرِض فيما سبق أيضًا لا تهدف منطوقات اتصالية كثيرة، مثل: الأخبار الصحفية والمحاضرات إلى سلوك معاقب يمكن ملاحظته مباشرة. بيد أنه إذا ما اهتم المرء مع ذلك بأن يختبر ما إذا كان الاتصال موفقًا أم لا فإنه يستخدم – ولاسيما في مجال نقل المعرفة – طرائق مستهدفة للضبط (اختبارات). ومن البديهي ألا يُجعل نقص الكفاءة الاتصالية لدن المتكلم و/أو السامع مسؤولاً عن كل اتصال غير موفق. فمن جهة أخرى يمكن أن يكون واضحًا أن الموانع اللغوية لا تعادل إلا جزءًا من نقص محتمل وجوده في الكفاءة الاتصالية. فهي ليست إلا تعبيرًا صِيغ بشكل خاص لموانع اتصال عامة.

٣-٢- مبادئ بناء النحو

إذا عُدَّ النحو نموذج الكفاءة الاتصالية للمتكلم/ السامع، فيجب أن يُوضَّح بادئ ذي بدء مسألة هل يمكن إدراك إنتاج النصوص وفهمها (إنتاج النص وتلقيه) بالنموذج نفسه، وإلى أية درجة يمكن ذلك. هل عملية تحليل النص ليست إلا تعاكسًا لعملية إنتاج النص؟ حتى الآن ما يزال لم يُجَب عن هذا السؤال إجابة حاسمة. وتعد النماذج الموجودة الخاصة بنحو النص نماذج إنتاج في الغالب (انظر ز. ى. شميت ١٩٧٣).

ويقول شميت عن نموذجه الذي يرغب في أن يُفهم على أنه نموذج استكشافي لإنتاج النص إنه يمكن أن يُستخدم في اتجاه مضاد نموذجًا لتحليل النص (على نحو مشابه لـ ى. س. بتوفي أيضًا، انظر حول ذلك الفصل الخامس).

ويرتبط السؤال عن أساس نحو النص ارتباطًا وثيقًا بالسؤال عن نحو الإنتاج ونحو التلقي. وتنطلق الطرائق الموجودة حتى الآن لنحو النص في الغالب من تصورات لنموذج استُقيت من النحو التحويلي التوليدي (ن ت ت) (حول وصف

النحو التحولي التوليدي، انظر ما يلي). وتعد فيه على سبيل المثال أساسًا للنصوص بنية عميقة تُحَوَّل عن طريق عمليات تحديد واختيار إلى البنية السطحية لها.

أما ما عدد مراحل التحديد والاختيار التي تراعى فيتعلق إلى حد كبير بعدد الفروع الجزئية التي يُقَسَّم إليها موضوع الوصف. وثمة تفريق شائع هو التفريق بين البراجماتية والدلالة والنحو. وتحدد هذه الفروع الجزئية الثلاثة في المراجع اللغوية تحديدًا متباينًا، ويُفصل بعضها عن بعض. ويرجع تفريق شائع إلى علم العلامات (وبخاصة لدى ت. موريس)، حيث يمكن أن تبحث العلامات اللغوية وفقًا له من ثلاثة جوانب:

- كيف تأتلف بعضها مع بعض (النحو).
- ما المضامين التي تعبر عنها (الدلالة).
- كيف يستخدمها مستعملوها (البراجماتية).

ويتضمن هذا التفريق سلسلة من الفروض المسبقة حول العلامات، من بينها الفروض الآتية:

- العلامات ترد مستقلة.
- للعلامات مستقلةً عن علامات أخرى معنى.
- للعلامات مستقلةً عن استخدامها معنى.

وثمة سلسلة من الملحوظات تدحض هذه الفروض (انظر غير ذلك في الفصل السابع)، وهي يمكن أن تدل على أن العلامات لا تتشكل دائمًا إلا في الاستعمال وأن لها سمات توجيه مستنبطة من ذلك. وقد فُرِّق تبعًا لذلك في الفصل الثاني بين ثلاثة مستويات مختلفة للتوجيه، مستوى التعلق، ومستوى الإحالة، ومستوى التعاقب.

ويمكن استنادًا إلى ذلك أن يوصف النحو والدلالة والبراجماتية على النحو الآتي:

- يعالج النحو مسائل التعلق (موقع الكلمات على سبيل المثال).
- تعالج الدلالة مسائل معينة خاصة بالتعليق والإحالة (مثلاً: على أي نحو يجب أن يُؤلف عناصر ما، وبذلك يمكنها أن تعكس مضامين – الواقع المقدَّم – وأحواله).
- /69/ تعالج البراجماتية مسائل معنية خاصة بالتعلق، ومسائل محددة خاصة بالإحالة ومسائل محددة خاصة بالتعاقب (مثلاً: كيف يؤسس التعلق بين عناصر بناءً على شروط موقفية، وكيف تحقق الإمكانية الإحالية، وكيف يعبر عن التعاقب).

وينبغي أن يُوضِّح المخطط الآتي الإلحاق مرة أخرى:

	التعلق	الإحالة	التعاقب
النحو	×		
الدلالة	×	×	
البراجماتية	×	×	×

وهكذا يختص كل مجال من المجالات الجزئية بمحددات خاصة للنص والتواصل، فتُلحق بالمجال الجزئي «البراجماتية» عوامل مثل: المقصد (هدف التواصل)، وعلاقة (الأدوار) بين شركاء الاتصال، والمعرفة المسبقة، واستراتيجيات الاتصال، أي كل الشروط والقيود غير اللغوية للاتصال.

ويدور الأمر في المجال الجزئي «الدلالة» بصفة خاصة حول مسألة تكوين المعنى للنصوص، أي كيف تتم توجيهات إحالية في أفعال الاتصال. وأخيرًا يدخل ضمن المجال الجزئي «النحو» بوجه خاص السؤال عن تسلسل مكونات النص. ويرجع التفريق بين المجالات الجزئية المذكورة إلى أسباب استكشافية. ولا يمكن

أن يحافظ عليه إلا إلى درجة معينة. ويصير ضم المجالات الجزئية المتباينة بعضها إلى بعض جليًا عند كل محاولة لوصف بناء النصوص وتماسكها ووظيفتها الاتصالية أيضًا.

وقد أحرز البحث المنظم للمجالات الجزئية المفردة أوجه تقدم متباينة. أما أقل النتائج فتقع في مجال البراجماتية. وثمة سبب جوهري لذلك وهو بالتأكيد حقيقة أن مجال البراجماتية بمعناه الأساسي لم يكتشف لوصف الفعل الاتصالي وإيضاحه إلا في فترة متأخرة نسبيًا. ويمكن أن يكون هناك سبب آخر، وهو أنه لم تُطور بعدُ وسائل ومناهج وصف دقيقة لهذا المجال. ويسري ذلك أيضًا إلى درجة معينة على المجال الجزئي «الدلالة». وعلى النقيض من ذلك يظهر مجال النحو أنه قد بُحث بحثًا جيدًا نسبيًا. إذن يمكن هنا الرجوع إلى حد ما إلى المناهج ووسائل العرض المجربة (التي أثبتت كفاءتها) (انظر الفصل الرابع). غير أنه من جانب آخر أيضًا تبدو الظواهر النحوية /70/ متاحة بشكل أيسر لوصف منظم.

وتبعًا لذلك تُطرح بالنسبة للبحث اللغوي النصي مهمة الوصول إلى معارف أخرى في مجال البراجماتية والدلالة بوجه خاص عبر بحث نحو النص، وإضافةً إلى ذلك دمج المجالات الجزئية المذكورة للنحو دمجًا أشد. لا يمكن إذن – كما وُضِّح آنفًا – أن يُقام البحث داخل المجالات الجزئية المفردة بشكل مستقل إلا إلى درجة معينة. وينبغي الآن بالنظر إلى المناقشات في الفصول التالية والإسهامات البحثية التي طبعت في هذه المحاضرات أن تُوصف بإيجاز تصورات النموذج الموجهة للبحث في المجالات الجزئية المفردة.

[البراجماتية والدلالة والنحو مجالات جزئية للنحو الاتصالي. وهي تصف التوجيهات المختلفة للنصوص.].

٣-٢-١-١ تصورات النموذج في البراجماتية

حين يُتحدث فيما يأتي عن تصورات النموذج في المجالات الجزئية المفردة

داخل النحو فإن هذا لا يعني أن المجالات الجزئية لا تنبعث بصورة محتملة من تصورات غير متجانسة للنموذج. الأرجح أنه ينبغي بذلك أن يعبر عن أنه داخل تصور نموذج كلي (على نحو الذي حُدِّدت ملامحه في الفصل الثاني مثلاً) تتكون في كُلٍّ تصورات للمجالات الجزئية المفردة.

وإذا انطلق الآن من أن البراجماتية ينبغي أن تعرض قبل أي شيء ما شروط إنجاز الفعل لغويًا، فإن هذا يشترط افتراض أنه يمكن أن يُفَرق بين أنماط «للأفعال الكلامية» (د. ڤوندرليش) أو للأدوار الاتصالية للفعل (ز. ى. شميت). وحتى يتحقق ذلك، كما يُفترض، يستخدم المتكلم مثلاً استراتيجيات محددة، تفهم على أنها استراتيجيات تفاعل محددة اجتماعيًا (انظر ڤوندرليش 1970). وتعد من تلك الاستراتيجيات على سبيل المثال التعلق بالموقف والتعلق بالسامع والاستناد إلى المعرفة المسبقة والتوقعات المحتملة. وفي سياقات محددة للفعل يُعزي لاستراتيجيات الحجاج أهمية خاصة. وتستعمل تلك الاستراتيجيات إذا اتخذ شركاء الاتصال مواقع متباينة، وجعلوا هدفهم تخلل الموقع الخاص لدى الشريك (انظر حول ذلك ماس/ ڤوندرليش 260: 1972). /71/ ويمكن أن تتغير الاستراتجيات باستمرار في أثناء الاتصال، ذلك حسب الكيفية التي تؤكد بها فروض وتوقعات معينة (انظر الفصل الثاني).

باختصار يمكن أن توصف هذه التصورات على النحو الآتي:

[يستخدم شركاء الاتصال بناءً على فروض معينة استراتيجيات تفاعل منظمة اجتماعيًا لتحقيق أهداف الاتصال.]

٣-٢-١-٢ تصورات النموذج في الدلالة

إن السؤال الواجب إيضاحه في مجال الدلالة هو بصفة خاصة السؤال عن تكوين الإحالة في النصوص. ويبدو من الضروري لهذا العدولُ عن تصور دي سوسير أن العلامات وحدات ثابتة، وليست قابلة لاستمرار تحليلها (انظر الفصل

الأول). ولا تكتسب الإشارات قدرة إحالية إلا من خلال سياقات استخدام محددة، أي أن تصير رموزًا. ويحاول المرء توضيح خاصية تقديم العلامات توجيهات إحالية في الاتصال بأن يعزو لها بصورة افتراضية كمًا من السمات (انظر حول ذلك الفصل الرابع). هذه السمات ينبغي أن تُظهر كيف يمكن أن تَتَّبع الإشارات الاتصالية بعضها بعضًا (ز. ى. شميت 1973)، أي يمكن أن يتعلق بعضها ببعض، وكيف تتم توجيهات الإحالة في النصوص. ستُناقش تصورات النموذج هذه في الفصل السادس مناقشة مفصلة.

[في الدلالة يُنطلق من أن المرء يستطيع أن يُوضّح تنصيص العلامات الاتصالية بمساعدة فئات من السمات المفترضة الملحقة بها.]

٣-٢-١-٣ تصورات النموذج في النحو

كما ذكر من قبل يشير المجال البحثي «النحو» إلى إرث بارز على نحو لا نظير له – وفي هذا الإرث (وليس في التدريس فقط) سُوِّى في الغالب بين النحو Syntax والقواعد Grammatik بوجه عام. وقد دُرس بوصفه نحوًا للجملة، أي أن كل الملحوظات والعروض قد انحصرت في القواعد المطردة داخل الإطار المقدم وهو الجملة. ومن هذه الناحية يفترق النحو التقليدي بشكل أساسي عن المجال الجزئي" النحو" داخل أجرومية النص. /72/ هناك تعد الجملة أعلى وحدة وصف، وهنا تعد الوحدة المنطلق للنص. وفي الواقع تمثل الجملة أيضًا في نحو النص وحدة وظيفية خاصة، فقوانينها المطردة يمكن أن تُلاحظ بصورة أيسر، ومن المؤكد أيضًا أنها يمكن أن تُتعلم بشكل أسرع من قوانين منطوقات أطول، إذ إن بها تكرارًا عاليًا على وجه الخصوص. فالنص ليست تسلسلاً بسيطًا للجمل على الإطلاق، بل هو بناء معقد تتشابك فيه جمل أو مكونات أصغر بعضها مع بعض على مستويات مختلفة (انظر حول ذلك الفصلين السادس والسابع). ومن ثم فإن نحو النص ليس توسيعًا لنحو الجملة فحسب، أي ليس مجرد وصف

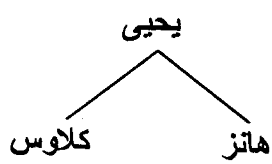
للقوانين المطردة لوحدات أعلى من الجملة (متجاوزة الجملة)، بـــل هـــو وصـــف الجملة ووحدات أصغر في إطار الجانب الخاص لوظيفتها المشكلة للنص. ويُرجع في ذلك إلى حد ما إلى تصورات النموذج في تحليل الجملـــة. وثمـــة تـــصورات للنموذج أساسية، ولكنها متعارضة إلى حد بعيد هي تصورات نموذج نحو التبعية (التعليق)، والنحو التحويلي التوليدي، ونحو الحالة الإعرابية، ينبغـــي أن تُتنـــاول مبادئها الجوهرية فيما يأتي تناولاً أدق.

وترجع تصورات نموذج نحو التبعية في الأساس إلى العالم الفرنسي لوسيان تنيير. وقد تلقفها أو عدلها في ألمانيا هـــ. برينكمان وى. اربن وهـــ.ى. هيرنجر بصفة خاصة.

وينطلق تنيير من افتراض أنه توجد في كل جملة علاقة ربط (أو تعلق) بوصفه عنصرًا تكوينيًا ضروريًا. ففي جملة «هانز يُسلّم» مثلاً توجـــد علاقـــة ربـــط بـــين العنصرين: هانز ويُسلّم، على نحو ما توجد تقريبًا بين ذرات جزيء ما. ولا يُنظر إلى عناصر الجملة على أنها متساوية القيمة، بل أُدخلت في تبعية متدرجة. وفي صدارة التدرج يقع الفعل أو العقدة الفعلية. ويتعلق به كل العناصر الأخرى. ويُوضح هذا في شجرة التبعية (Stemma)، كما هي الحال بالنسبة للجملة: هانز يسلّم.

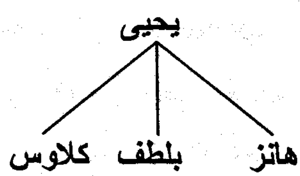


على هذا النحو يتضح بناء الجمل. ويتغير تعقيد الرسم الشجري أيضًا حسب نوع علاقات الربط وعددها. ويُعرض بناء جملة المثال: هـــانز يحيـــى كـــلاوس تخطيطًا على النحو الآتي:



/73/ وبهذه الطريقة يُنقَل التتابع الأفقي لسلسلة الكلام إلى تمثيله التركيبي. على هذا النحو فقط يمكن إذن أن يُوضَّح في رأي تنيير، ويُعَّرف ما علاقات الربط، أيُّ أوجه التبعية التركيبية، المتضمنة في كل جملة.

ويتعلق بالعقدة الفعلية بشكل مباشر الفاعل، والمفعول المباشر، والمفعول غير المباشر. ويطلق على هذه الأقسام العناصر الأساسية Aktanten (المشاركين، والمؤدين لأدوار، والمسهمين في الحدث). وهي تقع في الرسم الشجري على مستوى واحد، ويفرق بينها وفق العنصر الأساسي الأول (١) (= الفاعل)، والعنصر الأساسي الثاني (٢) (= المفعول المباشر)، والعنصر الأساسي الثالث (٣) (= المفعول غير المباشر). وإضافةً إلى ذلك تتبع العقدة الفعلية محدداتُ الحال (circonstants) بشكل مباشر، مثال ذلك:



وبينما يعد عدد محددات الحال، التي يمكن أن ترتبط بفعل غير ثابت يعد عدد العناصر الأساسية مقيدًا ومحددًا بالفعل. ويُطلق على قدرة الفعل على ربط عدد معين من العناصر الأساسية به قوّته Valenz (تكافؤه Wertigkeit).

ويمكن الآن أن تصنَّف الأفعال وفق عدد عناصرها الأساسية الممكنة (انظر هلبش/ شنكل 1969). ويفرق تنيير بين أفعال صفرية القيمة، وأحادية القيمة، وثنائية القيمة، وثلاثية القيمة، أي أفعال لا يرتبط بها أي عنصر أساسي أو عنصر واحد أو عنصران أو ثلاثة عناصر:

- فالصفرية القيمة: الأفعال «غير الشخصية» في النحو التقليدي، مثل: تبرق، ترعد، تمطر. [في الألمانية يستخدم معها ضمير الشأن المبهم «es»].

- والأحادية القيمة: الأفعال اللازمة في النحو التقليدي، مثل: ينـام، ويـسقط، ويغرق.
- والثنائية القيمة: الأفعال المتعدية في النحو التقليدي، مثل: يفقد، وينسى.
- والثلاثية القيمة: الأفعال المتعدية إلى مفعولين في النحو التقليـدي، مثـل: يهب، ويعطي.

ويمكن أن تنشأ بمساعدة معلومة تكافؤ الأفعال (قوتها) نماذج بناء للجمـل. وتؤدي بضع أفعال دورًا خاصًا، إذ إنها تغيِّر تكافؤها أو يمكن أن تُتـرك مواقـع العناصر الأساسية شاغرة، مثل:

- يكتب الأب لابنه رسالةً.
- يكتب الأب لابنه.
- يكتب الأب رسالةً.
- يكتب الأب.

/74/ [في نحو التبعية (التعليق) يُعرض بناء الجملة من خلال تبعية للفعل، ويشير تكافؤ الفعل إلى الكيفية التي يمكن بها أن يربط عناصر أساسية كثيرة به].

وليس من الضروري في هذا السياق أن يُتطرق أيضًا إلى معالجـة الـصفات والظروف في النحو التقليدي. بيد أن الأهم هو عرض ما تُسمى بالكلمات التـي لا معنى لها في ذاتها (ألفاظ وظيفية)، الحروف والروابط في النحو التقليدي. وبينما يلحق الحرف داخل عقدة الرسم الشجري ذاتها بالاسم المختص به، بوصفه نـاقلاً **translatif**، لأنه يحول مثلاً اسم إلى صفة،

حكايات
|
عن الذئب

فإن الرابط يبدو موصلاً **jonctif** بين العقدتين المختصتين به.

يندهشون

الوالدان – و – الأطفال

وكما أكدنا يتعلق نحو التبعية بالجملة بوصفها وحدة الوصف. غير أن بعض الأفكار والملحوظات المتضمنة فيه يمكن أن تنقل من ذلك أيضًا إلى نحو الـــنص. فعلى سبيل المثال قد رأينا أن علاّقة الربط لها أهمية للنص كلـــه. ويعـــد هــــ. هاينريش وغيره نحو التبعية مدخلاً لأعماله اللغوية النصية (انظر المبحث ٥-١).

بادئ ذي بدء تتعلق تصورات النموذج في النحو التحويلي التوليـــدي (ن ت ت)، مثل تصورات النموذج في نحو التبعية، بالجملة بوصفها وحدة. ومـــع ذلـــك فإن هذا هو الوجه المشترك الوحيد بينهما. وبينما لا يعرض نحو التبعية ســـوى جمل معطاة /75/ في بنية التبعية الخاصة بها يستهدف النحو التحويلي التوليدي أولاً إلى أن تُعيَّن لكل الجمل النحوية في لغة ما بنيتها النحوية، أي تقديم وصـــف لبناء الجمل النحوية، وثانيًا إلى توليد كل الجمل النحوية في لغة ما أو التنبؤ بذلك بناءً على وصف بنيتها. وهو في فهم ممثله الرئيسي، ن. تشومـــسكي، نمـــوذج قدرة المتكلم/ السامع المثالي في لغة ما (ابن اللغة) على فهم وإنتاج كـــل جمـــل لغته. ويطلق تشومسكي على هـــذه القـــدرة الكفـــاءة اللغويـــة Kompetenz، ويفترض أنها تقوم على أن ابن اللغة امتلك داخليًـــا نظامًـــا قاعـــديًا، يـــستطيع بمساعدته أن يفهم وينتج الجمل.

وطبقًا لهذا الافتراض يجب أن يتضمن النحو الملائم، أي النحو الذي ينبغـــي أن يصور الكفاءة، نظامًا قاعديًا، يكون قادرًا على إنتاج (توليد) كـــل المنطوقـــات (الجمل) الممكنة في لغة معينة.

وكما لم تتوفر الشفرة اللغوية للملاحظ بصورة مباشرة، بل إنها لا يمكـــن أن

توصَف إلا انطلاقًا من الأفعال الكلامية بطريق التجريد فإنه لا يوجد أيضًا مدخل مباشر إلى كفاءة المتكلم (المحدد والحقيقي)، بل عبر تحققها وتجليها في الفعل الكلامي فقط. ويطلق على هذا التحقق للكفاءة الأداء اللغوي Performanz.

ويطابق مفهوما الكفاءة اللغوية والأداء اللغوي إلى حد ما مفهومي دي سوسير اللغة والكلام (انظر الفصل الأول)، غير أن دي سوسير لا يستند إلا إلى النظام اللغوي (مستقلاً عن المتكلم) في حين ينطلق تشومسكي من متكلم اللغة: الكفاءة اللغوية إذن هي المعرفة اللغوية (الضمنية) للمتكلم، والأداء اللغوي هو سلوكه اللغوي.

إن النحو التحويلي التوليدي ليس نحوًا تركيبيًا محضًا. فقد لقي مجال الدلالة خاصةً في النحو التحويلي التوليدي اعتبارًا على نحو أشد باستمرار بناءً على معرفة مفادها أن التقسيم إلى مجالات لغوية جزئية لا يمكن أن يُحافظ عليه إلا إلى درجة معينة (انظر ما سبق).

وبناءً على هذا التطور داخل النحو التحويلي التوليدي يُفرق فيه بين ثلاث مراحل على الأقل تتسم بأن الدلالة تشغل موقعًا أقوى بصورة متزايدة مقارنة بالنحو.

وقد وُصِف فيما سبق كيف عرض تنيير التتابع الأفقي لعناصر الجملة في بنية للتبعية، أي بنية ينبغي أن توضح علاقات الربط بين عناصر الجملة. وقد حدث ما يشبه ذلك إلى حد ما في النحو التحويلي التوليدي، إذ ينطلق تشومسكي من أن الجمل، كما تواجهنا تجريبيًا لها بنية سطحية /76/ تعد البنية العميقة أساسًا لها. وليس للبنية العميقة، مثل بنية التبعية، إلا طبيعة افتراضية. وتكمن وظيفتها الاستكشافية في أنها توضح أو تفسر علاقات في الجمل، لا يمكن أن تُعرف مباشرة على السطح. فهي بنية مجردة تعرض برموز للمقولات النحوية (مثل س للاسم و ف للفعل) والسمات (مثل: مجرد، ومحسوس) في رسوم شجرية.

وتتأسس فرضية بنية عميقة على أنه يجب أن يكون أساس جمل مختلفة على السطح، ولكنها جمل متطابقة دلاليًا لها بنية مجردة مشتركة، مثال ذلك.

- يغني الطفل أغنية.
- غُنِّيت الأغنية من قِبَل الطفل.

وعلى العكس من ذلك يجب أن يفرق بين جمل متطابقة بالنظر إلى بنيتها السطحية، ولكنها مختلفة دلاليًا في أبنيتها العميقة، مثال ذلك:

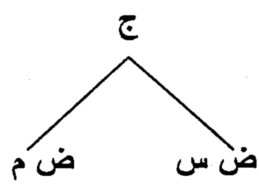
- درسُ علم اللغة له جدوى للمدرسة.
- إسهامُ علم اللغة له جدوى للمدرسة.

ويسري ما يشبه ذلك على جمل مزدوجة المعنى، إذ يمكن أن تُعيَّن له أبنية عميقة مختلفة، كما هي الحال لجملة:

- كان علاجُ الطبيب موفقًا.

وتستنبط الأبنية السطحية من الأبنية العميقة بقواعد معينة. هذه القواعد التي تستنبط بنية من أخرى أُطلق عليها قواعد التحويل. وهي لها وظيفة المرشح، أي أنها تستبعد أبنية غير مقبولة.

وليس من الضروري في هذا الموضع أن تُفصَّل أنواع القواعد والآلية القاعدية، إذ ينبغي ألا يُعرض إلا أساس النحو التحويلي التوليدي. ويجب في ذلك أن تُعالج نقطة واحدة أيضًا، تفرّق النحو التحويلي التوليدي عن نحو التبعية. ففي نحو التبعية تُحلَّل الجملة تحليلاً أحادية (من نقطة واحدة)، بمعنى أنه في صدارة بنية التبعية يقع الفعل (العقدة الفعلية). أما النحو التحويلي التوليدي فإنه يُتَّبع التحليل الثنائي التقليدي للجملة إلى موضوع (مسند إليه) ومحمول (مسند) أو إلى ضميمة اسمية (ض س)، وضميمة فعلية (ض ف). وفي العرض التخطيطي (الرسم الشجري) للجملة يقع في الصدارة دائمًا الرمز ج (جملة):



/77/ [إن النحو التحويلي التوليدي نموذج للكفاءة اللغوية للمتكلم/ للسامع المثالي في لغة ما. وهو يُستقي (يستنبط) مستعينًا بتحويلات الأبنية السطحية للجمل مع أبنية عميقة.].

وقد نُقلت أو عُدِّلت من تصورات النموذج في النحو التحويلي التوليدي في أعمال لغوية نصية النقاط الآتية بوجه خاص:

- الجانب التوليدي، أي النحو بوصفه نموذجًا للإنتاج اللغوي (من البديهي أن يفهم الآن للإنتاج النصي أساسًا) (انظر ى. س. بتوفي الفصل الخامس)؛
- مفهوم – الكفاءة اللغوية (عُدِّل إلى الكفاءة الاتصالية)؛
- وظيفة المرشح للقواعد (انظر ز. ى. شميت ١٩٧٢)؛
- مبدأ التفكيك لأفقية البنية السطحية إلى بنية عميقة (للنص) (انظر ى. س. بتوفي).

ويجمع نحو الحالة الإعرابية لـ ت. ج. فيلمور إلى حد ما في داخله تصورات نحو التبعية، وتصورات النحو التحويلي التوليدي باعتبار أنه يعد من جهة الفعل وحدة مركزية في الجمل، وينطلق من جهة أخرى من افتراض بنية عميقة. ويتميز أيضًا بأنه يضع المقولات الدلالية أساسًا.

ويستخدم فيلمور لعرض العناصر الأساسية لفعل ما تصنيفًا دلاليًا للمقولات، ويُعزي للأفعال المفردة (لكل فعل) ما يسمى «بالحالة الإعرابية العميقة»، أي أن الحالات الإعرابية المختلفة تُدخل في البنية العميقة. وتُسمَّى وفق وظيفتها: الفاعل، والمستفيد، والمستقبل الخ. وينبغي أن يُعبر من خلال ذلك عن التبعية

الدلالية لعناصر الفعل الأساسية. وتضم البنية العميقة » التي جُعلت دلالية « كل الحالات الإعرابية الممكنة للأفعال المتعددة التكافؤ، أي للأفعال التي يمكن أن يتغير تكافؤها، وكذلك تحديدات الحال الممكنة.

ويبدو نهج فيلمور، خلافًا للتحليل التركيبي المحض للبنية السطحية لدى تنيير، تمثيلاً دلاليًا – تركيبيًا للبنية العميقة. إنه أحد أمثلة الاتجاه المذكور في النحو التحويلي التوليدي، للصدور من أساس دلالي في الوصف.

[في نحو الحالة الإعرابية تُعرض العناصر الأساسية للفعل بوصفها توابع دلالية في شكل حالات إعرابية عميقة.]

وتشتمل التصورات الأعم في مجال النحو في كل النماذج المعروضة على أن للإشارات الاتصالية /78/ سمات دالة على الربط، تشير إلى الكيفية التي يجب أن تُوصل بها بإشارات أخرى، وبعبارة أخرى كيف تُحيل داخل تتابع إشاري (انظر حول ذلك الفصل السابع).

الفصل الرابع

مناهج الوصف اللغوية

٤- مناهج الوصف اللغوية

/79/ أوضحنا في الفصول الأولى بشكل جوهري مهام علم اللغة، وأشكال بناء معينة للنظرية والنموذج أيضًا. وبذلك نكون قد وضعنا في الاعتبار حقيقة أن البحث اللغوي توجهه دائمًا أفكار مسبقة نظرية. غير أنه بالإضافة إلى ذلك يسري على علم اللغة بوصفه علمًا تجريبيًا أن أقواله يجب أن يُستشهد بها من خلال ملحوظات حول الموضوع يمكن تكرارها. وبعد ذلك فقط يمكن أن يختبر هذه الأقوال أشخاص مختلفون. ونريد فيما يأتي أن ننعم النظر في إيجاز في مسألة: ما وجهات النظر التي تنشأ عن هذا المطلب بالنسبة لمسلكنا اللاحق. ونتناول في ذلك ثلاث مشكلات:

- استخلاص أساس تجريبي.
- استخدام طرائق عملية.
- العلاقة بين فرضيات العمل والملحوظات.

٤-١ الأساس التجريبي

مما يميز كل أنظمة الفعل والاتصال الطبيعية أننا ليس لدينا مدخل مباشر إليها. فالشفرة لم تقدم بصورة تجريبية، بل إنها ليست سوى تحقيقات مفردة، في حالتنا هي أفعال اتصال. ومن الممكن عن طريق بحثها فقط أن يُدلى بأقوال حول الشفرة التي تعد الأساس. وتعد مسألة: إلى أي مدى تكون المادة المستخدمة ممثلة للعلاقات الواجب دراستها، أمرًا ذا أهمية جوهرية لنتائجنا. فإذا ما أردنا مثلاً أن نبحث خصوصيات تركيبية معينة لحكايات شفوية في الألمانية المعاصرة، فيجب أن تطابق النصوص المختارة من جهة الألمانية المعاصرة (يجب في ذلك أن تُحَد في مقابل لغات إقليمية لهجية، وفي مقابل حالات لغوية أسبق)، ومن جهة أخرى يجب أن يتعلق الأمر بنصوص متكونة شفويًا (وليس مثلاً بنصوص كُوِّنت

كتابيًا.وألقيت في وقت لاحق). ويجب كذلك أن تفي النصوص بالمعايير – المحددة بالتفصيل – للحكى (للقص). وبناءً على ذلك يحتاج المرء لتمحيص النتائج المستخلصة في هذه النصوص، إلى نصوص تختلف فيما يتعلق بخواص مهمة: حكايات مكتوبة، ونصوص شفوية ليست حكايات... الخ. هذه النصوص تمكن من بحث ضابط. ويبين البحث المتوازي لنصوص مكتوبة /80/ ونصوص شفوية فقط، هل تعد الخصوصيات التركيبية المحددة مميزة حقًا لنصوص شفوية، ولا ترد بصورة عامة تقريبًا، مستقلة عن طريق التكوين.

وهكذا يتعلق تمثيل مادة النص للقصد المتعين من البحث. وحين تظهر في أثناء البحث وجهات نظر جديدة، مثل مشكلة ما إذا كان من المحتمل ألا يقتضي القص الخصوصيات التركيبية موضع التساؤل في نصوص شفوية، بل إنها ترد على الأرجح أيضًا في اتصال شفوي ليس بقص، وحين يُلوّح شريك في الاتصال بمقاطعة المتكلم، فإنه يجب أن يُختبر في كلّ: هل ما يزال الأساس النصي ممثلاً بشروط متغيرة. ويُطلق على مثل ذلك الكم النصي المؤلف، بالنظر إلى مقاصد معينة للبحث «المادة اللغوية» (المدونة) **Korpus**.

إن الفيصل في نتائج بحوثنا ليس اختيار النص فحسب، بل نوع الاسترجاع أيضًا، أي نوع تخزين النصوص أو أفعال الاتصال. ولا يتحدث المرء هنا أيضًا عن التوثيق. وكما هي الحال مع اختيار النص تمامًا يوجه قصدُ البحث نوع الاسترجاع، ومن ثم توجهه متطلبات تمثيل المادة اللغوية. ويجب أن يوثق كل ما قد يكون مهمًا للبحث. ومن ذلك عادةً العوامل وثيقة الصلة بالاتصال التي أُوردت في الفصل الثاني، مثل: شريك الاتصال، وموقف الاتصال ... الخ. وكما قررنا عند إيضاح النتائج المقصودة، يمكن أن يكون ضروريًا أيضًا إدراج علاقات (سياقات) أخرى للفعل مع ذلك، تُدرك عبر فعل الاتصال في حد ذاته.

وقد يعني هذا ضمن ما يعني بالنسبة لمثالنا عن بحث نصوص متكونة شفويًا أن توثيقًا مناسبًا بدايةً للفعل غير اللغوي لشركاء الاتصال أيضًا يُمكّن من تمحيص

فرضية أن خصوصيات تركيبية محددة ترتبط برد فعل المتكلم على محاولات المقاطعة. وتنقل فضلاً عن ذلك مادة مختزنه سمعيًا أو سمعيًا - بصريًا لدواعي الإجرائية (عملية الاستخدام) عادةً، أي تُحَدد في صورة مكتوبة. وتُوجَد لهذا إلى جانب الكتابة الشائعة سلسلة من الإمكانات التي تستخدم إلى حد ما في ائتلاف معها: أوجه وسم النبر، وأسهم توجيه الصوت، وعلامات الوقف، وأشكال تقويم العلو النسبي للنغمة، والكتابة الصوتية ... الخ.

ويجب عند اختبار أفعال الاتصال وتوثيقها أن تُوضع في الاعتبار صعوبتان محتملتان. وذلك حين يُستند إلى نصوص /81/ موجودة في صورة محددة (في الأساس نصوص مكتوبة، بل وتسجيلات وأفلام .. الخ أيضًا)، وحين لا يكون في الإمكان أن يؤثر المرء في أي العوامل وثيقة الصلة بالاتصال يجب أن تراعى عند التوثيق. وتكون أوجه إعادة بناء متأخرة بناءً على مؤشرات ممكنة أحيانًا، غير أنها خطرة في الغالب. وحين تختزن نصوص لبحوث لغوية خاصةً، تكون لدى المرء حقًا إمكانية أن تُستوعب شروط الاتصال وتُوَثَّق على نحو أفضل. ومع ذلك تبرز خطورة أن تخزين الحدث الاتصالي يلاحظه المشاركون فيه، وأن الوعي بالملاحظ (وبإنتاج أمثلة لغوية) يُغيِّر في ظروف ما السلوكَ الاتصالي للمشاركين.

[يُوجّه قصدُ البحث اختيار توثيق أفعال الاتصال بوصفهما أساسًا تجريبيًا للبحث: ويجب أن تكون المادة اللغوية (المدونة) ممثِلةً (بقدر كافٍ) بالنظر إلى الظواهر المدروسة.].

٢-٤ طرائق عملية

يكمن مبدأ الإجراء العملي في تأسيس مقولات حول موضوع على عمليات يمكن ملاحظتها، وفي تعريف المفاهيم المستخدمة من خلال هذه العمليات. ويقع الإجراء العملي مثلاً حين تُحدد الاستطاعة بمفهوم القدرة من خلال إنجاز، أي من خلال نشاط، فالنحو الفرنسي يتمكن منه تلميذ في نهاية السنة الدراسية العاشرة

بقدر كافٍ، حين لا يخطئ عند ترجمة نص معين في أكثر من ثلاثة أخطاء نحوية.

ومن البديهي أن هذا التحديد قد هذّب تهذيبًا كبيرًا، ومع ذلك ظل أساس الإجراء العملي هو نفسه. ويمكن أن يمحص أشخاص مختلفون المقولات من خلال مثل هذا النوع من التقرير على أساس عمليات مدركة.

وكما أُشير من قبل يحاول اللغوي أن يصف نظام اتصال متاحًا بشكل غير مباشر (الشفرة المعنية)، من خلال إمكانات استخدام عناصر لغوية. وقد طُوِّرت لهذا الهدف طرائق عبر ملاحظة الاستخدام اللغوي الفعلي، تختبر بمساعدتها صيغ لغوية في سياقات مختلفة، لتحديد إذا ما كانت ممكنةً، وما شروط ذلك، أي ما الصيغ وطرق الاستخدام التي تطابق الشفرة المعنية. ويجب أن يخبر في ذلك أشخاص متمكنون من الشفرة المعنية، بما إذا كانت صيغة معينة ممكنة أم غير ممكنة.

أما أهم إجراء (نهج) عملي في علم اللغة فهو /82/ اختبار الاستبدال (وهو أيضًا اختبار الإحلال، واختبار الإبدال). وفي ذلك تُستبدل داخل وحدة نحوية محددة من قبل مكونات معينة بأخرى لاختبار هل العناصر التي وُضِعت في السياق ممكنة:

١) حكم القاضي على المتهم بالسجن لسنتين.

١أ) حكمت المحكمة على المتهم ...

١ب)* حكمت المحكمة المنتهية (المحلولة) على المتهم ...

وقد استخدم بشكل مباشر مع اختبار الاستبدال بعض طرائق عملية أخرى، وهي:

- اختبار إعادة الترتيب:

١جـ) بسنتين حكم القاضي على المتهم.

١د)* القاضي لسنتين حكم بالسجن على المتهم.

- اختبار الحذف:

١هـ) حكم القاضي على المتهم.

١و)* حكم القاضي على المتهم باثنتين سجن.

- اختبار التوسيع:

١ز) حكم القاضي المحنك على المتهم بالسجن لسنتين.

١ح)* حكم القاضي على الحاضر، على المتهم، بالسجن لسنتين.

ويمكن بواسطة هذه الطرائق العملية أن تُحَدد من جهة مكونات الوحدات النحوية، وأن تُصنف على أساس إمكانات الاستخدام في سياقات محددة، ويمكن من جهة أخرى أن تُحَدد أوجه التبعية بين المكونات في الوحدات النحوية. ونريد أن نستحضر بإيجاز هذه المجالات للاستخدام.

قيل في المبحث ٢-٤-١ إنه داخل النصوص تُستخلص بصورة تحليلية الوحدات الاتصالية على أساس تكرارها. ويمكن أن يدعم هذا التحليل بالاختبارات المذكورة. ففي الوحدة النحوية (١) على سبيل المثال يمكن استبدال «القاضي»، و «حكم على المتهم بالسجن لسنتين»، مع تثبيت الجزء الآخر من الوحدة النحوية في كل حالة:

/83/ القاضي حكم على المتهم بالسجن لسنتين.

المحكمة

المحكمة العليا

القاضي المحنك

... الخ

القاضي حكم على المتهم بالسجن لسنتين.

حكم ببراءة المتهم

أيَّد حجاج الدفاع

... الخ

وبذلك يكون لدى المرء حجة على أن كلا الجـزئين همـا مكونـا الوحـدة النحوية (وإن لم يكونا بعدُ أصغر المكونات؛ ويجب إضافةً إلى ذلك أن يعاد تطبيق المنهج على الأجزاء المستقلة حتى الآن). ويطلق على هذا المنهج الذي يجـزِّئ الوحدات النحوية إلى وحدات أساسية التجزيء **Segmentieren**.

ويحصل المرء مع المنهج المتقدم في الوقت نفسه علـى مجمـوعتين مـن الأشكال اللغوية التي تتساوى من جهة معينة، باعتبار أنها يمكن أن تشغل الموقع ذاته في وحدة نحوية. وهكذا يمكن أن تصنف المكونات على أساس إمكان الوقوع (الاشتغال) في هذه الوحدة النحوية، أي أن تجمع في جدول صرفي. ولذا وجـدنا انطلاقًا من مثالنا، مكونات، تدخل في بناء جملة على نحـو خـاص، ويمكـن أن تُجمل تحت مفهوم «ضميمة اسمية» أو «ضميمة فعلية».

ومن الممكن من خلال الضم مع الاختبارات الأخرى الكشف عن نماذج محددة للبنية (انظر المبحث ٢-٤-١). ففي مثالنا حصلنا من قبل بناءً على الاختبـارات على إشارة إلى التتابع المقعَّد للمكونات (اجـ، و ا د(?))، وكذلك على الاستخدام الضروري أو المقبول لمكونات معينة (اهـ حتى ا و(?)). ويمكن للمرء مـثلاً أن يُوجز تلك الملحوظات في أنماط بناء للجملة. وبناءً على ذلـك يخـتص اختبـار الاستبدال بوجه بالاشتمال على أوجه المطابقة الضرورية لتماسك النص. (انظـر المبحث ٢-٤-٤). ولذا لا يستبدل «القاضي» في مثالنا «بالقضاة»، طالما لم تحل في تساوق مع ذلك «حكموا» محل «حكم» أيضًا. وبناءً على مقتضيات المطابقـة يستتبع السياق المقدم إذن قيودًا: فلا يمكن أن يُدمج في هذا الـسياق مـن كـل المكونات المحتملة إلا جزءٌ صغير نسبيًا. ويتناقض مجال الاستبدالات تناقضًا أشد حين نوسِّع السياق: /84/ (ا ط) حكم القاضي على المتهم بالسجن لسنتين. لقـد عدَّ هذه العقوبة مناسبة.

فليس من الممكن إلحاق كثير من البدائل الممكنة لـ (١) بـ «لقد عدَّ هذه العقوبة مناسبة»، مثل: «حكمت المحكمة على المتهم بالسجن لسنتين». ولا ينشأ إمكان الإلحاق مرة أخرى إلا حين نراعي السياق بأن نجري استبدالات مساوقة هناك أيضًا: «لقد عدّت هذه العقوبة مناسبة»(*) (انظر حول ذلك الفصلين السادس والسابع).

ولقد استخدم منهج التجزيء والتصنيف بوجه خاص في مجالين في علم اللغة: عند إعداد رصيد الأصوات الفارقة في لغة ما، وعند إعداد رصيد أصغر الوحدات الحاملة للتوجيه («أصغر «العلامات») في لغة ما. والأول هو موضوع علم الأصوات الوظيفي (الفونولوجيا)، والثاني هو موضوع علم المورفيمات. وفي بضع كلمات لا ينبغي هنا أن تُقدَّم مناهج ونتائج في مجالي البحث هذين إلا بقدر ما نحتاجها حتمًا للنظرات اللاحقة.

ويهدف علم الأصوات الوظيفي (الفونولوجيا) إلى وصف الوحدات الصوتية الوثيقة الصلة في شفرة لغوية. والوثيقة الصلة هي تلك الوحدات الصوتية التي يفرق بينها بناءً على أنها حاملات توجيهات مختلفة، ويطلق على تلك الوحدات الصوتية الفونيمات Phoneme. ومن الأهمية بمكان للتحليل بصفة خاصة الوحدات التي ينشأ بينها أدنى تقابل، مثل: rot (أحمر) و tot (ميت). فلا تختلف كلتا الوحدتين إلا في الأصوات التي يُمثلها الحرفان » r « و» t «. وبعبارة أخرى: نستطيع أن نستبدل في المحيط » ot « العنصر» r « بالعنصر » t «، ونحصل على وحدة جديدة. ولا يختلف كلا المنطوقين tot, rot إلا في جزء.

(*) الأمر هنا متعلق بصحة عودة الضمير، فالضمير العائد في الجملة الثانية: عَدَّ (هو) يصح أن يعود إلى الفاعل في الجملة الأولى (القاضي)، ولا يصح إذا كان الفاعل «المحكمة»، إذ يجب أن يكون «هي» بتغيير الفعل إلى «عَدَّتْ».

وهما يشكلان أقل زوج من الوحدات، ويُفرق بينهما من خلال الوحدتين الصوتين /r/ و /t/. وتوجد بين هاتين علاقة جدولية (رأسية). ويقع بينهما تقابل. ووفقًا لهذا المبدأ يدرك المحتوى الفونيمي للغة ما، أي كم الأصوات الفارقة.

أما موضوع علم المورفيمات فهو تأليف ألفاظ لغوية من أصغر العلامات «المورفيمات». وخلافًا للفونيمات التي لا يُعزى إليها إلا وظيفة فارقة تعد المورفيمات في حد ذاتها حاملات للتوجيهات. ويتوصل إلى مورفيمات شفرة لغوية ما بالاستعانة بطريقة تحليل عملية. فالنسبة للألفاظ: Autos (سيارات)، Rosen, (زهور) وKinder (أطفال)، و Fische (أسماك) مثلاً نحصل من خلال استبدال فونيماتها أو ضمائمها الفونيمية الأخيرة بفونيمات أو ضمائم فونيمية أخرى أو اختزال للفونيمات الأخيرة على التقسيم الآتي:

Auto – s

Rose – n

Kind – er

Fisch – e

/85/ وتعد الأجزاء: - s, - n, - er, - e مورفيمات في اللغة الألمانية، لها جميعها وظيفة واحدة: هي التأشير إلى الجمع؛ وهي بذلك تتبع جدولاً صرفيًا (جدول مورفيمات جمع الأسماء) وتعد Auto، و Rose، و Kind و Fisch أيضًا مورفيمات، لأنها لا يمكن أن تُجزًا ثانية على هذا المستوى. وبناءً على إمكانية ورودها في وحدات نحوية أكبر يمكن أن تُصنف بأنها أسماء.

وفي علم المورفيمات يُنطلق من أنه يمكن أن يُفرق بين مورفيمات لها وظيفة إحالية، ومورفيمات لها وظيفة ربط. ويطلق على الأولى في البنيوية الأمريكية التي صاغها بلومفيلد مورفيمات معجمية، وعلى الثانية مورفيمات نحوية. وتوجد أيضًا إلى جانب مصطلحات البنيوية الأمريكية، مصطلحات أخرى، أدخلها مارتينيه، وانتشرت في أوربا بوجه خاص. ويطلق مارتينيه على أصغر

العلامات اللغوية مونيمات. ويسمى المونيمات التي لها وظيفة ربط مورفيمات، والمورفيمات التي لها وظيفة إحالية لكسيمات (وحدات معجمية).

البنيوية الأمريكية (بلومفيلد):

مورفيم

مورفيم معجمي — مورفيم نحوي

البنيوية الأوربية (مارتينيه):

مونيم

لكسيم — مورفيم

وبخلاف التفريق وفق وظيفتها يُفرّق بين المورفيمات في البنيوية الأمريكية حسب طبيعة ورودها أيضًا، وذلك حسب تحديد إذا ما كان يمكن أن ترد وحدها أو أنها لا ترد إلا في ائتلاف مع أخرى. وهكذا يطلق عليها إما مورفيمات حرة (للأولى) وإما مورفيمات مقيدة (للثانية). ففي مثالنا Auto – s يعد المورفيم المعجمي مورفيمًا حرًا، والمورفيم النحوي مورفيمًا مقيدًا في الوقت نفسه. غير الأمر ليس على هذا النحو دائمًا. فالمورفيمات المعجمية والنحوية، يمكن أن تكون حرة ومقيدة:

		حر	مقيد
مورفيم	معجمي	auto, rose Kind,...	gnad-, richt-, Scheuss-,...
	نحوي	ja, vielleicht Wir,...	- s, -e, - en, - er, - lich, ...

لقد قلنا إنه مع الطرائق العلمية المعروضة يجب دائمًا أن يخبر متكلم اللغة المعنية بوصفه رواية لها إذا ما كانت مثل تلك الصيغ ممكنة في لغته أم لا. /86/ ويجب في ذلك أن يقابل الروايةُ اللغويّ بأن يدخل في اتصال واصف. فاللغوي يسأل دائمًا في إطار جانب لغوي معين. أما الرواية فلا يمكن أن يقدم معلومات يمكن الإفادة منها إلا وهو يعي وجهة النظر التي يُسأل في إطارها. وعند الاستبدالات مثلاً يجب أن يكون واضحًا له، من أي جانب ينبغي أن تكون البدائل متكافئة أي على سبيل المثال هل تبنى جملة محتملة أو ينبغي أن تكون ذات معنى متساوٍ – وبأي مدلول؟ ويكمن في هذا المطلب، وهو أن الرواية يجب أن يضع مع إجاباته تصورات لغوية معينة أساسًا، مصدر محتمل للخطأ، وبخاصة حين ينبغي أن تُقَرر عبر علاقات معقدة: فمن المحتمل أن يصوغ الفهم اللغوي المسبق الإجابات. وتُتجنب هذه الخطوة إلى حد ما بالاستعانة بعدد أكبر من أعضاء الجماعة الاتصالية المعنية رواةً لغويين.

ما تزال لم تُستوفَ بعدُ إمكانات إجراء اختبارات لغوية بما قيل إلى الآن، إذ ينبغي أن تُذكر هنا على الأقل عمليتان أخريان، معروفتان من الدرس النحوي التقليدي. ويتعلق الأمر من جهة بالتحويل. هنا تُنقل وحدة نحوية كاملة إلى وحدة نحوية ذات بنية مغايرة مع ثبات كبير بقدر الإمكان لمكونات الوحدة النحوية. تلك التحويلات هي مثلاً تحويل البناء للمعلوم إلى بناء للمجهول (يقرأ هانز الكتاب ← يُقرأ الكتابُ (من هانز) أو تحويل الربط النسقي إلى ربط تبعي (يقرأ هانز الكتاب. لقد استعاره من أخيه، – يقرأ هانز الكتاب الذي استعاره من أخيه)، أو تحويل الإخبار إلى استفهام (يقرأ هانز الكتاب ← أيقرأ هانز الكتاب؟). لم يُورد التحويل هنا بمفهوم النحو التحويلي التوليدي، بل تعبيرًا عما تُسمى بالتحويلات السطحية: فالأبنية السطحية تُنتقل إلى أبنية سطحية أخرى.

ويعقب النهج الثاني من النهجين المذكورين النوع الأخير من التحويل: وهو

الاستفهام أو اختبار إمكان الاستفهام. وفي ذلك تحول وحدات نحوية بحجم الجملة إلى أسئلة تضم لفظ الاستفهام بوصفه موقعًا شاغرًا حتى يختبر: هل من الممكن أن تكون أجزاء محددة من الوحدة النحوية المدروسة إجابة عن تلك الأسئلة، أي يمكن أن يستفهم عنها:

يشعر الجمهور بتعاطف داخلي مع الممثلين.

من يشعر بتعاطف داخلي مع الممثلين؟

- الجمهور.

- جمهور.

[ينبغي أن يُختبر بمساعدة الطرائق العلمية إذا ما كانت صيغ لغوية معينة ممكنة أم لا، وما شروط ذلك. ويعد اختبار الاستبدال أهم نهج عملي].

٤-٣ تراكيب وتجريب

/87/ لقد تبين في المبحث ٤-٢ كيف يمكن أن تُجَزَّأ وحدات لغوية بنهج عملي محدد حتى أصغر الوحدات. هذه الوحدات في حد ذاتها يمكن أن تُلاحظ مباشرة. وعند وصف العلاقات بين الوحدات المتفرقة ووظيفتها أو معناها لا يكفي ذلك التحليل للعناصر السطحية؛ فالمرء هنا يشتغل بتكوينات افتراضية محددة، ليست في حد ذاتها متاحة للملاحظة مباشرة. ويطلق على هذه التكوينات تراكيب. فالتركيب مثلاً هو البنية العميقة في النحو التحويلي التوليدي. والتراكيب هي تكوينات مساعدة تجيز إيراد الملحوظات في سياق منظم. وبقدر ما تجيز إنشاء منظم للسياقات (العلاقات)، فإن الأقوال التي تمت بمساعدة هذه التراكيب على الأقل، يمكن اختبارها تجريبيًا. ويشترط هذا في الواقع نموذجًا موسعًا للعلاقات التي تُعرض التي تشغل فيه هذه التراكيب موقعها. غير أنه هناك أيضًا حيث لم يتوفر بعد هذا النموذج، يمكن أن يكون العمل بتراكيب مفيدًا للغاية، فهي في حقيقة الأمر لها قيمة استكشافية.

وينبغي أن يوضح العمل بتراكيب بمثال تحليل السمات الذي سيتُناول مرة أخرى في الفصلين الآتيين (السادس والسابع). /88/ ويرجع تصور التحليل اللغوي للسمات إلى الفونولوجيا (انظر هيلمسليف ١٩٥٣، وياكوبسون/ هالّه ١٩٥٦، وتروبتسكوى ١٩٦٧). فقد حُوول هناك الاستمرار في استيضاح الفونيمات الموجودة في لغة عن طريق التجزيء والتصنيف وفق ملامحها الفارقة (ومن ثم وفق ملامح مشتركة أيضًا). وتُعزي في ذلك للفونيمات المفردة خصائص محددة مثل » الجهر « بوصفه أقل ملمح فارق، ويُفرَّق وفق معيار الجهر بين /s/ و/z/ مثلاً (قارن بين reiβen (يقطع) ,reisen (يسافر)(*)). وتطلق على هذه الملامح الفارقة «سمات» Merkmale. وثمة سمات فونولوجية أخرى، هي: حلقي، وشفوي، وأسناني، وأنفي. ويمكن أن يوصف كل فونيم في لغة ما من خلال حزمة من تلك السمات. فمثلاً يوصف الفونيم/n/ من خلال السمات: أسناني، ومجهور، وأنفي. ويختلف عدد الفونيمات بالنسبة للغات المفردة ما بين ٢٠ و٤٠ فونيمًا. وقد تسنى في الفونولوجيا عرض هذه الفونيمات، بله فونيمات كل اللغات المشهورة إلى الآن، بالاستعانة باثنتي عشرة سمة فونولوجية.

وقد حُوول بتأثير هذا النجاح في الفونولوجيا نقلُ تصور السمات إلى مجالات لغوية أخرى ولاسيما علم الدلالة. والهدف من ذلك هو استيعاب رصيد أكبر فعلاً من العناصر بواسطة رصيد (حصيلة) محددة وصغيرة قدر الإمكان من السمات. ولكن يجب ألا يُربط هذا الأثر الاقتصادي بادِّعاء صلاحية هذا الرصيد (الحصيلة) لكل اللغات. وربما كان إدراك المحتوى المعجمي للغة ما بمساعدة حصيلة من السمات الدلالية تقدمًا جوهريًا، ما يزال البحث في يومنا هذا في حقيقة الأمر بعيدًا للغاية عنه.

(*) الفونيم (β) في الفعل الأول ينطق مثل (س) في العربية، والفونيم /z/ المكتوب في الخط (s) في الفعل الثاني ينطق مثل (ز) في العربية.

وتفهم السمات الدلالية على أنها أجزاء أو مكونات القيمة الوظيفية المميزة لعنصر ما «لمعناه». وتُجزِّأ القيمة الكلية في ذلك فيما يبدو إلى كم من المكونات التي تنتج هذه متآلفة بعضها مع بعض. وثمة هدف أخير لذلك التحليل للسمات هو الوصول إلى أصغر المكونات الأساسية. وتعد من تلك السمات الأساسية في علم الدلالة إلى الآن سمات مثل: > مجرد < في مقابل > حسي< ، أو> حي < في مقابل> غير حي <أو> إنساني < في مقابل > لا إنساني < أو> معدود <في مقابل> غير معدود < (انظر كاتز/ فودر 1963). ومع ذلك فقد استخدمت بالإضافة إلى ذلك لتحديد المعاني في أغلب الحالات سمات تُوصِّل إليها بشكل عشوائي لا تفي بدعوى إمكان التطبيق العام، بل إنها مختصة فقط بحد الوحدات المعجمية في مجموعة معينة، في مجال للمفردات مثلاً، بعضها في مقابل بعضها الآخر. ويمكن أن يوضح ذلك مثال بسيط فيمكن أن تُختار مثلاً من مجموعة التسميات الخاصة بوسيلة الانتقال الوحدات المعجمية: سيارة، ودراجة، ودراجة بخارية، /89/ وزلاَّقة، وسفينة وزورق. ومن الممكن أن يُحاول التفريق بينها بواسطة السمات: آلة (مركبة) نقل أرضية، وآلة نقل مائية – ذات تشغيل ذاتي، وليس لها تشغيل ذاتي – وذات سقف، وليس لها سقف، وذات عجلات – بلا عجلات. ولما كانت هناك في كُلٍّ سمتان من السمات المقدمة متقابلتين، فإننا لا نستطيع أن نسجل من أجل التبسيط إلا سمة واحدة من هذه الثنائيات، وأن نثبت بالنسبة للوحدات المعجمة المفردة وجود هذه السمة أو عدم وجدها. ونسوي غياب السمة في ذلك بعكس السمة الواردة بوضوح:

	سيارة	دراجة	دراجة بخارية	زلاقة	سفينة	زورق
آلة نقل أرضية	+	+	+	+	–	–
ذات تشغيل ذاتي	+	–	+	–	+	–

ذات سقف	+	−	−	−	+	−
ذات عجلات	+	+	+	−	−	−

ويمكن للمرء بواسطة تلك السمات أن يحاول أن يصف إمكان استخدام وحدات معجمية في سياقات أو مواقف معينة. ولعل ذلك يعني بالنسبة لمثالنا أن «زلاقة» مثلاً قد لا تستخدم في سياق لا يكون ممكنًا إلا لوحدة معجمية ذات السمتين «آلة نقل أرضية»، وذات عجلات. ووفقًا لذلك تكون الوحدة النحوية الآتية غير ممكنة.

* اقتربت الزلاقة من البيت ببطء وحطت أمام البوابة.

ويعد وضع وحدات معجمية في سياقات إمكانيةَ الاختبار الجوهرية لمعرفة: إلى أي مدى تكفي السمات المفترضة لتمييز الوحدات المعجمية التي تقع موقع تساؤل أو هل يمكن إذا اقتضى الأمر أن تحل محلها سمات أخرى. ويتوقف الأمر في ذلك دائمًا على الوصول إلى سياقات » حسّاسة«، أي تلك التي لا تجيز من الوحدات المعجمية الشديدة القرابة في كُلٍّ إلا وحدات معينة. أما غيرها فلا. وتعد حقيقةً أن وحدات معجمية مفردة غير قابلة لأن تدمج في سياقات معينة معيارًا كشفيًا جوهريًا للسمات التي يُبحث عنها.

[إن التراكيب في حد ذاتها تكوينات مساعدة افتراضية، لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر؛ يجب بالاستعانة بها أن توصف علاقات (سياقات) منظمة، وقابلة للتجريب من جهتها.].

الفصل الخامس

نظرة عامة

حول بعض طرائق البحث اللغوية النصية

٥- نظرة عامة

حول بعض طرائق البحث اللغوية النصية

/90/ كان الهدف من هذا الفصل أن يعالج الأسس المنهجية والمتعلقة بنظرية العلم والنظرية اللغوية في علم لغة نصي اتصالي. وينبغي في هذا السياق أن تُتناول طرائق لغوية نصية مختلفة مع التمثيل. ويُوصف في ذلك بوجه خاص محور القضية في كُلٍّ والمشكلات وإمكانات القول الناتجة عن ذلك.

٥-١ المنطلق العام

تتميز بدايات البحث اللغوي النصي بتحول واع (مقصود) عن وحدة التحليل التقليدية؛ الجملة. ويمثل علماء لغة النص، خلافًا لتأكيدات البنيوية (بلومفيلد وليونز وغيرهما) أن الجملة هي وحدة مستقلة وغير تابعة، بل هي أكبر وحدة وصف بالنسبة للنحو، الفكرةَ القائلة إنه لا حقٌّ لها في هذا الموقع المتميز:

لا أجد حججًا لا يرقى إليها الشك، يمكن أن تثبت بالضرورة للجملة – ما هي على وجه التحديد؟ – ذلك الموقعَ المتميز في بحث لغوي. فالجملة فيما يبدو ليست أكبر وحدة ولا أصغر وحدة لمنطوق لغوي، بل هي على كل حال وحدة متوسطة الطول – في موضع ما بين النص وفونيماته (ڤاينريش 1972). ويؤكد هارتمان (213: 1968) انطلاقًا من توجه ظاهراتي (فينومنولوجي) أن العلامة اللغوية الأساسية هي النص، كما أن النصوص مطروحة على اللغوي مباشرة. ويُضاف إلى هذا التأكيد الرأي القائل إن علم اللغة ليس ممكنًا إلا بوصفه علم لغة للنص، أي أن كل بحث لغوي يجب أن ينطلق من النص بوصفه إطارًا للوصف (ڤاينريش 109: 1967).

وبذلك يُطرح ابتداءً السؤال عن تعريف النص. ويمثل ڤاينريش الرأي القائل بأن تعريفًا واصفًا للنص يمكن على كل حال أن يُقدَّم بعد البحث، وليس قبل ذلك.

ومن ثم فهو ينطلق من تعريف إطاري للنص، ويُعرِّفه بأنه «تتابع دالٍ لعلامات لغوية بين انقطاعين للاتصال لافتين للنظر» (وغير ذلك 222: 1970). ويفهم «تتابع دالٍ» في ذلك بأن العلامات /91/ تتوالى غير منفصلة، بل يحدد بعضها بعضًا. ويبدو النص تبعًا لذلك بناءً حتميًا (يحدد بعضه بعضًا) (212: 1964)، يجب على عالم اللغة (- النصي) أن يحلله.

٥-٢ هـ. ڤاينريش: توجيه الاتصال

شُغِل ڤاينريش في مجال المورفيمات بالوظيفة النصية للأداة (1969) ومورفيمات الزمن (انظر 1970). ويصل في ذلك إلى نتيجة، وهي أن وظيفة الأداة المعرفة (ويعد منها ضمن ما يعد ضمائر الإشارة وضمائر الملكية) تكمن في الإحالة إلى معلومة مسبقة، في حين تحيل الأداة النكرة إلى معلومة لاحقة. فالأدوات إشارات تركيبية يستخدمها المتكلم ليبين للمستمع: على أي نحو (أي في أي اتجاه) ينبغي إجراء ربط داخل النص (انظر حول ذلك أيضًا ڤاينريش [1971] في المحاضرات). ولمورفيمات الزمن أيضًا وظيفة إشارية، فمن خلالها يوجه المتكلم تلقي السامع للنص. ويفرق ڤاينريش بين أزمنة تحاور، ينبغي أن توجه السامع إلى موقف تلقٍ أكثر توترًا، وأزمنة قص، تشير عكس ما سبق إلى سلوك تلق لا توتر فيه. وتعد انتقالات الزمن (أي تغير الزمن) مهمة بوجه خاص للاتصال، إذ إنها تعرض فيما يبدو مواضع تلقيه. ويعزو ڤاينريش للمورفيمات التي درسها الوظيفة العامة لتوجيه الاتصال. وبذلك تُعقد صلة بينها (أي المورفيمات) وبين موقف الاتصال وشريك الاتصال (حول وظيفة التوجيه للمورفيمات انظر بوجه خاص ڤاينريش نحو نصي للغة الفرنسية، المقدمة ص٥).

وفي بحث «تجزئة النص منهجًا استكشافيًا» (1972) يقوم ڤاينريش بمحاولة تحليل منظم للنص على أساس نحو التبعية، أي يوجه الفعل، حيث يقتصر على إدراك ما تُسمَّى» بإشارات توجيه التواصل». وتُسجل هذه الإشارات بامتداد الزمن

في صُورة تجزئة على أسطر مختلفة (إلى جانب الإشارات السابقة الذكر، الأداة والزمن، وغيرها التوكيد والعدد والتكافؤ). وتسجل تجزئة ثانية، تُسمى تجزئة الانتقال النصي، انتقالات مماثلة وغير مماثلة لفعل إلى فعل في النص. وفي المثال المختار، وفي غيره أيضًا – في ظن ڤاينريش – تسود الانتقالات المماثلة؛ غير أن الانتقالات غير المماثلة تبدو إبلاغية (مخبرة عن معلومة) بوجه خاص بالنسبة للسامع، ويمثل ڤاينريش الرأي القائل إن كلا النمطين من الانتقالات يسهم في نصية النص.

/92/ وتسلك اليزابت جوليش مسلكًا مشابهًا، ومع اعتناء مميز للبحث اللغوي النص باللغة المنطوقة، إذ تدرس إشارات التقسيم في الفرنسية المنطوقة (1970). وتؤكد في ذلك أن النصوص الشفوية، خلافًا للنصوص المكتوبة، من جهة نحوية تتميز بوجه خاص بورود شائع لإشارات معينة، مثل: alors (وماذا بعد؟) و puis (وبعد ذلك)، و eh bien (وبعدُ!) و enfin (أخيرًا، على كل حال) و quoi (ماذا!) و vous savez (تعرف أن)، التي لها بناءً على موقعها في النص وظيفة دالة على تقسيم. ولذلك تصفها ا. جوليش بأنها إشارات تقسيم. وتفرق بين إشارات افتتاح، وإشارات توقف، وإشارات اختتام. ومن الجلي أن المعنى المعجمي لإشارات التقسيم قد تقلص بشدة: ولذا لا تعبر «mais» عن العكس، ولا «alors» عن علاقة زمنية، بل توجه هذه الإشارات وجهة السامع. وكذلك لا يمكن أن تُعرف إشارات التوجيه هذه وتُوصف إلا في أطار» نحو أشمل» Makrosyntax.

٥-٣ ر. هارفج: الاستبدال الأفقي

تتصدر، في أعمال ر. هارفج، الأسئلة عن تعريف النص وتكوين النصوص وتماسكها أيضًا. ويُعرض مبدأ التسلسل الضميري أو الاستبدال الأفقي (السنتجميمي، التركيبي) على يد هارفج للمرة الأولى في كتابه الأساسي

» الضمائر وتكوين النص « (1968). فالضمائر تعد بالنسبة له وسائل التعبير المسؤولة عن عملية تكوين النص (ص١٠). ويعرفها في نظريته عن الاستبدال بأنها» مستبدلات ثنائية البعد«.

ويذكر هارفج ثلاثة أنماط من الاستبدال الأفقي (يعني الاستبدال إحلال تعبير (لفظ) لغوي محل تعبير (لفظ) لغوي آخر):

- استبدال أفقي أحادي البعد: «هانز: هانز»، و «الحياة: الحياة».
- استبدال أفقي ثنائي البعد: «هانز: هو»، و «رجل: هذا الرجل».
- استبدال أفقي مدمج: «هانز: هو»، و «الإنسان: هو».

لا يعد «هو» فقط وفق تعريف هارفج ضميرًا، بل التعبير «هذا الرجل» أيضًا. والنص تبعًا لذلك «هو تتابع لوحدات لغوية بُني من خلال تسلسل ضميري متواصل» (ص١٤٨). وقد جعل هارفج نظريته في الاستبدال أساسًا لبحوث في مشكلات مفردة (على سبيل المثال: بدايات النص [1968a]، وأخبار إذاعية /93/ [1968b]، وأخبار صحفية [1968c])، وقد استكملها في تلك وعدلها إلى حد ما.

وفي الفصل السابع سوف يتحدث على نحو أكثر تفصيلاً عن نظرية هارفج في الاستبدال في سياق قضايا الإحالة.

٥-٤ ف. دانش: التوالي الموضوعي

بحث ف. دانش بوجه خاص التقسيم الموضوعي (الثيمي) للنص. فهو يعد المنظور الوظيفي للجملة منطلقًا وأساسًا للوصف، أي تقسيم الجملة إلى معلومة معروفة ومعلومة جديدة، إلى موضوع Thema، وحديث Rhema. فالموضوع هو ما يخبر عنه بشيء، والحديث ما يخبر به عنه.

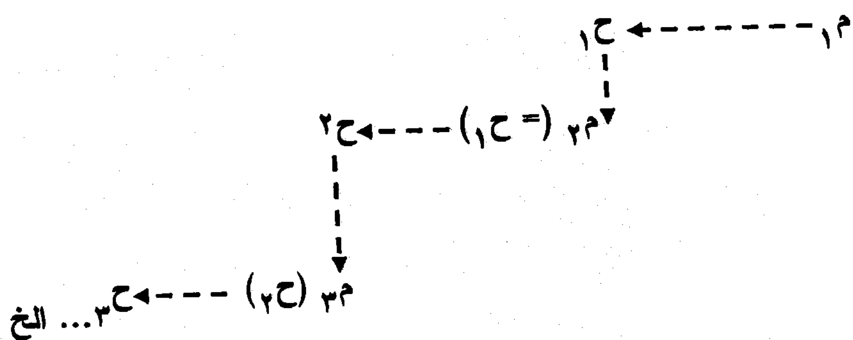
ويعرض دانش إذن البنية الموضوعية للنص على أنها متوالية للموضوعات؛ توالٍ موضعي (ثيمي). وتكمن البنية الموضوعية الفعلية للنص في تسلسل

الموضوعات وترابطها؛ وفي علاقاتها المتبادلة وتدرجها (سلّميتها)، وفي علاقات بأجزاء النص وكلية النص والموقف أيضًا (ص٧٤: 1970 b).

ويفرق دانش بين خمسة أنماط رئيسية للتوالي الموضوعي:

- التوالي الأفقي البسيط
- التوالي مع موضوع مستمر
- التوالي مع موضوع مستنبط (مشتق)
- التطور لحديث منفصل
- التوالي مع قفزة موضوعية

ويمكن عرض أشكال التوالي الموضوعي عرضًا تخطيطيًا. لذا يكـون الأول مثلاً على النحو الآتي:



/94/ ويرمز في كُلٍّ إلى الربط بين الموضوع والحديث فـي الخـط الأفقـي، ويصير الحديث في الجملة المتقدمة موضوع الجملة اللاحقة.

وثمة صنف خاص تعرضه أجهزة يمكن حملها. هذه الأجهزة تُستخدم خاصةً لمراقبة حقول الإشعاع (ص٧٥: 1975d).

وتمثل المتواليات الموضوعية» سقالة بنـاء الـنص « (ص٧٤: 1975b). فهي لا يمكن أن تُستخدم في وصف نص مفرد فقط، بل جعلها دانش أساس تنميط للنص أيضًا.

وتبني هاليداي (1967) الفكرة الرئيسية للمنظور الوظيفي للجملة، ولكنه غيرها. ويحث ف. رايبله (1971) توزيع الموضوع – الحديث في الجملة الفرنسية.

٥-١٥. ج جريماس: تناظر النص

ينطلق ا. ج. جريماس (1966، وبالألمانية 1971)، خلافًا للطرائق النحوية أساسًا التي عُرِضت إلى الآن، من تساؤل دلالي. فهو يحاول أن يدرك نشوء المعنى في النصوص مستعينًا بنظريته: تناظر الخطاب. ويفهم تحت «تناظر» الورود المتكرر لسمات دلالية في النصوص. وللإشارة إلى السمات الدلالية يستخدم مصطلح سيم Sem (ملمح دلالي). ومن ثم يمكن أن يحدد التناظر أيضًا بأنه تكرير للسيم (السيمات). الفيصل أنه لا يمكن أن يُتجاهل تكرير السيم على سطح النص، إذ يتعلق الأمر مع السيمات (السمات الدلالية) بتراكيب افتراضية (انظر حول ذلك الفصل الرابع).

فإذا أشارت وحدتان معجميتان على الأقل داخل نص ما إلى السمة ذاتها، أي أنهما من خلال هذه السمة متصلتان (أو متساوقتان)، فإنه يقع تناظر. فصور التناظر شرط جوهري لتماسك النص. ويمكن أن تُنشأ في نص ما على مستوى وحيد أو على مستويات مختلفة. وفي الحالة الثانية يجب أن يسود مستوى من مستويات – التناظر (كأنه خيط أحمر)، وبذلك يمكن أن يفهم النص.

ويعرض راستيه (1972) إمكان تطبيق نظرية – التناظر التي عدّلها على نصوص (انظر أيضًا الفصل السادس).

٥-٦ س. ي. بتوفي: أساس – النص

/95/ تشترك اتجاهات البحث اللغوية النصية التي عُرِضت بإيجاز إلى الآن في أنها تسلك مسلكًا أحادي الاتجاه، أي أنها تحلل نصوصًا مقدمة حسب طرائق

خاصة. وتتميز طريقة س. ى. بتوفي ابتداءً بأنها ينبغي أن تُستخدم لتحليل النصوص (فك تركيبها) وتأليفها أيضًا (التركيب أو إعادة التركيب) (بتوفى ص٢٤: 1971). وتكمن خاصيته الثانية في أنه يستند إلى تصورات النموذج الخاصة بالنحو التحويلي التوليدي (انظر الفصل الثالث). ويوضع لكل نص أساس – نصي، يتضمن التمثيل الدلالي للنص في ترتيب غير أفقي (انظر بتوفى ص٢٦: 1973). ويذكر بتوفى بالتفصيل بالنسبة لنحوه النصي المكونات الآتية:

- نظام قواعد الصياغة.
- نظام قواعد التحويل.
- المعجم.
- نظام حسابي (خوارزمي) (نظام قاعدي) لتحليل النص.
- نظام حسابي (خوارزمي) للمقارنة النصية.

ولا يمكن هنا الاستمرار في تفصيل طبيعة تفاعل هذه المكونات ووظائفها المختلفة بسبب تعقدها.

ويدّعي بتوفى بالنسبة لنحو النص الذي اقترحه صلاحية عامة (شاملة)، بمعنى أنه أولاً يحل أغلب المشكلات النحوية التي ترد داخل لغة ما في سياق تكوين النصوص، وثانيًا يصف كل الخصائص العامة (الشاملة) للغات طبيعية (انظر ص٨٩: 1973).

٥ – ٧ د. ڤوندرليش: الأفعال الكلامية

ينطلق ديتر ڤوندرليش من نظرية أفعال الكلام لسيرل (انظر الفصل الأول). غير أنه يتشكك في أن كل المنطوقات أو أفعال الكلام تضم بصورة صريحة أو ضمنية فعلاً أدائيًا أو اتحاداً لتلك الأفعال. (ڤوندرليش/ ماس 280: 1972).

ويزعم أنه توجد أنماط من الفعل الكلامي أكثر مما تمتلك كل لغة من أفعال لتعيينها. وعند محاولة تحديد ملامح نظرية للفعل الكلامي يبين أن أنماط الفعل

الكلامي تتميز في الغالب شكليًا أو مضمونيًا، كما هي الحال مثلاً من خلال أشكال الجملة، وصيغ الخطاب، والتنغيم، وكذلك الصيغ الأدائية الصريحة، ويبين أيضًا أنه بالإضافة إلى ذلك تُحَدد توقعات مميزة للمؤسسات /96/، وأوجه إلزام فعلية، وصور تقويم للموقف الاتصالي مميزة للأفراد (ص١: 1973) نمط الفعل الكلامي. كل هذه العناصر تسهم في أن يدرك السامع» المغزى الاتصالي « المتعين (الوظيفة الاتصالية) لمنطوق لغوي ما.

وهكذا فالمنطوق وحده ليس اتصاليًا في حد ذاته، بل لا يصير كذلك إلا من خلال الاشتمال على الإطار الاتصالي. ويمكن لڤوندرليش أن يبين في هذا السياق فروعًا ثلاثة له هي:

١) في سياق موقف محدد معطى تكون لمنطوقات شديدة الاختلاف وظيفة اتصالية واحدة، هي ذاتها.

٢) يكون لجملة تُنطَق بشكل محدد في سياقات مختلفة وظائف اتصالية شديدة الاختلاف.

٣) يكون لجملة تُنطَق بشكل محدد في سياقات فعلية (ملفوظة) مختلفة وظائف اتصالية شديدة الاختلاف. (ڤوندرليش/ ماس ص١٢٣: 1972).

غير أن هذا لا يعني بالنسبة لڤوندرليش أنه آخر الأمر يمكن أن يقوم كل منطوق بكل وظيفة اتصالية.

ويؤكد ڤوندرليش بالنسبة لكل الأفعال الكلامية أنها تحدث على نحو مزدوج تغيير للموقف الاتصالي:

١) يحدث كل فعل كلامي تغييرات في المواقف القضوية للمتكلم أو السامع.

٢) يولد كل فعل كلامي أوجه إلزام محددة للمتكلم والسامع.

ويحدث أن تُبحث المواقف القضوية وأوجه الإلزام في رأي ڤندرليش إذن بحثًا منظمًا، ويمكن بذلك أن يبنى عليها نظرية الفعل الكلامي.

ويحاول ف. كومر (1972) أن يصف تفاعلاً اتصاليًا مع مقــولات منطقيــة للفعل على أساس نظرية عامة للفعل. ويُراعى في ذلك قصد الفاعلين، وليس فقط التنظيم العُرفي للأفعال. ويُطبق المخطط العام لوصف الأفعال على الأفعال الكلامية بوصفها أشكالاً خاصة للفعل، حيث يُسأل بصفة خاصة عن العوامل الآتية:

- ما الفروض التي وُضِعت حول شروط التفاعل؟
- ما المقصد (المقاصد) الموجودة لدى الفاعل؟
- ما الفروض التي تنشأ عند الحال النهائية التي يُتوصل إليها؟

الفصل السادس

الإحالة وتكوين النص

٦- الإحالة وتكوين النص

٦-١ موجز المشكلة

/97/ نتناول في هذا الموضع أفكارنا حول بنية التوجيه في النصوص. وكنا قد فرّقنا في المبحث ٢ – ٤ بين ثلاثة أنواع من التوجيه، يجب على المستمع لنص ما أن يتعقبها إذا عزم على الفعل بمفهوم مقاصد المتكلم، وهي:

١) توجيهات التعاقب.

و٢) توجيهات الإحالة.

و٣) توجيهات التعلق.

ونستحضر مرة أخرى في أية علاقة إلحاق يجب أن ينظر إلى هذه المستويات الثلاثة للتوجيه. وقياسًا على مقاصد المتكلم يُحكم على تأثير (فاعلية) فعل اتصالي في آخر الأمر وفق ما يأتي: إلى أي مدى تُناسب توجيهات التعاقب المتضمنة في نص ما من جانب السامع. وفي إطار هذا الجانب – البراجماتي يكون تعيين أبنية توجيه التعاقب للنصوص ذا أهمية أساسية لوصف أفعال اتصالية. ومن جهة أخرى تشكل توجيهات الإحالة الواردة في نص ما شرطًا ضروريًا لإتمام توجيهات التعاقب باعتبار أن فعلاً اتصاليًا ما – مثل كل صورة لتفاعل اجتماعي – لا يكون مفيدًا وممكنًا إلا بوصفه فعلاً متعلقًا بالواقع دائمًا، أي بوصفه فعلاً متعلقًا بنموذج الواقع للمشاركين في الفعل. وتبعًا لذلك يكون لتوجيهات الإحالة وظيفة توجيه مهمة بالنظر إلى توجيهات التعاقب. وتُوجَّه توجيهات الإحالة من ناحيتها، ومن ثم توجيهات التعاقب بدورها أيضًا بتوجيهات التعلق المتضمنة في النص: بأي شيء يُعلَّق نص ما تعلقًا إحاليًا يتوقف ضمن ما يتوقف على: على أي نحو تُربط مكوناته ربطًا أفقيًا (نحويًا).

ويُفهم مثل ذلك التفريق بين مستويات التوجيه في النص بوصفه تفريقًا

استكشافيًا. وبعبارة أخرى يتعلق الأمر في هذه المستويات بمستويات وصف متباينة تابعة لوجهات النظر تلك المتعلقة بوثاقة الصلة، وليس بظواهر جزئية (مستويات جزئية) قابلة للانتقاء في نص ما. وهكذا قد يُقال على نحو غير مناسب إن نصًا ما يتركب /98/ بصورة واقعية من مستويات تعاقب وإحالة وتعلق منفردة مستقلة نسبيًا. إن النص بالأحرى يتركب من وحدات صوتية ووحدات نحوية وجمل ووحدات أعلى طبقة من جهة التدرج، حيث تُكوِّن الجمل من وحدات نحوية، والوحدات النحوية من مونيمات (الخ)، ويمكن أن يُدرس كل مكون من هذه المكونات في نص ما أساسًا في إطار وجهات النظر الثلاثة المذكورة. ويمكن مثلاً أن ينظر في السؤال: إلى أي مدى يسهم مونيم محدد في بناء بنية التوجيه المعقدة لنص ما، أي ماذا يتحقق في كلٍّ إذا اقتضى الأمر فيما يتعلق بالتعاقب والإحالة والتعلق.

ولا يمكن أيضًا أن تُستخلص من هذا الفصل الاستكشافي بين مستويات التوجيه أية نتائج مباشرة للعملية الفعلية لفك التشفير، نظرًا لأن النصوص لا يفك السامع شفرتها على المستوى الأول أولاً، ثم على المستوى الثاني، وأخيرًا على المستوى الثاني – أو في تتابع آخر. هذه العمليات (الأفعال) تسير – داخل البعد الزمني للسمع – متزامنة عادةً. حقًا ليس هدف التحليل اللغوي أن يحاكي عملية الفهم، بل ينبغي أن يجعلها واضحة، وهو ما لا يكون ممكنًا إلا في صورة خطوات تحليل منفصلة.

ونريد أن نُعني فيما يأتي ببنية التوجيه الإحالية للنصوص على نحو أكثر تفصيلاً، ويهمنا بوجه خاص:

- أن نكشف عن الشروط (اللغوية) لقيام توجيهات الإحالة أو مما تُستقرأ،

و- أن نبحث نموذجًا للتحليل الإحالي للنص. وسوف يَثبت كذلك هل نستطيع أن نصرف النظر في ذلك عن جانبي التعلق والتعاقب وإلى أي مدى.

٦-١-١ علم الدلالة، وعلم دلالة النص، وتفسير النص

لقد عرفنا مفهوم الإحالة بأنه تلك العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين منطوق لغوي – نص أو قطعة نصية من جانب، وبين نموذج الواقع الملزم للمتكلم – والسامع – والجماعة التي يُستخدم النص داخلها استخدامًا اتصاليًا من جانب آخر. وبعبارة مبسطة: تختص إشكالية الإحالة بالعلاقة بين «اللغة والواقع».

وقد أعلن علم الدلالة أنه مختص بمسائل الإحالة. ولا يجب من البداية أن يُساوي بين علم الدلالة وعلم دلالة النص، إذ يرجع إرثه إلى عهد أبعد من إرث علم لغة النص، وقد نوقشت مشكلة الإحالة منذ أمد بعيد حين لم يكن بعدُ علم اللغة بوصفه فرعًا مستقلاً موجودًا على الإطلاق – وحين نمثل في /99/ هذه المحاضرات موقفًا لغويًا نصيًا فإنه لا يُربط بذلك أي حكم مسبق قاطع فيما يتعلق بالنهج المتبع، بمعنى أن الأبنية الإحالية لا تُوصف إلا في إطار النصوص أو أن علم الدلالة لا يكون ممكنًا بوجه عام إلا بوصفه علم دلالة النص. ولا ينطلق أغلب علماء النظرية اللغوية من ذلك الفرض، فإنهم يحاولون حل مشكلة الإحالة على أساس المعجم. فإذا ما أريد إثبات أن هذا النهج ممكن التطبيق – سوف نعود إلى هذه المسألة – فقد يُبحث في ذلك أيضًا عن المفتاح للتحليل الإحالي للنص من حيث إن وحدات المعجم (= المفردات والوحدات المعجمية) لا تستخدم استخدامًا اتصاليًا (ومن ثم إحاليًا أيضًا) باستمرار إلا في نصوص. وقد يكون علم دلالة النص في إطار هذا التحفظ ليس سوى علم دلالة تطبيقي للمفردات. نترك القضية مفتوحة مؤقتًا.

ولا يجوز الخلط بين تحليل إحالي للنص – علم دلالة النص – وتفسير النص. فتفسير النص يهدف آخر الأمر إلى إيضاح « معنى « نص ما، النتائج الممكنة التي تُستخلص من نص ما. وهو يتضمن ضمن ما يتضمن أيضًا تساؤلاً براجماتيًا يجب أن نستبعده إلى حد بعيد من نظراتنا. (حول العلاقة بين علم الدلالة

والبراجماتية، انظر المبحث ٣-٢-١) وفي ضوء هذه النظرة لا يمثل التحليل الإحالي للنص بديلاً للتفسير. بيد أنه يمكن أن يُجعل ذا فائدة له ذاته.

٦-١-٢ فرضا انطلاق متقابلان

ربما يجوز لنا مؤقتًا أن نتخيل أنفسنا في دور ملاحظ بسيط، أي غير متحيز بقدر الإمكان من الناحية اللغوية. وسيمكننا بوجه عام أن ننطلق من أن كل فعل اتصال يعرض واقعة فريدة، تختلف على نحو دالٍ عن كل الوقائع الاتصالية الأخرى (الواردة واقعيًا أو الممكنة تصوريًا). ولا تتعلق تلك الفروق بمكونات خارج النص فحسب، مثل المشاركين في الاتصال أو موقف الاتصال، بل بالخاصية المادية للنصوص المنطوقة أيضًا وقبل أي شيء، تشكيلها الصوتي أو الخطي. ونريد أن نفترض من الآن فصاعدًا أنه تُعزى لكل نص مميز في تمثيله المادي توجيهات إحالة مميزة أيضًا (فكل نص ينقل مضامينه الخاصة).

وبالنظر إلى هذه الحقيقة يطرح الآن على الملاحظ البسيط السؤال الآتي: إلى أية أسباب يجب إرجاع أن /100/ فهمًا بين أشخاص مختلفين مكفول أيضًا عن طريق تلك النصوص المعدَّة. ولا يمكن أن يُرد إلى منطوق النص اتفاقٌ بين شركاء الاتصال على فهم نص فردي على هذا النحو وليس على نحو آخر، لأن ذلك قد يتعارض مع تفرده. فكلنا قادرون على إنتاج أو فهم نصوص، لم نسمعها من قبل على الإطلاق.

إذن من المحتمل أن يتذكر الملاحظ الساذج أنه في المجال غير اللغوي للمعرفة أيضًا يكون ممكنًا حكم أشخاص مختلفين (بين ذوات) على وقائع فردية، توجهها قدرة على الحكم مخصوصة بدرجة أكثر أو أقل، متوفرة اجتماعيًا و/ أو تحتمها الفطرة. وقد يُتَفكر في القدرة الإنسانية العامة لتعرُّف صنيعًا أو أبنية مفردة واردة بشكل متكرر داخل سياقات «جديدة» مرة أخرى، ووصلها بنظام تقويم اجتماعي قائم.

ولذلك سيحاول ملاحِظنا الساذج أن ينقل تلك المعرفة إلى العلاقات اللغوية، وينجز بهذه الطريقة خطوة تحليل أولي. ويؤكد – ما دام يقيم ملحوظاته على مادة ضخمة بشكل كافٍ من النصوص – أن النصوص المفردة لا تفترق بعضها عن بعض إلا جزئيًا. وسوف يعثر على كشف جديد، هو أن مكونات نصية محددة (أي ما نفهمه بوجه عام تحت مفردات أو وحدات معجمية أو وحدات صرفية) في المادة المتوفرة له – مع أنها في نظام متباين وذات شيوع غير متساوٍ – تُستخدم استخدامًا متكررًا. ومن البديهي أنه سوف يقوم بافتراض أنه يجب توجد علاقة بين توجيهات الإحالة في نص ما وتكرير مكوناته؛ أي أنه سوف يحاول أن يبني افتراضات حول هذه العلاقة.

وفي هذا الموضع نترك موقف الملاحظ الساذج، ونتوجه مرة أخرى إلى النظرية اللغوية. ومن الطبيعي أننا نعرف منذ مدة طويلة أنه توجد شفرات تعد أساس النصوص، ونحن نستخدم عند إنتاج النصوص وتلقيها أحيانًا معجمًا، يمكن أن يدرك على أنه تصوير لشفرة ما. وبذلك تبدو لنا معارف الملاحظ البسيط عادية. ولكن: هل نعرف عن العلاقة الدلالية بين وحدات معجمية ونصوص، عن العلاقة بين الإحالة وتكوين النص أكثر بكثير جدًا مما يعرف ملاحِظنا البسيط؟ إن مناقشة للوضع الحالي للبحث في علم الدلالة توفر باعثًا للشك في ذلك. ويوجد أيضًا حتى النقطة التي رسا عندها ملاحظنا البسيط، اتفاق إلى حد بعيد بين منظري اللغة. لنُعنَ إذن بفروضهم.

/101/ بادئ ذي بدء نستشير جماعة من أولئك الباحثين في علم الدلالة الذين يرون التزامًا بوحدات المعجم – بالكلمة. ونص مقولتهم: أن للكلمات (الوحدات المعجمية) المفردة في لغة ما وضعَ العلامات. فهي ترمز إلى ما هو غير لغوي (كلمة تحيل إلى شيء – A liquid stat pro aliquo – هذا هو التعريف التقليدي للعلامة)(*). إن للكلمات وظيفة إحالية. ويمكن تبعًا لذلك أن

(*) انظر: المدخل إلى علم اللغة ص٣٣، تحت العلامة اللغوية: فهذه هي عبارة السكولاسيتين لتحديد العلاقة، فالشيء يسمى بوجه عام علامة؛ شيء يُحَيل إلى شيء آخر، شيء يقوم مقام شيء آخر، وتطبيقًا على اللغة: تحيل الكلمة إلى شيء، ويحيل النص اللغوي إلى موضوع.

تُوصف بنية توجيه الإحالة في نص ما بأنها مجموع توجيهات الإحالة لمكوناته المفردة (الكلمات).

وعلى العكس من ذلك يتخذ بعض ممثلي علم دلالة النص الناشئ موقفًا آخر، فهم يعارضون مثل تلك الوظيفة الإحالية الملازمة لكلمات مفردة، ويزعمون بدلاً من ذلك أن الكلمات من خلال خاصيتها كمكونات للنص تتضمن توجيهات (إرشادات) بوجه خاص للمشاركين في الاتصال بأن تُوصِل هذه المكونات بمستويات توجه (مستويات تناظر) محددة، دلالية تعد أساس النصوص، ويتيح بداية بصفة عامة تعيينها تحقُّق توجيهات الإحالة.

نتوجه ابتداءً إلى تصورات النموذج لدى الفريق الأول.

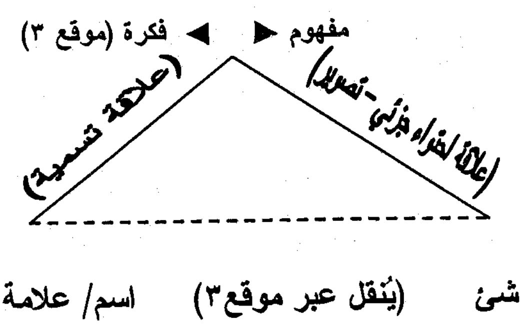
٦-٢ نماذج علم دلالة الكلمة

يمكن أن يتميز الموقع الأساسي لعلم دلالة الكلمة بما يأتي تقريبًا:

تقوم الكلمات المفردة في لغة ما بوظيفة العلامات لموضوعات أو أحوال غير لغوية أو أقسام للموضوعات والأحوال. ويعترف أنصار هذا الموقف بحق اعترافًا تامًا بأن ذلك النموذج يتضمن عددًا غير محدود أساسًا من أشياء وأحوال مفردة، يمكن أن تكون موضوع الاتصال، هذا من جهة، ولكن من جهة أخرى لا يستطيع متكلم/ مستمع بناءً على قدرته المحدودة على التخزين (سعة حافظته المحدودة) إلا أن يُذوِّت باستمرار إلا عددًا محدودًا من الكلمات. وفي الواقع تضم لغاتنا كلمات أقل بكثير جدًا مما يوجد من موضوعات يمكن التحدث عنها (ولذا يمكن مثلاً أن تشير كلمة «شجرة» إلى عدد لا حصر له من شجر فعلي). ويحاول المرء فيما يحاول أن يواجه هذه الصعوبة – استنادًا إلى المنطق – بالإشارة إلى وجود ما تُسمى مسوِّرات لغوية (محددات للكم)، تجيز تعيينًا أحاديًا لموضوعات فردية من أقسام عامة للموضوعات. تلك المسوِّرات (المحددات للكم) هي الأدوات

والأعداد وبعض الضمائر، وصيغ أخرى (انظر حول ذلــك بركلــه ص٣٢، و٥٨ و١٢٦: 1972).

وتفسير الأبنية الإحالية بأنها أبنية منطقية – مفهومية يَسِم أغلب الطرائــق الخاصة بعلم دلالة الكلمة (انظر /102/ حول ذلك أيضًا س. ى. شميت ص٩ وما بعدها، و٣٥ وما بعدها: 1969). وحين نفهم أنصار هذه النظرية فهمًا صــحيحًا فإنه قد اشتُرِط لكل تسمية أو لكل استخدام إحالي لكلمة ما بناء مفهومي يحتــذى أسس المنطق في مجال الموضوعات المتعيِّنة. ويشكل المفهوم المتحــصل بهــذه الطريقة وفق بركله (ص٥٤ وما بعدها: 1972) » نواة المعنى « لكلمة ما. وتبعًا لذلك فإن كلمة منعزلة (وحدة المعجم) هي اسم/ علامة لمفهــوم موجــود بــشكل مستقل لغويًا. ويمكن أن يستند المدافعون عن هذا الفرض إلى إرث ممتد. ويمكن أن يستدل على التصورات الأساسية لعلم دلالة الكلمة في درس أفكــار أفلاطــون (انظر حول ذلك س. ى. شميت ص٩ وما بعدها: 1969). ويمكن أن يذكر ضمن ما يذكر من ممثليه داخل علم اللغة: أوجدن/ ريتشاردز (1960) وأولمان (1967) وبلدينجر (1964) وكلاوس (1963) وبركله (1972). ومن الممكن أن يُعــرض في صورة مخطط – وفق س. ى. شميت (ص١١: 1969) – النموذج الذي يعــد أساس كل هذه الطرائق على النحو الآتي:



وهكذا فإن للمفاهيم (الأفكار) في هذا النموذج وظيفة «وسائط» بين موضوعات الواقع وأحواله من جهة والوحدات المعجمية في لغة ما من جهة أخرى. وطبقًا لذلك قامت كلمة ما في النص – وذلك حسب اختيار المسور – بوظيفة علامة لموضوع أو عدة موضوعات، يمكن أن تُصنف تحت مفهوم.

لنوضح هذه العلامة بمثال:

يبلغ عدد سكان مدينة بيليفلد ١٧٠٢٦٣ نسمة. مؤلف هذا الكتاب أحد سكان هذه المدينة.

يؤدي – تبعًا لتصور علم دلالة الكلمة – العدد في الجملة الأولى ١٧٠٢٦٣ (المسوْر) مرتبطًا باسم المكان «بيليفلد» إلى أنه من التجريد المفهومي «أحد سكان مدينة ما» أو /103/ من كم كل السكان المحتملين للمدن، يُفصل في الواقع ١٧٠٢٦٣ فردًا بالضبط، إذ إنهم صاروا معيَّنين. ويجيز اختيار الأداة (أو العدد) «كلمة أحد» في الجملة الثانية آخر الأمر عملية تحديد أخرى للمفهوم (نسمة/ ساكن)، من حيث إنه لم يسمَّ إلا فرد واحد (حول وظيفة الأداة في نحو النص، انظر المبحث ٧-٣-١-١).

ويمكن أن يعد أحدث ما ظهر لبركله (Brekle 1972 =): مدخل إلى علم الدلالة اللغوي، مثالاً نموذجيًا لمنهج علماء دلالة الكلمة. ونرغب في أن نناقشه ببعض التفصيل.

٦-٢-١ نهج هـ. ا. بركله المتعلق بنظرية العلامات

يقوم نموذج الدلالة لدى بركله إلى حد بعيد على **علم العلامات** (حول مجال موضوع علم العلامات انظر المبحث ١-٢-١). ويلاحظ حوله ما يأتي:

» علم العلامات بوصفه نظرية عامة للعلامات يمكن أن يعد نموذجًا نظريًا لعلم اللغة الذي يفهم على أنه حالة خاصة سيميوطيقية. ويعني نموذج هنا: أن علم العلامات يمكن أن يدرك على أنه نظرية واصفة (شارحة) لمجالات لغوية مثل

النحو والدلالة، من حيث إنه يُدرج ويحدد في علم العلامات مفاهيم أساسية مثل: العلامة، والمعنى ... الخ، يمكن أن تستعمل عند بناء نظرية لغوية مناسبة أو تناول تحليلات لغوية خاصة بوصفها عناصر صالحة للغة الوصف (= لغة تخصص لعلم اللغة). (بركله ص٢٦: 1972).

بهذا التسليم الصريح لعلم العلامات اتُّخِذ قرار أولي نظري مهم:

فالنسبة لبركله أيضًا تقوم الكلمات المفردة للغات الطبيعية بوظيفة علامات. ويرى بركله في حجاجه أنه يمكن أن يعتمد على موريس (١٩٣٨/ وبالألمانية ١٩٧٢) – أحد رواد علم العلامات. ويدور الأمر بوجه خاص مع بركله حول شرح التصور الذي استخدمه موريس «للقاعدة الدلالية» الذي ظل غامضًا نسبيًا لدى موريس نفسه. ويعتمد بركله على تحديد موريس الآتي: يشير تعبير «القاعدة الدلالية» في علم العلامات إلى القواعد التي تُعيّن الشروط التي يمكن أن تطبق في إطارها علامة على موضوع أو حال (...). إن القواعد الدلالية تربط علامات بأحوال يمكن من خلالها أن يرمز إليها (موريس ص٤٤: ١٩٧٢). وحتى يمكن الحكم بصورة أنسب على أفكار بركله المرتبطة بذلك نقتبس فقرة أطول عن موريس:

/104/ «إنَّ مُعيِّن علامةٍ ما هو قسم من الأشياء التي يمكن أن تدل عليها العلامة بناءً على قاعدتها الدلالية. وتؤكد القاعدة: هل يجوز أن تطبق العلامة على شيء فقط أم على أشياء كثيرة، بل ليس على كل الأشياء أم على كل الأشياء. ولما كان ذلك تحديدًا دلاليًا، فإنه يمكن أن يصاغ بقلب علاقة – المعنى الأساس (المرجعي) أيضًا: فيمكن أن يقال إن خاصية الشمول تُعزى إلى الأشياء حين يمكن أن تدل عليها علامة واحدة هي ذاتها. وحين يجيز عدد من الموضوعات والأحوال استخدام علامة محددة، فإنها تطابق الشروط التي رُصِدت في قاعدتها الدلالية، وهكذا يجود ما يصدق على الكل على نحو مماثل. ومن هذا الجانب، وحتى هذه الدرجة تعد جميعها متساوية – أية فروق خلاف ذلك توجد بينها أمر لا أهمية له بالنسبة للعملية المعنية للعلامات. ويعد الشمول (أو العموم)

للأشياء تعبير دلالي؛ من يستخدمه، كأنه تعبير للغة الموصوفة، تُعيِّن من خلاله كيانات (عموميات) في العالم، ينطق شبه جمل موصوفة لها طبيعة شبه دلالية (...). فالشمول تعبير علم العلامات وليس تعبير اللغة الموصوفة. يوجد في اللغة الموصوفة تعبيرات يمكن أن تطبق من خلال قواعد استخدامها على عدد كبير من الأحوال، أو بوصفها كلامًا عن الأشياء: فمن طبيعة العالم أنه ببساطة يمكن أن تدل علامة موجودة عن عدة موضوعات أو أحوال» (ص٧٧).

يحاول بركله إذن أن يوضح «القاعدة الدلالية» من خلال تصور «علاقة النقل». ففي رأيه أن القواعد الدلالة تستند إلى علاقات النقل التي يجب أن توجد بين تتابعات من أشكال العلامات من جهة، والأشياء والأحوال من جهة أخرى (بركله ص٣٠: ١٩٧٢). ويمضي بركله في تفصيل ذلك:

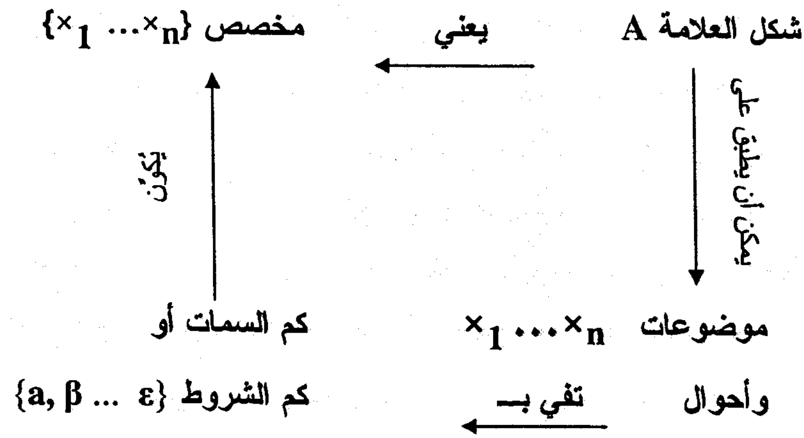
«إذا قُدِّم كمٌ(*) من أشياء أو أحوال $\{x_n \ldots x_1\}$، قُدِّم كذلك كمٌ جيد البناء من سمات مفهومية $\{\varepsilon \ldots \beta, a\}$. هذا الكم من السمات يفي به كل عنصر من عناصر الكم $\{x_n \ldots x_1\}$ أو يوصف كل عنصر من الكم $\{x_n \ldots x_1\}$ وصفًا كافيًا في جوهره المفهومي (التصوري) بالكم $\{\varepsilon \ldots \beta, a\}$.

وإذا ما أمكن بذلك أن يتحدث عن قاعدة دلالية بشكل مجدٍ فإنه يجب أن تُوسَّع العلاقة بين الكمين المذكورين لتشمل عاملاً آخر: فشكل العلامة A؛ يطابقه في لغات طبيعية قسم مكافئ من تتابعات صوتية أو حرفية، يمكن أن تدرك على أنها الشكل البسيط، غير المركب لكلمة ما (مورفيم)، فتنشئ إذن قاعدة دلالية علاقة نقل (تصوير) بين الكم $\{x_n \ldots x_1\}$ – الذي تُوصف عناصر في كُلٍّ بكم السمات $\{\varepsilon \ldots \beta, a\}$ – وشكل العلامة A. ويمكن أن يقال أيضًا إن الشكل A يعني الكم $\{x_n \ldots x_1\}$، الذي توصف عناصره بكم السمات $\{\varepsilon \ldots \beta, a\}$. وإذا

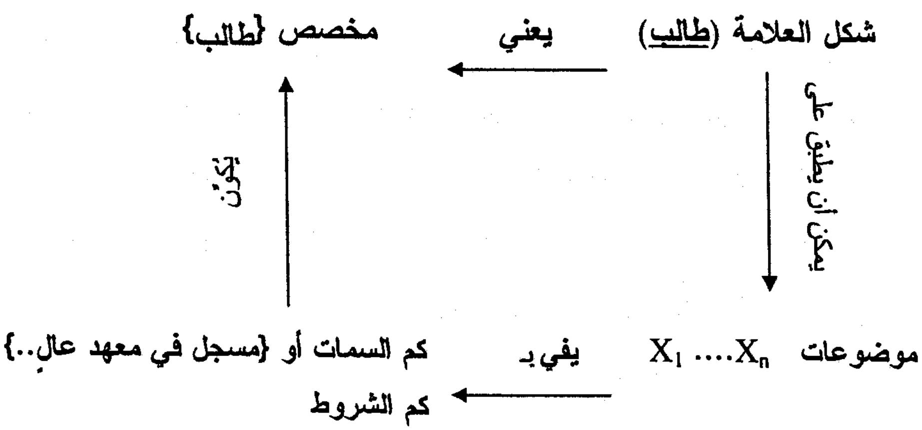
(*) مصطلح Menge يعني في المنطق الكم أو الفئة أو المجموعة. وفي المنطق الرمزي نظرية يطلق عليها Mengenlehre.

أمكن بذلك أن تقام علاقة تعيين بين عناصر مفـــردة للكـــم $\{x_1 \ldots x_n\}$ وشـــكل العلامة A /105/ فإن شكل العلامة A يجيز في سياق جملة ما تسمى بالمعيّنـــات (المخصّصات) التي تحدد ما عدد عناصر الكم $\{x_1 \ldots x_n\}$ التي ينبغي أن تُـــذكر في سياق اتصال معين وما هي « (ص٣١).

ويمكن أن تُعرض من خلال المناقشة المتقدمة لمكونات قاعدة دلاليـــة وفـــق موريس (...) علاقات المكونات بعضها ببعض، ومن ثم تُعـــرض بنيـــة محتملـــة لقاعدة دلالية عرضًا تخطيطيًا على النحو الآتي:



وإذا لم تظل بذلك محاولتنا لتفسير قاعدة موريس الدلالية في المجال المجرد فقط، فينبغي أن يصور هذا المخطط القاعدي بحال مبسطة:



إيضاحات: يقع تتابع الحروف طالب هنا ممثلاً أيضًا لإمكانات التحقق السمعية لهذه الكلمة الألمانية.

يرمز تعبير «مخصص» {طالب} إلى صنف من الدارسين (على نحو ما صدقى) أو – ما هو مساوٍ له – إلى تصور «طالب»، أي معنى شكل العلامة طالب (على نحو مفهومي).

ويكون كم السمات أو الكم الشرطي {مسجل في معهد عال...} معني شكل العلامة طالب.

ويجب أن يكون من طبيعة الموضوعات $x_n ... x_1$ أنها تفي بكل السمات أو الكم الشرطي {مسجل في معهد عال ...}. /106/ وهكذا يجب أن يكون $x_n ... x_1$ طلابًا، ثم يمكن أن يُطبق شكل العلامة طالب عليها (ص٣٤).

ويرجع المصطلحان اللذان استخدمهما بركله آنفًا: ما صدقي، ومفهومي إلى المنطق. ويفهم تحت مصطلح «ما صدق» محيط مفهوم ما (أي صنف الأشياء التي يمكن أن يطبق عليه مفهوم (تصور) ما)؛ ويقصد بالمفهوم مضمون تصور ما (أي كم السمات المكوِّن للتصور). وبمساعدة هذه المصطلحات يصل بركله إلى التفريق – المألوف في نماذج أخرى للكلمة – أيضًا – بين معنى ودلالة (ص٥٦). ويطابق معنى كلمة ما الجانب المفهومي للتصور الذي يعد أساسًا للكلمة. أما علام تدل فيتحدد على عكس ذلك وفق جانبها الما صدقي.

ويصف بركله عمله المنهجي على النحو الآتي:

«يضع الباحث قائمة من الموضوعات $x_n ... x_2, x_1$ التي يطبق متكلمون أكفاء عليها شكل العلامة A. وتكمن الخطوة التحليلية التالية في الكشف عن أوجه الاطراد، أي الشروط العامة، التي تعد أساسًا لإلحاق A بـ $x_n ... x_2, x_1$. وتشكل هذه الشروط في الحال المفترضة هنا المجهولات؛ فإذا ما تُوصِّل إليها فإنه

يجب أن تُصدَّق في كل حال أخرى للتلازم بين أ و $x_1 \ldots x_n$. ويمكن أن يدرك مخصِّص (= معنى) A إما أنه صنف للموضوعات (...) $x_1 \ldots x_n$ وإما دلالة (=مفهوم) ذلك الصنف، ويمثل من خلال سمات مفهومية (تصورية)، تتطابق مع الشروط التي أوردت في أكثر الأشكال عمومية، لإلحاق A بـ «$x_1 \ldots x_n$» (ص٣٦).

وهكذا يجب أن تُستنبط السمات الدلالية، التي تحدد معنى كلمة ما، في رأي بركله من السمات المفهومية للشيء الذي تدل عليه الكلمة. فهي آخر الأمر متطابقة مع تلك السمات. ويفرق بركله بين سمات «جوهرية» وسمات «غير جوهرية» (٥٧). ففي حالة «الطالب» قد تكون السمات [مسجل في معهد عالٍ]، و [موجود في إطار عملية تحصيل علمية] جوهرية، والسمات [جنس] و [عمر] و [زي] وما أشبه، غير جوهرية. ولا تقوم بوظيفة السمات الدلالية أو المفهومية إلا السمات الجوهرية.

[تقوم نظرية علم دلالة الكلمة على أساس نموذج إحالة، يجب فيه أن تدرك الكلمات المفردة في لغة ما بوصفها علامات لتلك الظواهر غير اللغوية، التي يمكن أن تُصنَّف وفق مبادئ المنطق تحت مفهوم.].

/107/ لنحاول أن نصل هذه النتيجة بسؤالنا الأساسي. وكان نصه: ما الإسهام الذي يحققه التحليل الدلالي لمكونات النصوص – التي أدركت لورودها متكررة – (وهي الكلمات/ الوحدات المعجمية) بالنسبة لوصف توجيهات الإحالة الفردية – أي الجارية – في نص مُقَدَّم؟ فإذا اتخذنا موقف علم دلالة الكلمة فيجب أن تقع الإجابة عن هذا السؤال على النحو الآتي: يمثل كل نص تتابعًا من المفردات، مميزًا، خاضعًا لمبادئ نحو قائم على أساس منطقي، ويمكن أن تتعلق هذه المفردات في كلٍّ بموضوعات مفردة غير لغوية تعلقًا إحاليًا. وتبعًا لذلك يمكن أن تُوصَف بنية توجيه الإحالة في نص ما بأنها مجموعة علاقات العلاماتية لمكوناته.

ويتبين لنا أن هذا السؤال، كما صُغناه آنفًا، لا يمكن أن يجاب عنه دائمًا إلا بشكل افتراضي – تجريبي. ومن البديهي أنه لا يطرح البتةَ في إطار نهج يتعلق بنظرية العلامات، تؤول فيه كل المشكلات الخاصة بدلالة الإحالة آخر الأمر إلى مشكلات علم (صناعة) المعاجم. ويشير بركله بوضوح إلى تلك العلاقة: «عند وصف لغات طبيعية يحدث نقل لأشكال العلامات $A_1 \dots A_n$ إلى كميات (مجموعات) من نوع $\{x_1 \dots x_n\}$ بشكل تقليدي من خلال المعجم» (ص٣٣).

ولم ينتج عن ذلك بعد في أثناء ذلك تنافرٌ أساسي بين تساؤلات خاصة بدلالة الكلمة وتساؤلات خاصة بدلالة النص من حيث إن ممثلي علم دلالة الكلمة لم يرفضوا صراحة على الأقل المقدمةَ القائلة إن الكلمات في الواقع لا ترد إلا في نصوص. ومن جهة أخرى قد يعد المرء النهج المشار إليه آنفًا غير مسوغ رغبةً منه في أن يحاول قياس قدرته على الارتكان من البداية إلى أهداف علم دلالةٍ متعلق بالنص. ولذلك عند المناقشة النقدية لهذا النهج لا يهمنا بادئ ذي بدء إلا أن نختبر: هل يقدم نموذج العلامات أساسًا مناسبًا لوصف وحدات معجمية، وإلى أي مدى. وقبل أن ننهض بهذه المهمة نريد أن نعني أيضًا ببديلين موضحين للنموذج.

٦-٢-٢ البديل المادي والبديل المثالي لنموذج العلامات

يقول بعض علماء اللغة من ألمانيا الشرقية (سابقاً) في إصرار أشد بعلاقة نقل موجودة بين الكلمات المفردة في لغة ما من جهة وبين الأشياء والأحوال غير اللغوية من جهة أخرى. /108/ وأساس هذا التصور نظرية الانعكاس الماركسية.

ربما وجب أن يذكر ضمن ما يذكر في هذا السياق أعمال كلاوس (1963) وف. شميت (1961, 1963) والبرشت (1967) وفوتيك (1971)، وكذلك المعجم الماركسي – اللينيني للفلسفة الذي يضم موادًا كثيرة حول علم اللغة (= 1972

.(Wōrterbuch

ويعرف ف. شميت (1961) معنى الكلمة بأنه انعكاس مضموني لموضوع أو ظاهرة أو علاقة الواقع الموصوف في وعي أتباع جماعة لغوية ما، يرتبط تقليديًا بمركب صوتي للوحدة التركيبية للكلمة (٢٣٣). أما كـلاوس فيـدرك المفـردات بوصفها» لبنات أساسية للغة ما، يطابق كلاً منهـا مفهـومٌ مـا (معجـم 1972: ص١١٧٤). ويفهم كلاوس أيضًا تحت »مفهوم« الانعكاس الفكري لطبقـة مـن أفراد أو طبقات على أساس سماتها غير المتغيـرة، أي خواصـها أو علاقاتهـا (ص١٧٨).

وهكذا يُحَدَّد المحتوى المعجمي للغة ما وفق اقتناع ماركسي تحديدًا دلاليًا من خلال علاقات الواقع المنعكسة اجتماعيًا. ويجوز طبقًا لذلك أن الـسمات المكونـة لمعنى كلمة ما يمكن أن تُتبَادل وتُستَكمل عند تغير مناسب للمعـارف والخبـرات الخاصة بالجماعة اللغوية المعينة (...). ويمثل هذا التوسيع المحتمـل للوحـدات الدلالية خصوصية مميزة لمستوى المضمون، وضمانًا لملائمة الوحدات المعجمية ومتطلبات الاتصال الاجتماعي من خلال اللغة في الوقت نفـسه (فوتيـك ص٤٦: 1971).

ويقابل مثل ذلك الفهم المادي للغة التصورُ المثالي في صياغة هومبولت الذي يُرَى أهم ممثليه في وورف (1963)، وفايسجربر (1964 تقريبًا) ضمن غيـرهم. ويفسر الأخيران – بالقياس إلى الموقف الماركسي – علاقة التبعية (التعلق) بـين اللغة والواقع على نحو معاكس تمامًا: فالواقع لا يحدد اللغة، بـل اللغـة تقـوم بوظيفة نظام مقولات (فصائل) لإدراك الواقع. وبعبارة أخرى إن المتكلم/ المستمع – الجماعة تَخْبرُ الواقع كما حددته لغتهم. فقد سبق أن صـاغت أبنيـة الثـروة اللغوية أبنية الواقع.

ولذلك يذهب ڤورف (1963) إلى أنه يمكن الانطلاق من افتراض مبدأ النسبية

اللغوي (ص١٢ وما بعدها) الذي يختص تبعًا له كل من المتكلم/ المستمع – الجماعات بتفسير فردي /109/ للواقع، على نحو ما ينتج عن اختلاف اللغات المفردة.

«فالأحوال المختلفة بالنسبة لأولئك المتكلمين الذين تُحدد لغاتهم صياغات مختلفة لتلك الأحوال» (ص٣٤).، و «تقسيم الطبيعة جانب من جوانب النحو (...). وتختلف اللغات (...)، على نحو ما تُقَسَّم الطبيعة (...) وينتج هذا التقسيم (التجزيء) المفردات في المعجم». (ص٤٠).

ويقدم ڤايسجربر (1964) حججه على نحو مشابه، حين يتحدث عن: «تشكيل اللغة الأم للعالم» (ص٥١)، و «مقولات (أو تعبيرات) العالم» (ص٧٤ وما بعدها)، و «ضرورة (حتمية) افتراض »عالم لغوي بَيْنِي« (ص٥٩). وبالنسبة لڤايسجربر أيضًا ليس كل واقع يمس جماعة ما أكثر من واقع متغير لغويًا (ص٧٨). فالعالم هو عالم »صيغ في كلمات«.

٦-٣ نقد علم دلالة الكلمة

لا نريد في هذا الموضع أن نتناول الاستلزامات المتعلقة بنظرية المعرفة للطرائق المشار إليها أخيرًا تناولاً أدق، فسوف نعود إليها في المبحث ٦-٢-٣. ونحيل فضلاً عن ذلك إلى ز. ى. شميت (1969)، الذي ناقش هذه المشكلة بالتفصيل – ونقتصر بادئ الأمر على تمحيص فروض المؤلفين المذكورين آنفًا مستعينين ببعض الملحوظات التجريبية.

لنتجه أولاً شطرَ نظرية النقل ونظرية الانعكاس الدلاليتين فإن صح أن كلمات لغة ما تنقل أو موضوعات (أشياء) أو أحوال مفردة أو أقسام موضوعية للواقع غير اللغوي – ما دامت مهمة بالنسبة للمتكلم/ المستمع – الجماعة المعينة، ومن ثم مُجدية للاتصال، فإنه يجوز أن ينطلق من ذلك إلى أن هذه العملية تجرى بشكل مطابق في كل تلك الجماعات اللغوية التي تعد تلك الأشياء والأحوال المنقولة

بالنسبة لها ذات أهمية مماثلة تقريبًا. فالكلمات المفردة يجب تبعًا لذلك أن تُتــرجم إلى لغات أخرى على نحو واضح، أي أن نشاط الترجمة ربما يكمن أساسًــا فـــي استبدال تقابلي لأصوات الكلمات المعنية. وقد شكلت الأشياء المشار إليها في ذلك مرتكزًا ثابتًا. لنلاحظ حول ذلك المجال الموضــوعي الــذي يتكــشف بالكلمـــات: Baum (شجرة)، و Holz (خشب)، Wald (غابة) في الألمانية (استقينا هــذا المثال من كتاب ايكو ص٨٦: 1972):

/110/

<table>
<tr><th>الفرنسية</th><th>الألمانية</th><th>العربية (*)</th><th>الدنماركية</th><th>الإيطالية</th></tr>
<tr><td>arbre</td><td>Baum</td><td>شجرة</td><td>tvae</td><td>albero</td></tr>
<tr><td rowspan="2">bois</td><td>Holz</td><td>خشب</td><td rowspan="3">skov</td><td>legno</td></tr>
<tr><td rowspan="2">Wald</td><td rowspan="2">غابة</td><td>bosco</td></tr>
<tr><td>forêt</td><td>foresta</td></tr>
</table>

من اللافت للنظر أنه في كل لغة من اللغات الأربعة (الخمــسة بعــد إضــافة العربية إلى الجدول) علاقات نقل، شديدة الخصوصية، ينــاقض بعــضها بعــضًا أحيانًا. هل ينبغي أن تستنتج من هذا أن كل لغة شعب ملزمة بمنطق آخر؟ وعلـــى النقيض من ذلك ربما يعترض المناطقة بحق. أو هل ينبغي أن نفترض بدلاً مــن ذلك أنه توجد إلى جانب لغات منطقية بوجه خاص لغات أقل منطقية؟ هذه الحجــة لا يواجهها المرء نادرًا. يجب علينا في هذه الحال أن نقرَّ للغة الفرنــسية بغيــاب منطق محدد؛ ذلك لأن ظاهرتين مثل (خشب وغابة) اللتين يعني فرنسي بالإشــارة إليهما من خلال (bois = غابة/ خشب) – لا يمكن أن تُصنفا منطقيًا تحت مفهوم

(*) أضفت خانة في الجدول للغة العربية حتى يفهم القارئ العربي قصد المؤلف من التمثيل.

واحد إلا بصعوبة. والحق أن المرء قد لا يلحق (لبن) و (قطعان الأبقار) بمفهوم واحد أيضًا، لمجرد أن الأبقار يمكن أن تستخدم منتجة للبن (لا ينبغي بذلك أن يُدَّعى بعدُ أنه لا توجد لغة لا يشار فيها إلى الظاهرتين بالكلمة ذاتها).

ويمكن أن تتضاعف أمثلة من هذا النمط بصورة جزافية. فنحن جميعًا نعرف من ممارسة الترجمة أنه لا يتسنى إلا في حالات نادرة للغاية إيجاد مكافئات دلالية واضحة في صورة كلمات مفردة، بالنسبة لكلمة ما من لغة معينة إلى لغات أخرى. ففي الأغلب لا تتطابق المجالات المحتملة للإحالة إلا تطابقًا جزئيًا.

هذه الحقيقة التي يمكن الاستدلال عليها تجريبيًا، التي لزم أن تقدم للمدافعين عن نظرية النقل باعثًا لنسبية موقفهم، أوردها هنا المثاليون من بين باحثي اللغة، حجةً رئيسية للنظرية المنفردة (الأصلية): لأن العالم قد صاغت مفرداته كل لغة مفردة على نحو خاص فإنه يتكشف لكل لغة شعب بوجه مغاير. هل ينبغي على الفرنسيين والدنماركيين بناء على ذلك /111/ ألا يكونوا قادرين على أن يُميزوا بوضوح ظواهر، نشير إليهما بالكلمتين (خشب وغابة)؟ هل من الممكن أن ينظر الباريسيون إلى المارة في غابتهم، غابة بولوني، كأنهم خشب قَد حُزَّ؟ (ما يزال لم يقطع إلى يومنا هذا). بيد أنه ربما ترى سكرتيرة من (ليون) أيضًا نفسها على مكتبها الخشبي (كأنها) في غابة صغيرة مريحة! اللغة الفرنسية تجعل ذلك فيما يبدو ممكنًا.

إن استخلاص تلك الاستنتاجات – المسلم بأنها غير معقولة – يستلزم على الأقل طريقة نظرية مثالية بشكل صارم. ونريد أن نبرهن بمثال على أنها استخلصت بشكل واقعي أيضًا. فقد بعثت ملاحظة أن أهل الاسكيمو لم يديروا إلى الآن أية حروب، وأنه لا توجد في لغتهم أيضًا أية كلمة للإشارة إلى الحرب تشيرش (o. j.) Tschirch إلى التأمل النظري الآتي: «لأن أهل الاسكيمو لا يعرفون الكلمة، فإن لغتهم لم تنتهِ بهم على الإطلاق إلى أن يُبت في أفكارهم وخصوماتهم وخلافاتهم على نحو مخيف! نتحسس هنا في تأثر شديد، ماذا تعني

اللغة بالنسبة للوعي الخُلقي، ولصحة شعب ما، وللإنسان بوجه عـام، أي قـوة خاصة بتربية (تهذيب) شعب قَرَّت فيها» (ص٨٦). [نجيز لأنفسنا أن نشير إلى أن كتاب تشيرش الذي اقتبسنا منه آنفًا قد نُشر بعد سنة ١٩٤٥].

ويبدو أن التصور المثالي والتصور المادي أو الخاص بنظرية العلامات أيضًا يمران بالواقع اللغوي. ولا يمكن أن تستخلص حجج نقد هذه الطرائق في أثنـاء ذلك من تحليل لغوي مقارن فقط. ويمكن أيضًا أن نلاحـظ فـي اسـتعمال اللغـة المفردة أن الكلمات المفردة لا تكفل لنا مدخلاً مباشرًا، لاشك فيه إلى الأشياء، وأن المفردات لا تكفل لنا مدخلاً مباشرًا، لاشك فيه إلى الأشياء، وأن المفردات لا تقوم بوظيفة علامات لشيء غير لغوي محدد. لنأخذ مثلاً كلمـة «Gang» (متعـددة المعنى)، فمن الممكن أن تتعلق فيما تتعلق إحاليًا بما يأتي:

- طريقة سير إنسان ما (مشيته)،
- ممر (ممشى) إلى الكنيسة (الخ)،
- طُرقة (ممر) في طابق ما،
- دور من أدوار قائمة الطعام،
- مجرى حدث ما،
- تفصيل تقني في مركبة (سرعة).

من الصعوبة أن تُصنف منطقيًا هذه الظـواهر التـي أشـير إليهـا بكلمـة «Gang» تحت مفهوم، يمكن أن يساوي دلالة «Gang» (انظر في هذه العلاقـة أفكارنا أيضًا في المبحث ٢-٤-٣).

ومن البديهي أن تلك الأمثلة ليست خافية على ممثلي علم دلالة الكلمة أيضًا. فيشير بركله (1972) بوضوح إلى /112/ مسألة المشترك اللفظي (ص٤٨). غير أنه يصف تلك الحالات بأنها مرضية (ص٤٩)، ولا يرى فيها إلا استثناءات.

ويجري كلاوس تقويمًا مماثلاً – ويجب أيضًا أن يقر بأن اللغات الطبيعيـة –

بمفهوم نظرية الانعكاس الماركسية – تنحرف عن الحال المثالية لتطابق ١:١ بين كلمة وشيء واقعي أحيانًا انحرافًا عظيمًا. ومن ثم يعد من الضروري أن يلائم الواقع اللغوي تصورَه الأيديولوجي. ويرى في إنشاء مثال لغوي لهذا من خلال علم الدلالة مطلبًا لازمًا للتشكيل الواعي للغات الطبيعية (...). ويدخل ضمن هذه المطالب على سبيل المثال الوصول إلى حال لغوية، تنشأ معها علاقة واضحة ممكن عكسها بين المدلول أو المشار إليه والعلامة، وهكذا يُستبعد كل تعدد في المعنى (المعجم الفلسفي المشار إليه فيما سبق ص٩٧٧: 1972).

وفي تلك الأثناء لم تتأكد صيغ الكلمات التي يجردها علماء علم دلالة الكلمة من أهليتها بوصفها مرضية أو غير تامة، بأية حال أنها الاستثناءات المشهورة من القاعدة. فما عرضنا بمثال «Gang» يسري على أغلب مفردات اللغة، إذ يمكن أن يقتنع المرء بذلك في سهولة عن طريق معجم (مثلاً في معجم «كلمات واستعمالات 1970»). وسوف يبذل المرء جهدًا للعثور على أمثلة لمفردات لا تدل إلا على شيء واحد أو حال واحدة أو أقسام لهما. إن هذا يصدق مثلاً على بضع مفردات تعد أجزاء من مصطلحات (تسميات) ومن ثم لها طبيعة الأسماء أو واسمات. ويتعلق الأمر في ذلك إلى حد بعيد بمصطلحات لغوية تخصصية. وتُكَوِّن ألفاظ درجة القرابة أو تقديرات الشهادات تلك التسميات أيضًا.

ويمكن أن توصف التسميات بأنها نماذج مستقرة نسبيًا؛ ومن الممكن أن تُقارن من جهة محددة بنماذج النحو. وينتج عن هذا النوع من التركيب تأثير ثبات دلالي، وتتحدد ممثلات نموذج ما في معانيها بصورة متبادلة. غير أنه يجب بالإضافة إلى ذلك أن يُلاحظ على نحو محدود أنه منذ زمن ليس كل الكلمات التي هي مكونات تسمية ما، تستخدم بهذا المفهوم فقط، فلا تستخدم كلمة «gut» حقًا لعنونة إنجاز مدرسي فحسب «جيد»، بمعنى أن قوة التحديد للنموذج الذي يمكن أن تلحق به كلمة ما لا تشمل نطاق الدلالة الكلي لها. وتقوم كلمة «gut» بوظيفة علامة فقط طالما استُخدمت متبادلة مع «مرضٍ»، و «مقبول»...الخ ويشار في

هذا السياق إلى نظرية مجال الكلمة أيضًا. ولا يعني إلحاقُ كلمة ما بمجال محدد للكلمة بعدُ تحديدَ معناها، ففي العادة تتبع الكلمات مجالات دلالية مختلفة في الوقت نفسه، وهو ما يمكن التحقق منه بمثال «Gang». وغالبًا ما يُهمل هذا الجانب في بحث مجال الكلمة. ولا نستطيع في هذا الموضع نتناول نظرية مجال الكلمة تناولاً أدق، /113/ ونحيل بدلاً من ذلك إلى إسهامات كوزريو وجروسه ورستيه التي يضمها الجزء الثاني من هذه المحاضرات.

وتناقض تصورات النموذج عند علماء دلالة الكلمة تناقضًا واضحًا ما يمكن أن يُلاحظ تجريبيًا في كلمات مفردة، فبدلاً من الإصرار على فرضية الوظيفة العلاماتية للكلمات يجب أن نقول في الوقت الحالي إن الكلمات المفردة في لغة ما في العادة يمكن أن تُعلَّق إحاليًا بعدد كبير من الأشياء والأحوال المتغايرة للغاية.

وفي هذا المقام تُتذكر محاولة بركله لتفسير مصطلح القاعدة الدلالية لموريس بأنه علاقة نقل. ويزعم كلا العالمين أن الكلمات تدل على أقسام الموضوعات. بيد أن كلاً منهما لم يفهم تحت ذلك الشيء نفسه. وحين يعزو موريس إلى هذه الموضوعات خاصية الأقسام فإنه يفعل هذا بناءً على حقيقة أنها يمكن أن يُشار إليها بكلمة واحدة هي ذاتها. ويُستنتج هذا أيضًا بوضوح من الفقرة التي استشهدنا بها، حيث أشار موريس مرارًا إلى أن هذه الموضوعات لا تحتاج إلى أن يكون بينها علاقة بعضها ببعض من الناحية الموضوعية. ربما كان المرء موزع الرأي حول صواب ذلك التصنيف. فموريس يتخذ موقفًا سيميوطيقيًا باستمرار، وليس موقف عالم انطولوجي يمكن أن يصنف ظواهر الواقع تحت جوانب مغايرة تمامًا. ويحاول بركله على النقيض من ذلك أن يُوَحِّد المنظور السيميوطيقي والمنظور المنطقي – الأنطُولوجي (الوجودي). وبذلك لم يوافق في واقع الأمر موريس ولا اللغة. وحتى إن كنا لم نمثل في هذه المحاضرات موقفًا سيميوطيقيًا فإننا نؤثر النهج الذي طوَّره موريس من حيث إن ملحوظاته تطابق ملحوظاتنا – حتى درجة معينة على الأقل.

[يمكن أن تتعلق الكلمات المفردة في لغات طبيعية إحاليًا بعدد كبير من الأشياء، أو الأحوال غير اللغوية، لا تحتاج إلى أن يكون فيما بينها أي شيء من الناحية المفهومية. ولذلك ليس لها خصائص العلامة أيضًا.].

/114/ لنخلص إلى نتيجة، فقد تبين أن الطرائق التي نوقشت آنفًا تُقدم أساسًا مناسبًا بقدر ضئيل لتحليل أبنية معجمية – دلالية. وهي تصلح على كل حال لوصف التسميات (الاصطلاحية) (أي أنظمة تحتية معجمية محددة)، التي يُعدها علماء دلالة الكلمة فيما يبدو نموذجًا. ويؤدي نقل تلك التصورات للنموذج بلا تحفظ إلى الأرصدة المعجمية للغات طبيعية، ضرورةً إلى طريقة مختصرة للنظر، تناقض الأهداف الحقيقية لعلم دلالة الكلمة: وبهذه الطريقة لا تُوصَف كلمات، بل – باقتباس ملاحظة حالية لايكو (ص١٠٨: 1972) – صيغ خصاء لغوية (فلا تشير كلمة « Gang » ببساطة إلى صنف للممرات). وبذلك لا ينبغي هنا بأية حال من الأحوال أن ترفض إمكانية بحث معجمي – دلالي وضرورته. وحتى يتوصل إلى رؤى أكثر ملاءمة يُحتاج في حقيقة الأمر إلى طرح مغاير للقضية.

٦-٤ بعض مقولات وصف أساسية

لعلم دلالة قائم على النص

تشترط كل فرضية حول طبيعة موضوع بحث علمي ما أو وظيفته أو بنيته ضرورةً تحديدًا فينومنولوجيًا لموقعها، أي تحديد حيز ورودها. وكما رأينا في المبحث ٢-٤ تقابلنا الكلمات – مثل كل وحدات التحليل الأخرى في نصوص أساسًا.

ولا تُؤدِّي مرتبطة بوحدات أخرى وظائف اتصالية محددة إلا في نصوص. ومن بين هذه الوظائف الوظيفة الإحالية. ولا يجوز أن يُتغاضى في ذلك عن أن توجيهات الإحالة تُعهد دائمًا إلى شريك الاتصال الذي يجب عليه أن ينشئ أولاً العلاقة الإحالية (صلة منطوق لغوي ما بمكونات نموذجه عن الواقع). وهكذا فإن

الرغبة في منح عناصر لغوية مفردة – مستقلة بصورة عشوائية عن أفعال اتصال محددة – وظيفة إحالية يؤدي إلى تناقض من الناحية النظرية. وحين نحتكم إلى معجم لغوي فإننا لا نفعل /115/ ذلك بهدف الحصول على معلومات محددة عن العالم، بل من أجل التحقق من شروط استخدام وحدة تحليلية (كلمة). ويعني السؤالُ عن شروط استخدام كلمة ما السؤال عن شروط تنصيصها. ومن الأهمية بمكان في هذا السياق ألا يغيب عن أعيننا الفرق الأساسي بين معاجم لغوية وموسوعات الواقع: فموسوعة بروكهاوس (Brockhaus) مثلاً تؤدي وظيفة مغايرة تمامًا لمعجم جريم (Grimm). وسوف تكون إحدى مهامتنا الكشف عن: ما طبيعة المعلومات في معجم لغوي ما، وما القواعد التي يتم وفقًا لها تنصيص عناصره.

ملحوظة: سوف نستخدم فيما يأتي مصطلح «وحدة معجمية» بدلاً من مصطلح «الكلمة». فالمتقدم يبدو لنا مناسبة بدرجة أكبر، حيث إنه لم يُستنبط – خلافًا لمصطلح الكلمة – من طريقة الكتابة بالحروف – أي من ظاهرة ثانوية لغويًا. ولا يعني هذا بالنسبة لحجاجنا أي فرق جوهري. فكلا المصطلحين مستخدم في علم الدلالة على نحو مماثل. ولذلك استخدمنا في الفصول المتقدمة مصطلح «كلمة» لأنه سائد في الطرائق المحال إليها (للتفريق بين الوحدات المعجمية (اللكسيمات) والوحدات الصرفية (المورفيمات)، انظر المبحث ٤-٢).

٦-٤-١ تعدد المعاني

كانت معارفنا إلى الآن فيما يتعلق بالوضع الدلالي للوحدات المعجمية المفردة في الأساس ذات طبيعة سلبية. فقد رأينا أن وحدة معجمية واحدة هي ذاتها يمكن أن تستخدم للإحالة إلى كل الأحوال الممكنة. هذه الخاصية توصف في علم الدلالة كثيرًا بتعدد المعاني (Polysemie)، فيعبر بذلك عن أنه يمكن أن تُلحق إمكانية إحالية محددة خاصة بوحدات معجمية مفردة. ويمكننا أن نقول أيضًا إنه في

اللكسيم (بوصفه وحدة معجمية) تنشأ إمكانية استخدام إحالي له بالنظر إلى أ حتى ى من موضوعات أو أحوال مختلفة، ولكن أيضًا بوصفها إمكانية فقط.

٦-٤-١-١ تعدد المعاني والاشتراك الصوتي

يمكن أن يُثار ضد هذا الافتراض اعتراض من طرف علماء علم دلالة الكلمة بأنه (أي الافتراض) لا موجب له أو غير ضروري على الأقل. فإذا طابقت معاني مختلفة تتابعًا صوتيًا معينًا، /116/ فإن الأمر يدور حول مفردات مختلفة (لكسيمات). إننا لا نريد أن نرفض من البداية معقولية ذلك الموقف. هو فقط يمكن ألا يتفق ونهج نظرية العلامات. فلو احتج المرء بهذا المفهوم خاصةً فإنه يجب عليه منطقيًا أن يتخلى عن مفهوم العلامة. ولا تُكفل حقًا صلاحية وظيفة نظام للعلامات إلا حين تفترق العلامات المفردة بعضها عن بعض ليس مضمونيًا فحسب، بل ماديًا أيضًا وقبل أي شيء (أي صوتيًا وخطيًا... الخ). وتفي أنظمة علامات صناعية، كتلك التي تُستخدم في الرياضيات أو الكيمياء أو حركة المرور، بهذا الشرط الذي قد يوفر عدم الالتزام به باعثًا لتبديلات مستمرة للعلامات (ومن ثم مضامين العلامات أيضًا). وهكذا في داخل أنظمة العلامات تسري قاعدة أن صيغًا متباينة للعلامات تطابق مضامين مختلفة للعلامات، ويصح عكس القاعدة أيضًا.

وكما رأينا، لا تُنقل هذه القاعدة إلى النظام المعجمي للغة طبيعية. فحين ينطلق المرء من المجالات الممكنة للإحالة في اتصال لغوي (أي من مجالات الشيء التي يستطيع أن يستند إليها إحاليًا بواسطة اللغة) فسوف يُؤكِّد أن مجالات معينة، غير متطابقة للإحالة يمكن أن تُعزي إلى أوجه ربط صوتية متطابقة. ويوصف هذا الجانب من الإلحاق عادةً بالاشتراك الصوتي **Homophonie**. فإذا انطلق المرء – بصورة معكوسة – من ربط الصوتي المقدم (أي محدد بورود متكرر) فإنه يتبين أنه يطابقه في أغلب الحالات مجالات غير متجانسة للإحالة،

وقد وصفنا هذا الجانب بتعدد المعاني Polysemie. ويُسلك كلا النهجين في علم الدلالة. ويوسم الأول بنهج علم العلاقات الدلالية onomasiologisch والثـــاني بنهج علم دلالة المفردات semasiologisch.

إن الأمر بالنسبة لمعالجة إشكالية الإحالة في الأساس سواء (وقاصر أيـــضًا) باستخدام نهج العلاقات الدلالية أو نهج دلالة المفردات.

وبالنظر إلى مثالنا «Gang» فقد مكّن الافتراض أن تنشأ فيه حالة أن الأمر يتعلق هنا بوحدات معجمية مختلفة لها تصويت (نطق) واحد، ولكـــن لهـــا دلالـــة (دلالات) مختلفة – أي صنف من المشتركات الصوتية؛ وفي حالة أخرى لا يبعـــد أن تفهم «Gang» على أنها وحدة معجمية مفردة متعـــددة المعنـــى. ويبـــدو أن المفهوم الأول معقولاً مثل الثاني تمامًا. فكلاهما يعد من منظور تكـــاملي ظـــاهرة واحدة هي ذاتها. ولذلك ما تزال محاولة تقسيم وحدات معجمية متعددة المعنى إلى أقسام من وحدات معجمية مفردة مشتركة صوتيًا لم تؤد إلى حل لمشكلة الإحالة، من حيث إن الحديث عن علاقة إحالية لا يمكن أن يكون دائمًـــا /117/ إلا حـــين يُعزي معنى معين إلى تتابع صوتي معين على نحو لا لبس فيه.

وتتشكل العلاقات بصورة أكثر تعقيدًا حين يُقتصر على بحث اللغة المنطوقة، أي المتكونة شفويًا. لننظر مثلاً في التتابع الفونيمي /vɛr/، تطابقه في الفرنسية وغيرها المعاني غير المتجانسة الآتية:

<Glas>	<كوب>
<Wurm>	<دود>
<Vers>	<بيت> من الشعر
<grün>	<أخضر>
<gegen>	<ضد>
...	

هل نتعامل هنا مع خمس وحدات معجمية مختلفة مشتركة صوتيًا على الأقل أم مع وحدة معجمية مفردة متعددة المعنى؟ إن هذا – السؤال منفك الصلة طالما يتخذ المرء موقفًا خاصًا بنظرية العلامات. هل ينبغي إذن أن يتغاضى المرء عن أن المَعْنِـي بـ /vεr/ هو <Vers> وليس <gegen> أو <grūn> أو <Wurm> الخ؟

فإذا ارتكز المرء على النقيض من ذلك على طريقة الكتابة الإملائية فإنه يمكن أن يُجري تفريق جزئي:

النطق (التصويت)	الكتابة (الإملاء)	المعنى (الدلالة)(*)
/vεr /	»verre«	<Glas>
	»ver«	<Wurm>
	»vert«	<grūn>
	»vers«	<Vers>
	»verve«	<gegen>

ويبقى المشترك الخطي Homographie «vers» خاصةً. ففي الحقيقة لا يحافظ على تفريق دائمًا من خلال طريقة الكتابة الإملائية. ويمكن أن تكون الحال العكس أيضًا، كما يُعرف من المثال الآتي:

/118/

النطق (التصويت)	الكتابة (الإملاء)	المعنى (الدلالة)	
/fis/	«fils»	<sohn>	<ولد>

(*) لا جدوى من إضافة خانة إلى الجدول للإشارة إلى معاني الكلمات في العربية، لأنها ذكرت في الفقرة السابقة مباشرة.

/fil/		<Fäden>	<خيط>

ونظرًا لأن الأمر مع الكتابة الإملائية لا يتعلق إلا بظاهرة لغوية ثانوية، فإنه من المفيد بكل التأكيد، في حالة «fils» أن تُفترض وحدتان معجميتان مختلفتان. وذلك أنهما يختلفان صوتيًا ومضمونيًا أيضًا. (يدعم هذا الفرض فضلاً عن ذلك حقيقة أن إحدى الوحدتين المعجميتين لا تمثل في المعجم من الناحية الإملائية إلا من صيغة المفرد «fil» (<خيط>))(*) وعلى النقيض من ذلك يعد تفريقًا يرتكز إلى جانب معايير دلالية على معايير إملائية خاصةً أمرًا إشكاليًا.

ربما يجب في هذا المقام أن يُتطرق أيضًا إلى إمكانية التفريق بين الكلمات المتعددة المعاني polysemen من جهة، وكلمات المشترك اللفظي Homonymen من جهة أخرى. ففي المعاجم اللغوية تُسرد أحيانًا الإمكانات الإحالية التي تُعزى إلى صيغ متطابقة صوتيًا/ وإملائيًا، تحت مواد معجمية منفصلة (مثل «Weide[1]» (مَرْعىً) و «Weide[2]» (شجرة صفصاف). محك ذلك الفصل هو الأصل الاشتقاقي المباين للصيغتين المعنيتين. وتبعًا لذلك قد يكون كل من «Weide»، و «Mark»(**) على سبيل المثال مشتركًا لفظيًا، وكل من «Gang»، و «Hof»(***) متعددة المعاني. ومع ذلك فإن تعريفًا كهذا قائمًا على اعتبارات تعاقبية (دياكرونية) لا وزن له بالنسبة للوصف الدلالي – التزامني (السينكروني). فلا تستخدم وحدة معجمية ما بشكل جد مناسب حين يكون المرء

(*) تعني كلمة fil (.sm) في الفرنسية: سِلك، وحبل، وخط، وعرق، وتعريق وخيط، ومعاني أخرى سياقية مثل: fil du discours (سياق الكلام)، وتعني كلمة fils (.sm) ولد، وابن، ونجل، وصبي، وذكر، معاني أخرى سياقية، مثل: fils de ses ce uvres (عِصامي).

(**)هذه الكلمة من المشترك اللفظي في اللغة الألمانية، لأنها تعني: Mark1 (المارك الألماني) و Mark2 (منطقة الحدود)، و Mark3 (مُخ «نخاع»).

(***) تعني هذه الكلمة: ١- فناء، صحن، ساحة، و٢- عزبة، ٣- سراي، بلاط، ٤- دارة، هالة، ومعاني أخرى حين تُركب مع كلمات أخرى.

مدركًا لأصلها الاشتقاقي (يمكن أن يلاحظ العكس أحيانًا). ومن البديهي ألا يعرف متكلم أو سامع ما اشتقاق الوحدات المعجمية؛ فهو لا يحتاج أيضًا إلى أن يعرفه، إلا إذا عُنِي بنصوص تاريخية. ويُضَاف إلى ذلك أن النتائج التعاقبية (الدياكرونية) لست مؤكدة في الغالب. لذا يتنازع مثلاً علماء الاشتقاق حول إذا ما يجب إرجاع «Schloβ» (= قفل الباب)، و «Schloβ» (= قصر الملك) من ناحية تاريخ اللغة إلى صيغة واحدة، أم لا.

ويضطلع جريماس (1966/ وبالألمانية 1971) بمحاولة تفريق من نوع آخر. فيصف جريماس كل تلك الوحدات المعجمية التي تظهر إمكاناتها الإحالية نواة ثابتة للمعنى بأنها متعددة المعاني. وتتركب هذه النواة من سمات دلالية، تكون ملازمة لكل بدائل المعنى لوحدة معجمية ما. أما المشترك اللفظي على النقيض من ذلك فهو تلك الوحدات المعجمية التي لا تفي بهذا الشرط. (يضم إسهام جروسه في الجزء الثاني من هذه المحاضرات عرضًا مفصلاً لتصور جريماس). ولا يقدم جريماس أية إشارة إلى كيف وكم السمات التي تشكل نواة المعنى. ولما كان الاحتمال ضئيلاً للغاية بألا يشترك مشتركان لفظيان (بمفهوم جريماس) في سمات دلالية – أي حتى في سمات عامة مثل [حسي] أو [مجرد] – فمن الجائز أن يصعب استخلاص خط فصل حاد بين كلمات مشتركة لفظًا وكلمات متعددة المعنى.

٦-٤-١-٢ تعدد المعاني والترادف

/119/ يمثل <u>الترادف</u> Synonymie مقابلاً لتعدد المعاني. ففي علم دلالة الكلمة تُعد مترادفة تلك الكلمات التي تصف الموضوعات أو الأحوال نفسها.

ويعد هذا الزعم إشكاليًا إلى أبعد حد. ومن المؤكد أنه لا يصدق على وحدات المعجم (أي كلمات معزولة)، لأنه يصعب أن يُفترض أن تتابعين صوتيين مختلفين يغطيان المجال نفسه غير المتجانس (الإمكانية الإحالية ذاتها). ولكن ربما يمكن

أن يَلاحظ أن وحدات معجمية مفردة تشترك في مناطق دلالية معينة مع كل اختلاف دلالي آخر. ومن ثم يمكن أن تُستخدم مترادفة بشروط محددة لا نستطيع أن نفصّلها في هذا الموضع تفصيلاً شديدًا.

وقد نتج عن ملحوظاتنا أنه لا يُجاب عن السؤال عن الوظيفة الإحالية لوحدات لغوية على مستوى المعجم.

[لا تضم وحدات معجمية منعزلة أية توجيهات إحالية، بل قدرات (إمكانات) إحالية معينة فقط. وقد وصفنا هذه الخاصية بتعدد المعنى.].

ولا تغير محاولة فهم الكلمات متعددة المعاني بأنها أصناف من الكلمات المشتركة صوتيًا، شيئًا في حقيقة أنه يمكن أن تُعزي مجالات إحالية مختلفة في العادة بتتابع صوتي مماثل (واحد) في اللغات الطبيعية. ولذلك ربما وجب أن تكون إحدى مهام علم دلالة الكلمة وصف هذه العلاقات وصفًا منظمًا.

٦-٤-٢ التحويل إلى معنى مفرد [حصر الكلمة في معنى واحد]

يبقى توضيح السؤال: كيف تسنى التأثير الإحالي للقدرة الإحالية الكامنة في الوحدات المعجمية: إن أحد شروط تحقق توجيهات الإحالة /120/ – في حدود ما يمكن أن نقول بناءً على أفكارنا إلى الآن – هو إنقاص صور تعدد معجمية للمعاني. وبناءً على ذلك أكدنا أن الوظيفة الإحالية للغة لا يمكن أن تُدرك دائمًا إلا بوصفها جانبًا خاصًا لوظيفتها التواصلية. ولما كانت الوحدات المعجمية (اللكسيمات) لا تُستخدم استخدامًا تواصليًا في حال أخرى غير حال التنصيص البتةَ أو يجب أن تُبنى النصوص بوصفها الحاملات الفعلية لوظائف اتصالية من تلك الوحدات فإنه يغلب البحث عن شروط صور تعدد المعاني للوحدات المعجمية في أبنية تنصيصها.

لنتدبر بناءً على ذلك نموذجًا محتملاً للتنصيص بالنسبة للوحدة المعجمية »Gang«:

١) يتميز الرجل برغم هَرِمه بمشية معتدلة خاصةً.

٢) صَعُب على السيدة العجوز السير اليومي إلى الكنيسة.

٣) ترك المسافر مقصورته حتى يشعل سيجارة في الممر.

٤) قدم النادل الدور «الصحن» الأخير من الطعام، حين لاحظنا أننا لم تكن معنا أية نقود.

٥) أدار (شغَّل) السائق السرعة الأولى.

في كل الأمثلة الخمسة حُلِّ التعدد الدلالي لكلمة »Gang«. نحـــن قـــادرون تمامًا على أن نوصل هذه الوحدة المعجمية على نحو واضح فـــي كُـــلٍّ بمجـــالات معينة لنموذجنا عن الواقع. ولا يخطر ببال متكلم/ أو سامع ما في أية حـــال مـــن (تلك) الحالات أن يربط عند التشفير/ وفك التشفير، الوحدة المعجمية بالإمكانيـــة الأخرى للإحالة التي تلتصق به في حال انعزاله.

كيف يمكن إيضاح هذه الحقيقة؟

الظاهر أن التأثير المزيل للبس لا يُحقق إلا من خلال سياق الوحدة المعجمية، إذ يقوم سياق أية وحدة معجمية بوظيفة آليةِ حجزٍ دلالية أو مُرشِّح، تُحجز فيـــه تلك الجوانب الدلالية للوحدة المعجمية التي يمكن أن تُسبِّب في الموضع المَعْنِـــي صور سوء فهم (التباسات). وهكذا يُحدِّد السياق الوحدة المعجمية في معنى مفرد. نريد أن نصف هذه العملية تحويلاً إلى معنى مفرد (Monosemierung).

وفي الواقع لم يوضح بعدُ بهذا التحديد بشكل كاف: إلامَ يرجع ذلـــك التـــأثير التحديدي للسياق. فمع تحليل دلالي للسياقات علينا أن ننطلق مـــن أن أجزاءهـــا المفردة ذاتها حاملة للمعنى أيضًا، وهي بذلك تضم إمكانية إحالة معينـــة. وحـــين تتحول وحدة معجمية إلى حالة التنصيص، أي ينبغي أن تُدمج في ســـياق، فـــإن /121/ تحقق توجيه إحالة متماسك وغيره يكون مرتبطًا بشرط وجود أو إمكـــان إنشاء أوجه تلازم دلالية معينة بين إمكانات الإحالة لوحدات مشتركة في تكـــوين

الإحالة. وهكذا لا توجد سياقات جزافية تكفل تحويلاً إلى معنى مفرد لوحدة معجمية [حصرها في معنى مفرد].

في هذا المقام نرغب في أن نتغاضى عن الشروط الصرفية – النحوية والبراجماتية التي يجب أن تفي بها بداهة وحدات معجمية عند تنصيصها، حتى لا يزداد تعقد نظراتنا.

ويوجد هذا التلازم الدلالي مثلاً في المثال (١) بين «مشية» و «معتدل/ منتصب». ومن خلال الربط الأفقي بين هاتين الوحدتين المعجميتين كُفِل أن «Gang» تفهم بمعنى «مشية» (١)، وليس (٢) أو (٣) أو (٤) أو (٥). ونريد استنادًا إلى كوزريو أن نصف ذلك التلازم بين وحدتين معجمتين أو عدة وحدات معجمية في نص ما بأنه تضافر أو تآزر Solidarität (حول مفهوم «التضافر المعجمي» الذي حُدِّد تحديدًا أدق من المفهوم المستخدم هنا، انظر إسهام كوزريو في الجزء الثاني من هذه المحاضرات).

وفي الواقع لا حاجة لأوجه التضافر أن تُقصر على وحدات معجمية متجاورة مباشرة كما تَبين من المثالين (٣) و(٤). (لذا يُحدد مثلاً في (٤) تضافر بين «دور الطعام، والنادل، ويقدم الطعام»). وتتميز وحدات معجمية تسلك مسلكًا تضافريًا بمطابقة دلالية (انظر حول ذلك أيضًا المبحث ٢-٤-٤)، ونتحدث عن مطابقة دلالية – وهي تعد شيئًا آخر غير الترادف – دائمًا، حين تُربط وحدات معجمية مفردة بعضها ببعض من الناحية الأفقية عبر سمات دلالية مشتركة.

ويمكننا الآن أن نصف بشكل أدق التأثير التحديدي للسياقات في وحدة معجمية متعددة المعاني نُصِّصت، ومن ثم عملية تحويل إلى معنى مفرد: وتعد مسؤولة عن التحويل إلى معنى مفرد تلك العناصر السياقية خاصة التي تسلك معها الوحدة المعجمية مسلكًا تضافريًا.

ويمكن بالنظر إلى نموذج التنصيص المقترح فيما سبق لكلمة «gang» أن

تتضام التحديدات الآتية:

في (١) يوجد تضافر بين «مشية»، و «معتدل/ منتصب». ويمكن أن يشار إلى العلامة المشتركة بين كلتا الوحدتين المعجميتين، ومن ثم المانحة المطابقة بـ [إنساني]. ويُدعم هذا الفرض فضلاً عن ذلك بوجود الوحدة المعجمية «الرجل».

وفي (٢) يوجد تضافر بين «سير» ومعلومة المكان والاتجاه «إلى الكنيسة». ونريد أن نشير إلى هذه السمة المشتركة بـ [وجهة - مكانية]. وربما يكون من المفيد كذلك، أن تُفترض في هذه الحال /122/ سمتان، هما [مكاني] وبشكل أخص [محدد الاتجاه]، إذ لا يختلف التضافر الموجود هنا اختلافًا له مغزى عن الموجود في (٣) إلا من خلال السمة الأخيرة.

وفي (٣) يسلك كل من «ممر» و «مقصورة» مسلكًا تضافريًا، ونسجل سمة [مكاني] بوصفها سمة مشتركة. ويوجد بناءً على ذلك تضافر بين كلتا الوحدتين المعجميتين المذكورتين، والوحدة المعجمية «مسافر» حيث يُؤدي من خلالها تحديد إضافي لمعنى «ممر». وربما تكون السمة المميزة لهذا التضافر هي [خاص بالقطار].

وفي (٤) يمكن أن يُحدد تضافر بين «دور (طبق) الطعام» من جهة، و «نادل، ويقدم الطعام» من جهة أخرى. وقد تكون سمة المطابقة [خاص بالفندقة].

وفي (٥) أخيرًا يوجد تضافر بين «سرعة» و «يُشغّل/ يدير». ويشكل السائق مرتكزًا محتملاً آخر للتحليل. وقد تكون السمات المتصلة بالأمر هنا [إنساني]، وعلى نحو أخص هنا [خاص بمركبة ذات محرك].

ملحوظة: لا يمكن أن يجرى تعيين للسمات في كُلٍّ إلا بشكل جزافي (تبعًا للغاية)، إذ لا يوجد إلى الآن تحليل كامل للسمات في اللغة الألمانية (ومن ثم مصطلحات مُلزمة). ويمكن فضلاً عن ذلك أن يوضع في الاعتبار أن ثمة سمات

دلالية لا تدرج دائمًا إلا لأهداف استكشافية معينة (انظر حول ذلك المبحث ٤-٣). وهكذا لا يتعلق الأمر – كما هي الحال مع الوحدات الصوتية والمعجمية والنحوية الخ – بظواهر جزئية لغوية يمكن إفرادها. إن مرادنا في هذا الموضع وصف أوجه تضافر (بشكل افتراضي) في صورة علاقات للسمات.

ونريد أن نؤكد نتيجة مهمة لتحليلنا، وهي أن الوحدة المعجمية «Gang» في كل حالة من حالات التنصيص الخمسة تقيم علاقة تضافر من نوع مختلف. ومن خلال ذلك يصير من الممكن مناقشة أوجه التحقق المفردة لإمكانية الإحالة في «Gang».

ولم تُعْنَ أفكارنا حول التحويل إلى معنى مفرد إلا بوحدات معجمية مفردة نُصِّصت، وقررنا في ذلك أن هذه الوحدات لا تعرف تحديدًا إلا من سياقاتها، غير أنه لا يجوز لنا في ذلك أن نتجاهل أنه في اللحظة التي تُنَصَّص فيها وحدة معجمية معينة، تحصل هذه الوحدة من جهتها بالنظر إلى جيرانها في النص على وضع سياقي. ولذلك يُفترض أنه يصدر عنه أيضًا تأثير تحديدي. وذلك أن هذه الوحدات المجاورة تؤكد في العادة – إذا نُظِر إليها وفق التتابع على حدة – أنها وحدات متعددة المعاني، لا تخضع للتحويل إلى معنى مفرد إلا في النص (أي في سياقاتها). وبعبارة أخرى، لا تعرف الوحدات المعجمية مع تنصيصها تحديدًا فقط، بل تؤثر هي ذاتها في وحدات معجمية أخرى محددًا أيضًا. وبذلك تخضع مكونات أي نص من الناحية الدلالية لتحديد متبادل (انظر حول ذلك أيضًا ڤاينريش ص١٥ وما بعدها: ١٩٦٦).

/123/ نريد أن نوضح هذه العملية بمثال بسيط. ففي الوحدة النحوية «قُفْل مُعَقد» تحدد الوحدتان المعجميتان» «قفل، ومعقد» كل منهما الأخرى. وتتميز

كلتاهما في انعزالهما بتعدد بارز في المعنى.(*) فالإمكانية الإحالية لـ «مُعَقَّد» تشمل مجالاً آليًا ومجالاً نفسيًا أيضًا. وليس مما نَعتد به في هذا المقام أن الجانب الدلالي الأخير يمكن أن يوضح تعاقبيًا (من الناحية التاريخية) بأنه نتيجة تحول إلى استعمال (معنى) مجازي. أما من وجهة نظر تزامنية (وصفية) وتعلقًا بالوضع اللغوي الحالي فيصعب هنا أن يكون في الإمكان الحديث أيضًا عن مجاز. ومن جهة أخرى يجب أن تُفسر وحدة معجمية، مثل «begreifen»(**) بأنها مجاز (وهو ما يعد بداهة مُسوَّغًا تمامًا إذا احتج لذلك تعاقبيًا (أي تاريخيًا).

إن معيار التحول المعجمي لاستعمال مجازي في الأصل (ومن ثم تجريده من المجاز أيضًا «جعله حقيقيًا») هو استعماله المتكرر اجتماعي بهذا المعنى (المعنى الحقيقي). وفي حالة الوحدة المعجمية «begreifen» (= يفهم ويشمل على) تحقق بهذه الطريقة تغيير (تحول) دلالي كامل. فقد فقدت الوحدة المعجمية معناها الأقدم كلية، ولم يصر تحولها إلى معنى مجازي ممكنًا بوجه عام إلا بناءً على ذلك. ويتكون جزء كبير من ثروتنا اللغوية من تلك المجازات عن تحول معجمي. (حول مشكلة المجاز انظر أيضًا المبحث ٦-٧).

لنعد إلى مثالنا التنصيصي السابق. فإن «Schloβ» أيضًا تضم إمكانية إحالية غير متجانسة، باعتبار أنه بذلك وغيره يمكن أن يقصد بها: قصرٌ (لملك) أو قُفْلٌ (لباب). ويقوم الربط الأفقي (النحوي) بين «verklemmt» و «Schloβ» بتحويل معنى الوحدة المعجمية الأولى والثانية أيضًا إلى معنى مفرد (قُفْلٌ مُعَقَّد). وتقيم كلتا الوحدتين المعجميتين علاقة تضافر، تستبعد كل أوجه التضافر الأخرى التي تكون الوحدات المعجمية قادرة عليها بناءً على بنيتها المتعددة المعاني. أما

(*) تعني كلمة «Schloβ» في الألمانية: قُفل، وقصر، وتعني كلمة «verklemmt»: معقد، كبت، عصى، مُعيق...

(**) يدل هذا الفعل على معنى مادي وهو اشتمل على، تضمن، احتوى... ويدل كذلك على معنى مجرد، وهو يفهم، يدرك، يفطن إلى ...

السمة المانحة للمطابقة في هذه الحال فهي [آلي]. وعلى النقيض من ذلك تُستصفي لسمتان المنافستان لهذه السمة [سيكولوجي] من ناحية، و [معماري] من ناحية أخرى مستبعدتين من الإمكانات الإحالية للوحدات المعجمية.

ويلاحظ في هذا المقام أن تحول وحدات متعددة المعاني إلى معنى مفرد يمكن أن يُؤدي إليه أساسًا من خلال الموقف غير اللغوي أيضًا. فمن الصعب أن تحمل لافته «سيدات» على باب حمام متلقيًا على أن يظن خلف الباب قطعَ لعب (ظانًا هنا في ألعاب النرد والشطرنج والدومينو!) أو إناثًا من طبقة اجتماعية عليا مثلاً. ويمكن أن يتضح البعد البراجماتي للغة بهذا المثال التنصيصي: تتضافر الوحدة المعجمية مع موقف محدد (إنساني للغاية).

[إن شرط تحقق توجيهات الإحالة في النص هو تحول مكوناته المتعددة المعاني في حال الانعزال إلى معنى مفرد. ويؤدي التحول إلى معنى مفرد بتحديد دلالي متبادل للوحدات المعجمية التي تسلك بعضها مع بعض مسلكًا تضافريًا؛ أي للوحدات المعجمية التي تشترك مع كل اختلاف آخر /124/ في خصائص إحالية معينة. ويمكن أن تسجل هذه الخصائص في صورة سمات دلالية.]

٦-٤-٣ إمكانية الإلحاق

نريد أن نصف – استنادًا إلى س. ى. شميت (1969) قدرة وحدات معجمية على عقد روابط معينة بعناصر السياق أو الموقف في النصوص، أي أن تسلك مسلكًا تضافريًا، بمصطلح إمكانية الإلحاق الأفقي (التعلق التركيبي). ويمكن أن تُصنف تلك الأنواع من إمكانات الإلحاق وفق معايير نحوية ودلالية وبراجماتية. وتتعلق إمكانية الإلحاق البراجماتية ضمن ما تتعلق باستخدام مناسب للموقف و/ أو استخدام خاص بتكتيك المشاركين فيه، لوحدات معجمية (تُستخدم وسائل لغوية مميزة، كلٌ حسب الموقف وشركاء الاتصال). وقد تُذكر قوة (تكافؤ) الأفعال مثالاً لإمكانية الإلحاق التركيبية (النحوية) (انظر حول ذلك المبحث ٣-٢-١-٣).

وحسب طرحنا للمسألة سوف نناقش بوجه خاص إمكانات الإلحاق (التعلق) الدلالي لوحدة معجمية.

ويمكن أن يُنظر إلى مفهوم إمكانية الإلحاق الدلالي من جانبين براجماتي ونحوي. ومن الناحية البراجماتية يمكن أن تُلحق وحدة معجمية مفردة بمجال معين للمفردات. ويمكن أن يفهم مجال لفظي ما بأنه قسم من الوحدات المعجمية التي تتطابق من ناحية خصيصة إحالية (لسمة أو حزمة من السمات الدلالية). هذا النوع من التطابق يكفل إمكانية إلحاق وحدة معجمية ما بمجال لفظي. وتتحقق إمكانية الإلحاق التركيبي لوحدة معجمية ما في أوجه تضافرها مع شركاء السياق. وبعبارة أخرى يُفهم كل تنصيص لوحدة معجمية ما بأنه تحقيق (مميز لحالة) لإمكانية إلحاقها النحوي. وهذا يحدد تبعًا لذلك مجال استخدام وحدة معجمية ما.

وكما رأينا في المبحث السابق، يمكن أن تعقد وحدة هي ذاتها في نصوص علاقات تضافر شديدة التباين، أي أن إمكانية إلحاقها النحوي لا تنحصر عادة في وحدة معجمية مفردة أخرى (استثناءات هذه القاعدة عالجها كوزريو (1967)، انظر إسهامه في الجزء الثاني من المحاضرات، ففي الفرنسية مثلاً الوحدة المعجمية «aquilin» (معقوف) لا تُلحق إلا بالوحدة المعجمية «nez» (أنف)، وتعني «nez aquiline» (أنف أقنى). نريد أن نوضح هذه العلاقة بمثال مرة أخرى. فالوحدة المعجمية «hoch» (عالٍ، كبير، رفيع) تُلحق ضمن ما تلحق /125/ بوحدات معجمية، مثل: بناء، ونغمة، وذو منصب، وشجرة، ونموذج، وصوت، وضابط... وهكذا، يمكن أن تتضافر أيضًا مع كل من وحدة من هذه الوحدات المعجمية. وكنا قد أرجعنا تحويل وحدة معجمية إلى معنى مفرد إلى إمكانية أن تعقد علاقات تضافر مع وحدات معجمية أخرى. ويلاحظ هنا أنه في حالات معينة لأوجه التضافر يكون أثر التحويل إلى معنى مفرد هو نفسه، وفي حالات أخرى على النقيض من ذلك يكون على نحو آخر: «بناء عالٍ/ مرتفع/ شامخ» شجرة عالية/ مرتفعة سامقة.. في مقابل «ذي منصب رفيع/ قيادي..» و

«ضابط كبير عظيم...» في مقابل «نغمة عالية ..»، و «صوت عالٍ..» في مقابل «هبة كبيرة»، و «مثل أعلى»... الخ.

وقد وُفِّق المرء عبر هذه الملحوظة إلى أقسام التضافر لوحدة معجمية. وفي الواقع يُكَوِّن ذلك القسم كل تلك الأوجه لتضافر وحدة معجمية التي لها فيما يتعلق بالوحدة المعجمية تأثير التحول إلى معنى مفرد ذاته. ويمكن أن نقول أيضًا إن الوحدة المعجمية في تنصيصات محددة لها مرتبطة بممثلات من أقسام مماثلة لوحدات معجمية متضافرة من خلال السمة الدلالة ذاتها في كُلٍّ، أي متفقة/ متطابقة مع تلك الممثلات من جهة إحدى خواصها الإحالية (انظر حول ذلك المبحث ٦-٤-٢). ومن خلال تلك السمة تفترق في الوقت ذاته ممثلات قسم ما عن الممثلات للأقسام الأخرى.

ويمكن بالنسبة للوحدة المعجمية «hoch» (عال) أن تؤلف أقسام التضافر الآتية:

/126/

وحدة معجمية	أقسام وحدات معجمية متضافرة	سمات الأقسام (سمات سياقية)
hoch عال/ مرتفع شاهق/ شامخ كبير/ رفيع سامٍ/ أعلى	مبنى برج شجرة ...	بُعدى
	مجموع عدد وزن ...	كمي
	مثل	كيفي

وحدة معجمية	أقسام وحدات معجمية متضافرة	سمات الأقسام (سمات سياقية)
	هبة إحساس ...	
	ذو منصب ضابط دبلوماسي ...	اجتماعي
	نغمة صوت ت(*) ...	سمعي
	...	...

إن هذا المخطط ليس شيئًا آخر غير جدول لإمكانية الإلحاق التركيبية للوحدة المعجمية »hoch«. ومن البديهي أنه يمكن أن تُعرض إمكانيــة الإلحــاق لهــذه الوحدة المعجمية على نحو آخر أيضًا. فيمكن للمرء مثلاً أن يسرد جميع الوحدات المعجمية التي يمكن أن تعقد معها »hoch« ربطًا تركيبيًا في النص.

أما ميزة الشكل المختار آنفًا للعرض أنه اقتصادي وشامل. وتُعزى في ذلــك للسمات الدلالية (سمات الأقسام) وظيفة مهمة (خاصة بتقنية العرض). فهي تحدد من جهة أقسام الوحدات المعجمية التي يمكن أن تلحق بها وحدة معجمية ما أفقيًا – وهكذا لا حاجة للوحدات المعجمية أن تُسرد سردًا كاملاً – وتشير مــن جهــة

(*) هذا الصوت يشير إلى وحدات مثل: ترتيل، تلاوة، ترنيمة... الخ.

أخرى إلى أي معنى تُعلق به الوحدة المعجمية في حالة إضافة واقعية.

نحن نقر بأن الجدول السابق لا يمكن أن يُقَوَّم إلا بوصفه اقتراحًا. وعند تحليل أدق من المحتمل أن تُحدد أقسام أخرى للتضافر. ويجب فضلاً عن ذلك أن تحدد بعض هذه الأقسام تحديدًا أكثر دقة بسمات إضافية. فقد تُكمل السمة [– حي (جماد)] مثلاً السمة (بُعدي) وغيرها. إذ إنه ليس من المألوف في الألمانية أن يُوصف رجل طوله متران بأنه »hoher Mann« (رجل عالٍ).

وبقدر ما يتعلق الأمر مع علاقاتَ إضافة خاصة بتحويل إلى معنى مفرد بعلاقات سياق دائمًا، نريد – استنادًا إلى جريماس – أن نطلق على السمات الموصوفة آنفًا السمات السياقية لوحدة معجمية (متعددة المعنى). ويشير جريماس أيضًا إلى إمكانية أن تُقسم السياقات [لوحدة معجمية ما] إلى أقسام من السياقات، بُنِيَت من سياقات تبرز الأثر الدلالي ذاته [في الوحدة المعجمية]. ويمكننا أن نعد السيم السياقي [= السمة] (...) الاسم الجامع لقسم كامل من السياقات (ص٣٧: 1971). وتبعًا لذلك وغيره قد يكون للوحدة المعجمية «hoch» السمات السياقية الآتية: [بُعدي]، و [كمي]، و [كيفي]، و [اجتماعي]، و [سمعي]. وتقع هذه السمات بعضها إلى بعض في علاقة تعارض (علاقة تنافس). ولذلك يمكن أن يُوصف كل إلحاق منجز لوحدة معجمية بسياق بأنه تغليب إحدى سماتها السياقية (يعني تغليب سمة سياقية دائمًا لا فعالية السمات الأخرى في الوقت نفسه). ويُعَلَّم بالتغليب المجال الإحالي الذي تُعلَّق به الوحدة المعجمية.

لننتقل إلى تقويم لملحوظاتنا. لقد قلنا إن محيط استخدام وحدة معجمية ما يتحدد وفق إمكانية الإلحاق الأفقية (التركيبية) للوحدة المعجمية. وكلما كان عدد السمات السياقية لوحدة معجمية ما أكبر، كان نطاق الشيوع لإمكانية إلحاقها أكبر، بل كان تعدد معانيها أكثر وضوحًا أيضًا. وإذا لم تُنظم السمات السياقية إمكانية الإلحاق لوحدة معجمية ما فحسب، بل الخصائص الإحالية المختلفة لها أيضًا، أي تمثل إمكانيتها الإحالية، فإن لقواعد إمكانية الإلحاق وظيفة قواعد تحويل إلى

معنى مفرد في الوقت نفسه. فإذا صِيغت قواعد إمكانية الإلحاق في المعجم فإنها تطبق في النص.

/128/[نفهم تحت إمكانية الإلحاق الأفقية لوحدة معجمية ما قدرتها على عقد علاقات تضافر مع وحدات معجمية أخرى في النص. ومع إمكانية الإلحاق يُقدَّم في الوقت نفسه مفتاحُ تحويل إلى معنى مفرد للوحدة المعجمية.].

٦-٤-٤ المعنى المعجمي والمعنى النصي

كما رأينا في المباحث المتقدمة، تسلك الوحدات المعجمية مسلكًا تامَ التباين دلاليًا، كلٌ حسبما ينظر إليها حال انعزالها أو حال أوجه تنصيصها - ومن ثم لن نسأل مستقبلاً عن معنى الوحدات المعجمية على الإطلاق، بل سيختلف هذا السؤال على النحو الآتي:

أ) ماذا تُنجز الوحدات المعجمية دلاليًا حال انعزالها (أي بوصفها وحدات معجمية)؟

وب) ماذا تُنجز في النص؟

لقد أجبنا من قبل باستفاضة عن الجزء (أ) من هذا السؤال حيث أكدنا أنه لا تضم وحدات لغوية منعزلة أية توجيهات إحالية، بل إمكانات إحالة معينة فقط. واستطعنا أن تستند في ذلك إلى وقائع يمكن ملاحظتها تجريبيًا، وإلى أفكار نظرية أيضًا. فمن الناحية النظرية قد يكون تناقض في الرغبة في التسليم لوحدات معجمية منعزلة بوظيفة إحالية، لأن توجيهات الإحالة تحديدًا لا توجه دائمًا إلا إلى شركاء الاتصال. ولا يحدث اتصال بواسطة اللغة - كما نعرف من قبل أيضًا - إلا في شكل نصوص دائمًا، حيث لا أهمية لأن يتكون نص من وحدة معجمية مفردة أو عدد كبير من الوحدات المعجمية. ومن ثم لا يُساوي بين النداء «النجدة!» مع الوحدة المعجمية «نجدة». وتُطابق هذا الاعتبار النظري الحقيقة الممكن تأكيدها من الناحية التجريبية لتعدد المعاني. فمن الممكن أن تدل الوحدة المعجمية

«Hilfe» على معاني كثيرة جدًا (معاونة، إعانة، عون، مساعدة، معونة، إغاثة..) أكثر مما في النداء المستشهد به آنفا (النجدة، أغيثوني، الحقوني!). ويمكن أن يُفسر هذا التحديد الدلالي السلبي ابتداءً – كما رأينا – بمعنى إيجابي بأن كل وحدة معجمية تضم كمًا محددًا من قواعد إلحاق أفقية، يشكل اتباعها أحد شروط إنشاء علاقات إحالية.

أما الإجابة عن الجزء (ب) من سؤالنا المدخل فيعد أصعب قليلاً – فقد بيَّنا في المبحث ٦-٤-٢ أن الوحدات المعجمية تخضع في النص لتحويل إلى معنى مفرد، وبذلك يُوفِّي شرط جوهري لإتمام توجيهات إحالية. ونريد أن نستنبط من ذلك بشكل مؤقت تمامًا فرضية أن الوحدات المعجمية المنصَّصة تقوم بوظيفة إحالية، ويجب أن نؤجل ابتداءً تمحيص هذه الفرضية (نعود إليها في المبحث ٥-٦).

/129/ نريد أن نقول طبقًا للتفريق الذي أجرِى آنفًا أن للوحدات المعجمية في حالة (أ) معان معجمية، وفي حالة (ب) معان نصية. ولما كنا نعني في حالة المعنى المعجمي لوحدة معجمية ما، أي بإحالة مفترضة خاصية، ولكن في حالة معانيها النصية بتحقيقات دلالية مميزة لهذا الافتراض فإنه يمكننا أن نصف الأول أيضًا بأنه معناها الافتراضي، والثاني بأنه معانيها الفعلية. وبذلك تُوصف علاقة كلا النمطين للمعنى بعضهما ببعض بشكل أكثر عمومية من علاقة بين افتراض وواقع. ويمكن أن يُحدد المعنى المفترض (المعجمي) لوحدة معجمية ما بأنه مجموع/ مدمج معانيها الفعلية، ويُحدد – طبقًا لذلك – كل معنى من معانيها الفعلية (النصية) بأنه جعل الافتراض فيه ذا فائدة اتصالية خاصة (يصف ڤاينريش ص١٥ وما بعدها: 1966 – على نحو مماثل – العلاقة بين المعنى المعجمي والمعنى النصي بأنه علاقة بين معنى ورأي).

ويمكن أن يعترض على هذا التعريف بأنه دائري. ويجب أن يؤخذ هذا الاعتراض مأخذ الجد، لأننا في الواقع نستنبط من جهة المعنى المعجمي لوحدة

معجمية ما من معانيها السياقية، ومن جهة أخرى نستنبط هذه الأخيرة من الأول. ولذلك سوف نسعى فيما يأتي لاكتشاف هل وإذا اقتضى الأمر كيف يمكن أن تحلل هذه الدائرة.

ونستطيع أن نخرج من الدائرة حين يتسنى لنا إثبات أن أحد نمطي المعنى أساسي بدايةً للآخر. وبعبارة أخرى سوف نحاول أن نؤسس المعاني المعجمية أو المعاني النصية دون وجوب الرجوع في ذلك إلى النمط الآخر للمعنى في كُلٍّ. وبذلك يمكن أن تختزل التبعية المتبادلة المقررة فيما سبق في علاقة تبعية أحادية.

تنعم النظر، بادئ ذي بدء، في المعاني <u>المعجمية</u> للوحدات المعجمية ونتساءل، ما الشروط التي يكون متكلم/ سامع ما بناءً عليها قادرًا على استخدامها بنجاح اتصاليًا، أي على أن يُشفِّر أو يفك تشفير أشكال لغوية معينة في اتفاق بين أشخاص عدة. وقد تكون الإجابة المنطقية على ذلك: يعرف المتكلم/ السامع منذ البداية المعنى المعجمي، ومن ثم شروط تنصيص وحدة معجمية. وربما كان المعنى المعجمي تبعًا لذلك مؤسسًا ابتداءً للمعاني النصية لوحدة معجمية ما. بيد أن هذه المعلومة يمكن ألا تكون مرضية، باعتبار أنها ما تزال غير واضحة، فمن أين يستقي المتكلم/ السامع معرفته حول المعاني المعجمية. ولعل علماء دلالة الكلمة يواجهون هذه الصعوبة بحجة أن المفردات (الوحدات المعجمية) تنقل موضوعات المحيط المألوف لنا، وبذلك يمكن أن تستنبط معانيها (المعجمية) مباشرة من الواقع غير اللغوي.

بهذه الطريقة يمكن أن تُحل مشكلتنا /130/ ببساطة نسبيًا – حين لا تحول – كما رأينا آنفًا – دون قبول هذا الافتراض حقائق يمكن تعليلها من الناحيتين النظرية والتجريبية. بيد أن الإشارة إلى إمكانية التنصيص (إمكانية الإلحاق الأفقية) لوحدة معجمية ما أيضًا – قد تكون هذه محاولة إيضاح لغوية نصية معقولة – لا تقربنا فيما يبدو من حل للمشكلة. وذلك لأن إمكانات التنصيص

(إمكانات الإحالة) لا تنتج دائمًا إلا حالات تنصيص محددة. إذن محاجة في الاتجاه المحاول آنفًا غير ممكنة. فالمعاني المعجمية لا تستنبط من قيمة ثالثة، بل المحتمل أنها ليست إلا من المعاني النصية المطابقة لها.

ولذلك نبذل جهدنا للاحتجاج في الاتجاه المعاكس. من أين يستقي متكلم/ سامع ما المعاني النصية لوحدة معجمية ما؟ تفارق محاولة التوضيح الخاصة بعلم دلالة الكلمة بدورها الأسباب المعروفة لنا: فالكلمات (الوحدات المعجمية) ليست لها في النصوص وظيفة إحالية من داخلها، بل لأنها قد نُصِّصت بناءً على قواعد دلالية معينة فقط. ويُعد معرفة هذه القواعد واتّباعها – لقد صغناها بوصفها قواعد إمكانية الإلحاق – شرطًا حتميًا لتحقيق توجيهات على مستوى الإحالة. غير أن قواعد التنصيص تحديدًا قواعد مستقرة في المعجم. وينتج عن ذلك أن المعاني النصية أيضًا لا يمكن أن تُتأسس مستقلةً عن معانٍ معجمية.

ويبدو أن وجود اعتراض على دائرية تعريفنا للمعنى تبعًا لذلك صائب. هل من غير المجدي إذن أن يُفرق بين المعنى المعجمي لوحدة معجمية ما ومعانيها النصية. بناءً على أسباب وجيهة يُعترض على مثل ذلك الفرض. ففي الحالة الماثلة لا يتعلق الأمر بدائرة خاصة بنظرية الحجاج، بل بنقل (نموذج) مسألة ليس لها مخرج Aporie ملازمة لموضوع البحث ذاته، وهو ما يعد أمرًا مختلفًا أساسًا. وثمة علوم أخرى أيضًا لها صلة بمسائل لا مخرج لها مشابهة (متخيلة أو موجودة فعلاً). لنذكر فقط بالمسألة الخلافية المشهورة حول الدجاجة والبيضة (أيهما أولاً؟). فحين يزعم عالم حيوان أن طيرًا يضع بيضًا، يفقس بدوره طيورًا، فإنه لا يحقق – من منظور نظرية الحجاج – نهاية للدائرة. ويوجد علم لغة هنا في موقف مناسب نسبيًا للفصل في السؤال عن أولية المعنى المعجمي أو المعنى النصي بمساعدة تفكير تجريبي – براجماتي بسيط لصالح الأخير دون وجوب الانتقال إلى التأمل النظري أو العودة إلى أزمنة بدائية. نحن نقصد عملية تعلم اللغة. وتتكرر هذه العملية مع كل جيل جديد. هي إذن تُلاحظ في كل زمان.

في أي شكل يستقبل طفل للمرة الأول اللغةَ التي يجب عليه أن يتعلمها؟ من المؤكد ليس في صورة المعاجم، إنه يسمع نصوصًا، ولا يتحدث إليه أيضًا إلا في شكل نصوص. ويعني هذا أن الطفل عليه أن يتفاعل في أول الأمر مع معانٍ سياقية. وفي العادة تضم نصوص، تُوجّه إلى الطفل مباشرة – على الأقل ما دام في المرحلة الأولى لتعلم اللغة – عددًا محدودًا للغاية من الوحدات المعجمية، يمكن أن يدركه الطفل، بل لا تضم في الغالب إلا وحدة واحدة – ولذلك يحدد هذه الوحدات للمعجمية الموقف في المقام الأول، والسياق بدرجة أقل. فالطفل يستوعب معانيها النصية من سياق الموقف. ويتطلع إلى أن يعيد استخدام الوحدات المعجمية المتعلمة في مواقف مماثلة.

ويتضمن فرض الوصف هذا أنه من الممكن أساسًا أن تفهم مواقف/ بيئة (محيط) مستقلة عن اللغة، حيث قد لا يكون ثمة شيء أيضًا يعارض ذلك من ناحية نظرية المعرفة. بيد أنه من جانب آخر يصح تمامًا أن لا تنحصر معرفة إنسانية في معارف شكلت مستقلة عن اللغة فقط. إن الإنسان يستعين باللغة كيلا يعجز عن مواجهة المواقف التي يُوضع فيها. ولو فُحصت ثروتنا المعرفية (نموذجنا عن الواقع) ذات مرة من هذا الجانب فقد نتأكد من أننا قد اكتسبنا معرفتنا، الجزء الغالب منها، بطريق لغوي – اتصالي. وما تزال هذه العلاقة معكوسة لدى الأطفال من حيث إنه يجب أن يتعلم اللغة أولاً.

لقد رأينا أن الطفل يحصل بادئ الأمر على وحدات معجمية مفردة مع معانيها السياقية. ويُكتشف في مرحلة متأخرة أنه لا يكفي في أغلب الحالات أن تستخدم في مواقف معينة وحدات معجمية فقط، حين يُريد (أي الطفل) أن يتفاهم مع شركائه في الاتصال حول كل الأحوال التي تمسه هو نفسه وتمس محيطه. ويتمكن مع الوقت من أوجه ربط أكثر تعقيدًا للوحدات المعجمية. كيف يحصل ثَمَّ على المعاني المعجمية للوحدات المعجمية؟ ويمكن أن تُوصَف هذه العملية بأنها تتابع من أبنية افتراضية. يبدأ الطفل بتجريب بالوحدات المعجمية، يحاول فيه أن

يعيد استخدامها في مواقف وسياقات مماثلة أو مخالفة تمامًا. يسبر إلى حد ما الإمكانات الدلالية (القدرات الإحالية) للوحدات المعجمية. وكون الأمر يتعلق هنا في حقيقة الأمر بمجرد افتراضات ابتداءً يتضح من أنه تند عنه أخطاء باستمرار في هذه المرحلة، إذ إنه مثلاً لا يُنشئ إضافات مألوفة تسمح بالتصويب. وسوف يحاول أحيانًا أن يصوب نفسه ذاتيًا حين يلاحظ أنه لم يُفهَم. وفي حال أخرى يصوب له شركاؤه في الاتصال. وبذلك يمكن أن يُوصَف الاكتساب اللغوي وتعلم اللغة بأنهما عمليات تصويبات مستمرة للافتراضات.

ويقدم لنا هذا الاستطراد المختصر دليلاً تجريبيًا أوليًا على إجراء تحليل لمسألة لا مخرج لها موجودة من قبل لصالح أسبقية المعاني النصية، باعتبار أن المعاني المعجمية – من منظور جيني – لا تُكتَسب دائمًا إلا من الأولى. ويمكن أن نورد في أثناء ذلك أيضًا أدلة خاصة بنظرية النص لتحليل المسألة التي لا مخرج لها في الاتجاه المشار إليه.

/132/ وقد أشرنا من قبل في عدة مواضع إلى أن وحدات المعجم لا ترد في الواقع إلا بوصفها وحدات مُتَضَّمنة. ولا يمكن أن تكون مستقلة إلا في أثناء التحليل، وذلك بمساعدة منهج التجزيء. ومن ثم يمكننا أن نقتفي مفهوم ز. ى. شميت (1969) الذي أكد أنه ليس لكلمات منعزلة وجودٌ دال إلا من خلال أنها:

١) توجه بوصفها أجزاء نصية وجودًا ثانويًا، أي أنها مدعمة أساسًا في ترابطات كثيرة.

٢) يجب أن تصحبها إحالات ما متضمنة في موقع مستقل أيضًا إلى استخدام متقدم أو ممكن (أو يُستعان بقدرة مناسبة للمتكلمين على التذكر) أو تحتاج إلى عنصر إحالة إلى إمكانية الائتلاف» (ص٩٢).

مثل هذه العناصر الإحالية يمكن أن تُعرَض في شكل سمات سياقية. ويسترسل شميت بعد ذلك قائلاً: «يعد الربط السياقي، من منظور تأسيس كفاية

دلالية، أساسيًا في المقام الأول؛ ففي حالة جماعة مثقفة من المتكلمين تعني الكلمة المنعزلة (المستقلة) أنها كلمة مستقلة عن سياقات (علاقات) دالة أي أنها تنقل محتوى أساسيًا (قيمة وسطى إحصائيًا) لمعلومة من كم كبير من مواقف الاستعمال إلى الموقع المستقل«. (ص٩٢).

»وقد يوصف المعجم تبعًا لذلك بأنه مدونة (مادة لغوية) استكشافية من نُخب سياقية وموقفية، وبتعبير آخر هو مخزون منتقي تقعيدي – معياري أو جدولي من استعمالات موفقة للكلمة« (ص٩٢). ويضم المعجم آخر الأمر كمًا من الافتراضات حول استعمال العناصر المفردة (الوحدات المعجمية) في لغة ما. وتُقاس قيمته بالمدى الذي يكفل لمستخدميه التنصيص الموفق اتصاليًا لعناصره. ومن هذه الناحية يُخضع كل معجم أيضًا لتصويت الافتراضات دائمًا. ولا توجد معاجم «تامة».

ونريد أن نوضح بمثال: كيف يعلم عالم صناعة المعجم مثلاً – مع الأخذ في الاعتبار علامات التبعية السابق صياغتها. نفترض أن علينا تصور المادة المعجمية «Karte» «(خارطة، ورق اللعب، تذكرة، بطاقة، قائمة). كيف يجب أن نمضي في ذلك؟ سوف نجمع بادئ الأمر مادة لغوية من نصوص متباينة ترد فيها هذه الوحدة المعجمية. ويمكن في إشارة إلى اختبارنا أن تجدر وجهة النظر الخاصة بالبحث عن معان نصية كثير للوحدة المعجمية قدر الإمكان، منحرفة بعضها عن بعض على نحو دالٍ. ونصنف بعد ذلك الأمثلة المفردة، أي كل ما يجمل النصوص أو أجزاء نصية في عمود، يكون فيها للوحدة المعجمية «Karte» المعنى النصي ذاته. /133/ وبذلك وفرت المادة المعروضة المصنفة نموذج تنصيص لهذه الوحدة المعجمية. وفي إطار هذه المحاضرات يجب أن نتخلى عن عرض هذه العملية عرضًا مفصلاً. ونقدم بدلاً من ذلك نموذج تنصيص مختصر للغاية، حيث نريد أن نضع معه نصب أعيننا أن ثمة عددًا كبيرًا من حالات تنصيص مماثلة يُطابق كل نمط من أنماط التنصيص المدرجة في قائمة فيما

يأتي:

١) لا أستطيع أن أجد هذا المكان على الخارطة.

٢) كتبت عائلة ماير إلينا بطاقة في أثناء قضاء الإجازة.

٣) ستحجز لنا تذاكر لهذا الفيلم.

٤) أيها النادل! قائمة الطعام من فضلك.

٥) لديّ أوراق اللعب. لا ينقصنا الآن سوى ولد ثالث.

وتكمن الخطوة التالية في إعداد المعنى المعجمي للوحدة المعجمية «Karte» من نموذج التنصيص. ويمكن أن نصف هذا المعنى بوجه عام بأنه نتاج التجريد من كل معانيها النصية. ويعني هذا أن المعنى المعجمي لوحدة معجمية ما يشتمل افتراضًا على مجموع معانيها الفعلية في نصوص.

ويوجد الآن السؤال عن شكل العرض. في الأساس لا يهم أي شكل يستخدم في ذلك. فهذا السؤال يتحدد في المقام الأول وفق محيط المستقبلين لمعجم ما. وقد يكون معقولاً عرض تفسيري أو عرض في صورة قوائم للسمات مكتملة قدر الإمكان. ويجوز أن يكون من المفيد في أغلب الحالات أن يُقدم معها نموذج تنصيص قاصر. الفيصل في الحكم على كيف معجم ما – وبذلك نعود إلى أفكارنا المدخل – هو أن تُوضع تحت يدي المستخدم قواعد ثابتة بوجه عام ما أمكن ذلك، تتيح له الاستخدام الاتصالي لوحدات المعجم من خلال النطاق الكامل لشيوع إمكانية إلحاقها الأفقية. ويمكن أن يعرض هذه القواعد – كما رأينا في المبحث ٦–٤–٣– في شكل مقتصد لسمات سياقية.

[يمكن أن يُعرض المعجمي لوحدة معجمية ما بوصفه نتاج التجريد من معانيها النصية. ويصح على العكس من ذلك أن يُفسر كل معنى نصي بأنه تحقيق (تفعيل) اتصالي لمعنى معجمي.].

٦-٥ مشكلة الإحالة

/134/ يضم النص عادة – بغض النظر عن نصوص موجزة، مثل نصوص مكونة من كلمة واحدة مثلاً – عددًا كبيرًا من توجيهات الإحالة. أما السؤال الذي نريد أن نتجه نحو فيما يأتي فهو:

- وفق أي شيء يتحدد عدد توجيهات الإحالة في نص ما،
- و- كيف يمكن أن تُوصف أبنية توجيه إحالية وصفًا لغويًا؟

ولقد وصفنا في المبحث ٦-٤-٤ المعاني النصية للوحدات المعجمية بأنها تحقيقات (أوجه تفعيل) سياقية و/ أو موقفية لمعانيها المعجمية، أي بوصفها تحقيقات لإمكانات الإحالة (وفسرنا الشروط الدلالية لذلك في المبحثين ٦-٤-٢، و٦-٤-٣).

ونستنبط من ذلك – بشكل مؤقت – فرضية أن الوحدات المعجمية مع تنصيصها تقوم بوظيفة إحالية. ويمكن أن تتحدد هذه الفرضية على النحو الآتي: عن طريق الوحدات المعجمية المفردة في نص ما يستند متكلم ما في كُلٍّ إلى »عناصر الواقع« المفردة (الأشياء، والأحوال ... الخ) أو يُحال مستمع ما من خلال المتكلم إليها ذاتها، حيث يتحدد من خلال المعاني النصية للوحدات المعجمية: ما عناصر الواقع التي يتعلق بها الأمر في كُلٍّ (يختلف مثل هذا النهج من هذه الناحية عن نهج علماء علم دلالة الكلمة، حيث لم يعد يُسأل الآن عن الإحالة لوحدات معجمية مستقلة، بل عن الوظيفة الدلالية لوحدات معجمية مُنَصَّصة، ومن ثم محولة إلى معنى مفرد عادةً). فإذا ما أريد إثبات وجاهة هذه الفرضية، يمكن أن يُجاب عن الجزء الأول من سؤالنا كما يأتي: يتحدد عدد توجيهات الإحالة في نص ما وفق عدد وحدات المعجمية.

٦-٥-١ تحليل مؤقت للإحالة

نريد أن نبحث بمساعدة نص مثال: هل يصدق هذا الزعم.

قتيل في نزاع بين كمبوديين في باريس. (باريس (AP))

في نزاع دموي في مسكن طلاب كمبوديين في جامعة باريس أسفر عنه قتيل وثلاثون جريحًا تقريبًا. فبعد إبلاغ الشرطة لقي طالب مصرعه برصاصة في الرأس. تبعًا لتقريرات شهود عيان كان حوالي ٥٠ من أنصار الرئيس الكمبودي المخلوع الأمير سيهانوك قد تسلسلوا إلى الحجرات، /135/ وهاجموا أنصار حكومة المرشال لون نول. واستخدم المهاجمون قضبانًا حديدية، وسكاكين طويلة وأحجار الرصيف. كان محيط مسكن الطلاب الذي أغلقته الشرطة بالمتاريس قد انتثرت فيه الأنقاض. (صحيفة زود دويتشه ١٩٧٣/١/٩).

وتبعًا لفرضيتنا قد نشير إحاليًا من خلال هذا النص إلى عدد كبير من أشخاص وأشياء ووقائع متفرقة. ومع ذلك فليس مدار الحديث في هذا النص – يُستنتج هذا على أية حال من نصوص غير معدة لغرض لغويًا – عن طلاب أو سكاكين أو أحجار رصف أو أشياء أخرى في المقام الأول، بل عن بعض علاقات قليلة بين وقائع، يكون قارئ الصحيفة على علم بها بوجه عام (تعد إذن جزءًا من نموذجه عن الواقع)، ويجب أن يستند إليها، حين يريد أن يفهم الخبر –«الجدة»– في النص. مفهوم الإحالة هو إذن بمثابة إشارة إلى ما هو مشترط عن قصد أو استناد إلى ما هو مدرك، كلٌّ حسبما يحتج المرء هل من منظور المتكلم أو من منظور السامع. و تُعيَّن هذه العلاقات من خلال وحدات معجمية مفردة، وليس من الممكن أن تُعرف من وحدات معجمية مفردة أيضًا، بل من ترتيبات محددة للوحدات المعجمية فقط. ولنحاول ابتداء أن نكشف بطريق حدسي، أي بناءً على كفاءتنا بوصفنا متكلمين/ مستمعين للغة الألمانية، عن توجيهات الإحالة المختلفة الواردة في النص وحاملاتها – وسوف نأتي إلى الحديث عن السؤال حول

الإمكانية الموضوعية للتحديدات التي نلقاها فيما يأتي في المبحثين ٦-٥-٣، ٦-٦- وعن مطالعة النص سنُعني بعلاقات بين الوقائع متباينة في عمومها:

ثمة توجيه إحالي عام إلى حد ما، يُوجه إلى قارئ النص، يمكن أن يعبر عنه في صيغة الأمر: «ارجع إلى ظاهرة القلاقل السياسية المعروفة إلى حد ما!». لا يدفعنا إلى مثل ذلك التفسير المعنى النصي لوحدة معجمية مفردة، بل التعاضد الدلالي للمعاني النصية لسلسلة كاملة من الوحدات المعجمية. لذا لا يجيز مثلاً تنصيص الوحدة المعجمية «نزاع» استنتاج أن الأمر يتعلق بقلاقل سياسية. ولا يُسوغ ذلك الاستنتاج إلا حين تُدرك معها أيضًا وحدات معجمية مثل: «أنصار، ومخلوع، ورئيس، وأمير، وحكومة، وتسلل، وهاجم».

بيد أن نصنا يضم أيضًا توجيهات أكثر خصوصية. سوف نحيل أيضًا إلى الواقعة المعروفة أيضًا لقلاقل الطلاب. وذلك من خلال الوحدتين المعجميتين «جامعة، وطالب» مثلاً. ولكن هذا التفسير أيضًا لا يُسوغ إلا حين تُرى الوحدتان المعجميتان المذكورتان متصلتين بالوحدتين المعجميتين «نزاع، والشرطة ... الخ».

ويحلينا نصنا بخلاف ذلك إلى علاقات معينة في دولة كمبوديا. ولا يسوغ إتمام هذا التوجيه الإحالي أيضًا الرجوع إلى استخدام وحدة معجمية مفردة فقط، بل إلى تفاعل عدد كبير من وحدات لغوية ليس غير. وتسهم في هذه الحال ضمن ما يسهم أسماء الأعلام أيضًا، ومن الأهمية بمكان للحكم على القيمة الموقعية لهذا التوجيه الإحالي أنها لا ترد من أجل ذاتها (لا يريد النص في المقام الأول أن يحيط مستقبلين بالعلاقات في كمبوديا)، بل إنها تستخدم لتخصيص توجيهات الإحالة الواردة فيما سبق «قلاقل سياسية» و «قلاقل طلابية».

ويسري الشيء نفسه على الإشارة إلى أن الأمر يدور حول نزاع مسلح. ولا يعلمنا نصنا أي شيء أساسًا حول أي الأشياء التي يمكن أن تستخدم أسلحة.

وكوننا ربطنا الوحدات المعجمية »قضبان حديدية، و سكاكين، وأحجار رصف ... الخ« بوجه عام بظاهرة «سلاح» لا يرجع إلا إلى حقيقة أنها تستخدم معًا مع وحدات معجمية أخرى، مثل: هاجم في سياق واحد هو نفسه. وفي سياقات أخرى يمكن أن تسهم في تحقيق توجيهات إحالية مغايرة تمامًا. لذا يمكن مثلاً أن يكون مدار الحديث في نص ما أيضًا حول أعمال بأحجار الرصف في الشوارع. ويكون توجيه الإحالة في هذه الحال مغايرًا.

أخيرًا يضم نصنا تخصيصًا آخر. نحن نعرف أن الناس يصابون بأضرار عند القلاقل. وينتج هذا التوجيه الإحالي أيضًا عن التفاعل الدلالي بين وحدات معجمية عدة، مثلاً بين الوحدات المعجمية «دموي، وقتيل، وجريح، وموت». ويسري على هذه الوحدات المعجمية ما قلناه آنفًا. ولذا فإن من المعقول مثلاً صور التنصيص بـ «دموي»، و «موت» التي تحيل السامع إلى مجال مغاير تمامًا من نموذجه عن الواقع.

وربما يضاف أيضًا أن نصنا يبلغنا أن الأحداث وقعت في باريس. وفي هذه الحال يتعلق الأمر بتوجيه إحالي يتم في الواقع بناءً على استخدام وحدة لغوية مفردة. ومع ذلك فإننا نتعامل هنا مع حالة دلالية خاصة. وذلك أولاً لأن الأمر يتعلق مع الوحدة المعنية باسم علم – لا تسلك هذه الوحدات دلاليًا مسلك الوحدات المعجمية الأخرى في اللغة، وثانيًا لأن الأمر يدور في حالة «باريس» حول اسم علم مشهور للغاية. ولو انتقل الحدث المعروض إلى «بلوهوريزونته» فإنه من المحتمل جدًا أن يُسمح باستخدام وحدات لغوية أخرى حتى يكفل تحول مكاني إلى البرازيل.

ويمكن أن نجمل توجيهات الإحالة التي كُشِف عنها بطريق حدسي (أي بناءً على كفاءتنا اللغوية ومعرفتنا عن الواقع) التي يضمها نصنا على النحو الآتي تقريبًا. سوف نحيل من خلال النص:

١) إلى قلاقل سياسية،

٢) نقلت إلى مسرح الحدث باريس، وفيها

/137/ ٣) تورط طلاب، وهم

٤) طلاب كمبوديون من تيارات سياسية مختلفة؛

٥) بناءً على أنه قد استخدمت أسلحة

٦) وأصيب الناس في ذلك بأضرار.

وإذا قارن المرء الآن عدد التوجيهات التي كشفنا عنها بعدد الوحدات المعجمية المستخدمة في هذا النص، فإننا نصطدم بتناقض واضح: فإن حوالي ٤٥ وحدة معجمية يقابل ست توجيهات إحالة. هذه الحقيقة وحدها توعز بنتيجة أن فرضنا في الصورة التي صغناه فيها آنفًا على سبيل المحاولة لا يمكن الإبقاء عليه (وهو أن عدد توجيهات الإحالة في نص ما يتحدد وفق عدد وحداته المعجمية).

ونحب أن نقر أن عدد توجيهات الإحالة الواردة بطريق التصنيف الفرعي أو الفصل يمكن أن تزيد توجيهًا أو آخر. فيمكن مثلاً أن يُفرع التوجيه (٥) بأن يكون الحديث عن أسلحة نارية وضرب وطعن وقذف. وتُلاحَظ حول ذلك ثلاثة أمور:

- أولاً: لم يتعلق الأمر هنا بتوجيهات إحالة ذات طبيعة مغايرة أساسًا، أي بقيت إلى الآن مهملة منا تمامًا، باعتبار أن الأمر دار حول أوجه فصل لها ذاتها بوجه خاص.
- ثانيًا: لا يمكن أن تُجرى تصنيفات فرعية بالمفهوم المشار إليه آنفًا بخلاف حالة الأسلحة النارية (فالنص يضم الوحدة المعجمية «طلقة في الرأس») إلا بشكل ضمني. لذا تعلمنا الخبرة أن أحجار الرصف تصلح أسلحة للطعن بشكل أقل من سكاكين طويلة تقريبًا. ومع ذلك لم يُوضَّح في النص بناءً على هذا التفريق، أي لم يشر إليه من خلال استخدام وحدات معجمية مناسبة.

- ثالثًا: قد يتوصل المرء نفسه بمراعاة تصنيفات فرعية أخرى ممكنة إلى ٤٥ توجيهًا إحاليًا مختلفة ليس على سبيل التقريب أيضًا.

ومن المحتمل بوجه عام ألا يُوفق قراء آخرون لهذا النص إلى النتائج ذاتها على وجه الدقة فيما يتعلق بتوجيهات الإحالة المتضمنة فيه. ومن الممكن أن تجد مجموعة معينة من القراء نفسَها – بناءً على نموذجها الخاص عن الواقع – تحيل إلى الحقيقة المغيظة لقلاقل الأجانب الأبدية. ولا يمكن أن نستبعد هذه الإمكانية كليةً، حيث إننا نثبت في الواقع قيمة في تحديد أنه في نصنا ليس مثل هذا التوجيه صريحًا، أي يُقَدَّم من خلال استخدام وحدات معجمية وإمكانية إحالة مناسبة. ونستطيع أن نستنبط من نصنا بوجه خاص أن الأمر يتعلق في هذا الحال بأجانب ثائرين، ونستطيع أن نستنبط من توجيهات الإحالة في النص أكثر من ذلك بكثير. مثل حقيقة أنه في فرنسا ما يزال كثير من سكان المستعمرات الفرنسية سابقًا يتوقف فيها بشكل واضح لأغراض الدراسة. /138/ غير أنه يصير بذلك واضحًا في الوقت نفسه من خلال أي شيء تختلف مثل تلك الاستنباطات عن توجيهات الإحالة المتضمنة في النص. وهي تقع في مجال الاستنتاجات المحتملة للغاية التي يمكن أن تُستقى من قراءة النص، ولكن لا يجب أن يكون الكاتب قد قصد إليها.

ويمكن أن يُحاول الآن تأكيد محلوظاتنا تجريبيًا بأن يقدم هذا النص لنخبة ممثلة للقراء. ربما يتجاوز إنجاز ذلك في تلك الأثناء إطار محاضراتنا. وعلاوة على ذلك لا يهمنا في هذا الموضع إلا بدرجة ضئيلة الكشف عن منهج موثوق به لوصف الإحالة في النص – سوف نأتي إلى الحديث عن هذا الجانب المبحث ٦-٦، بل على الأرجح يهمنا فحص فرضنا الذي طرح في المدخل، والاستنتاجات المسفرة عنه.

٦-٥-٢ الإحالة والمعنى النصي

نؤكد كنتيجة أولى أن عدد توجيهات الإحالة في نص ما لا يتطابق مع عدد وحداته المعجمية. فهو في أغلب الأحوال أقل بكثير جدًا. ويمكن أن تُؤيِّد هذه النتيجة باختبارات لعدة أشخاص أيضًا. ويمكننا بوجه عام أن نقول إن تحقيق توجيه إحالي يرتكز على الدمج الأفقي للمعاني النصية لوحدات معجمية من أ:ى.

وتتيح لنا ملحوظاتنا إقامة جسر دلالي بين المعجم من جهة والنص من جهة أخرى. فالمعاجم – كما قلنا – تضم مقدرة إحالية، والنصوص تضم توجيهات إحالية. ويمكننا أن نصف المعنى المعجمي لوحدة معجمية ما بأنه نتاج الدمج الجدولي (الرأسي) لمعانيه النصية أ:ى. وعلى العكس من ذلك من الممكن وصف الإحالة بأنها نتاج الدمج التركيبي (الأفقي) للمعاني النصية أ:ى (أي للمعاني النصية لوحدات معجمية أ:ى متضمنة في نص ما). وبذلك تشغل المعاني النصية موقع الصدارة الفاصل بين قدرات إحالية من جهة وتوجيهات إحالية من جهة أخرى (انظر حول ذلك أيضًا المبحث ٦-٦-٣).

٦-٥-٣ الأحداث

قبل أن ننتقل في المبحث ٦-٦ إلى شرح نموذج لوصف أبنية إحالية، يجب علينا أن نناقش أيضًا جانبين من إشكالية الإحالة، /139/ للحكم عليهما تأثير جوهري في البناء الدلالي للنظرية. فمن جانب يتعلق بالتضمينات (الاستلزامات) الخاصة بنظرية المعرفة لمفهوم الإحالة، ومن جانب آخر بالتضمينات الخاصة بنظرية الاتصال لمفهوم الإحالة. ويجب أن نُقيم الحساب على بنية ما يشار إليه إحاليًا في نص ما، ونريد أن نتتبع السؤال الآتي: ما غرض أن يشار إحاليًا إلى شيء ما في النص بوجه عام.

لقد حددنا بمصطلح «إحالة» تلك العلاقة التي توجد بين منطوق لغوي (أي نص أو فقرة نصية) من جانب، ومكونات نموذجنا عن الواقع من جانب آخر،

ويتضح من ذلك التحديد المفهومي أن المرء لا يستطيع في معالجة مشكلات إحالية أن يقتصر عند معالجة مشكلات إحالية على تحليل أبنية لغوية فقط، إذ تشترط معالجة مناسبة أيضًا وصفًا – محدودًا على الأقل لبنية ما أطلقنا عليه إلى الآن بوجه عام نموذج الواقع. وتستخدم النظرات الآتية في إيضاح أدق لهذا المفهوم.

على أي نحو يوجهنا ما هو واقعي أو على أي نحو يحضرنا؟ أين يكمن ما يعلل لنا «أهمية الموضوعات أو الأشخاص أو الأحوال التي نُواجه بها في الحياة؟ لننظر بناءً على ذلك في بعض الأمثلة. كيف تُحدد القيمة الوظيفية التي يباشرها ڤيللي برانت في نماذج الواقع؟ إن ڤيلي برانت ليس أساسًا شخصًا مفردًا، يوجد إلى جوار أشخاص آخرين معروفين» في ذاتهم ولذاتهم«؛ إنه ليس سوى نموذج لنوع ما؛ نوع له رجلان وعقل أو نوع آخر. هو بالنسبة للغالبية المستشار الحالي [وقت تأليف الكتاب] لألمانيا الاتحادية، وهو بالنسبة لكثيرين إضافةً إلى ذلك أو ربما بادئ ذي بدء رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي، أو حامل جائزة نوبل للسلام عن عام ١٩٧١، أو العمدة الحاكم الأسبق لبرلين. ويرى فيه آخرون من ناحية أخرى «خائنًا للوطن»، مصفيًا لاهتمامات قومية. وهكذا يكون ڤيلي برانت جزءًا من نماذج الواقع بقدر ما يمكن أن ينتظم في علاقات (سياقات) معينة. ويسري الشيء نفسه على كل الأشخاص المعروفين لنا، وعلى كل موضوع أياً ما كان في معرفتنا. فالسكين ليس موضوعًا» في ذاته«.إنها أداة للطعام، وعدة الجزار، وسلاح للقتل الخ. فالأشياء أو الأشخاص أو الأحوال لا تكون موضوعًا (متحققًا) إلا بقدر ما يكون للمرء علاقة بها بوصفه فاعلاً أو بقدر ما يعرف نظمها في علاقات (سياقات) فعل أو علاقات (سياقات) واقع.

/140/ شُغِل ز.ى. شميت بوجه خاص في وقت مبكر في سلسلة من نشرياته (مؤلفاته) بتضمينات لمشكلة الإحالة وبخاصة نظرية المعرفة. ونحيل على وجه الخصوص إلى أعمال ز. ى. شميت في السنوات 1969 (الفصل الرابع)، و

1971 و 1971أ. وسنتجه فيما يأتي إلى بعض الأفكار التي تضمنتها.

يمكن للمرء من خلال نظرة ظاهراتية (فينومنولوجية) أن ينطلق من أن الأشياء/ الموضوعات لا ترد مستقلة تمامًا (على الأقل ليس بالنسبة للإنسان)، بل ترد دائمًا بوصفها عوامل (موظفات) أو حاملات لأدوار في أحداث (...)، في ترابطات بين اهتمامات وأهداف وأفعال، متضمنة في عملية إدراك، وأحداث معايشة ومواجهة ونظر (ز.ى. شميت ص٥٣: 1969). ويفهم شميت تحت حدث (أحداث) – نقل هذا المفهوم عن شاپ Schapp (وغيره 1959)- إطار التأسيس، والورود لكل ما يمكن أن يكون موضوع خبرة (معرفة) إنسانية. وهكذا لا يُشتمل في ذلك على مثل هذه الموضوعات المعرفية، مثل الأشياء أو الخواص أو الأحوال فحسب، بل على أفعال لغوية مفردة أو أفعال غير لغوية أيضًا. فهي لا يمكن أن تُدرك أو تُفهَم إلا حين تعرف أحداثها (وقائعها)». فلا ترد أشياء (عناصر) أساسًا، بل أحداث/ مواقف، يمكن أن تُحلل ما فيها من عناصر، وفق اهتمامات مختارة، ومنظورات براجماتية وجوانب نظر ومقاصد. وتقدم الـ (...) أحداث في الوقت نفسه لورود أشياء وإضفاء المعنى على أشياء (ز، ى. شميت ص٥٦: 1959).

إذا كانت الأحداث تقدم إطار التأسيس لكل ما يمكن معرفته (ومن ثم لكل ما هو واقعي بالنسبة لنا)، وهو ما قد يكون مناقضًا للعقل في رأي شميت، فإن المرء يرغب في أن يحاول أن يؤسس مفهوم الأحداث من ناحيته أو أن يفسر الأحداث تفسيرًا انطولوجيًا على نحو ما؛ فهي لا تُبحَث بوصفها موضوعات، بل بوصفها وجودًا للعلاقات فقط (...). »الحدث« لا يعني أكثر من أنه: «لا يوجد شيء يمكن أن يُعزل/ يكون معزولاً عزلاً تامًا» (ص٥٦). وهكذا فإن الحدث في مفهوم شاپ وشميت مفهوم علائقي. ولا تعد وقائع مفردة واقعية بالنسبة لنا إلا بقدر ما يمكن أن تدخل في علاقة مع وقائع مفردة أخرى. ويمكن أن تكون تلك العلاقات مكانية، وزمنية، وسببية وغائية وغيرها. ولذلك لا يجوز أن يُساوي بين مفهوم الأحداث المستخدم هنا، ومفهوم الحدث التاريخي. وفي هذا المفهوم

الموسع قد يكون التاريخ بوجه خاص نمطا خاصًا للحدث.

ويتخذ ڤتجشتاين موقعًا يمكن أن يقارن في كتابه «بحث منطقي فلسفي»: »فكما لا يمكننا أن نتصور على الإطلاق موضوعات (أشياء) مكانية خارج المكان، وموضوعات (أشياء) زمانية خارج الزمان، فلا يمكننا أن نتصور موضوعًا خارج إمكانية ربطه /141/ بموضوعات أخرى« (ڤيتجنشتاين 2.012: 1969)» كل شيء، كأنه، في مكان لأحوال ممكنة. هذا المكانَ يمكن أن أتصور فارغًا، ولكن (لا يمكن أن أتصور) الشيءَ دون المكان« (2.013). ومع ذلك يصبح في الوقت نفسه أيضًا – كما رأينا فيما سبق – أن الأشياء يمكن أن تُوظف في ترابطات (أحداث) متباينة. ولا يرتبط واقعها بوجه عام بحدث مفرد. ومآل هذه الحال ابتداءً أنها يمكن أن تستقل بوجه عام، ومن ثم تشير إلى استقلال نسبي. ويصوغ فيتجنشتاين هذه الواقعة على النحو الآتي: »الشيء مستقل باعتبار أنه يمكن أن يرد في كل الأحوال الممكنة، ولكن هذا الشكل للاستقلال هو شكل للربط بالحال، شكل عدم الاستقلال« (2.0122)،» وحين أعرف الموضوع (الشيء) فإني أعرف أيضًا كل إمكانات وروده في أحوال« (2.0123).

هنا نقابل توازيًا مهمًا مع المعطيات اللغوية. ولقد أكدنا أن معرفة المعنى (المعجمي) لوحدة معجمية مفردة يمكن أن ترجع إلى معرفة إمكانات استخدامها (إمكانات إلحاقها) في نصوص، أي إلى معرفة معانيها النصية إجمالاً. ولا تكون الوحدات المعجمية أيضًا قابلة للاستقلال، ومن ثم لجعلها معجمية إلا لأنها ترد في نصوص مختلفة. ويصف ز. ى. شميت العلاقة بين اللغة والواقع على النحو الآتي: وكما أن (...) عنصر الواقع لا يمكن أن يلاحظ إلا في إطار ظاهرة وإشارة مؤسسة له؛ ويصير ذا معنى ومن ثم واقعيًا، ولا يمكن أن يكتسب دورًا/ وظيفة، ومن ثم دلالة إلا من خلال صلة بعناصر مجاورة، وبحدثٍ بوصفه نظامًا، فإنه (...) لا يكون تعبير لغوي ما ممكنًا وذا معنى إلا بإمكان استخدامه في إطار التأسيس لنص ما، الذي يتبع من جهته إطار حدث ما«. (ز. ى. شميت ص٧٦:

1969). وفي موضع آخر (ص٣٨: 1971) عرض شميت هذه العلاقة عرضا تخطيطيًا كما يأتي:

حدث

نص | حقيقة

عنصر النص (مختار) | عنصر الحقيقة (مختار)

وبذلك تكون لمكونات النص من وجهة نظر منطقية الوضع ذاته لعناصر الواقع. وفي كلتا الحالين يتعلق الأمر بعناصر مختارة./141/ فهي فيما يتعلق بورودها متعددة الوظائف. ومع ذلك قد يكون من غير المسوغ إرادة استنتاج علاقة تساوٍ ١:١ دلالية بين عناصر النص وعناصر الواقع من هذا البناء. ويمكن الآن أن ندلي بالقول الآتي حول بناء نماذج الواقع - التي تعرضنا لها في هذا المقام بوجه خاص: لا تتألف نماذج الواقع أساسًا من عناصر مفردة مستقلة (أشياء أو أشخاص أو أحوال مفردة)، بل من الأحداث المختلفة لها ذاتها. فالموضوعات المفردة الخ ليست موجودة بالنسبة لنا إلا بقدر ما نعرف أحداثها. فهي متعددة الوظائف لأنها ترد في أحداث مختلفة.

[يمكن أن توصف نماذج الواقع بأنها نماذج الحدث.].

نتوجه عقب هذه النظرات إلى جانب الإحالة الخاص بنظرية الاتصال، وكما رأينا في الفصل الثاني يتجه قصد المتكلم إلى أفعال لاحقة محددة يقوم بها السامع. هذه الأفعال يمكن أن تكمن في أفعال عملية (ينبغي على السامع مثلاً أن يغلق النافذة) أو في أفعال الوعي (الإدراك) (يطلب من السامع أن يُكمل أو يصحح نموذجه عن الواقع طبقًا للخبر). وهكذا يضم النص توجيه التعاقب بوصفه توجيهًا عامًا.

بيد أن توجيهات التعاقب لا تفهم إلا بناءً على معرفة مسبقة محددة من قِبَل السامع، إذ يجب أن يكون على علم بشفرة اللغة التي يُخاطب بها. وبناء على ذلك

يجب أن يتفق إلى حد بعيد مع المتكلم في الحكم على (تقدير) الموقف (يجب أن يلتحم معه في حدث الموقف). وأخيرًا يجب أن تتطابق نماذج الواقع لكل منهما إلى حد ما على الأقل. وتعد وجهة النظر الأخيرة ذات أهمية خاصة لمعالجة مشكلة الإحالة.

وقد حددنا توجيهات الإحالة بأنها توجيهات إلى السامع ليستند إلى أجزاء (شرائح) محددة من نموذجه عن الواقع، أي إلى أحداث معروفة له.

ويشكل تتبع توجيهات الإحالة شرطًا جوهريًا لفهم نص، لإمكانية إنجاز أفعال لاحقة. ولا يمكن أن تُفهم توجيهات التعاقب – أوجه الجِدة في النص – إلا عبر توجيهاته الإحالية. وبذلك تضم النصوص ما هو جديد وما هو معروف للسامع في الوقت نفسه. ولهذا السبب قد يكون من غير المناسب أن يُساوي بين أوجه الإحالة لنص ما ومضمونه، وظيفة الإبلاغ فيه. وما تزال نصوص، لا تنقل إلا ما هو معروف، ممكنة دائمًا. /143/ وتكون على النقيض من ذلك غير ممكنة في حالة ألا يضم نص ما إلا ما هو جديد بالنسبة للسامع. وربما يكون ذلك النص لا قيمة له، إذ لا يُفهم ما هو جديد إلا بالنظر إلى ما هو معروف مسبقًا.

إلامَ سنشير إحاليًا من خلال مقالتنا الصحفية؟ ليس إلى ما تريد أن تخبرنا أولاً عنه، بل إلى علاقات متفرقة عرفناها سلفًا عند القراءة، إلى أحداث مفردة. إلى حدث اشتبكت فيه الشرطة مع الطلاب، وإلى حدث كمبوي، وإلى حدث القضبان الحديدية، والسكاكين وأحجار الرصف الخ. ويجوز لقارئ للصحيفة لا علم له بهذه الأحداث أن يحار كثيرًا في أن يبدأ. ولكن أين يمكن ما هو جديد في هذا النص؟ إنه يكمن في الترتيب المخصص («غير المسموع به») لأحداثه الإحالية – أي لتلك الأحداث التي يُحال إليها القارئ – التي تنتج، مجتمعةً، حدثًا جديدًا. وهكذا لا يمكن أن يُعرَف الحدث الجديد (الخبر)، الذي يضمه نص ما، إلا عبر الإشارة الإحالية إلى أحداث معروفة. ومن البديهي من جهة أخرى أن حدثًا جديدًا نُقِل بطريق اتصالي إلى فعل اتصال آخر يمكن من جهته أن يصير حدث

إحالة، باعتباره قد صار جزءًا من نموذج الواقع لسامع ما. ولذا قد تكون مقالة صحيفة ما مثلاً، تعود إلى النص الذي درسناه، ممكنةً، فقد تضم «حدثًا مستأنفًا له» إن صح التعبير. حتى داخل النص ذاته يمكن أن تُلاحظ عملية التغيير الطبقي هذه. وتقدم نصوص – نصوص ذات طول محدد على الأقل – فيما بعد عددًا كبيرًا من أحداث جديدة، حيث يمكن أساسًا أن يصير كل حدث هو ذاته حدث الإحالة للحدث اللاحق، وذلك حين يسهم في بناء الأخير. وهكذا فقد تعرفنا قسمًا كبيرًا من الأحداث التي نُوجِّه إليها إحاليًا في نص ما، من جهتها بطريق الاتصال اللغوي.

[نَسِم تلك الأحداث التي يُوجَّه إليها إحاليًّا مستمع ما من خلال نص ما، بأنها أحداثه الإحالية.].

٦-٦ التناظر

رأينا أنه لا توجد في نص ما وحدات معجمية مفردة توجهنا إحاليًا إلى نموذجنا عن الواقع، وأنه لا توجد أيضًا موضوعات مفردة أو أشخاص فرادى أو أحوال مفردة – منفصلةً عن محيط ورودها – نوجّه إليها. /144/ وعرفنا بدلاً من ذلك أنه يمكن أن تنشأ علاقة إحالية بين تقسيم وحدات معجمية إلى مجموعات من جانب، وأحداث (ترابطات/ سياقات الأحوال) من جانب آخر فقط. وقد وصفنا موضوعات الإحالة – الأحداث – في الفصل السابق باستفاضة. ونُعنى فيما يأتي بإخضاع حاملات الإحالة – تقسيم الوحدات المعجمية إلى مجموعات في النص – لتحليل دلالي أكثر دقة. ونتجه من أجل هذا الغرض إلى مقالتنا الصحفية مرة أخرى.

لقد أكدنا في المبحث ٦-٥-١ أن قارئ هذه وغيره يحال إلى الظاهرة المعروفة، أو – على نحو ما سنقول الآن – إلى حدث القلاقل السياسية (حيث نفهم «حدثًا» بالمعنى الذي حددناه). ولقد أرجعنا حقيقة أن الحديث حول قلاقل بوجه عام إلى الورود المشترك لوحدات معجمية، مثل: «نزاع، ويقتحُم، ويهاجم».

وقد استدللنا على الطبيعة السياسية لهذه القلاقل من تجميع الوحدات المعجمية «أنصار، ومخلوع، ورئيس الدولة، وأمير ... الخ». ولقد ربطنا للأمر ذاته أيضًا بين التوجيهات الإحالية الأخرى للنص وتجميعات محددة للوحدات المعجمية.

ماذا يعوزنا – من وجهة نظر دلالية – حين نقارن الوحدات المعجمية المفردة لهذه المجموعة بالتجميعات المختلفة؟ نستطيع أن نلاحظ أن الوحدات المعجمية لمجموعة ما تتميز بسمة مشتركة أي بسمة دلالية متكررة، تفترق من خلالها من ناحية أخرى على نحو مميز عن الوحدات المعجمية للمجموعات الأخرى. ولذا تتضمن مثلاً الوحدات المعجمية للمجموعة: «أنصار، ومخلوع، ورئيس الدولة، وأمير، .. الخ» السمة [سياسي]. نريد أن نقول إنه تسود فيها (في المجموعة) هذه السمة – لورودها متكررة – كلَّ السمات الأخرى.

لنفحص هذا الزعم على سبيل المثال بالوحدتين المعجميتين «أمير»، و «مخلوع». تضم «أمير» فيما تضم إلى جانب السمة [سياسي] السمة [فرد من أسرة حاكمة] أيضًا. غير أن هذه السمة ليست غالبة في نصنا، إذ لا تظهر ثانية في أية وحدة من الوحدات المعجمية الأخرى في النص؛ أي لا يمكن أن يُستدل في النص على مجموعة وحدات معجمية تختلف عن مجموعة أخرى من خلال هذه السمة.

بيد أنه توجد في نصنا وحدات معجمية تشاركها الوحدات المعجمية «أمير» السمة [سياسي] (كما رأينا). ولا يُحال إلى حدث ملكي، بل إلى حدث سياسي. ويمكن في نصوص أخرى على العكس من ذلك أن تسود السمة [فرد في أسرة مالكة] على السمة [سياسي] في الوحدة المعجمية «أمير». وذلك في نص عن الأسرة المالكة الإنجليزية. وفي نص حكاية خرافية من ناحية أخرى يستدل بالنسبة لـ «أمير» على غلبة سمات، مثل: [شجاع] و [نبيل] – /145/ وقد تُصفّى السمة [سياسي] في هذه الحال بصورة تامة أيضًا.

ويمكننا أن نجرّب ملحوظات مماثلة على الوحدة المعجمية «مخلوع» أيضًا (كما هي الحال على كل الوحدات المعجمية الأخرى). وفي أوجه تنصيص معينة سوف نبحث سمات مثل [طبي] أو [ضرائبي] بوصفها سائدة. فمن المعروف أنه يمكن إبعاد أدوية من العلاج، وطبعات خاصة من الضريبة أيضًا.

وهكذا تكون غلبة سمة ما دائمًا خاصية أو نتيجة لتقسيم وحدات معجمية إلى مجموعات. ولذلك لا يمكن أن يطبق مفهوم غلبة السمة على وحدات معجمية منعزلة. وفي الواقع يمكن أن توصف الوحدات المعجمية في لغة ما دلاليًا بمساعدة حزم من السمات (مركبات من السمات)، حيث تكون تقسيمات متدرجة خاصة بمنطق المفاهيم (حتى درجة معينة على الأقل) ممكنة داخل حزمة العلامات. غير أنه لا علاقة لهذه الشكل من تدرج العلامات بغلبة العلامات. ويمكن أن تُحكم علامات أعمق من جهة التدرج بعلامات أعلى من جهة التدرج، بل يصدق العكس تمامًا أيضًا (ويمكن أن تكون الحال الأخيرة هي الأكثر شيوعًا).

نريد أن نوضح هذه العلاقة مرة أخرى بالوحدة المعجمية «أمير». فمن جهة منطق المفاهيم تعلو السمة [حي] السمة [فرد في أسرة مالكة]. ومع ذلك لا يمكن أن تُستخلص من هذه الحقيقة نتيجة أن الأولى تغلب الأخيرة في حالة التنصيص أيضًا. ولننظر حول ذلك الفقرة النصية: «يُولّي الأمير تشارلز ولاية العهد في البلاط الإنجليزي». قد يكون ذا جدوى بقدر ضئيل وضع السمة [حي] في هذه الحال بوصفها سمة سائدة. وحين نقارن سمات مثل [شجاع] و [فرد في أسرة مالكة] بعضها ببعض، عرفناهما بأنهما قادرتان على السيادة، فإنه لا يُقدم بين تكلما السمتين أية تدرجات من جهة منطق المفاهيم على الإطلاق. فلا يمكن أن تُقارن كلتاهما بعضهما ببعض منطقيًا، إذ يوجد أمراء جبناء وحطّابون شجعان أيضًا. وهكذا لا يمكن أن يعد تدرج السمات معيارًا لأبنية السيادة (الغلبة).

بيد أنه من جهة أخرى تعني حقيقة أننا قادرون على أن نؤلف وحدات معجمية في مجموعات متجانسة من الوحدات المعجمية، أي متطابقة بالنظر إلى

سمة ما، أن كل وحدة معجمية من هذه الوحدات يضم هذه السمة (وكل السمات الأخرى القادرة على السيادة) على نحو كامن على الأقل في حال انعزالها أيضًا. فكمونُ السمة أو احتمالها هو الملازمُ لسيادة السمة. ولقد حددنا هذه العلاقة من قبل في سياق إمكانية الإلحاق الأفقي لوحدات معجمية. فتتميز وحدة معجمية منعزلة - هكذا قد قلنا - بوجه عام من خلال عدد كبير بدرجة أكثر أو أقل من سمات سياقية متنافسة فيما بينها، وهو ما يُحدِّد نطاقَ شيوع إلحاقه، /146/ ومن ثم إمكانات تحويله إلى معنى مفرد. وكما رأينا في أثناء ذلك، لا تقتصر أبنية السيادة (الغلبة) على علامات سياقية فقط: لذا تضم الوحدة المعجمية «Anhānger» (نصير، ملحق/ مقطورة، حلية معلقة) السمات السياقية [إنساني]، و [غير إنساني]، أو بصفة أخص [خاص بمركبة]. ومن خلال ذلك يعبر عن تعدد المعاني لهذه الوحدة المعجمية. وتعد السمة [سياسي]، التي تسود في حالة نصنا كل السمات الأخرى للوحدة المعجمية «Anhānger» (هنا نصير/ تابع)، على العكس من ذلك ليست سمة سياقية لها ذاتها، فهي لا تمثل إلا تخصيصًا ممكنًا (مقولة فرعية) للسمة السياقية [إنساني].

ومن النظرات المتقدمة نستطيع أن نستنبط فرضية أن المسؤول عن إتمام توجيهات الإحالة في النص في المقام الأول هو تلك السمات التي ترد مرة أخرى في عدد كبير من الوحدات المعجمية، أي تسود فيها، وتتيح بذلك أصلاً قبل أي شيء إجمال الوحدات المعجمية في مجموعة متجانسة دلاليًا. ولذلك يتضمن كل توجيه إحالي توجيه بحث محدد على مستوى التعلق (الربط الأساسي). ويمكن أن تُصاغ هذه المعرفة في القاعدة الضابطة: «إذا أردت أن تفهم نصًا، فصنف وحداته المعجمية وفق مجموعات أولاً، تسود فيها سمة دلالية (مشتركة) بوضوح كل السمات الأخرى!».

وتقوم السمة الغالبة فيما يبدو بوظيفة مفتاح، عنوان للحدث الذي تُعلق به إحاليًا مجموعة وحدات معجمية في نص ما. ويؤدي ذلك إلى أن المعاني النصية

للوحدات المعجمية التي تتميز بعدم تجانس دلالي فيما بينها في مكان آخر توحَّد في قاسم دلالي مشترك. ولذلك يمكننا أن نصف السمات القادرة على السيادة (الغلبة) بأنها قواسم محتملة للأحداث أيضا. ولمثل هذه السمات وضع المقولات. فهي المحك للتشكُّل الدلالي للنصوص وتنظيم نماذج الواقع (أنظمة الأحداث) أيضًا. ومن ثم قد يكون غيرَ مناسب أن يُتساءل هل يتعلق الأمر مع هذه السمات بمقولات وصف لغوية أساسًا أم خاص بنظرية المعرفة. من الضروري أن تكون الاثنين معًا، باعتبار أن النصوص تحيل إلى معارف، ويكتسب القسم الغالب من المعارف بدورها من نصوص.

وتدخل الأحداث المعروفة التي يوجه إليها إحاليًا مستمع ما ضمن الخبرات التي يجب أن يستند إليها هذا السامع حين يريد أن يتعرف الأحداث الجديدة بالنسبة له التي يضمها النص. وأخيرًا تعد السمات القادرة على السيادة (الغلبة) الضمانات لإمكانية الربط بين لغة وواقع غير لغوي. فهي تشكل بين كلا المجالين موضع المقارنة (وجه الشبه) (**das tertium comparationis**).

/**164**/ إن سيادة السمة يجب – كما رأينا – أن ترجع إلى تكرار السمة. والتكرار هو الجانب المشكل للبنية مطلقًا. فالنصوص بوجه عام يمكن أن تُبنى، لأن بها أجزاء متكررة (انظر حول ذلك أيضًا المبحث ٢-٤). ويسري هذا التحديد على كل مستويات تحليل النصوص، إذن على المستوى الفونولوجي والنحوي والدلالي والبراجماتي أيضًا. إننا لا نستطيع أن نتناول كل هذه الجوانب بالتفصيل بصورة أدق. وقد يقع ضمن ما يقع في مجال البراجماتية تحليل أبنية بلاغية، تتميز بقدر عالٍ جدًا من التكرار. ومن الطبيعي أنه يجب أن نُبقى نصب أعيننا عند ذلك أن فصلاً كهذا بين مستويات التحليل لا يبرره سوى نهج استكشافي. ويسري مثل ذلك أيضًا على التحليل الدلالي الذي نعني به أساسًا في هذا المحيط للموضوعات.

ولا توضح أبنية دلالية للنص. على نحو ما أسفرت عنه ملحوظاتنا. الا

بواسطة السمات المتكررة في النص. نريد أن نقول استنادًا إلى جريماس (1966/ وبالألمانية 1971) إن الوحدات المعجمية لنص ما التي تربط بينها سمة غالبة، ومن ثم متكررة تكوِّنْ مستويات تناظرها. ويحاول جريماس مستعينًا بمفهوم التناظر أن يبين أن النصوص، برغم أنها تتألف من وحدات غير متجانسة، واقعة على مستويات دلالية متجانسة (أي مستويات التناظر)، ومن ثم تشكل كلاً معنويًا (انظر جريماس ص٤٥: 1971).

ويلاحظ أن جريماس يفترض مستويات التناظر في حالة تكرار (Iterativitat) سمات سياقية بوجه خاص؛ ويصف هذه السمات بأنها سمَات سياقية أو وحدات دلالية. غير أن مثل هذا القصر يثبت بالنظر إلى التحليل الدلالي للنص بأنه محقق للغاية بقدر ضئيل، باعتبار أن أوجه التكرار وأبنية الغلبة – كما رأينا فيما سبق – لا تمكن أن تُحدَّد إلا مع السمات السياقية. ومن ثم تستند إلى رأي راستيه (1972) الذي يرتكز مفهومه للتناظر على تكرار كل السمات (انظر أيضًا إسهامه في الجزء الثاني من المحاضرات).

لقد اكتسبنا بمفهوم التناظر أداة ملائمة لوصف التشكيل الدلالي للنصوص. فيُحدد نص ما دلاليًا بأنه تكوين (بناء) من مستويات التناظر (من أ إلى ى)، حيث يتحدد عددها وفق عدد السمات السائدة في النص. وفي نصنا الصحفي تكون مجموعات الوحدات المعجمية التي كشفنا عنها (انظر المبحث ٦-٥-١) في كلٍّ مستوى للتناظر. وتعد كل مجموعة من هذه المجموعات في حد ذاتها متجانسة دلاليًا، إذ تظهر وحداتها المعجمية سمة غالبة بوصفها /148/ قاسمًا مشتركًا. وتَسِم هذه السمة المستوى المعين للتناظر. وهكذا يمكن فيما يمكن أن تعرف في نصنا الصحفي مستويات تناظر، مثل: «سياسي، وطلابي، وقلاقل»، تنتج مجتمعة تكوين مستويات التناظر: «الخاص بقلاقل سياسية، المشارك فيها طلاب». وتشكل أوجه التناظر فيما يبدو الخطوط الحمراء، التي يقوم عليها الفهم الإحالي لنص ما. ونريد الآن أن ننعم النظر في مسألة كيف يمكن أن تحدد مستوى التناظر في النص أفقيًا.

٦-٦-١ البعد الأفقي لمستويات التناظر

كما يُلاحظ تتوزعُ الوحدات المعجمية الممكن تركبها على مستوى للتناظر في مواقع شديدة التباين في النص. ولذا توجد مثلاً وحدات معجمية يرتبط بعضها ببعض عبر السمة الغالبة [طلابي]، وبذلك تكوّن مستوى للتناظر في صدارة نصنا الصحفي، وفي نهايته أيضًا. ولا يشكل إطار الجملة فيما يبدو معيارًا جوهريًا لوضع حد أوجه التناظر، لأن مستوى التناظر المذكور يمتد في نصنا عبر عدة جمل. وتُفصل الوحدات المعجمية المكونة لهذا المستوى بعضها عن بعض بسلسلة كاملة من الجمل أيضًا، لا تضم أية وحدات معجمية ذات السمة الغالبة [طلابي]. ومع ذلك تقوم الوحدات المعجمية الأولى بوظيفة مكونات مستوى واحد بعينه. وبناءً على ذلك تضم كل جملة من نصنا وحدات معجمية، تتبع مستويات تناظر مختلفة. وهكذا تخلل كل جملة مستويات تناظر مختلفة. ويمكن أن تتكرر هذه الملحوظة في كل نص كان – طالما يتكون من أكثر من جملة. نريد أن نستنبط من ذلك معلومة عامة وهي أن مفهوم الجملة منفك الصلة بالنسبة لمعالجة التناظر.

ما هو أدنى شرط يجب أن يُوفَّى، به يتشكل مستوى التناظر؟ لقد عيّنا هناك بوجه عام أوجه تناظر، حيث يُستدل على سمات دلالية متكررة. ويتحدث المرء دائمًا عن تكرار حين يرد عنصر معين (سمة) مرتبطًا بموقعين مختلفين على الأقل، أي – بالنسبة للمعطيات اللغوية – حين تتميز في نص ما وحدتان معجميتان على الأقل بسمة مشتركة. وبذلك يمكن أن نقرر أدنى بُعد (امتداد) لأوجه التناظر: يمتد مستوى التناظر إلى وحدتين معجمتين على الأقل في نص ما. هذه الحال يمكن أن تُلاحَظ بشكل شائع للغاية مع وحدات معجمية متجاورة بصورة مباشرة. لذا تتضمن مثلاً الوحدات المعجمية للبنية النحوية «أطفال آكلون»

/149/ السمة المتكررة [إنساني]؛ في مقابل البنية النحوية «أبقار نهمـــة» حيـث تكون [حيواني] سمة متكررة.

ويمكن أن يقتصر مستوى تناظر على تلك البنية النحوية الثنائية. ولكن يمكن أيضًا أن يمتد إلى فقرات نصية أكبر (كما هي الحال مثلاً في نـصنا الـصحفي)، وذلك عبر نص كامل. وفي الحال القصوى تتبع كل الوحدات المعجمية لنص مـا مستوى تناظر واحد. وتخص هذه الحال – بشكل تقريبي على الأقل – خبر الطقس مثلاً. فتظهر الوحدات المعجمية المستخدمة في ذلك النص السمة الغالبة [جوّيّ]، وتَسِم هذه السمة المستوى العام للتناظر في خبر طقسي. وبناءً على ذلـك يـضم هذا النص مستويات تناظر أخص (تابعة لتلك من جهة التدرج)، تمتد إلـى فئـات جزئية لوحداته المعجمية بوجه خاص. ولذا تُكوِّن مثلاً وحدات معجميــة، مثـل: «ريح، ومنعش»، «ريح مفاجئة»، و «شمال غرب» الخ. مستوى تناظر، يوسـم بالسمة [حركة الهواء].

[تُكوِّن وحدات معجمية، ترتبط في نص ما عبر سمة دلالية غالبة – متكررة، مشتركة مستوى تناظر. ويمكن أن يفترض مستوى تنـاظر دائمًا حين تفي بهـذا الشرط وحدتان معجميتان على الأقل.].

٦-٦-٢ التناظر وتعدد المعاني

بعد أن أدرجنا مفهوم التناظر في إمكاننا الآن أن نصف حقيقة تعدد المعـاني التي واجهناها في المبحثين ٦-٣، و٦-٤-١، وصفًا أكثر دقة. لقد عزونا إلـى وحدة معجمية مستقلة (وحدة المعجم) مقدرة إحالية معينة بوجه خاص، وأثبتنـا لذلك أنها وحدة متعددة المعاني. ويعد شرط الاستخدام الواضـح إحاليًـا لوحـدة معجمية ما هو تحويلها إلى معنى مفرد، ويجب أن يكون من الممكـن أن يُلحـق بشركاء السياق، الذين يتطابق معهم فيما يتعلق بسمة من سماته السياقية، تجعل سائدة (غالبة) في حال إلحاق واقعي. وبعبارة أخرى يجب أن يكون من الممكن أن

يُلحق بشركاء السياق الذين يمكنها معهم أن تُكوِّن مستوى تناظر. ولما كانت وحدة معجمية مستقلة ومتعددة المعاني تتميز بعدد كبير من السمات السياقية المتنافسة فيما بينها، فإننا يمكننا أن نعرف تعدد المعاني أيضًا بأنه خاصية وحدة معجمية، يمكن أن تُركَّب على عدد كبير من مستويات التناظر.

إن لهذا التحديد المفهومي الجديد، في مقابل التحديد الحالي، الذي /150/ مفاده هو أن للوحدات المعجمية المستقلة مقدرة إحالية، ميزةَ إمكانية التجريب. وهكذا يمكن أن ننطلق من ذلك إلى أن وحدة معجمية يمكن أن تقع على الأقل في مستويات تناظر كثيرة بقدر ما تضم سمات سياقية. ونريد أن نصف مستويات تناظر، ترتكز على تكرار سمات سياقية بأنها مستويات تحويل إلى معنى مفرد.

ويُعني السامع الآن بالكشف عن مستويات تحويل الوحدات اطعجمية إلى معنى مفرد التي تعد المحك في كل حالة تنصيص. وإذا لم يُوفق المرء إلى ذلك فإنه سيقع في سوء فهم (انظر حول ذلك أيضًا إسهام جريماس في الجزء الثاني من المحاضرات).

٦-٦-٣ التناظر والإحالة

لقد أكدنا في المبحث ٦-٥-١ أن مستمعًا ما يُوجَّه إحاليًا من خلال نص ما إلى أحداث معينة في نموذجه عن الواقع. وقد ربطنا إتمام توجيهات الإحالة بوجود تقسيمات لوحدات معجمية، متجانسة دلاليًا، أي متميزة بسمة غالبة - متكررة. وقلنا إضافةً لذلك إن مثل هذه التقسيمات لوحدات معجمية تُكوِّن مستوى تناظر.

ولا يبعد أن يستنبط من ذلك فرضية أن مستويات التناظر لنص ما تقوم من وجهة نظر نظرية الاتصال بوظيفة مستويات التوجيه الإحالي له. وبعبارة أخرى يجب أن تبنى آخر الأمر مستويات الربط اللغوية بأحداث. ويعنينا فيما يأتي فحص هذه الفرضية.

لنتوجه بادئ ذي بدء إلى مستويات التحويل إلى معنى مفرد، أي تلك المستويات للتناظر التي تُحدَّد بتكرار سمات سياقية. ونعود من أجل هذا الهدف إلى نصنا الصحفي من المبحث ٦-٩-٣. ولنلاحظ مرة أخرى الوحدة المعجمية «أنصار». فهذه الوحدة المعجمية تتميز في حال انعزالها بالسمتين السياقيتين المتنافستين فيما بينهما [إنساني] و [غير إنساني]. وقد أرجعنا التحويل إلى معنى مفرد لهذه الوحدة المعجمية في نصنا – تغليب السمة [إنساني] – إلى حقيقة أن لها شركاء في السياق، وحدات معجمية، مثل: «طالب، وأمير، ورئيس دولة ... الخ». ومع ذلك يجب أن تُقْصَرَ هذه المقولة على أن الأثر المحول إلى معنى مفرد نفسه يُحلَّل بالربط الأفقي (التعلُّق) للوحدتين المعجميتين «طالب»، و «نصير» ولم تعد تسهم الوحدات المعجمية الأخرى للنص بشيء في تحويل «Anhānger» إلى معنى مفرد.

/151/ وثمة سبب لجعلنا التعلق بين «طالب، ونصير» مسؤولاً عن عملية التحويل إلى معنى مفرد هو ما يأتي: حين يكون الحديث في النص وغيره عن «50 Anghānger» للرئيس الكمبودي المخلوع سيهانوك أيضًا، فإنه لا يُساوَي بعدُ بناءً على ذلك وحدة مع تأكيد إذا ما كان المقصود بذلك مجموع عربات الأمير أم أتباعه السياسيين.

وبذلك تكوِّن الوحدتان المعجميتان «طالب، ونصير» مستوى تحويل إلى معنى مفرد، حيث يبطل من خلال لك عمل السمة السياقية [غير إنساني] في كل حال، فتحصل الوحدة المعجمية «Anhānger» على المعنى النصي «نصير حركة ما» (في مقابل مقطورة مركبة). وفي الواقع لا يُساوي هذا بعد بتوجيه الإحالة الذي يُقدَّم في الموضع النصي المعنِي. وكما رأينا في المبحث ٦-٥-٢ تشغل معان نصية موقعًا وسطًا بوجه خاص بين قدرات إحالية (معان معجمية) من جانب، وتوجيهات إحالية من جانب آخر. وهكذا لا يؤدي المعنى النصي (أي المحول إلى معنى مفرد) لوحدة معجمية ما إلا إلى حكم مسبق إحالي؛ اختيار بالنظر إلى مركب

معين لأحداث محتملة. وفي حالة المعنى النصي «نصير حركة ما» يظل باستمرار غير محدد؛ هل يفهم تحت ذلك أتباع مذهب العُرى، أم أتبـاع الكتابـة بحـروف صغيرة أم أتباع (أنصار) حزب سياسي ... الخ. ولا يكفل الإلحاق الخاص بحـدث تبعية سياسية إلا أن نصنا يضم بناءً على ذلك مستوى تناظر ذا سـمة تأسيسـية [سياسي]، تُدمج فيه دلاليًا الوحدتان المعجميتان «طالب، ونصير» اللتان تتبعـان من جهتهما مستوى التحويل إلى معنى مفرد ذي السمة [إنساني]. وهكذا يـشتمل الأول على الوحدات المعجمية «طالب، ونصير، ومخلوع، ورئيس دولة ... الخ».

وإذا قارنا الآن مستوى التناظر الموصـوف بالـسمة [سياسـي] بمـستوى التحويل إلى معنى مفرد المذكور أخيرًا، فإنه يلفت نظرنا أمران بوجه خاص هما:

١) يختلف مستويا التناظر بالنظر إلى بعدهما الأفقي. يمتد الأول عبر عدد أكبر بكثير من الوحدات المعجمية، ويحتوي في داخله الأخير، الذي يشكل بـذلك مستوى جزئيًا.

٢) تظهر السمات التأسيسية لمستولي التناظر درجة تخصيص دلالية متباينـة. فالسمة [سياسي] أخص من السمة [إنساني]. وتقوم هذه الأخيرة في مقابل الأولى بوظيفة المفهوم الأكبر، إنها متضمنة فيها دلاليًا.

/ويمكن أن تنشأ بين الحالين علاقة سببية. فتوجيهات الإحالة لنص ما تتحدد إلى حد بعيد وفق درجة التخصيص الدلالية لمستويات تناظرها. وهـذه الأخيـرة تابعة بدورها لبعدها، أي لعدد الوحدات المعجمية المكونة له. وتتميز مـستويات تحويل إلى معنى مفرد – كما رأينا – ببُعد ضئيل نسبيًا. فهي لا تمتد في العادة إلا إلى وحدتين معجميتين، وتشكل أدنى أوجه تناظر للنصوص. ونريـد أن نـصف مستويات تناظر مشتملة على مستويات تحويل إلى معنى مفرد بأنهـا مـستويات تخصيص.

ولو استدل على مستويات تناظر بوجه خاص في نص ما إذا اقتضى الأمـر،

تلك التي لها وضع أو بُعد مستويات تحويل إلى معنى مفرد لكان لتوجيهاته الإحالية طبيعة شديدة العموم. على كل حال قد نوجّه إلى مركبات من الأحداث كثيرة بدرجة أكثر أو أقل، أما إلى حدث مفرد ففي النادر. مثل تلك النصوص ممكنة بوجه عام. ويجوز أن تقع تحديدات - أحيانًا على الأقل - تحت هذا النمط النصي. (قد يكون ذلك النص على سبيل المثال: «بيانو كبير آلة موسيقية»). وترتكز ألغاز الكلمات المتقاطعة إلى حد بعيد على أدنى أوجه تناظر. غير أنه في أغلب الحالات يُستند في أفعال اتصالية إلى أحداث أخص. (يرغب المرء مثلاً أن يحيل إلى حدث فردي بيانو محدد للغاية). ولا يكون ذلك ممكنًا إلا بطريق مستويات تناظر تعد في مقابل مستويات التحويل إلى معنى مفرد أكثر ثراء بالوحدات المعجمية.

لنسأل أنفسنا مرة أخرى عن الوظيفة الدلالية لمستويات تحويل إلى معنى مفرد. فمن خلالها تتجلى المعاني النصية للوحدات المعجمية في نص ما. ومع ذلك فإن هذه - كما بيّنا فيما سبق بمثال الوحدة المعجمية «Anhānger» - في كلٍ في حد ذاتها شديدة العموم (مجردة للغاية) لأن تكفل تعلقًا إحاليًا بحدث خاص. هذا التقرير يصدق أساسًا على كل مكونات النص القادرة على الإحالة، أي على أسماء الأعلام أيضًا، التي يحرص المرء على أن يعزو إليها وضعًا دلاليًا خاصًا، باعتبار أنها أكثر تحديدًا من الوحدات المعجمية الأخرى في اللغة.

ونريد أن نوضح هذا بمثال. فقد رأينا في المبحث ٦-٥-٣ أنه لا يمكن تصور أشخاص - فرادى أيضًا خارج أحداث. وحين يريد صحفي مثلاً أن يستند إحاليًا إلى منطوق لڤيلي برانت، أدلى به بوصفه رئيسًا للحزب الاشتراكي الديمقراطي، فإن نص إطار مثل «ڤيلي برانت قد لفت الأنظار بملاحظة ...» قد يكون ناقصًا دلاليًا من حيث إنه لم يُستنج من ذلك أن الحديث عن رئيس الحزب. وتحسب وكالات الأنباء لهذه الحال حسابًا إلى حد بعيد أيضًا، حيث تدمج أسماء الأعلام في مستويات تناظر، /153/ وتتيح بذلك تخصيصًا دلاليًا. وتعد مهمة تلك

الحالات التي يُحال فيها دون مثل هذا التخصيص (عن قصد أو دون قصد). ويسبب هذا غالبًا أوجه سوء فهم كما تؤكد الأحداث اليومية السياسية.

وهكذا تتحدد الحدة الإحالية في نص ما وفق مستويات تخصيصه. وفي الواقع لا يمكن فهم هذا المفهوم إلا بأنه قيمة نسبية، وذلك بالنظر إلى مستويات التحويل إلى معنى مفرد تعد أساسًا في كُلٍّ. ويمكن أن تكون المستويات المفردة للتخصيص في نص ما بدرجة تخصيص شديدة التباين. وتتحدد هذه الدرجة إلى حد بعيد وفق بُعدها، وبعبارة أخرى وفق عدد وحداته المعجمية. ولا يشار إلى حد أعلى بالنسبة لهذا العدد. ومع ذلك يمكننا أن ننطلق من أن هذا العدد يمكن أن يكون أكبر، كلما كان الحدث أخص، ذلك الذي يستند إليه المرء إحاليًا. وتشكل وحدتان معجميتان الحد الأدنى، وفي نص لا يضم إلا مستويات تحويل إلى معنى مفرد، قد تقوم هذه المستويات بوظيفة مستويات تخصيصه في الوقت نفسه. ولذلك نريد أن نعد مستويات تخصيص كل تلك المستويات للتناظر التي تثبت في نص ما أنها الأشمل في كُلٍّ، ومن ثم الأخص.

ويمكننا أن نقول عن العلاقة بين مستويات التحويل إلى معنى مفرد ومستويات التخصيص إن الأولى متضمنة في الثانية عادةً. (سوف نعالج أيضًا في موضع آخر استثناءً لهذه القاعدة). لذا لا يضم مثلاً في نصنا الصحفي مستوى التخصيص ذو السمة [سياسي] مستوى تحويل إلى معنى مفرد فحسب، ذلك الذي تكوِّنه الوحدتان المعجميتان «طالب» و «نصير»، بل ذلك الذي يرتكز على الوحدتين المعجميتين «مخلوع»، و «رئيس دولة» أيضًا. وتربط الوحدتين المعجميتين الأخيرتين السمةُ السياقية [إداري]. وبذلك يبطل عمل السمات السياقية (المنافسة) الأخرى للوحدة المعجمية «مخلوع»(*) (أي سمات مثل [طبي]، و

(*) الصفة المستخدمة هنا هي abgesetzt من الفعل absetzen، وله عدة معان منها: ١- أنزل، ورسا، و٢- أعفى، عزل، أقال، خلع، ٣- صرّف، وباع، و٤- خصم من ضريبة مثلاً ... الخ.

[ضرائبي] الخ). وبذلك يمكن أن تُلحق الوحدة المعجمية بمستوى التخصيص [سياسي]. ويمكننا الآن أن ننسق نظراتنا الحالية على النحو الآتي:

١) إن شرط إتمام التوجيهات الإحالية في النص هو ابتداءً تحويل مكوناته إلى معنى مفرد. ومن الممكن التحقق من هذه العملية بطريق تعيين مستويات التحويل إلى معنى مفرد فيه، أي مستويات التناظر تلك التي تُعرَّف بتكرار سمات سياقية. وتنتج عن ذلك المعاني السياقية للوحدات المعجمية في نص ما.

/154/ ٢) تعد المعاني النصية أكثر تحديدًا من المعاني المعجمية، باعتبار أنها تتضمن حكمًا مسبقًا بالنظر إلى سياق محدد للأحداث (مركب الأحداث)، في حين أن الأخيرة يمكن أن تُعلَّق بأحداث غير متجانسة تمامًا. بيد أنها أكثر تجريدًا من توجيهات الإحالة لنص ما، لأن هذه تُعلَّق عادة بأحداث مفردة.

٣) يمكن أن توصف الإحالة بأنها نتاج دمج للمعاني النصية لكل تلك الوحدات المعجمية التي يمكن أن تُجمل في مجموعات متجانسة دلاليًا. ويمكن أن تقع تحت ذلك وحدات معجمية أيضًا، تتبع مستويات مختلفة لتحويل إلى معنى مفرد. غير أنها يجب أن تتطابق بالنظر إلى سمة، يمكن أن تُستنبط من سماتها السياقية. وتُكوِّن مثل هذه الوحدات المعجمية مستوى للتخصيص. ويتحدد الإنجاز الإحالي لنص ما وفق درجة التخصيص لمستويات التناظر الخاصة به. وبعبارة أخرى تقوم بوظيفة حاملات توجيه الإحالة في النص تلك التقسيمات لوحدات معجمية، التي تؤسس من جهة البُعد (الامتداد) مستويات تناظر أكثر احتمالاً، ومن ثم أكثر خصوصية. وتقوم هذه المستويات بوظيفة مستويات ربط بأحداث.

ملحوظة: لقد استبعدنا في نظراتنا الوظيفة الدلالية لموقف الاتصال عن قصد. ويعنينا في الوقت الحالي بوجه خاص جعلَ بناء نموذج التناظر مقبولاً. ومن البديهي أنه يمكن أيضًا أن ينبعث من الموقف تأثير تحويل إلى معنى مفرد، وتأثير

تخصيص أيضًا. (لقد بينا ذلك من قبل في موضع آخر). ومع ذلك فهذه الحقيقة ليست لها إلا أهمية ثانوية بالنسبة لتفسير التناظر. وقد عرّفنا مستويات التناظر بأنها تكوينات دلالية لوحدات لغوية. مرادنا أن نبين إلى أي مدى تكون معالجة مشكلة الإحالة تابعة لمعرفة أبنية نصية عميقة. وفي حالات معينة يكفي تأثير تحديد الموقف تمامًا لإنشاء علاقة إحالية بين نص وحدث. هذا يصدق بالتأكيد على نصوص من كلمة واحدة، ولكن ذلك محتمل أيضًا في نصوص مكونة من أكثر من كلمة. وفي الحال الأخيرة لا يتسنى في الغالب أيضًا إثبات مستويات التناظر، لأنه لم تعد هناك حاجة إلى تقسيمات مطابقة للوحدات المعجمية. وفي حالات أخرى يمكن أن ينطلق أثر تخصيص إضافي من الموقف، فتلحق مستويات التناظر في نص ما بعناصر مفردة للموقف. ومن هذه الناحية لا تمثل نماذج دلالية للموقف ونماذج التناظر أية نماذج بديلة. فليست دلالة النص دلالة للموقف فحسب، ولا دلالة التناظر فقط أيضًا. إنها ضرورية لهما في الوقت نفسه.

٦-٦-٤ التناظر المركب

/155/ بيد أنه توجد أيضًا أوجه تنصيص يتضمَّن وحدات معجمية لم تحول إلى معنى مفرد (أو لم تُحوَّل إلى معنى مفرد إلا على نحو غير تام)، يمكن مع ذلك أن تلحق بمستويات تناظر. ولا يُقصد بذلك نصوص شُفِّرت (أو فُكَّ تشفيرها) بصورة خاطئة، لأن هذه النصوص قد تُوصَف من خلال أوجه تصدع في المستويات. إننا نستند على الأرجح بحالات تنصيص مثل الحالة الآتية:

كان أمام الغريب مِشوار (طُرْقَة، رَدْهة، مَمْشَى، مَمَرّ) طويل. لم يدر هل سيقوده هذا إلى هدفه أم لا.

من الجدير بالملاحظة في هذه القطعة النصية أن الوحدة المعجمية «Gang» لم يعرض لها تحويل تام إلى معنى مفرد، على الرغم من أنه يتأسس مع الوحدات المعجمية «طويل، وهدف، ويقود» مستوى تناظر، يمكن أن يوسم بالسمة [محدد

مكانيًا]. وليس الحديث هنا بالتأكيد عن هيئة جسم إنسان ما (أو حركاته) أو عن وجبة طعام أو عن مركبة. مثل هذه التفسيرات قد لا تتوافق مع مستوى التناظر في النص. ولكن هل يوجه السامع إحاليًا إلى حدث حركة ما أو حدث مكان ما (مبنى مثلاً) يظل أمرًا قائمًا. ويُرغِم تغليب السمة [محدد مكانيًا] باستمرار على افتراض معنين نصيين للوحدة المعجمية «Gang»، يتعارضان. وقد يشترط حسمٌ من أجل معنى أو آخر فصلَ هذه السمة (تقسيم مقولي فرعي لها) إلى السمتين [(محدد مكانيًا) على نحو متحرك] و [(محدد مكانيًا) على نحو ثابت]، وتغليب لأي منهما. ويمكن أن تُحلل هذه العملية بتوسيع أفقي لمستوى التناظر القائم إلى وحدات معجمية ذات قدرة مناسبة للعلامة أو بتأثير محدد (حتمي) للموقف.

ويتميز المثال السابق إيراده بتحويل جزئي إلى معنى مفرد لمكوناته. ولكن من الممكن أن تُكوِّن أوجه تنصيص متناظرة للوحدات المعجمية أيضًا، التي لا يعرض لها تحويل إلى معنى مفرد على الإطلاق. نريد أن ننظر كذلك في الحال الآتية:

يجب أن تُجرى عملية للنجم (للطائر، لمرض في العين)

هذه الجملة يمكن أن تعد متناظرة دلاليًا، إذ لا توجد بين الوحدتين المعجمتين «نجم»، و «يجري عملية» أية أوجه تضارب. فكل منهما يمكن أن يلحق بالآخر عبر السمة الغالبة [عضوي]، التي تسم مستوى التناظر في الجملة. ومع ذلك ليس من الممكن حسمُ ما إذا كان الحديث عن شخص مريض أم عن طائر جريح أم عن /156/ مرض محدد في العين («الماء الأزرق»). ويعد مستوى التناظر في الجملة أعم من أن يمكن أن يقوم بوظيفة مستوى تحويل إلى معنى مفرد للوحدة المعجمية «Star»(*) باعتبار أن سمته التأسيسية متضمنة بالقدر ذاته في كل

(*) للوحدة المعجمية «Star» في اللغة الألمانية ثلاث معانٍ: ١- مرض في العين، يختلف نوعه باختلاف الصفة، فيعني grauer Star= الماء الأبيض (كاتاراكت)، ويعني grüner

معنى من المعاني النصية الثلاثة الممكنة للوحدة المعجمية. ومن البديهي أن ثمة سياقات أو مواقف ممكنة حول هذا المثال أيضًا، تسوغ حسمًا لصالح معنى نصي واحد. فلا يمكن أن ترد جملة كهذه على الإطلاق دون إطار تضمن مناسب. غير أن مدار الاهتمام الآن مناقشة إمكانات ورودها أكثر من تحديد أن الأمر يتعلق في ذلك ببناء متناظر دلاليًا.

ويمكن أن يستنتج من هذه الملحوظات أن يوجد نمط تنصيص، يتميز بنظام متناظر للوحدات المعجمية المنصَّصَة، ومع ذلك يختلف على نحو مميز في الوقت نفسه عن أنماط التنصيص التي عولجت فيما سبق من خلال مستويات تحويل إلى معنى مفرد غير موجودة أو ناقصة. وبذلك يثبت أن مفهوم مستوى التحويل إلى معنى مفرد أداة مستخدمة بالنظر إلى تنميط دلالي للتنصيص.

وتقوم أوجه تنصيص النمط المحدد أخيرًا على ما تسمى أوجه تناظر مركبة. ويرجع هذا المصطلح إلى جريماس (ص٩٦ وما بعدها: 1966/ وص٨٧ وما بعدها: 1971)، الذي يفهم تحته اتحاد (Conjonction) مستويي تناظر أو أكثر، يعارض بعضها بعضًا، في مستوى واحد. ويمكننا أن نقول أيضًا إن ثمة تناظرًا مركبًا يتحقق من خلال تداخل مستويات تناظر قارة جدوليًا (من الناحية الرأسية). ولا ترد تلك الحالة إلا حين يمكن أن تُلحَق في نص ما وحدة معجمية على الأقل عبر عدة من سماتها السياقية (وحداتها الدلالية) في الوقت نفسه بوحدات مماثلة. وبهذه الطريقة يُحال دون تغليب سمة من هذه السمات بحيث لا يحدث تحويل إلى معنى مفرد. وبعبارة أخرى لا يقع تناظر معقد دائمًا إلا حين يمكن أن تُركَّب في نص ما وحدة معجمية بشكل مفترض (أي جدولي) على مستويات عدة للتحويل إلى معنى مفرد، ولكن لا تتبع أيًا منها واقعيًا.

Star = الماء الأزرق (جلوكوما)، و٢- كوكب أو نجم (اسم جرم سماوي حقيقة، ووصف للشخص المشهور مجازًا) عن الإنجليزية، و٣- زُرزور (اسم طائر مغرد).

ما الذي تنجزه نصوص، يُستدل فيها على أوجه تناظر مركبة، من ناحية إحالية؟ إنها متعددة المعنى طالما من الممكن أن تُعلَّق بأحداث غير متجانسة للغاية. نحن نواجه هنا واقعة تعدد المعاني في النص. لقد عرفنا تعدد المعاني إلى الآن بأنه خاصية تركيبية لوحدات المعجم. وفي حالة أوجه تناظر مركبة تنساب القدرة الإحالية لوحدات معجمية مستقلة كأنها غير مرشحة (أو مرشحة بشكل جزئي فقط). ويتحدث ز. ى. شميت (ص١٩ وما بعدها: 1971b) في هذا السياق عن تنصيص متعدد الوظائف لوحدات معجمية. وبهذه الطريقة تُسد عملية الفصل الإحالية في النص، الذي يمتد انطلاقًا من أوجه تعدد المعاني عبر أوجه التحويل /157/ إلى معنى مفرد حتى أوجه التخصيص، في مرحلتها الأولى. وبذلك يصير النص في الوقت نفسه مفتوحًا لعدة قراءات محتملة بالقدر ذاته. ويؤدي مفهوم أنماط القراءة («lectures») للتناظر في أعمال جريماس ورستيه بوجه خاص دورًا مهمًا (انظر إسهامها في الجزء الثاني من المحاضرات). وتقع أوجه القراءة المختلفة لنص ما في علاقة رأسية (جدولية) بعضها مع بعض. وتوجهها المستويات المفترضة للتحويل إلى معنى مفرد التي يتألف منها تناظر معقد. وهكذا يشترط تحققها عدم تضافرها (انفصالها). وتقدم المعاييرَ كذلك إمكانات الإلحاق الأفقية (السمات السياقية) للمكونات المنصصّة بتعدد وظائفها.

قد أوضحنا أساس التناظر المركب ابتداءً بأمثلة شُكِّلَت، ومن ثم هي مجردة ضرورةً، يمكن أن تُنقل من خلال الإلحاق بسياقات و/ أو مواقف بلا شك إلى نصوص واضحة. ويطرح الآن السؤال الآتي: ما شروط الاتصال التي يرد في ضوئها هذا النمط للتنصيص – أو هل يرد أصلاً – وأين تكمن وظيفته الاتصالية.

بادئ ذي بدء يمكن لأوجه تناظر مركبة أن ترتكز على أشكال تشفير قاصرة (ولكنها غير مخالفة للقواعد) – ولا يكون المتكلم على وعي بإمكانية قراءات مختلفة. وفي هذه الحال لا يطابق التنصيص قصد الاتصال الذي يرمي إليه. ومن الممكن أن يفضي ذلك إلى أشكال لسوء الفهم. وسوف تدعو أسئلة معادة من

طرف السامع المتكلمَ إذا اقتضى الأمر إلى مطل النص بحيث تستنتج من أوجه التناظر المركبة مستويات مفردة إلزامية لتحويل إلى معنى مفرد.

بيد أنه يمكن أيضًا أن تُقصَد من المتكلم أوجه تنصيص متعددة الوظائف. فيمكن أن يندرج في اهتمام متكلم ما بوجه عام أن يعبر بشكل مبهم /158/ حتى يضلل السامع (يحتال عليه) بهذه الطريقة. وتقدم نصوص الإعلانات الأمثلة اليومية لذلك. ويكمن «فن» صياغة وثيقة معاهدة سياسية أو عقد تجاري إلى حد كبير في أن يُعزي لهذه الوثيقة أكثر من قراءة.

وفي الحقيقة لا تخدم أوجه تنصيص متعددة الوظائف غرض التضليل الاحتيالي فقط. ويمكن لأشكال نصية معينة أن يعد ورود أوجه تناظر مركبة أساسيًا. ويسري ذلك ضمن ما يسري على اللعب بالألفاظ وعلى النكتة السخيفة والدعابة التعريضية. أما شرط الأداء الاتصالي لتلك النصوص فهو أن يفطن السامع إلى بنائها المركب دلاليًا. ويصف جريماس الدعابة طبقًا لذلك بأنها ذلك الجنس الأدبي الذي يعرض متعمدًا الطرائق اللغوية التي يستخدمها. لننظر بناءً على ذلك في الدعابة الآتية التي حكيت في «الرايخ الثالث»:

هل من دعابة جديدة؟ [ماذا يوجد (هناك) لنكته جديدة؟]

سنة سجن.

(دور/ فيدرمان: الدعابة السياسية dtv 358: 60)

ليس من الممكن فهم مقصد المتكلم المتوخي هنا إلا حين يُعرف التنصيص المتعدد الوظائف للوحدة المعجمية «geben»(*)، ويُحقق كلا الوجهين الممكنين

(*) لهذا الفعل عدة معان. أعطى، منح، قدّم ... الخ، ويعني التركيب: es gibt = يوجد، يكون، هنا، وتعني البنية المستخدمة was gibt's für = هل من... ويلاحظ هنا اختفاء الترجمة الحرفية للفعل، بل يدخل الفعل في عدة تراكيب أخرى، فيسفر ذلك عن دلالات متعددة.

لقراءة السؤال المطروح في البداية. ولا تصير هذه الدعابة مؤدية ومتوهجة إلا بشرط أن المشاركين في الاتصال متداخلون في موقف، يعد فيه إلقاء الدعابات (النكت) من الأفعال التي يمكن أن يُعاقبوا عليها، أي في إطار شروط اتصال مغايرة تكتسب الدعابة معنى آخر في الوقت نفسه. ومن الصعوبة بمكان أن نستطيع أن نضحك لها. وبدلاً من ذلك فإننا سوف نستخلص منها توجيه التعاقب، استنتاج أنه توجد مواقف سياسية يكون الضحك فيها ممنوعًا، وتصير الدعابة بالنسبة لنا وثيقة الحدث المشروط الأصلي لها. وفي البعد التاريخي يظل التناظر المركب الذي يعد أساسًا له مستمرًا إلا من عوامله التأسيسية.

وتستخدم إمكانية التنصيص المتعدد الوظائف في <u>الملهاة</u> أيضًا بوجه خاص. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للتحليل في هذه الحال فصلُ مستويات الاتصال المختلفة بعضها عن بعض. وينجز الأثر الكوميدي على المسرح من خلال أن المشاهد يحقق القراءات المختلفة لتناظر مركب. أما الشخص المخاطب – على العكس من ذلك – فلا (وهو ما يجب أن يستنتج من ردود فعله). وتمثل <u>السخرية</u> شكلاً نصيًا آخر، يمكن تحليله في إطار التناظر المركب.

/159/ ولا تستخدم في ذلك أوجه تنصيص متعددة الوظائف بصورة شفافة لتوليد آثار هزلية وكوميدية فقط. ويرى ز. ي. شميت (1971b) في هذا المبدأ معيارًا جوهريًا للحكم على نصوص جمالية. وينطلق من «أنه لا يمكن أن يكون لبنية جمالية إلا نصوص مركبة متعددة المعنى» (ص٢٣). ويعد تعدد وظائف التنصيص شرطًا لا محيد عنه، وإن كان من المحتمل أيضًا ألا يكون شرطًا كافيًا لما هو جمالي «(ص٢١). وبينما تتميز النصوص التي درسناها أخيرًا بأنه يُبنى فيها ابتداءً تناظر مركب، وتُجعل شفافة بطريق امتدادها، غير أنه في الوقت نفسه تُقصر مع امتدادها مرة أخرى أيضًا على مستوى تحويل إلى معنى مفرد، فإنه لا يقع في نصوص جمالية مثل الاقتصار. وتوصف هذه النصوص بوضوحها الدلالي. ولذلك لا تجيز التفسير الذي يجب أن يُجرى طبقًا للبناء المركب على

مستويات مختلفة. وتعني إرادة تحديد نص جمالي في قــراءة وحيــدة فــي رأي شميت فقدان المقصد الذي يعد أساسًا له. (انظر حــول ذلــك أيــضًا إســهامات جريماس وراستيه في الجزء الثاني من المحاضرات).

لنصل الآن إلى خلاصة. لقد استفهمنا عن العلاقة بين التناظر والإحالة. هــذا السؤال لا يمكن الإجابة عنه بطريقة مقبولة باعتبار أنه يمكن أن يُفرق بين ثلاثة أنماط من أوجه التناظر:

١) مستويات التحويل إلى معنى مفرد،

٢) مستويات التخصيص،

٣) أوجه التناظر المركبة.

ويشكل كل نمط من هذه الأنماط للتناظر نوعًا خاصًا من حــاملات التوجيــه، حيث يمكن وضع حد فاصل للبنية بوجه خاص بين (١) و(٢) من جهة، و(٣) من جهة أخرى.

/160/ ومن الممكن أن تُعلَّق أوجه تناظر مركبة إحاليًا بمركب أحداث غيــر متجانس خاصة. وفي المقابل تقوم مستويات التحويل إلى معنى مفرد، ومستويات التخصيص بوظيفة مستويات ربط لغوية لمركبــات أحــداث غيــر متجانــسة، أو لأحداث مفردة محددة. ونريد أن نصف مستويات التحويل إلى معنى مفــرد بأنهــا مستويات الربط اللغوية لأحداث أصلية، ومستويات التخصيص بأنهــا مــستويات الربط اللغوية لأحداث ظاهرية. ويمكن تبعًا لذلك أن تنتظم العلاقــة بــين الإحالــة وبناء النص، وحامل الإحالة وموضوع الإحالة على النحو الآتي:

حامل الإحالة	موضوع الإحالة
تناظر مركب	مركب أحداث غير متجانس
مستوى تحويل إلى معنى مفرد	حدث أصلي

مستوى تخصيص	حدث ظاهري

كما أوضحنا ملحوظاتنا، من الممكن أن تنتقل بطريق التوسيع أوجه تناظر مركبة إلى مستويات تحويل إلى معنى مفرد، وتنتقل هذه بدورها إلى مستويات تخصيص. ولا توجد في إطار هذا الجانب بين أنماط التناظر الثلاثة التي كشفنا عنها علاقة محدودة شكليًا فحسب، بل علاقة وظيفية أيضًا. وقد حاولنا أن نعرض الإمكانات الخاصة بواقع الاتصال التي تنشأ بناءً على هذه العلاقة الوظيفية، بمساعدة أوجه تناظر مركبة. وتجيز إمكانية التوسيع الأساسية لأوجه التناظر للمتكلم أن ينظم الحدة الإحالية للتوجيهات. ولذلك يمكن أن يقال بوجه عام /161/ عن العلاقة بين الإحالة وتكوين النص إن الدقة الإحالية لنص ما – كما يمكن أن يُستنتج من تحليل سطحي – لا تتحدد وفق عدد وحداته المعجمية أو مستويات تناظره، بل وفق كثافة الوحدات المعجمية لمستويات التناظر. وهكذا لا يحتاج نص أطول لأن يكون من الناحية الدلالية أكثر تخصيصًا حتمًا من نص قصير.

٦-٧ الاستخدام الاستعاري (المجازي)

انصب السؤال المحوري لمحيط الموضوعات هذه على العلاقة بين الإحالة وتكوين النص. وقد حاولنا إيضاح الشروط الدلالية العامة لإتمام توجيهات الإحالة. ويبقى أن يُختبر ماذا يحقق نموذج التناظر المقترح بالنظر إلى هذا التساؤل بالنسبة لواقع التحليل النصي. وقد أشرنا إلى بعض الإمكانات في هذا الاتجاه من قبل في الفصل السابق. وفي تحليل مميز ينبغي أن تُعالج فيما يأتي مشكلة الاستعارات.

من الجائز أن توجد حول الظاهرة اللغوية <u>الاستعارة</u> آراء متضادة مثلما هي الحال حول اللغة ذاتها. فقد أثبت ليب Lieb (1964) للفترة الزمنية منذ القدم حتى سنة ١٩٦٣ مالا يقل عن ١٢٥ تعريفًا للاستعارة مختلفًا كل تعريف عن الآخر. وفي تلك الأثناء يجب أن يُنطلق من عدد أكبر بصورة واضحة بعد أن أثير

النقاش اللغوي حول الاستعارة بصورة متزايدة في السنوات العشر الماضية.

ويجمل ڤاينريش (1973) إرث مفهوم الاستعارة، ويقدم نيراد (1973) نظرة عامة حول الوضع الحالي للبحث. وأشير أيضًا إلى نقاش في بوخوم حول الاستعارة (=ڤاينريش 1968)، حيث نُوقشت فيما نوقش أيضًا جوانب متداخلة الاختصاصات للمشكلة.

ولا نعد الآن هدفنا الأساسي زيادة قائمة نظريات الاستعارة بإسهام خاص، ولا نستطيع في إطار هذه المحاضرات أيضًا أن نتناول إلا الأهم من بين طرائق البحث المختلفة. ونريد بدلاً من ذلك أن ننظر فيما يأتي: هل يمكن أن تُطبق تصورات النموذج الدلالية التي شرحت في الفصول السابقة على المجال الخاص للموضوع، الاستعارة، وإلى أي مدى بدايةً يُعد من الضروري إضافةً إلى ذلك فهمٌ حول هذا المجال للموضوع.

٦-٧-١ حدُّ مجال الموضوع ومحاولة لتحديد معاصر للمفهوم

/162/ كان من المألوف منذ فترة طويلة فهم الاستعارة بأنها خاصية أسلوبية (صورة بلاغية) بوجه خاص. وعُدَّ الاستخدام الاستعاري وما يزال يعد أحيانًا خاصية مميزة لنصوص شعرية. وأمام هذه الخلفية يجب أن ينظر في الجهود المختلفة المفسرة للاستعمال اللغوي الاستعاري بأنه انحراف عن الاستعمال اللغوي «العادي». (يسلك هذا النهج مثلاً ياكوبسون 1960، وكوهين 1966). مثل هذا الفهم يدحضه سببان:

١) لا يكفي أن تُوصف الاستعارة بظاهرة انحراف طالما لا يستطيع المرء أن يفسر: بمَ (في أي شيء) يفترق هذا الشكل للانحراف عن الأشكال الأخرى للانحراف – عن أوجه تشفير خاطئة دلاليًا مثلاً. وقد وُجِد النحو التحويلي التوليدي أيضًا في الوقت نفسه – وإن كان الانطلاق من مقدمات أخرى – في مواجهة مع هذه المشكلة (انظر حول ذلك نيراد 1973).

٢) يجب أن يتشكك فيما إذا كان المرء يستطيع أن ينطلق بوجه عام من استخدام لغوي «عادي»، أي من استخدام لغوي خالٍ من الاستعارات، باعتبار أنه من الممكن إثبات الاستعارات في كل الأنماط الممكنة لأفعال الاتصال. ومن الطبيعي أنه لا ينبغي بذلك أساسًا أن يتشكك في إمكانية التفريق بين كلام استعاري وكلام غير استعاري. على العكس من ذلك تمامًا: نحن نزعم أن كلا الشكلين للكلام يخضع لقوانين (معايير) دلالية خاصة.

إن الاستخدامات الاستعارية في رأيي مميزة لنصوص شعرية بدرجة قليلة كما هي الحال بالنسبة لنصوص علمية أو سياسية أو إعلانية. ولا تُعزى لما تسمى اللغة السائرة أيضًا في إطار وجهة النظر هذه حالة «لغة عادية» :» ننهض صباحًا أحيانًا بالساق اليسرى، ونفوز مرة أخرى بإفطار اعتني به، ونلقي بأنفسنا في حياة إنسانية حافلة، ونرجع بعد الظهر غالبًا إلى البيت خائري القوى، ونفرقع(*) مساءً بعض الزجاجات« (نيراد 1973).

فإذا عُدَّت الاستعارة ظاهرة لغوية أساسية فإن تحمل نموذج لغوي ما لا يُقاس آخر الأمر بمدى استخدامه لشرح الاستعارات أيضًا. ونرغب، اتفاقًا مع ڤاينريش (ص٥: 1967) في أن ندرك تحت الاستعارات كل أنماط للصورة اللغوية («بدءًا من الاستعارة في اللغة اليومية حتى الرمز الشعري»). ويعني هذا أننا لا نفرق على سبيل المثال (بمفهوم كوينتيلين) بين /163/ الاستعارة والتشبيه. (يعرف كوينتيلين الاستعارة بأنها «تشبيه موجز»). وما يزال يحافظ على هذا التعريف إلى حد بعيد إلى يومنا هذا في النقد الأدبي. (انظر حول ذلك مثلاً ڤيلبرت 1969). ومن وجهة نظر دلالية – والاستعارة ظاهرة دلالية أساسًا – يُعد منطوقان مثل:

(*) ربما يكون غريبًا على القارئ العربي فهم بعض التعبيرات لما لها من دلالات خاصة فالنهوض بالساق اليسرى يدل على تفاؤل، والفوز بإفطار لأنه وجبة أساسية، ونفرقع بعض الزجاجات أو نزيل رقبتها أي نفتحها للشراب.

- للرجل قوة دُب.
- للرجل قوة كقوة دُب.

متكافئين. فكلاهما يشكل الصورة اللغوية ذاتها، الاستعارة ذاتها. وهما يختلفان من الناحية التركيبية خاصة، وذلك من خلال أداة التشبيه «الكاف».

ولكن ما الصورة اللغوية؟ الصورة بالمفهوم الأعم هي عرض لما لا يتطابق مع العرض ذاته أي مع الصورة. غير أنه يجب أن توجد بين الصورة وما تعرضه أو يكون من الممكن أن ينشأ بينهما علاقة تشابه ما. ويمكن أن تكون درجة التشابه كبيرة بصورة متفاوتة من حال إلى أخرى: فهي تمتد من العرض الطبيعي لموضوع ما (في اصطلاحنا: لحدث ما) حتى آخر تجريد ممكن له ذاته. ما هو جوهري أن الأمر مع هذه العملية يتعلق دائمًا بأوجه مخططة لإقامة علاقات، أي بعلاقات تشابه مفترضة، يُعهد اختبارها إلى كل متلق للصورة.

وقد ترتكز الصور اللغوية – الاستعارات – طبقًا لذلك على إنشاء علاقات تشابه (أوجه تماثل) بواسطة اللغة. ماذا يوضع بعضه إلى بعض في مثل هذه العلاقة في حالة الاستعارات؟ ليس – مثلما يمكن أن توعز نظرية النقل الدلالية (انظر حول ذلك المبحث ٦-٢-١) – النص أو أجزاء مفردة للنص إلى أحداث الإحالة المُساوقة لها. وليس من الممكن الزعم أيضًا بعلاقة تشابه بين نص وأحداثه، إذ ما غُضَّ النظر عن الإمكانات المحددة «لمحاكاة الصوت». وبعبارة أخرى ليس لنص ما من قبل بناءً على هذه الحقيقة بنيةُ صورة ما، بحيث يُعلَّق إحاليًا بمجالات معينة لنموذج الواقع. وبخلاف ذلك قد يكون كل نص استعاريًا. ولذلك لا يمكن أن تكون العلاقات الإحالية متطابقة مع العلاقات المصوِّرة، ولكنها ربما تشكل شرطًا ضروريًا لإتمام الأخيرة، باعتبار أن هذه (الأخيرة) تختص بتشابه مفترض للأحداث التي تُوجَّه في كُلٍّ من خلال النص توجيهًا إحاليًا.

لذا يُفترض في جملة: «للرجل قوة دُب» أنه يمكن أن تنشأ بين الشخص الذي

يشار إليه إحاليًا من خلال الوحدة المعجمية (الرجل)، /164/ والحيوان الذي يشار إليه بالوحدة المعجمية (دُب) علاقة تشابه. ووجه الشبه هو قوة الجسد التي يُقر بها بوجه عام للدِببة، وتُنقل في هذه الحال إلى شخص.

ويسري ما يماثل ذلك على الاستعارات (يقصد بها هنا التشبيهات) التي تقوم أوجه حمل ذات فعل يدل على الكينونة. ففي جملة: أخيل (يكون) أسدًا، لا يُزعم تطابق بين خيل وأسد – فأخيل لم يصر حيوانًا – بل إمكانية المشابه بينهما فقط بالنظر إلى خواص معينة (مثل النزوع إلى الهجوم والشجاعة ... الخ).

ومن خصوصية الاستعارات أن أحداث الإحالة لنص ما المترابطة من خلالها تتبع عادةً مجالات غير متوافقة لنموذج الحقيقة بدرجة أكثر أو أقل، أي أنها لا تشكل علاقة مباشرة للأحداث (ولذا لا تشكل أحداث الإنسان وأحداث الدببة مثلاً – في داخل نموذجنا عن الواقع على الأقل – أي ربط للأحداث). ولا تُكوَّن هذه العلاقة في نص استعاري إلا بوصفها علاقة ممكنة ذهنيًا. وبذلك لا تكرر الاستعارة بناءً على ما هو واقعي فحسب، بل إنها تُوجِد في الوقت نفسه صورًا جديدة للواقع أيضًا (أوجه ربط (علاقات) جديدة للأحداث). وفي إطار هذا المفهوم يحدد فاينريش (1968) الوظيفة الخاصة بنظرية المعرفة والاتصالية للاستعارة: «يُقال دائمًا الاستعارة ليست في الأساس سوى نقل لما هو موجود من قبل في الشيء بوصفها بنية تشابه. وينطلق جوهر القياس السيكولاتي من تلك الشروط، كما لو أنه قد وُجِدت في الطبيعة، في الوجود أوجه قياس (تماثل)، قد تُنقل استعاريًا نقلاً موفقًا بدرجة أكثر أو أقل. وأرى على العكس من ذلك أن استعارات اللغة لا تؤسس أولاً أوجه التماثل، وأن أوجه التماثل إذن لا تنسخ الطبيعةَ، بل إنها توغل في الطبيعة بوصفها اقتراحاتنا وفروضنا. الاستعارة جانب من تفسيرنا للعالم» (ص١١٨). ويمكن أن نقول إن السماع يُبنيه ابتداءً من خلال الاستعارات إلى علاقات تماثل معينة، يمكن أن تنشأ بين أحداث مفردة (ناشئة مع تلقي النص).

وبذلك تكون الوظيفة الاتصالية للاستعارة – في الحقيقة – ما تزال لم تُحدد بعد تحديدًا كافيًا. ولا يمكن أن تُدَّعى أوجه تماثل للأحداث في نصوص غير استعارية أيضًا. يجب أن يُذكر فقط بالمجال الواسع للمقارنة.

ولذا يمكن مثلاً أن تُوجَّه معالجة مقارنة حول نهجي حكم كل من كاسترو وستالين – أي لوجهين لا توجد بينهما بالنسبة للجميع من البداية علاقة – انتباه سامع ما إلى أشكال مماثلة للقمع. لا حاجة لهذا النص أن يكون نصًا استعاريًا ضرورةً. ولا تضم الإشارة إلى «النقد الذاتي العلني الممارس في كوبا، الذي تذكر نغمته /165/ بأشكال تحقير لعمليات في موسكو» مثلاً (مذكرة كوبية لجونتر ماشكه) أية استعارة. وعلى العكس من ذلك تُستخدم استعارة، حين يوصف نظام كاسترو بأنه ستاليني مداري (*) (هذه الاستعارة لم نبدعها، بل هي تعبير مستخدم في كوبا – حسب قول ماشكه).

بمَ يفترق نص استعاري عن عرض مقارن (تشبيهي)؟ في الأخير يُقابل بين حدثين (أو عدة أحداث أيضًا) في رتبة واحدة موضوعيًا، ويُحافظ على أوجه الاتفاق الممكن إداركها بينهما. أما في الاستعارة على العكس من ذلك فيُستخدم حدث واحد من الحدثين، اللذين يستند إليهما المرء إحاليًا، ويُقارن بينهما، بوصفه نموذجًا – خلفيةً – فقط لعرض الآخر. فهي تستخدم لتصويره. ويتعلق الأمر إذن مع علاقة التماثل المفترضة للاستعارة بين حدثين بعلاقة مُوَجَّهة. ويُسقَط أحد الحدثين على الآخر بهدف إيضاحه. وتبعًا لذلك يمكن أن تُعرَّف الاستعارات بأنها إسقاطات لغوية للأحداث.

ويعني هذا، تطبيقًا على الأمثلة المستشهد بها فيما سبق، أن حدثًا كوبيًا

(*) يعني هذا التعبير (tropischer Stalinismus/«Stalinismo tropical») أن سياسة كاسترو في كوبا هي سياسة ستالين في روسيا، ولكن يكمن الخلاف في أن الأولى سياسة تطبق في منطقة حارة، مدارية في كوبا، في حين أن الثانية سياسة تطبق في روسيا التي تقع في منطقة شديدة البرودة.

يُسقط على حدث روسي، حدثًا إنسانيًا يسقط على حدث الدببة الخ. ويستخدم حدثُ الدببة الحدث الإنساني، والحدثُ الروسي الحدث الكوبي خلفيةً له، مثالاً محسوسًا.

ويُفرّق طبقًا لهذا التحديد للاتجاه بين نمطين من حاملي الوظيفة على مستوى النص (أي على مستوى الربط اللغوي للأحداث). ونريد أن نَسِمَ تلك الوحدات المعجمية أو مجموعات الوحدات المعجمية التي تتعلق إحاليًا بأحداث أسقط عليها (أي موضحة) بأنها مستقبلات الصورة. وعلى العكس من ذلك نسم تلك الوحدات المعجمية أو مجموعات الوحدات المعجمية التي تتعلق بأحداث تُسقط عليها الأولى بأنها مانحة الصورة (نقلنا المصطلحين عن ڤاينريش 1973).

وحين تقوم الاستعارات على إسقاطات للأحداث فإنه يجب أن يُعلَّم لغويًا أيضًا كل اتجاه للإسقاط على أي نحو كان. /166/ وبعبارة أخرى يجب أن يكون من الممكن الإشارة إلى معايير، يمكن أن يُفرّق بناءً عليها بين مانحات ومستقبلات الصورة بعضها عن بعض. ولا تدخل في ذلك معايير معجمية – دلالية في الاعتبار، من حيث إن كل وحدة معجمية في لغة ما أساسًا يمكن أن تقوم في النص بوظيفة مانحة الصورة، ومستقبلة الصورة أيضًا (انظر حول ذلك أيضًا ڤاينريش 1967 و1968).

وتثبت وحدات معجمية، طالما ينظر إليها في حال انفرادها، أنها محايدة الاستعارة، وليس من الممكن أن تصير استعارية إلا مع تنصيصها. أما أية وظيفة من الوظيفيتين السابق ذكرهما تقوم بها وحدة معجمية ما عند عملية تشكيل الاستعارة فيتحدد تبعًا لكيفية تعلقها بشركائها في السياق من جهة ترابطية – تركيبية. ففي موقع المحمول مثلاً تقوم وحدات معجمية – ما دام الأمر يتعلق باستعارة – بوظيفة مانحة الصورة، وفي موقع الموضوع تقوم بوظيفة مستقبلة الصورة (مثال ذلك: أخيل أسد). وفي حالة ما يسمى باستعارة الإضافة (مثال ذلك: أنياب الزمن) تكون الوحدات المعجمية الاسمية هي مانحة الصورة، وتكون الوحدات المعجمية المضافة هي مستقبلة الصورة.

لا نستطيع في هذا الموضع أن نمضي في تفصيل الشروط النحوية للاستعارة. ويمكن أن تراجع دقائق حول ذلك في كتاب بروكه – روزه (1958) Brooke – Rose. ويقدم بلت (ص٨٤ – ٨٧: 1972) مختصرًا «لنحو الاستعارة» استنادًا إلى بروكه – روزه.

بيد أننا نريد أن نؤكد أن نظرية كاملة للاستعارة، لا ندعي تطويرها هنا، يجب أن تتضمن إلى جانب المكون الدلالي مكونًا نحويًا أيضًا (وبالإضافة إلى ذلك – بالنظر إلى تحليل التلقي – مكونًا براجماتيًا). ومع ذلك تمثل الاستعارة بناءً على إحاليتها (تعليقها بالأحداث) مشكلة دلالية أساسًا. وفي الواقع يجب عند تحليل الاستعارة أن تراعى أبنية ترابطية – نحوية (وهو ما يسري كذلك بوجه عام على التحليل الدلالي). غير أنه لا توجد أبنية نحوية مميزة للاستعارات. فمن الناحية النحوية لا تختلف جملتان، مثل: أخيل أسد، وأخيل يوناني، بعضهما عن بعض. ويرجع تفسيرنا للجملة الأولى بأنها تشبيه إلى بنيتها الدلالية وحدها ليس غير. (ما يفهم تحت ذلك بالتفصيل سوف يوضح).

ويحتج ردِّي (1969، بالألمانية في كتاب نيراد 1973) على نحو مشابه قائلاً «حين يوجد عدم اطراد في ظاهرة الاستعارة فإن هذا، كما أظن، ليس ما يمكن أن يُطلق عليه انحراف في الشكل اللغوي. وتبدو الخاصية المحدَّدة للاستعارة على الأرجح شيئًا يوجد في إحالية التعبيرات المستخدمة [= الوحدات المعجمية]» (يفهم ردِّي تحت «شكل لغوي» طريقة تعلق (ترابط) مكونات النص).

[نعرف الاستعارات بأنها إسقاطات لغوية لأحداث لا تشكل داخل نموذج سار للواقع علاقة مباشرة للأحداث. ونسم تلك الوحدات المعجمية التي /167/ تتعلق إحاليًا بأحداث أسقِط عليها بأنها مستقبلات الإحالة. أما مانحات الإحالة فتطلق على تلك الوحدات المعجمية التي تتعلق بأحداث تُسقط عليها أحداث أخرى.]

٦-٧-٢ البنية التناظرية للاستعارة

ينبغي فيما يأتي تناولُ مانحة الصورة ومستقبلتها، المكونين المشكلين كليهما للاستعارة، بتحليل دلالي أكثر دقة للبنية. ونعتمد من أجل هذا الغرض على مقولات الوصف المستخدمة في الفصول السابقة، وبخاصة على مفهوم إمكانية الإلحاق الدلالية، ومفهوم التناظر. ونستخدم المقطع الصحفي الآتي موضوعًا للملاحظة:

فتاة منسية تحت الشمس

موضوع بناء ضخم في الأطلنطي: جران جرانيا تتراصّ عاليًا

يختم دليل سفر لشرودر في سنة ١٩٦٤ وصف جنوب جران جرانيا ببضع جمل. جدير بالمشاهدة لأنه موحش، ولسحر أرض القمر، وجمال المنظر المخيف المرجف. نصف صحراء زرقاء داكنة، حيث لا ينمو، ولا يزدهر، ولا يثمر أي شيء صافيًا. ماذا يمكن أن ينمو على حصى بركان؟ بعد عدة سنوات تنمو هناك فنادق وعشش وأكداس من الشقق. وتزدهر السياحة، وتثمر المضاربة على الأرض. صارت نصفُ الصحراء – من صفائح الحجارة نصف صحراء – من الخرسانة. البراكين التي عُدت خامدة، تتمخض وتلد بنايات. يومًا بعد يوم من فندق القصر حتى بيوت الأقزام الصغيرة. وتلد الجبال حول بلايا دل انجليس ومَسبلوماس بمهارة فائقة. هناك ينشأ أكبر مركز للاستجمام في الكاناريا – بناء لقفص أسد طليق حقيقي. وحيث ما تزال الكراكات تزأر، وما تزال الروافع تهتز، تتطاير في حَيْطةٍ تلال الصخور المقفرة بحواف ارتفاعها متر. أسماء ألمانية، مثل «أرض الشمس»، تستبشر بتدفقات – بناء جديدة. منظر مكفول – ربما ليس على بحر، ولكن على منازل بالتأكيد. ما هذا، تشرق الشمس، وتُعامَل معاملة دواء لكل داء؟ خذ جرعة من الشمس!.

جنة لرؤساء الأُجَراء

يُحمّس دليل – نيكرمان: «استحمام، وتشمس، واستجمام حقيقي. فليست معجزة حقًا أن يأتي معنا إلى هنا ضيوف في تزايد مستمر، /168/ ولم يعد يبقى لأهل الكاناريا شيء آخر على الإطلاق أيضًا سوى بناء فنادق أكثر فأكثر. وهو ما يفعلونه بجد. « يُطرق في لطف، ولكن لا تُسمع ضوضأة في الخارج »جنة « يستبشر بها دليل – نيكرمان. جنة لرؤساء عمال البناء، الذين يحتاجون في الإجازة أيضًا إلى احتكاك وثيق بعالم عملهم. ويكون سلوى الآخرين مع الشمس.

المشرفة على الرحلات فون د. تيجس التي شحنت كل حُملانها إلى الفندق بعد عشر ساعات تأخير، تهوي على مقعد البار الصغير، وتتحدث. » حين يصل السائحون الذين يخصونني يبدأون في الشكوى، ويرغبون في الحال في العودة إلى أوطانهم، ولكن بعد أسبوع يعتاد أغلبهم على ذلك«. قضاء الأجازات في موضع البناء له أيضًا محل لإثارتهم. على الدوام تسطح الشمس، سبع ساعات في اليوم على الأقل. يقول هذا دائمًا الناس الذين يعيشون من حركة الأجانب أكثر من أنهم يستطيعون سلب صانعة السمرة من السائحين في كل وقت، حين يشاكسون مدة طويلة. فتاة منسية تحت الشمس (....).

(دي تسايت ١٧/١١/١٩٧٢)

تتضمن هذه القطعة النصية سلسلة من استعارت مختلفة. لنختر واحدة منها: بعد عدة سنوات تنمو هناك فنادق وعشش وأكداس من الشقق...

في هذه الاستعارة تقوم الوحدة المعجمية «تنمو» بوظيفة مانحة الصورة، والوحدات المعجمية «فندق، وعشة، وكومة شقق» بوظيفة مستقبلة الصورة. ماذا يمكن أن يقال دلاليًا عن علاقاتها بعضها ببعض؟ يوجد هنا بوضوح اصطدام بقاعدة إمكانية الإلحاق المعجمية. فالوحدتان المعجميتان «تنمو» من جهة، و «الفندق».. الخ من جهة أخرى تعدان بناءً على بنيتهما المعجمية – الدلالية

متضاربتين، إذ تتضمن «تنمو» - في هذا الموضع النصي على الأقل - السمة السياقية [عضوي]، وهي غير متضمنة في «فندق، وعشة، وكومة شقق». ونتيجة لذلك لا يمكن أن تركب هذه الوحدات المعجمية على مستوى تناظر مشترك أيضًا. ويمكن أن يُلاحظ هذا في الاستعارات الأخرى في النص، كما هي الحال مثلاً في هذه الاستعارة:

بمهارة فائقة تلد الجبال حول بلايا دل انجليس ومَسبلوماس. فالوحدتان المعجميتان «تلد/ تنجب، والجبال» لا تجتمعان على سمة قاسم مشترك، إذ إن السمتين السياقيتين المحدِّدتين لإمكانية إلحاقهما [حي] و [غير حي] تتعارضان. وبذلك لا تؤسسان مستوى تناظر.

/169/ ويمكن الآن بناءً على هذه الملحوظات أن نصل إلى فرضية أن جانب مخالفة القاعدة ملازم للاستعارة. ومن الممكن أن تتميز استعارات تحديدًا بأوجه إلحاق غير ممكن تحققها دلاليًا، بأوجه تناظر ناقصة.

نتيجة سلبية مثل هذه قد لا تمس بشكل حتمي دعوى المناسبة، التي نصلها بنموذجنا للدلالة. فهي تؤكد حتى درجة معينة نتائج أغلب الباحثين في الدلالة الذين يمثلون موقفًا شِبهَ سلبي من الاستعارات، أي يفهمون الاستعارات على أنها استثناءات من القاعدة.

وفي النحو التحويلي التوليدي تفسر الاستعارة بتجاهل «قيود الاختيار» (= قواعد إمكان الإلحاق) (انظر حول ذلك نيراد 1973). ويرجع كوزريو (1967) الاستعارات إلى «أوجه عدم تضافر» للوحدات المترابطة أفقيًا (انظر حول ذلك إسهامه في الجزء الثاني من المحاضرات). وأخيرًا يحدد ڤاينريش (1968) الاستعارة بأنها كلمة في سياق مستعصٍ على التحديد (ص١٠٠)، وهو ما ينبغي أن يعني أن المعنى النصي (= Meinung) لوحدة معجمية مستخدمة استخدامًا استعاريًا يحل خارج معناها المعجمي (= Bedeutung)، أي خارج مقدرتها

المعجمية – للإحالة.

بيد أن الاكتفاء بتحديد سلبي دلاليًا قد يعني أيضًا أن الاستعارة خاصةً تُفهم على أنها «ظاهرة انحراف»، وهو ما يناقض الزعم الذي طرحناه في البداية. ولا يكفي على الأقل إثبات أن الاستعارات انحرافات عن معايير دلالية – نحوية. مثل ذلك الانحراف قد يقع أيضًا في منطوق مثل:

* بعد عدة سنوات تسعَل هناك فنادق وعشش وأكداس الشقق... مع ذلك ربما لا نقبله منطوقًا استعاريًا. وتبعًا لذلك يجب أن يوجد أيضًا شيء ما «كاستعمال لغوي استعاري عادي». فما المعايير التي يمكن إيرادها لذلك؟

أكدنا أن الوحدة المعجمية «تنمو» متناقضة مع الوحدات المعجمية «فندق، وعشة، وكومة شقق»، غير أنه لم يراعَ السياق اللاحق الذي يضم فيما يضم الوحدات المعجمية: «تزدهر، وتثمر» أيضًا. مع هذه الوحدات ليست الوحدة المعجمية «تنمو» متناقضة بلاشك. فهي تؤسس معها مستوى تناظر، سمته الغالبة – المتكررة [نباتي]. لهذا السبب ربما يكون من غير المناسب أن يتحدث في حالة الوحدة المعجمية «تنمو» عن إلحاق غير ممكن تحققه.

ولا يعني مفهوم إمكان الإلحاق أن وحدة معجمية ما يجب أن تكون في نص ما متوافقة مع شريكاتها في السياق (أو مع جاراتها المباشرة على الأقل). فهذا لا يصدق بالنسبة لأوجه تنصيص صحيحة دلاليًا، غير استعارية (انظر حول ذلك النص الصحفي /170/ في المبحث ٤-٦-١). ولا تكون إمكانات الإلحاق محقَّقة إلا حين تلحق وحدات معجمية بوجه عام بوحدات معجمية سياقية أخرى.

ويتبين الآن أن الوحدات المعجمية المنصَّصَة بشكل متناظر (تنمو، وتزدهر، وتثمر)، بالنظر إلى الوحدات المعجمية «فندق، وعشة، وكومة شقق، وسياحة، ومضاربة على الأرض بلا استثناء، تقوم بوظيفة مانحة الصورة، في حين أنها للأخيرة مستقبلات الصورة، وتؤسس من جانبها مستوى تناظر، يمكن أن يوصف

بالسمة [سياحي] – أو ربما بصورة أدق بحزمة السمات [سياحي]، و [خاص ببنية تحتية]، و [تجاري]. وبناءً على ذلك تُعلَّق الوحدات المعجمية لمستوى التناظر الأول بالوحدات المعجمية للسياق المتقدم (وُضِع تحتها خط):

نصف صحراء زرقاء داكنة، حيث لا ينمو ولا يزدهر ولا يثمر أيُّ شيء صافيًا. ماذا يمكن أن ينمو على حصى بركان؟

ويجب على النحو ذاته أن تُربط الوحدات المعجمية لمستوى التناظر الأخير («سياحي») بمجموعة الوحدات المعجمية للسياق اللاحق، أي بـ «أبنية، وفندق القصر، وبيوت الأقزام الصغيرة، ومركز الاستجمام، وبناء لقفص أسد طليق، وكرّاكة، ورافعة ... الخ» التي تكوِّن معها مستوى تخصيص موسَّع. كل الوحدات المعجمية المذكورة مجتمعةً تساوي بداية الاستعارة، ولا تتيح هذه الاستعارة إلا بناءً على تعاونها (ولذا قد لا تشير الوحدة المعجمية «تنمو» مثلاً وحدها أيضًا إلى حدث نباتي، باعتبار أن هذه الوحدة يمكن أن تُلحَق بشكل متناظر عبر سمات مثل [إنساني]، و [حيواني] الخ أيضًا بوحدات معجمية سياقية).

وهكذا يمكن أن تُوصف الصورة اللغوية المستخدمة هنا – الاستعارة – بأنها إسقاط حدث سياحي – خاص بتقنية البناء على حدث نباتي. ويُعرض الأول موافقًا للآخر. ويُسند إلى السامع اكتشاف وجه المشابهة (الشبه) بين كلا الحدثين. ويمكن أن يكون ذلك شيئًا كالحدث المجرد لزيادة / لنمو لا يتوقف.

ونريد أن نؤكد نتيجة مهمة لملحوظاتنا وهي أن الوحدات المعجمية المانحة للصورة، والمستقبلة للصورة أيضًا تؤسس مستوى تناظر خاص – وهو مستوى تخصيص، وبذلك لا يمكن بوجه عام أن تُعلَّق إحاليًا إلا بحدثين مختلفين. (وقد عددنا الجانب الأخير في أفكارنا المسبقة مؤسسًا (جانبًا تأسيسيًا) للاستعارات). وبذلك يصير واضحًا في الوقت نفسه، لماذا لا يمكن أن تركب وحدات معجمية مانحة للصورة، ووحدات معجمية مستقبلة للصورة على مستوى تناظر واحد،

لأنها قد تحيل خلافَ ذلك إلى حدث واحد هو ذاته، ولا تتم استعارة بناءً على ذلك على الإطلاق.

/171/ ويمكن أن تُوظَّف ملحوظات مماثلة على الاستعارات الأخرى في النص: فالوحدة المعجمية «تلد» أيضًا لا تقوم مستقلة بوظيفة مانحة الصورة، بل في ارتباطها بالوحدة المعجمية «تتمخض» التي تشكل معها مستوى تناظر. وتقابلها الوحدات المعجمية المستقبلة للصورة «صفائح الحجارة،ونصف صحراء، وبركان، وجبل ... الخ» من جانب، «وخرسانة وأبنية ... الخ» من جانب آخر، التي حلَّت كذلك في كُلٍّ على مستوى تناظر واحد. وهكذا يُسقط في هذه الاستعارة حدثان في الوقت نفسه – جيولوجي وخاص بتقنية البناء على حدث ثالث – إنساني. ويُربط المكون المانح للصورة «قفص أسد طليق» في التكوين المعجمي المعقد «بناء قفص أسد طليق» ضمن ما يربط بالوحدة المعجمية «تثور»، والمكون المانح للصورة «بناء» بالوحدات المعجمية «كراكة»، و «رافعة»... الخ. وتبعًا لذلك تتألف هذه الاستعارة من مستويات تناظر مختلفة.

لننظر أخيرًا في الاستعارة الآتية أيضًا:

تُعامل الشمس هنا معاملة دواء لكل داء. هل يقلقك شيء؟

خذ جرعة من الشمس!

في هذه الحال تقوم الوحدات المعجمية المنصَّصة بشكل متناظر «تُعامل، ودواء، وخذ، جرعة» بوصفه مانحة الصورة. ويُسقط حدث الشمس (يجب أن تراعى في ذلك أيضًا الوحدة المعجمية «سُمرة»!) على حدث الصيدلية.

لنحاول أن نصف بإيجاز البنية الإحالية لهذا النص. موضوع النص هو حدث سياحي يجرى على جزيرة جران كناريا. هذا الحدث – في الحقيقة هو مركب أحداث، يتألف من حدث بناء لنُزُل السائحين وحدث الشمس وأحداث جزئية سياحية أخرى أيضًا – يُسقط من أجل إيضاحه على سلسلة أحداث، يقع كل حدث

مفرد منها في مجال مغاير في نموذجنا عن الواقع بوصفه الحدث الموضوعي «الثيمي». وتُكوِّن مع كل إسقاط من هذه الإسقاطات للأحداث استعارة.

ويسري على كل أحداث النص أن ثمة مستويات تناظر معنية تطابقها. نريد أن نقسم هذه المستويات إلى مستويات موضوع «ثيمية» (= مستويات مستقبلة الصورة)، ومستويات إسقاط (= مستويات مانحة الصورة). ومستويات الإسقاط هي مستويات التناظر تلك التي تقوم بوظيفة مستويات ترابط لغوية للأحداث، تُسقط عليها أحداث موضوعية «ثيمية». وتبعًا لذلك تترابط أحداث موضوعية مع مستويات (- تناظر) موضوعية.

علينا أن نتساءل الآن أيضًا: ما المعايير التي تُعيِّن في نص ما مستويات موضوعية من جهة، ومستويات إسقاط من جهة أخرى أو بمَ تُعرف استعارة ما بوجه عام. حقيقة أن نصًا ما يظهر مستويات تناظر عدة، وحدها ما تزال لا تستطيع جعل هذا النص /172/ نصًا استعاريًا (انظر حول ذلك النص الصحفي - غير الاستعاري في المبحث ٦-٥-١، وأفكارنا في المبحث٦-٦).

ولقد أشرنا فيما سبق أيضًا إلى البنية النحوية للاستعارة التي يمكن أن تُقرأ من اتجاه الإسقاط. غير أن مشكلة الاستعارة - كما رأينا أيضًا لا يمكن أن تختزل في مشكلة نحوية. (أخيل أسد، في مقابل أخيل يوناني). وبعبارة أخرى مسألة هل يجب في نص ما أن تستخدم إسقاطات أصلاً، مسألة لا يحسمها نحوه.

وتبعًا لذلك يجب أن يُقدم إلى جوار البناء الدلالي - المتعدد التناظر والنحوي جانب ثالث مؤسس للاستعارات. لنتذكر التحديدات التي وُضعت في بداية هذا الفصل. فقد واجهتنا هنا أوجه تناقض دلالية فيما يبدو بين الوحدات المعجمية المفردة المانحة للصورة والمستقبلة للصورة في استعارة (... تنمو هناك فنادق..). وقد أرجعنا مقبولية أوجه الربط هذه إلى أن كل وحدة من هذه الوحدات المعجمية يمكن أن تُلحَق بوحدات معجمية أخرى (تؤسس مع هذه الوحدات

مستوى تناظر)، وتكتسب بهذه الطريقة وظيفة إحالية، إلا أن أوجه التناقض هذه تشير إلى شيء ما. وإذا قارنا حول ذلك – في إطار باقي السياق – المنطوقات الآتية بعضها ببعض:

١) .... بعد عدة سنوات تنمو هناك فنادق ....

٢) .... بعد عدة سنوات تُبنى هناك فنادق ...

فإننا نفسر المنطوق الأول بأنه استعاري، أما الثاني فلا. وسبب ذلك أن (٢) لا يتضمن أي تناقض. وبذلك لا ينبغي بأية حال من الأحوال أن يُؤيد الإعلاء المتأخر من قيمة «نظرية الانحراف». وقد يكون منحرفًا – كما بينا من قبل – التعبير الآتي أيضًا:

٣) * بعد عدة سنوات تسعل هناك فنادق...

ويختلف (١) و (٣) عن (٢) من خلال أوجه تناقض موجودة. ولكن يختلف (١) عن (٣) من جهتهما أيضًا من خلال أن الوحدات المعجمية المتناقضة في (١) متوافقة مع وحدات معجمية أخرى للسياق، في حين أنه ربما لا يصدق هذا في (٣) بالنسبة للوحدة المعجمية «تسعل».

وهكذا يمكن لأوجه تناقض لافتة للنظر في نص ما بين وحدات معجمية أن تقوم بوظيفة إشارات محتملة للتشكيل الاستعاري، غير أنه لا يجب عليها ذلك. فهي لا تقوم في العادة بوظيفة مثل هذه الإشارات حين لا يمكن أن تُلحق الوحدات المعجمية المتناقضة بعضها مع بعض في كلٍّ بعناصر سياق أخرى، ولا تؤسس مع هذه أية مستويات تناظر مستقلة – مستويات موضوعية أو مستويات إسقاط. وربما نكون قد ظفرنا بذلك بمعيار يُفرّق به بين نصوص استعارية ونصوص غير استعارية من جهة، /173/ ونصوص غير نحوية من جهة أخرى، ويُقدّم لذلك دليل على «معيارية» الاستعارة.

لنلخص مرة أخرى نتيجة ملحوظاتنا الحالية. فبالنسبة لتكوين استعارة ما

عددنا المعايير الثلاثة الآتية معايير أساسية:

١) في مجالات جزئية أفقية (سياقات صغرى) بين وحدات معجمية مفردة أوجه تناقض دلالية ترد متكررة؛

٢) إمكانية الإلحاق المتعينة لهذه الوحدات المعجمية بمستويات تناظر يمكن فصل بعضها عن بعض.

٣) إمكانية تمييز مستويات التناظر إلى مستويات موضوعية (ثيمية) ومستويات إسقاط بناءً على البنية النحوية.

ويمكن أن تنشأ بين القيود الثلاثة صلة باعتبار أن القيد (٣) يفترض القيدين (٢) و (١)، ويفترض القيد (٢) القيد (١).

٦-٧-٣ محاولة تنميط للاستعارات

تبدو مع ذلك أمثلةٌ مثل للرجل قوة الدببة، أنهـا تنـاقض معقوليـة مفهومنـا للاستعارة، فقد انطلقنا منها في أفكارنا المسبقة. وحتى حين يجوز لنا أن نعد أمـرًا مسلمًا به أن مثل هذه الجملة لا ترد إلا في سياق «أو في موقف» معين فإنـه مـن الممكن على الأقل أو حتى من المحتمل أن هذا السياق لا يضم أية وحدات معجميـة أخرى، يمكن أن تُعَلَّق إحاليًا بحدث الدببة. وهكذا ربما لا يكون إثبات مستوى تناظر في المجال المانح للصورة – أي مستوى الإسقاط – ممكنًا. ومع ذلك فإن لنـا هنـا بالاستعارة علاقة. وتناقض هذه الملحوظة فيما يبدو تصوراتنا عن النموذج.

وفي رأيي يجب أن يُرى حل المشكلة في أن الأمر يتعلق في مثل هذه الأمثلة بنمط خاص للاستعارات، فاستخدامات استعارية مثل التي استُشهِد بها فيما سـبق أو الآتية: كان المستشار السابق ثعلبًا؛ والـشمس تـوخز، والـرئيس عـابس، والسكرتيرة تغلي (من الغيظ)... الخ تظهر قيمة تكرارية عالية نسبيًا، ومـن ثـم ليست أصيلة بوجه خاص. وهي تدخل ضمن قانون اسـتعارات اللغـة الـسائرة. وعادة ما يختزل المكون للصورة في هذه الاستعارات في وحدة معجمية وحيـدة،

تقوم في الوقت نفسه بوظيفة كلمة مجملة (عنوان) لمركب كامل من الأحداث. ونقابل استعارات من هذا النمط في أشكال خطاب أخرى أيضًا. وتتميز الأجناس والعصور الأدبية غالبًا بقانون خاص للاستعارات (انظر مثلاً شعر الباروك الغنائي)، تعد معرفته شرطًا لفك تشفير مثل هذه الاستعارات. ويمكن أن نتحدث في هذا المقام أيضًا عن شفرات استعارات خاصة بعصور وجماعات و/ أو بأشكال نصية؛ عن نوع من شفرات لغوية ثانوية.

نريد أن نصف مثل هذه الاستعارات المستخدمة بشكل متكرر، القائمة على وحدات معجمية مفردة مانحة للصورة (منصّبة بشكل غير متناظر) بأنها استعارات عرفية. ولا حاجة الآن بأية حال لأن يُستبعَد هذا النمط من الاستعارات من نموذجنا العام عن الاستعارات. ومن الممكن أن توسع الاستعارات المعرفية – كما يتبين – في كل وقت من خلال مجالها المانح للصورة، ذلك أن الوحدات المعجمية المانحة للصورة يمكن أن تُستكمل بوحدات معجمية أخرى غير متناقضة، وبذلك تؤسس معها مستوى إسقاط، فيمكن أن تُلحَق الوحدة المعجمية «دب» مثلاً بالوحدة المعجمية «كف».

للرجل قوي الدببة، حين يهاجم بكفيه ...

وفي النثر يجد المرء بشكل مماثل الصورة البلاغية /175/ للاستعارات المتصلة أو المجاز التمثيلي. وفي إطار هذا الشرط تقوم الوحدة المعجمية المانحة للصورة في الاستعارة العرفية بوظيفة نائبة عن سلسلة من مستويات إسقاط ممكنة. ويمثل هكهاوزن (في كتاب ڤاينريش ص١٠٣: 1968) موقفًا مماثلاً، حين يشير إلى أن الاستعارة تدفع إلى «نسج ممتد متماثل لخيوط الاستعارة». ويستند هكهاوزن في ذلك إلى تلقي تلك الاستعارات التي وصفناها بأنها استعارات عرفية.

لقد تسنى لنا حتى الآن الاستدلال على نمطين من الاستعارات يختلفان بعضهما عن بعض فيما يتعلق بمكونهما المانح للصورة. وعلى النقيض من الاستعارات العرفية نريد أن نصف استعارات ذات مستويات إسقاط يمكن تعيينها (أي

مستويات تناظر في المجال المانح للصورة) بأنها استعارات خلاقة. فمن الممكن أن تنقل استعارات عرفية – كما رأينا – بطريق التوسيع إلى استعارات خلاقة. (ولا ينبغي أن يُزعم بذلك أن كل استعارة خلاقة هي استعارة عرفية موسعة).

وفي أفكارنا الحالية أغفلنا إغفالاً تامًا نمطَ استعارة يشار إليه بشغف خاص في مناقشة الاستعارات. نعني بذلك أوجه ربط لوحدات معجمية، مثل: عند سفح الجبل، وعنق الزجاجة، وساق المنضدة... الخ. ويبدو أن نموذجنا عن الاستعارات لم يعد من الممكن حقيقة تطبيقه على مثل هذه الاستعمالات، من حيث إنه لا توجد هنا إمكانية أن تُركَّب (تُعَدَّ) الوحدات المعجمية المانحة للصورة على مستويات إسقاط. بيد أنه من اللافت للنظر في هذه الأمثلة أيضًا أنه لا توجد بين وحدات معجمية مفردة أوجه تناقض. ويعني مفهوم التناقض بوضوح أن وحدتين معجميتين معينتين أو عدة وحدات معجمية معنية لا يمكن أن يُلحَق بعضها ببعض أفقيًا بناءً على بنيتها المعجمية – الدلالية. ولا يصدق هذا على الأمثلة السابق إيرادها تمامًا.

ففي شفرة اللغة الألمانية يظهر بوجه عام تساوق بين «قدم»، و «جبل». فالمعاجم تعكس هذه الواقعة، إذ إن «قدم» وحدة معجمية متعددة المعاني(*)، تضم إلى جانب السمة السياقية [حي]، السمة السياقية [غير حي]، وتخصيصًا للأخيرة [ألبي] (نسبة إلى جبل الألب). ويجب أن نتشكك أيضًا، فيما إذا كان: سفح الجبل استعارة أصلاً أم لا، إذ يجوز بالكاد أن يوجه مستمع ما إحاليًا من خلال هذا المثال إلى حدث توضيحي خاص بالقدم.

في المانيا يطلب المرء من الخُضَري «Kopf Salat» خسًا (يتكون هذا المركب حرفيًا من Kopf وتعني رأسًا، و Salat وتعني سلطة)، وفي فرنسا:

(*) تعني كلمة «Fuβ» في اللغة الألمانية: ١- رجل، قدم ساق، قائمة..(الشيء حي). و٢- رجل، ساق، قائمة، قاعدة، سفح.. (للجماد). وثمة اتفاق بين الألمانية والفرنسية وغيرها في التعبير عن المعنى الأخير، ففي الألمانية Fuβ des Berges (سفح الجبل) = في الفرنسية pied du montagne.

«unpied de salade» (يعني حرفيًا: قدم السلطة). ولا يربط بائع الخضر الألماني ولا الفرنسي (بطريق التداعي الذهني) بهذه الاستعمالات «حدث الرأس» أو «حدث القدم».

وتتضمن «Kopf» (رأس)، و pied (قدم)» فيما تتضمن في مقدرتهما الإحالية /176/ السمة [نباتي] أيضًا: وتشكل Kopf (رأس) مع Salat (سلطة) مستوى تناظر، على نحو ما تشكل pied (قدم) مع salade (سلطة).

ولا تفترق مثل هذه الأمثلة من ناحية وصفية (تزامنية) عن تعبيرات غير - استعارية أخرى. ولما كان من الممكن أن يُنطلق من أنها ترجع تاريخيًا إلى استعارات جارية في الأصل فنريد أن نصفها بأنها استعارات سابقة. وتكتظ المعاجم باستعارات سابقة. ويزعم جين بول أن كل كلمة في آخر الأمر ذات أصل استعاري. هذه المسألة يجب على علماء الاشتقاق أن يفصلوا فيها.

وبذلك قد وفقنا إلى التنميط الآتي للاستعارة (حيث للنمط الثالث أهمية تاريخية بوجه خاص):

١) استعارات خلاقة (ذات مستويات إسقاط يمكن إثباتها)،
٢) استعارات عرفية (لا تتضمن إلا وحدات معجمية مفردة مانحة للصورة)،
٣) استعارات سابقة (بلا وظيفة تصويرية، ومن ثم بلا مانح حقيقي للصورة).

ونظرًا لأن الأمر يتعلق في (٢) باستعارات استقرت باستعمال متكرر، فمن الصعب أحيانًا إقامة فصل واضح عن (٣). ويمكن أن نعد اختبار التوسيع نهج تفريق قابلاً للتجريب. فمن الممكن أن توسع أساسًا استعارات عرفية في مجالها المانح للصورة. وقد ينتج عن هذا على كل حال تطبيقًا على استعارات سابقة أثر هزلي (كوميدي) (إبهام القدم عند سفح الجبل)(*).

(*) يمكن أن يثير التركيب الذي استخدمه المؤلف عدة معان، يستخلصها القارئ، إذا ما عرف الأصل ومعاني المفردات، وهو: (Die groβe Zehe am Fuβ des Berges) ومعنى Zehe = إصبع، والمركب groβe Zehe = إبهام القدم (حرفيًا: الإصبع الكبير)، و Fuβ= قدم... (انظر الهامش السابق)، و Berg= جبل. ومن ثم قد يكون المعنى الحرفي (الإصبع الكبير في قدم الجبل) مضحكًا أو هزليًا أو حتى هراء، وربما دلالات أخرى أيضًا.

الفصل السابع

الإحالة في النص

(الإحالة النصية)

٧- الإحالة في النص (الإحالة النصية)

٧-١ موجز مشكلة «الإحالة» وتصنيفها

٧-١-١ توجيه

/177/ ١) كثير الاطلاع. لم يبق لدى م. ما يبذل فيه مجهودًا. وهو١ لا يعمل برضى، وهو١ لا يدرس بشغف. وهو١ فضولي، ولذا يقرأ (هو١) كتابًا٢ أحيانًا. ولكنه٢ يجب أن يكون مكتوبًا ببساطة شديدة، وفي جمل يسيرة، موجزة، مباشرة. لا يجوز أن يتضمن (هو٢) أية كلمات يُبحث عنها ولا جملاً فرعية بأية حال من الأحوال.

(إلياس كانيتي (*): كل التكريم المُهدر، مذكرات ١٩٤٩ - ١٩٦٠، ص١١٢)

يجب أن تُستخدم القطعة النصية المتقدمة (١) في تقديم تصور أولي، تقريبي بشكل خاص عما نريد أن نفهمه تحت «الإحالة في النص» أساسَ انطلاق للأفكار

(*) إلياس كانيتي Elias Canetti: ولد عام ١٩٠٥ في ورستشوك في بلغاريا ومات عام ١٩٩٤ في زيورخ. قضى كانيتي طفولته وشبابه في روستشوك. ثم هاجر مع عائلته إلى إنجلترا وفيينا وزيورخ وفرانكفورت. كان يعرف العديد من اللغات إلا أنه كتب كل أعماله باللغة الألمانية. وفي الفترة من عام ١٩٢٤ حتى ١٩٢٩ درس في فيينا العلوم الطبيعية وحصل على درجة الدكتوراه في الكيمياء. وفي عام ١٩٣٨ هاجر إلى زيورخ، ثم عاش منذ نهاية الثمانينيات في زيورخ. وقد حصل كانيتي على العديد من الجوائز، وفي عام ١٩٨١ حصل على جائزة نوبل للأدب.

ومن أعماله: ١- غشاوة الأبصار Die Blendung (رواية ١٩٣٥/١٩٣٦)، و٢- الجماهير والسلطة «Masse and Macht» (كتابات فلسفية ١٩٦٠)، و٣- أصوات مراكش - ملاحظات بعد رحلة (١٩٦٧)، ٤- اللسان الذي تم إنقاذه - قصة شباب (سيرة ذاتية ١٩٠٥ - ١٩٢١ و١٩٧٧)، ٥- لعبة العيون - قصة حياة ١٩٣١ - ١٩٣٧ (١٩٨٥). انظر لمزيد من التفصيل عصور الأدب الألماني، ترجمة د. هبة شريف، عالم المعرفة (٢٧٨) ص٤٣٩: ٤٤٠.

في هذا المحيط للموضوعات. ولقد حُدِّد في القطعة النصية (١) بعض عناصر لغوية بوضع خط تحتها وترقيم (مؤشرات). فبين العناصر اللغوية التي لها ترقيم واحد توجد علاقة، وهي من قبيل أن العنصر اللغوي الأول في كُلٍّ في سلسلة من عناصر لغوية لها ترقيم واحد هو ذلك العنصر الذي تتعلق به العناصر اللاحقة. في حالة هذه القطعة (١) توجد علاقة بين التحققات الأربعة للعنصر هو١ وم١ من جهة، وبين التحققين للعنصر هو٢ وكتاب٢ من جهة ثانية. ويطلق على العلاقة الموصوفة «الإحالة». أما العنصر اللغوي في نص ما الذي يحال إليه، في هذه الحالة م١ وكتاب٢ فنسميه عنصر التعلق (المحال إليه)(*)، وأما العنصر اللغوي الذي يُحيل (الذي يقوم بالإحالة أو محال به) - في هذه الحالة تلك التحققات بالضمير (العنصر): هو١ أو هو٢ فنطلق عليه صيغة الإحالة Verweis_form.

وتُعالج في المبحث اللغوي جوانب جزئية كبيرة بدرجة أكثر أو أقل للظاهرة المشار إليها استعانةً بالقطعة النصية (١)، والموسومة بعلاقة «الإحالة» تحت عناوين مثل: «الإضمار»، و «الاستبدال»، و «التحاول/ الإحالة المشتركة»، و«الإعادة (التكرير/ الاستئناف)»... الخ. كُلٌّ منها حسب نظرية تعد أساسًا لها. وربما تكفي في هذا الموضع هذه الإشارة التوجيهية. وعند معالجة طرائق لغوية أخرى، تتعلق بالموضوع المطروح للمناقشة هنا، سوف نفصل /178/ النظريات التي تعد أساس المفاهيم المذكورة تفصيلاً أكثر دقة (انظر حول ذلك المبحث ٧-٢-٢).

وقد اخترنا للوصف الأولي لما يُفهَم تحت «إحالة» قطعة نصية تقوم فيها «الضمائر» بوظيفة صيغ الإحالة، وتعد عناصر التعلق ضمائر اسمية. ومن

(*) المصطلح المستخدم هنا هو Bezugselement. وتعني Bezug صلة، إشارة، تعلق... وربما يصح هنا أن يطلق عليه هنا العنصر العائد، لأن الضمير هنا يعود إلى اسم متقدم، ولكن المصطلح أعم يشمل الضمائر وغيرها من العناصر التي يحال بها. ومن ثم ربما كان قصره على الضمير الغائب تضييقًا له بلا مبرر.

البديهي ألا يتضمن الاستقرار على القطعة النصية الواردة (١) قولاً نهائيًا عن مجال الموضوع الذي ينبغي أن يُدرس في إطار هذا الفصل. لقد اختيرت القطعة النصية (١)، لأن نمط الإحالة المتضمن فيها يمكن أن يُعد هو الأشهر، وربما من ناحية إحصائية صرفية هو الأكثر شيوعًا (دورانًا) أيضًا، وفي الحقيقة تشتمل الظاهرة اللغوية «الإحالة» مع ذلك على ذلك التنوع لإمكانات التحقق (الوقوع) بحيث يمكن أن يشار بوجه خاص إلى الامتداد الحتمي لأفق الأسئلة فيما يأتي.

وينشأ توسيع أولي لمركب القضية «الإحالة» مثلاً بألا يمكن أن تقوم بوظيفة صيغ إحالة، صيغُ إحالة من النمط هو فقط، أي الضمائر المعروفة للغائب، بل إن ثمة عناصر لغوية لها البنية ذاتها: أداة + اسم أيضًا، أي ضمائر اسمية، تقوم من جهتها بوظيفة صيغ إحالة، أي يمكن أن تستند إلى عنصر تعلق.

٢) آل استياوْه [يواخيم] إلى الانفجار، حين رأى زيادة على ذلك خطاب روزينا بين يدي الأبِ١. ولكن العجوز١ لم يقل شيئًا، أقصى ما فعله أن قَمَط (هو١) نظارة بعين واحدة إلى عينه، ووَعظ...:

(هرمان بروخ (*)، السائر في (أثناء) النوم، ص٨٧).

وكما يتضح من خلال المشيرات توجد علاقة إحالة بين صيغة الإحالة:

(*) هرمان بروخ Herrmann Broch، ولد في سنة ١٨٨٦ في فيينا، درس الرياضيات والفلسفة. وكان حتى ١٩٢٨ رئيس اتحاد الشركات الصناعية في فيينا. وعاد للدراسة من جديد من ١٩٢٨ – ١٩٣١. وفي سنة ١٩٣٨ هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك عُني بعلم نفس الجماهير. وتوفي في سنة ١٩٥١ في نيوهافن.

وقد صدرت روايته «السائر في أثناء النوم» (أو وهو نائم) في ثلاثة أجزاء: الأول سنة ١٨٨٨، والثاني ١٩٠٣، والثالث ١٩١٨. ويأخذ الجزء الأول شكل القص الواقعي التقليدي. ويستخدم الثاني المونولوج (الحوار الفردي) الداخلي في أسلوب جويس، والأخير يقدم أجزاء محكية لإيضاح متبادل في مقال مقسم إلى عشر فقرات حول «انهيار القيم»، ويستخدم فضلاً عن ذلك طريقة عرض شعرية، ودرامية وحِكَمية أيضًا.

العجوز١، وعنصر التعلق: الأب١. وتنشأ في الحالة ارتباطًا بهذه الصيغة لتحقق الإحالة مجموعة من الأسئلة، لا يُذكر منها إلا بعضُها:

بمَ (فيمَ) تفترق علاقة الإحالة القائمة بين الأب والعجوز عن علاقة بين كتاب وهو مثلاً (انظر (١))؟ هل تحيل صيغة الإحالة هو في القطعة النصية (٢) إلى العجوز فقط أم إلى الأب فقط، أم إلى كلتا الضميمتين الاسميتين؟ سوف يُتحدث عن السؤالين المذكورين بشكل خاص في المبحث ٧-٢-٣-٣ حديثًا مفصلاً. ويعد الامتداد الموضح بالمثال (٢) لأفق الأسئلة توسيعًا متعلقًا بالعناصر اللغوية التي يمكن أن تقوم بوظيفة صيغة إحالة.

وتقع أيضًا على مستوى توسيع أفق الأسئلة بتضمين عناصر أخرى يمكن أن تقوم بوظيفة صيغة إحالة، الإشارة إلى أن عناصر عدت في النحو التقليدي من «الظروف»، مثل: /179/ هناك، وتحت (ضمنَ) ذلك، وإذ (حيث).... الخ يمكن أيضًا أن تكون صيغ إحالة:

٣) دخل إلى المكتب١، وفرز الـ٢ بريد٢ الموجود هناك١ دون أن يخلع ملابس السفر. كان محبطًا، حين لم يجد برقية أخته ضمنه٢، برغم أنه لم يكن عليه أن يتوقع شيئًا. جبل من إعلانات العزاء موجود هناك١ يختلط بأخبار علمية...

(روبرت موسل(*)، الرجل الذي لا خصال له، ص٧٨٩)

(*) روبرت موسل Robert Musil، ولد في سنة ١٨٨٠ في كلاجنفورت ابنًا لموظف ودرس من ١٨٩٨ – ١٩٠١ تقنية بناء الآلات في معهد عال في برون. وعمل مساعدًا في معهد عال للتكنولوجيا في شتوتجارت من ١٩٠٢ – ١٩٠٣. ودرس من ١٩٠٣ – ١٩١٠ في برلين الفلسفة وعلم النفس، حيث حصل على الماجستير سنة ١٩٠٨، وبعد ذلك على الدكتوراه وعمل من ١٩١١ – ١٩١٤ أمينًا لمكتبة في فيينا. وكان ضابطًا في الحرب العالمية الأولى وحرر صحيفة للجيش، وحتى ١٩٢٢ عمل في الوزارة الاتحادية لشؤون الجيش، ثم عاش كاتبًا حتى ١٩٣٣ في برلين، وحتى ١٩٣٨ في فيينا، ثم في سويسرا، وتوفي سنة ١٩٤٢ في جنيف.

ويبين المثالان (٤) و(٥) أخيرًا – دون أن نكون قد عرضنا بذلك قائمة كاملة – أن محمولات من النمط: العمل، والفعل (انظر (٤)) وصفات من النمط: تلك (ذلك)، مثل هذا (انظر (٥)) يمكن أيضًا أن تقوم بوظيفة صيغة إحالة:

٤) د./ب: لا بأس، ماذا ينقص ابن السيد (شميتس) يا سيدة شميتس؟ السيدة ش.: أخ، تعلم أيها الطبيب حال ابني الذي يعمل حديثًا: أجل، الذي يعمل. فمنذ أيام يصنع هذا (يفعل هذا) وها أنا قد جئت إليكم مباشرة.

٥) قدم بيير لي شايًا أخضر. ذلك الشاي لم أره من قبل على الإطلاق.

وثمة ضرورة تتشكل على نحو آخر أحيانًا على الأقل لتوسيع الأفق الاستفهامي لمشكلة الإحالة في مقابل أساس انطلاقنا الموضح بالمثال (١)، تنشأ بناءً على علاقات – إحالة، كما في القطعة النصية الآتية (٦):

٦) في صحيفة إيطالية أقرأ الخبر عن راهبة، ماتت في عمر مائة عام. لقد ماتت ذات مرة، حين كانت فتاة عمرها سبع عشرة سنة، وكان النعشُ مُسمرًا عليها حين تشبثت أختها بأن يُفتح مرة أخرى. حينئذ أفاقت واعتدلت (قامت منتصبة) ،. هذه المعجزة، أكدتها بأن تصير راهبة، وتهب الله حياتها. وهكذا عاشت بعد موتتها الأولى ٨٣ سنة.

(الياس كانيتي، كل التكريم المُهدر، ص١١٧)

تختلف علاقة الإحالة التي أُسِّست في هذه القطعة النصية من خلال صيغة الإحالة «هذه المعجزة» فيما تختلف عن صيغ الإحالة المتحدث عنها إلى الآن من حيث إن عنصر التعلق وصيغة الإحالة لا يتبعان المقولة/ الوظيفة النحوية ذاتها. وبينما يتعلق الأمر مع صيغة الإحالة بضميمة اسمية يجب أن تُستخدم الجملة السابقة كلها على الأقل بوصفها عنصر تعلق (محالاً إليه). /180/ وحتى تُتَجنب

كل أشكال سوء الفهم يجب أن يُؤكد أننا لم نختر لأغراض التمثيل مع هذا التحليل بداهة إلا جانبًا جزئيًا صغيرًا لصيغة التحقق المعقدة هذه من صيغ الإحالة.

وفي كل صيغ التحقيق للإحالة، التي أوردناها إلى الآن، يتعلق الأمر باتجاه إحالة واحد هو نفسه – يرى في التتابع الأفقي للعناصر اللغوية في النص – وهي إحالة من اليمين إلى اليسار(*) – صيغة الإحالة تتبع (تعقب) عنصر التعلق، أي بإحالة خلفية (إلى مذكور سابق) **Rückwärtsverweisung**. فالإحالة الخلفية تقع حين تحيل صيغة إحالة إلى عنصر لغوي سابق في النص. وتسمى صيغ إحالة خلفية في الاستعمال اللغوي في علم اللغة غالبًا صيغ إحالة إلى مذكور سابق **anaphorisch**. ويمكن أن يُمثَّل لاتجاه الإحالة المضادة، وهي الإحالة الأمامية (إلى مذكور لاحق **Vorwärtsverweisung**) بالقطعة النصية الآتية (يتعلق الأمر ببداية نص):

٧) في منزله في برلين جلس مدرس الفلسفة الجامعي، وكتب:

يمكن أن تُقَسَّم الإنسانية كلها إلى أجناس وصفيًا وميتافزيقيًا..

(جوتفريد بن، حديقة أرلس في: حكايات مجموعة، راينبك ١٩٧٠، ص٧٧)

فالإحالة الأمامية تقع حين يحيل عنصر لغوي أو مجموعة عناصر (في المثال السابق: ضمير الملكية: الهاء) إلى عنصر آخر لاحق أو مجموعة عناصر لاحقة في النص (في المثال السابق: مدرس الفلسفة الجامعي). والمصطلح المستخدم في علم اللغة للإشارة إلى صيغ إحالة أمامية هو: صيغ إحالة إلى مذكور لاحق **kataphorisch**.

(*) هذا في اللغة الألمانية (الأصل)، وكل اللغات الأجنبية التي تكتب من اليسار إلى اليمين. أما في اللغة العربية، وكل اللغات التي تكتب من اليمين إلى اليسار فالأمر عكس ذلك (ومن ثم تكون العبارة في العربية: إحالة من اليسار إلى اليمين). أما تحديد اتجاه الإحالة (إحالة خلفية، إحالة أمامية فليس فيه لبس).

[يمكن أن تُصنَّف صيغ الإحالة حسب اتجاه الإحالة إلى مجموعتين: صيغ إحالة خلفية (إلى مذكور سابق) يحتل إلى عنصر تعلق في السياق السابق، وعناصر أمامية (إحالة إلى مذكور لاحق) تحيل إلى عنصر تعلق في السياق اللاحق.].

وخلافًا للمصطلحين الواردين هنا «إحالة خلفية»، و «إحالة أمامية» يُوصَف في بعض البحوث اللغوية المنطلقة من نموذج النحو التحويلي التوليدي اتجاهُ الإحالة هانز ... هو بالإضمار الأمامي. (Foreward Pronominalization)، واتجاه الإحالة هو ... هانز بالإضمار الخلفي (Backward Pronominalization). وتعكس هذه المصطلحات قواعد استخدام «الإضمار» في إطار النحو التحويلي التوليدي، ولكن ليس اتجاه الإحالة.

/181/ وثمة ضرورة أساسية أخرى لتوسيع أفق المسألة عند بحث ظاهرة الإحالة تنتج عن السؤال عن القواعد المطردة للإحالة، أي تنتج عن السعي لوصف: ما الشروط التي يعلق السامع/ أو القارئ بناءً عليها صيغة إحالة بعنصر تعلق (موافق). لإيضاح هذه المشكلة التي يمكن أن يشار إليها فقط في هذا الموضوع ننطلق من القطعتين الآتيتين (٨)، و (٩):

٨) حَكَمَ القاضي١ على المتهم٢ بالحبس لسنتين. لقد عد (هو١) هذه العقوبة مناسبة.

٩) حُكِمَ على المتهم١ من طرف القاضي٢ بالحبس لسنتين. لقد عد (هو) ١ هذه العقوبة مناسبة.

في كلتا القطعتين النصيتين - كما توضح المؤشرات - تحيل الصيغة الإحالية هو إلى الضميمة الاسمية الواقعة في كلٍّ في موقع الفاعل أو ما ينوب عنه: القاضي، المتهم.

وما يسري على القطعتين النصيتين (٨) و(٩)، لا يسري مع ذلك بأية حال من الأحوال على كل الجمل المماثلة لبنية (٨) و(٩). لننظر حول ذلك ابتداءً في المثال (١٠):

١٠) ... وبعد ذلك لمح أولريش$_{١}$، الضيفَ المنتظر طويلاً$_{٢}$ من بومن. كان (هو$_{٢}$) من السهل أن يُعرف بوضوح تحت شمس بعد الظهر الساطعة.

فالمثال (١٠) يتضمن مثل (٨) و(٩) تمامًا ضميمتين اسميتين محددتين بمؤشرات، يتطابق معهما العنصر (هو) في الجملة اللاحقة. غير أن العنصر (هو) في الجملة اللاحقة في (١٠) خلافًا للقاعدة المفترضة المستنبطة من (٨) و (٩) لا يحيل إلى الضميمة الاسمية التي تقع في موقع الفاعل (أولريش)، بل إلى الضميمة الاسمية التي تقع في موقع المفعول (الضيف المنتظر طويلاً). ومن جانب آخر يمكن كذلك أن تُتصور جملة لاحقة للجملة الأولى في (١٠)، تحيل فيها صيغة الإحالة هو إلى الضميمة الاسمية الواقعة في موقع الفاعل:

١١) ... وبعد ذلك لمح أولريش$_{١}$، الضيفَ المنتظر طويلاً$_{٢}$ من بومن. فمنذ خمسة أيام ترقب (هو$_{١}$) يوميًا بلهفة متزايدة.

يبين المثال (١٠) و(١١) أن إتمام علاقة إحالة بين إحدى الضميمتين الاسميتين في جملة سابقة وصيغة إحالة لاحقة، تتطابق مع كلتا /182/ الضميمتين الاسميتين في الجنس والعدد لا يتضح بمساعدة المقولتين النحويتين فاعل في مقابل غير فاعل وحدهما. وبمفهوم أعم يجب أن توصل نتيجة هذا التحليل الأولى للإحالة في الأمثلة من (٨) – (١١) إلى شك قوي فيما إذا كان من الممكن بوجه عام أن يُوضح إتمام الإحالة عبر النظرة المستقلة إلى العناصر التي يتعلق بعضها ببعض، أي إلى عنصر التعلق وصيغة الإحالة.

إذن يبدو – وبقدر ظاهر بوجه خاص في المثالين (١٠) و(١١) – أن العناصر اللغوية التي تشكل سياق العناصر المتعلقة بعضها ببعض، ذات مسؤولية مشاركة أساسًا عن إتمام علاقة الإحالة بين تلك الضميمة الاسمية والعنصر (هو).

وسوف يُبيَّن بالتفصيل في أثناء حركة هذه الدائرة للموضوعات في مواضع مختلفة أيضًا أن كل محاولة لوصف ظاهرة الإحالة لا تُبحث فيها إلا العلاقة بين

عنصر التعلق وصيغة الإحالة، تكون قادرة على كل حال على استيعاب جوانب جزئية للظاهرة.

٧-١-٢ تصنيف

/183/ اتُخِذت الظاهرة اللغوية التي طرحت في الفصل السابق بالاستعانة ببعض الأمثلة في تقريب أولي، الخاصة بالإحالة في المرحلة الأولى لتطور علم لغة النص بوجه خاص مرارًا حجةً جوهرية لحتمية نهج لغوي نصي أو متجاوز للجملة.

ويصف مفهوم «تجاوز للجملة» هذا النهج اللغوي بأن ذلك النهج الذي يتعلق الأمر فيه أساسًا بمد المجال الواصف لعلم اللغة يتجاوز إطار وحدة «الجملة» أو «حد الجملة» (انظر حول ذلك أيضًا كلماير/ ماير – هرمان (1973).

ويمكن بناءً على خلفية علم لغة، يقتصر على إنشاء قواعد مطردة لبناء الجمل، أن تُجمل حَجة النهج المجاوز للجملة (ببساطة ملحوظة) على النحو الآتي: إذا اكتفى المرء بتحليل جملة معزولة، مثل: منذ خمسة أيام ترقب بلهفة، فليس من الممكن أنْ تصاغ قواعد شاملة عن ورود أو استعمال العنصر (هو) في هذه الجملة وفي جمل ذات تركيب مطابق. إذن يبدو – ومن البديهي أنه بالنسبة لهذه المعرفة لم يحتج ابتداءً إلى نهج مجاوز للجملة – أن ورود العنصر (هو) مرتبط بورود عنصر لغوي آخر (وغير لغوي أيضًا إذا اقتضى الأمر) (من هو إذن؟). هذا العنصر، عنصر التعلق يقع غالبًا، إذا وقعت صيغة الإحالة أيضًا ليس دائمًا وبالضرورة خارج الجملة التي فيها العنصر (هو). ونتيجة هذه الحقيقة أن بحث القواعد المطردة لورود صيغة الإحالية لا يمكن أن يجرى إلا على تتابع من عناصر لغوية، يضم على الأقل العناصر المشكلة في كُلِّ علاقةَ الإحالة، وهي عنصر التعلق وصيغة الإحالة التابعة له. ويشتمل هذا التتابع في العادة مع اتجاه الإحالة إلى مذكور سابق على أكثر من جملة؛ أما مع اتجاه الإحالة إلى مذكور

لاحق يبدو على العكس من ذلك في حالات كثيرة الاقتصارُ على الجملة بوصفها وحدة البحث /184/ مشروعًا أو ضروريًا (انظر كذلك الفصل السابع وبخاصة المبحث ٧-٣-١-٢).

بيد أنه من المهم الآن أن يؤكد أن مثل هذا التوسيع الذي حُفّز من داخل – البنية اللغوية بشكل انتقائي وخاص لمجالات الوصف في النحو، الذي يعنون غالبًا بنهج «لغوي نصي» لا يُتساوى مع ما يفهم في هذه الدروس تحت نهج لغوي نصي (انظر حول ذلك بوجه خاص الفصلين الأول والثاني). وخلافًا للنهج المجاوز للجملة «يتعلق الأمر، وفق النهج اللغوي النصي الذي جعل أساسًا هنا، ببحث اللغة »في إطار ورودها الطبيعي«، أي عند تحليل ما نطلق عليه «النص» أو المكون اللغوي لفعل الاتصال، يجب أن يُراعى معًا أساسًا كل العوامل التي تؤثر في كل تحقق مميز للمكون اللغوي. وبناءً على خلفية هذا النهج اللغوي النصي لا يتضمن بحث الإحالة بمساعدة قطع نصية تتميز خاصة بتضمنها عنصر تعلق وصيغة إحالة تحيل إلى هذا العنصر، لا يتضمن توسيعًا، بل تقليصًا لمجال الوصف.

ويعني هذا أيضًا بالنسبة لأوجه تحقق علاقة الإحالة أن «إطار الورود الطبيعي» ليس التتابع المستقل (المنعزل) لعناصر لغوية، تضم عنصر تعلق، وصيغة إحالة متعلقة بعنصر التعلق، بل في الأساس النص أو فعل الاتصال أو مجموع العوامل في فعل اتصال، التي تؤثر في استخدام/ ورود صيغ إحالة.

لا يؤدي إذن إلى الشيء ذاته بأية حال من الأحوال أن يُنظر إلى تتابعِ عناصر لغوية، عُدَّ هو ذاته أساسًا وحدةَ البحث، على أنه مجال وصف موسع أو مجال وصف مقلَّص. ولأن العملية المميزة للنهج المجاوز للجملة؛ وهي «توسيع» مجال الوصف تثبت أنها ضرورية، وبخاصة بناءً على كل نقص لمجال الوصف الذي بُحِث ابتداءً (لوحدة «الجملة» مثلاً)، فهي لا تتعلق مع ذلك بالإطار النظري لمجموع عوامل نموذج للاتصال. على النقيض من ذلك يعد تقليص مجال الوصف انطلاقًا من مجموع العوامل المؤسسة لحدث اتصالي نتيجةَ بناء فروض حول

وثاقة صلة العوامل المفردة بالنظر إلى الظاهرة اللغوية المدروسة في كُلٍّ.

وتمثل القطع النصية المستخدمة في هذه الدائرة للموضوعات لضرب الأمثلة أو بوصفها وحدة البحث بالمعنى الموضع أوجه تقليص لمجال الوصف، نتيجة لهذا البناء للفروض الذي يُصحَّح إذا اقتضى الأمر. /185/ واتصالاً بالتحديد السابق وهو أن عوامل موقف الاتصال أيضًا يمكن أن تؤثر ضمن ما تؤثر في استخدام/ورود صيغ الإحالة أو يجب إقامة علاقة بين ورود صيغ إحالة وعوامل موقف الاتصال أيضًا، فإنه ما يزال من الواجب هنا أن تضاف بعض ملحوظات موجزة حول وضع مشكلة الإحالة داخل المجالات الجزئية لنحو النص، أي للنحو والدلالة والبراجماتية.

فمن الأهمية بمكان إبراز أنه لا يمكن أن تُعزى الإحالة إلى أي مجال من المجالات الثلاثة وحده؛ وبعبارة أخرى لا تعالج الإحالة <u>معالجة تامة</u> إلا بمعايير من كل المجالات الثلاثة. ويجب هنا أن يُبرز بوجه خاص التداخل المستمر لمستويات التعلق (الربط النحوي) والإحالة: فعلاقة الإحالة، أي الربط الأساس بين المكونين النصيين، عنصرِ التعلق، وصيغِ الإحالة، لا تتم غالبًا إلا عبر سمات دلالية؛ فالمكونان متوافقان، أي عبر تطابق جزئي للقدرة الإحالية على الأقل بين عنصر التعلق وصيغة الإحالة (انظر حول ذلك على سبيل المثال الفصل السادس). وفي الغالب لا توجد مطابقة أيضًا، بناءً عليها تتم علاقة الإحالة، إلا بين عناصر لغوية تشكل السياق المتعين لعنصر التعلق وصيغة الإحالة (انظر حول ذلك ما يلي المبحث ٧-٢-٣-٣، المثال (٣٦)- ومن الجائز أن تُوضِّح هذه الملحوظات القليلة أنه في إطار معالجة للمركب الإشكالي؛ الإحالة أيضًا تؤدي مستويات التناظر التي بُحثت في دائرة الموضوعات السابقة دورًا مهمًا.

ويمكن أن تُوضَّح أهمية مجال البراجماتية مثلاً بأنه ربما لا يكون من الممكن أن تُعلَّق «صيغة إحالة» بشكل صحيح إلا بناءً على توجيه سابق معين للتعاقب: فبعد شجار طويل يطلب السيد س من زوجه مغادرة الحجرة، إذ يقول «أظن أنه

من الأفضل أن تهتمي بعملك مرة أخرى!» وترد زوج س على ذلك: «هذا لن أغفره لك البتةَ!».

إن صيغة الإحالة» هذا«ولا تتعلق في ذلك بالمنطوق في حد ذاته، بل بتوجيه التعاقب المعطى مع هذا المنطوق، أي بفعل الطرد.

وفي هذا المجال تقع على سبيل المثال أيضًا حقيقة أنه من الممكن أن تُستخدم أداة تعريف بناء على معارف مسبقة معينة عامة و/ أو خاصة:

الرئيس للجمهورية الاتحادية ... الرئيس للشعب (أو للمواطنين)(*).

وتُؤَسس من خلال الإحالة علاقةٌ بين عنصرين لغويين (مكونين نصيين) أو بين عنصر لغوي، وعنصر موقفي، وبناءً على ذلك – كما أشرنا من قبل بواسطة المثالين (١٠) و(١١) – ليس /186/ بين كلا العنصرين هذين فحسب، بل بعبارة عامة للغاية أيضًا بين السياقات التي تشتمل على هذه العناصر المشكلة لعلاقة الإحالة. وسوف نتناول هذه المسألة في المبحثين ٧-٢-١-٣٠١، و٧-٢-٣-٣ بتفصيل أدق.

وليس من المهم هنا ابتداءً إلا تحديد أن الإحالة تنشئ التماسك الدلالي. ويسوغ شيوع ورود صيغ الإحالة يمكن إثباته في كل نص افتراض أن الإحالة في إطار العوامل التي تُحدث تماسك النص تشغل مكانًا بارزًا. وحين يتعلق الأمر ضمن ما يتعلق عند إنشاء نحو نصي بوصف النصية، أي بتقديم قواعد للشروط التي يجب الوفاء بها حتى يعد تتابعٌ من عناصر لغوية نصًا، فلا يبعد أن يأمل من إيضاح المسائل المرتبطة بمشكلة الإحالة تحقيق تقدم جوهري نحو إقامة نحو نصي.

(*) كان الأفضل أن يُترجم المركب «der Bundespräsident» إلى: رئيس الجمهورية الاتحادية، والمركب «der Bürgerpräsident» إلى رئيس الشعب أو المواطنين، ولكن ذلك يحدث تغييرًا يُفقد معه الغرض من الاستشهاد، وهو استعمال أداة التعريف (der) التي تقابل (الـ) في العربية.

غير أنه لإزالة أوجه سوء الفهم البعيدة الانتشار في النقاش (اللغوي النصي) الحالي في هذا الموضع: مثل الإحالة ليست مشكلة نحوية صرفة – هي على كل حال مسألة تُعالج في مجال النحو أيضًا–، تعد الإحالة بوجه خاص شرطًا جوهريًا (ومع ذلك فهو ليس كافيًا) «للحبك النصي»، و «التماسك النصي»، و «تكوين النص»، و «النصية»... الخ – ما يمكن أن يفهم تحت ذلك دائمًا أيضًا بالتفصيل. وبعبارة أخرى لا تتم النصية بذاتها، بل من خلال الإحالة أيضًا (انظر على النقيض من ذلك مثلاً هارفج (١٩٦٨) الذي نتناول نظريته في المبحث ٧-٢-٢-٢ بالتفصيل، الذي يعد «التسلسل الضميري المتصل» معيارَ النصية على الإطلاق).

٧-٢ علاقة «الإحالة»

لقد قدمنا، انطلاقًا من الفهم السابق بأنه تُفهم تحت الإحالة العلاقة القائمة بين عنصر تعلق وصيغة إحالة، فيما سبق ابتداءً من خلال بعض الأمثلة نظرةً عامة حول حجم المركب الإشكالي، الإحالة. وقد بيَّنت هذه النظرة العامة أن العلاقة التي لم تُوصف بعدُ وصفًا أدق للإحالة بين عناصر مختلفة من بعض الجوانب، ولا تتم من خلال اشتراك كلا العنصرين، عنصر التعلق وعنصر الإحالة فحسب، بل من خلال التعاون (التأثير المشارك) لعناصر السياق. ولبيان نوع علاقة الإحالة التي تُدرس فيما يأتي دراسة أكثر دقة ننطلق من معالجة للصيغة الإحالية الأكثر شيوعًا /187/ وإعادة تحديد لها، ألا وهي «الضمير».

٧-٢-١ إعادة تحديد «للضمير»

يُقدم في العادة في كتب النحو التقليدية المعروفة وكتب اللغة تعريفٌ لمفهوم «الضمير» يُتوجَّه ضمن ما يتوجه إلى المعنى الاشتقاقي أيضًا: «فالضمائر» هي مفردات، ترمز إلى «اسم» («تحل محل اسم»). وهو ما يُنص عليه مثلاً في (نحو – دودن): ص٢٥٣٠: فأهم عمل للضمير هو أن يحل محل اسم. غير أنه يتبين

بسهولة أن الضمير في الواقع «لا يحل محل» اسم، بل ضميمة اسمية، حين يحاول المرء أن يوسع الضمير من خلال أداة؛ انظر حول ذلك القطعتين النصيتين الآتيتين (١٢) و(١٣).

١٢) هذا المسكن وهذا المنزل ملك الرجل الذي لا خصال له. وقف (هـو) خلف إحدى النوافذ ... (روبرت موسل: الرجل الذي لا خصال له ص١٢).

*١٣) واقفٌ (هو) (الـ) واقف (هو) خلف إحدى النوافذ.

وكون هذه المعلومة معروفة بشكل أعم إلى حد بعيد مما يمكن أن يرجى الاستشهاد المنقول من نحو – دودن الذي أعيد ترقيمه يتضح مثلاً من أنها وجدت مدخلاً إلى كتب اللغة الحديثة (انظر مثلاً: Klett-Sprachbuch, Band 6).

ومن البديهي أنها تسري أيضًا على الحالات التي تضم الضميمة الاسمية فيها، التي يحل محلها «ضمير»، أكثر من أصغر بنية مكونة من »الأداة + الاسم«: (١٤) فتاة عمرها ثماني سنوات من كولن – نيبس، فُقدَت منذ شهور كثيرة، تخلى عنها والداها المشكوك فيهما، قد عثر عليها اليوم في شتاتفلد. وعلى حد ما عرف، فقد رقدتْ نائمة في سلام إلى جوار موضع (مزرعة) لـلأوز في دكشتانير ڤايهر.

في هذا المثال تتكون الضميمة الاسمية، يحل محلها الضمير (تْ) من المنطوق الكلي البارز: من فتاة .... حتى نيبس.

ومن البديهي أن تسري على هذا النحو حقيقة أن ضميرًا يحل محل ضميمة اسمية، أيضًا في حالات، للضميمة الاسمية فيها البنية «الأداة صفر(*) + اسم» (حول تحديد الأداة – صفر، انظر المبحث ٧-٣-١-١):

(*) الأداة – صفر Null – Artikel مصطلح يعني أن الاسم بدون أداة، ويقابل الاسم بذلك في العربية: الاسم النكرة.

/188/ ١٥) .... ولكن هُدِّدت طيور Ø أيضًا بالتدخل في التوازن البيئـــي، فهـــي تبحث دون جدوى عن حشرات، هوام – غذائها الطبيعي.

ولذا يمكننا بتحوير الاستشهاد المذكور آنفًا مـــن نحـــو – دودن أن نـــسجل تعريفًا وظيفيًا مؤقتًا للضمير:

[أهم عمل للضمير أن «يحل محل» ضميمة اسمية. وتعد أوجه التوسيع التابعة جزءًا مدمجًا للضميمة الاسمية].

ويستند ما هو مؤقت في هذا التعريف للوظيفة في المقام الأول إلى المفهـــوم المحدد لنوع علاقة الإحالة «يحل محل»، الذي ما يزال يحتاج إلى إيضاح.

وقد أجرينا إعادة تحديد الضمير إلى الآن على أمثلة نصية، توجد فيها صيغ، مثل: (هو، هي، ضمير الشأن)، أي صيغ تعد في الجدول التصريفي التقليدي مـــن ضمير الشخص «الغائب»، تلك التي «تحل محل» ضميمة اسمية. يتعلق الأمر في ذلك بصيغ يمكن وحدها أن تقوم بوظيفة «الإحلال». ولكن هذه الوظيفـــة يمكـــن أيضًا تؤديها صيغ، من الممكن أن تقوم في ائتلاف مع عناصـــر لغويـــة أخـــرى بوظيفة «الأداة». وبينما تقوم مثلاً الصيغة «هذا» في: هذا الفوز الانتخابي الكبير بوظيفة، فإن لها في المثال الآتي (١٦) وظيفة «ضمير» (في التعريف الجديـــد)، أي وظيفة أن «تحل محل» ضميمة اسمية:

١٦) صمتت كلاريسّه وابتسمت. وصعد أولريش السلالم إلى أعلى، فقد أراد أخيرًا أن يرى هذا الرسول الذي كان قد هبط من جبال زاراتُستراس على الحيـــاة العائلية لڤالتر وكلايسّه، وحين وصلا إلى أعلى. لم يكن ڤالتر يذكره وحـــده، بل يذكر ضيفي أيضًا بسوء. وقد رحب هذا بالمعجمين في منزلهم الظلم.

(روبرت موسل، الرجل الذي لا خصال له ص٨٠٢)

إن للتعدد الوظيفي لسلسلة من الصيغ، الموضح بمثال (هذا) (وعلـــى ســـبيل

المثال أيضًا للصيغ المختلفة للتعريف: der/ die/ das/ die(*)، أي لحقيقة أن هذه الصيغ لها بشروط معينة وظيفة «أداة»، ولكنها بشروط أخرى ضمائر (في التعريف الجديد)، أي تقوم بوظيفة ممثلات لضميمة اسمية (بدائل تحل محلها)، ومكونات نصية أخرى أيضًا كما سنرى، /189/ له (أي للتعدد الوظيفي) نتائج بالنسبة للاصطلاحات التي جعلت أساسًا هنا:

[لن نستخدم مصطلح «الضمير» (بدءًا من الآن) إلا للإشارة إلى حقيقة أن لصيغة س في سياق قطعة نصية معينة وظيفةَ أن «تحل محل» ضميمة اسمية أو مكون نصي له وضع نحوي آخر].

٧-٢-٢ نتائج البحث

حددنا في وصف مؤقت وظيفة الضمير (في تعريفنا) من خلال مصطلح «ممثل/ بديل ضميمة اسمية». ونريد الآن أن نطرح مسألة: ماذا يمكن أن يقصد تحديدًا بمصطلح «يحل محل»، وهل يمثل وصفًا موفقًا ودقيقًا للعلاقة القائمة بين عنصر تعلق وصيغة إحالة. ويعني طرح هذا السؤال في الوقت نفسه السؤال الآخر: إلى أي مدى تشترك عناصر لغوية لسياق عنصر التعلق وعنصر الإحالة في إتمام علاقة الإحالة؛ ويعني هذا أيضًا تتبعَ السؤال الذي طُرح فيما سبق (ص١٧٨)، وهو هل تحيل صيغة الإحالة (هو) في سلسلة مثل: رجل ... العجوز .... هو، إلى (العجوز) أم إلى (رجل) أم إليهما في الوقت نفسه، أو بعبارة أعم: إلامَ تحيل صيغة الإحالة ... الخ.

وقبل أن نحاول أن نقدم في إطار أفكار مسبقة عن «نظرية للإحالة الوسيطة» (في المبحث ٧-٢-٣)، إجابة عن القضايا والمشكلات التي تختص بعلاقة الإحالة

(*) ينبغي هنا أن توضع الفروق بين الألمانية والعربية في هذه الاستعمالات. ففي العربية يعبر عن صيغ التعريف الأربعة في الألمانية (للمذكر والمؤنث والمحايد والجمع) بصيغة واحدة (الــ)، كما أن ضمائر الإشارة والوصل قد تقوم بوظيفة التعريف.

المذكورة هنا وغيرها، نريد ابتداءً فيما يأتي أن نُقدِّم نظرة عامة حول محـــاولات ونظريات في مشكلة الإحالة، موجودة في البحث اللغوي.

ونقتصر، في هذه النظرة العامة، على تلك البحوث التي تـؤثر فـــي محـــيط المتحدثين بالألمانية تأثيرًا محددًا أو التي تمتع بقدر من الـــشهرة، علـــى ســـبيل المثال من خلال أربع محاضرات مذاعة وغيرها(*). ومـــن الملاحـــظ أن البحـــث اللغوي في صياغته التوليدية في الولايات المتحدة الأمريكية الـــذي ينطلـــق بـــلا استثناء تقريبًا من نهج «درس لغوي للكلمة» آخر الأمر، قد أسهم إلى الآن بقدر ضئيل في إيضاح المسائل المذكورة.

ونبدأ نظرتنا العامة بعرض «نظرية – الأداة» لڤاينريش ومناقشتها. فالإسهام البحثي لڤاينريش يفترق أساسًا عن الإسهامات البحثية الأخرى المتحـــدث عنهـــا، من جهة أن الأمر فيه يتعلق بالوظيفة النصية بوجه خـــاص؛ /190/ وظيفـــة – الإحالة لنمط خاص من صيغ الإحالة، ألا وهو الأداة. وعلى النقيض من ذلك يدور الأمر في كل الإسهامات البحثية الأخرى بوضوح بدرجـــة أكثـــر أو أقـــل حـــول الإشكالية الكلية «الإحالة».

٧-٢-٢-١ «نظرية - الأداة» لڤاينريش

يجيب ڤاينريش عن السؤال: أية وظيفة نصية لصيغة تقوم بوظيفة «الأداة»، بنظرية – الأداة التي عُرِضت في سنة (١٩٦٩) ابتداءً للغة الألمانية، والتي نُقلت مع تحويرات محددة إلى الفرنسية (حول تحديد نموذج – الأداة انظر المبحث ٧-٣-١-١). ويتضمن الجزء الثاني من هذه المحاضرات صياغة منقحة ومنقولـــة إلى الألمانية (= ڤاينريش 1973) على يد ڤاينريش (1971).

(*) يستخدم المؤلف هنا المركب: das Ouadrige – Funkkolleg، وتعنـــي Quadridge (من اللاتينية) أربعة، وتعني Funkkolleg محاضرات تبثها الإذاعة للتعليم الذاتي. ولذلك ربما تعبر الترجمة عما يقصده المؤلف بهذا المركب.

ويدخل ڤاينريش (1969)، انطلاقًا من تقرير أن أدوات التعريف والتنكير ليست منتثرة خلال النص في توزيع عشوائي (ص٦٥)، لأنها يمكن أن تتبادل خلافًا لذلك دون أن يُقَوض بذلك النصُ، يدخل التحديد الوظيفي الآتي للأداة:

نحن ندرك الآن، حيث نكمل بناء نظرية – الإشارة لكارل بولر [انظر بولر (1965)]، الأداة النكرة بشكل لغوي نصي بداهةً بوصفها إشارة للمتكلم (الكاتب)، تلفت انتباه السامع (القارئ) إلى مجال معين للعلاقة النصية... إذن الأداة النكرة لها بالنسبة للسامع قيمة إشارية؛ وهي أنها تلفت انتباهه إلى معلومة لاحقة. وعلى النقيض من ذلك تشير الأداة المعرفة إلى أن الأمر يتعلق في هذا الموضع بمعلومة سابقة. (ص٦٦) ويطلق ڤاينريش على العنصر الذي تشكل الأداة معه ضميمة اسمية: المحددة بالأداة؛ ويميز الوظيفة الإحالية للأداة على النحو الآتي: «بهذا المحدد بالأداة تتعلق الوظيفة الإشارية للأداة، بحيث ينبغي أن يفهم السامع بشكل معين المحدد بالأداة إما من خلال المعلومة السابقة (المستمرة) وإما من خلال المعلومة اللاحقة (المتوقع جدتها) (ص٦٧).

ويمكن في رأي ڤاينريش أن تكون المعلومة السابقة أو المعلومة اللاحقة اللتان يحال إليهما بالأداة المعرفة أو الأداة النكرة، مستكنةً:

- في السياق (المنطوق أو المكتوب)،
- في الموقف غير اللغوي،
- في شفرة اللغة.

وتصح الإحالة إلى شفرة اللغة بالأداة المعرفة، حين لا تُعيَّن معلومة سابقة بالسياق /191/ ولا بالموقف أيضًا أو يكون من غير الممكن إدراكها من خلال وثاقة صلتها. (ص٦٨). وتقع هذه الحال مع جمل من نمط: <u>الإنسان هو</u>...

وفي الجزء الأخير ينقل ڤاينريش (1969) نظريته في الأداة إلى صيغ أخرى تابعة لنموذج – الأداة (حول تحديد نموذج – الأداة انظر المبحث ٧-٣-١-١):

ويُخصَّص وفقًا لذلك باستخدام ضمير الاستفهام: أي، من أي جانب ينبغي أن يعد القارئ/ السامع المعلومة السابقة غير كافية، وبخاصة فيما يتعلق بالمنطقة الاسمية للمعلومة السابقة. ويُوجِّه ضمير الملكية (ى) المستمع بالنسبة لمحدد الأداة إلى البحث عن التحديد المميز للمعلومة السابقة مع ضمير الشخص «أنا» وبدائله. (ص٧٣) وأخيرًا يلفت ضمير الإشارة في رأي ڤاينريش (1969) انتباه القارئ/ السامع إلى جزء محدد للغاية من المعلومة السابقة، ويُفرق هنا بين الإحالة إلى «المنطقة القريبة» بالصيغة (هذا) والإحالة إلى «المنطقة البعيدة» بالصيغة (ذلك).

وعند التطبيق الذي أُجرى في (١٩٧١) لنظريته في الأداة على الفرنسية، الذي نستند هنا إلى صياغتها الألمانية المطبوعة في «المحاضرات» (=ڤاينريش 1973) يُوسِّع ڤاينريش مجال صلاحية نظريته بوضوح حتى الأداة – صفر أيضًا. وفكرة ڤاينريش الأساسية هي أنه مع الأداة – صفر تُحيَّد المقابلة بين الإحالة إلى معلومة سابقة والإحالة إلى معلومة لاحقة، أي أن استخدام الأداة – صفر يجعل السؤال عما إذا كان الأمر يتعلق بإحالة إلى معلومة سابقة أو بإحالة إلى معلومة لاحقة، سؤالاً معلقًا:

ويستمر ڤاينريش (1971 أو 1973) تحت عنوان: «قاعدة الإطار» في تناول استخدام الأداة المعرفة الموضح بالقطعة النصية الآتية (١٧) أيضًا، حيث يُعد الإطار الدلالي [هنا: سيارة] وفقًا له في الأساس معلومة سابقة لكل مضامينه (ڤاينريش ص٢٨١: 1973):

١٧) هل تأتون بالقطار أم بالسيارة؟

– «بالقطار» – كيف تكون ذلك؟ – نعم، تعرف، بالنسبة للمسافة الطويلة ... المحرك لم يعد بعدُ في قوة الجديد، ويجب أخيرًا أن يُتأكد مرة أخرى من الفرامل...«. وتُوصف العلاقة القائمة بين (سيارة) من جهة، و (محرك) أو (فرامل)

من جهة أخرى في علم اللغة غالبًا أيضًا بأنها إحالة دلالية أو تضمين دلالي.

/192/ وأخيرًا يوسع ڤاينريش (1971 أو 1973) نظريته في الأداة بأن يشير إلى نمط آخر للمعلومة السابقة التي يمكن أن يُوجِّه القارئ/ السامع إليها بالأداة المعرفة: إلى معارفه السابقة أو علمه السابق (حتى يُستخدم المصطلح المطابق لنموذجنا الاتصالي الذي عُرض فيما سبق؛ يتحدث ڤاينريش نفسه عن «معرفة ثقافية»، انظر ڤاينريش ص٢٨٢: 1973) وتقع هذه الإحالة إلى معرفة سابقة على سبيل المثال عند استخدام أداة المعرفة في: القمر، الشمس، الخطيئة الموروثة، الرايخ الثالث، الماوية ... الخ، بل حين يكون الحديث أيضًا عن أنماط، مثلما في بداية حكاية خرافية للافونتين: «في يوم من الأيام قال الحمار لروسو...». هنا ليس الحديث عن «شجرة بلوط» معينة أو «غاب» محدد، بل عن نمط «شجرة البلوط»، و «غاب» نمطى. ويُوجَّه السامع/ القارئ فيما يتعلق بالتوجيهات على مستوى الإحالة بالنسبة للمحددات بالأداة حمار وروسو إلى السمات النمطية المعروفة له بناءً على معرفته السابقة وخصائص شجرة البلوط والغاب. وبافتراض إحالة إلى معرفة سابقة يجرى ڤاينريش (1971 أو 1973) في مقابل (1969) تغييرًا في موقفه، باعتبار أن الأمثلة الواردة في (1969) ربما كان من الواجب أن تُعزي إلى «الإحالة إلى شفرة اللغة».

وفي حقيقة الأمر نريد أن نقصر ملحوظاتنا حول نظرية الأداة لڤاينريش – التي تعرض آخر الأمر مخططًا موجزًا لنظرية عن الأداة مفصلة يجب تطويرها أكثر من نظرية بالمعنى المهم للكلمة – على إشارة ذات طبيعة جوهرية: ففيما يتعلق بالمطالبة بإمكانية التجريب أو إمكانية الاختبار بين عدة أشخاص يُعد مفهوما المعلومة السابقة، والمعلومة اللاحقة غير متعادلتين، إذ يمكن في حدث اتصالي جارٍ أن تُستنتج المعلومة السابقة من موقع صيغة الإحالة «الأداة» التي تُدرك بالعين، لأن حدث الاتصال الجاري يمكن إذا اقتضت الضرورة أن يُتَعقب حتى بدايته. فالمعلومة السابقة يُمكن أن تُسبر، أي أن تُحد، أي آخر الأمر أن

تخضع للتجريب. أما المعلومة اللاحقة فلا يمكن أن تُستنتج ولا تُحد ولا تخضع للتجريب انطلاقًا من موضع مكون نصي، أداة نكرة، يُدرك بالعين، لأنه توجد أساسًا إمكانية إضافة معلومة لاحقة أخرى أيضًا. ومن جهة لا يوجد إلزام (إجبار) بمعلومة لاحقة، أي أن المتكلم يمكنه أساسًا أن يغض النظر بوجه عام عن تقديم معلومة أخرى، أي معلومة لاحقة. وهكذا لا يمكن الحصول على أية أقوال حول نوع المعلومة السابقة، وبعدها ومضمونها الخ بمساعدة عمليات لغوية، أي عمليات يمكن تجريبها. وبذلكَ يَثبت أن مفهوم «المعلومة اللاحقة» (ويكمن في ذلك عدم التوازن في مقابل /193/ مفهوم «المعلومة السابقة») فيما يتعلق بتأصيله النظري أنه ثانوي، وأنه مستنبط. ولا يمكن آخر الأمر أن تُفترَض «معلومة لاحقة» إلا في الحالات التي لا تفضي فيها العمليات اللغوية التي تهدف إلى تحديد معلومة سابقة وثيقة الصلة بعنصر محيل، إلى نتيجة أو إلى نتيجة أنه لا توجد إحالة إلى معلومة سابقة. من هذه الحقيقة الموصوفة يجب أن تُستخلص النتيجة الآتية؛ وهي أن الوظيفة الإشارية للأداة النكرة لا تُرى في إحالة إلى «معلومة لاحقة»، بل في أنه يبين للسامع/ القارئ من خلالها ألا يُوجَّه إلى معلومة سابقة. ولذلك يصير من الممكن أن تعد صيغة إحالة بالمعنى الذي وُضِع هنا أساسًا، صيغ نموذج الأداة فقط التي يمكن أن تحيل إلى مذكور سابق، مثل أداة المعرفة.

وتُضاف أيضًا ملحوظتان حول الأسئلة المفصلة. فمفهوم «المعلومة السابقة يتعلق بما يتوالى تواليًا زمنيًا، أي في المقام الأول بأفقية تتابع العناصر اللغوية في نص ما – والسؤال هو هل يصدق مفهوم المعلومة السابقة بمفهوم ضيق لـ «السابقة» على كل المعطيات عند الإحالة إلى الموقف. لأنه بالنظر إلى الحقيقة التي يمكن اختبارها بسهولة وهي أن ثمة تغييرات في الموقف يمكن في أثناء فعل اتصال أن تؤثر في صيغة المكون اللغوي، وعلى العكس من ذلك يرمز الكثير إلى أنه مع الإحالة إلى الموقف يُنطلق بالأحرى من إحالة إلى معلومة فورية قُدِّمت مع عملية الإحالة، ومن ثم ربما يُتحدث بالأحرى عن إحالة إلى «معلومة فورية».

وفي هذا المقام يُطرح السؤال العام، وهو هل من غير المفيد بوجه عـام أن تُعَد علاقة الإحالة علاقة بين عناصر المكون اللغوي للفعل الاتـصالي فقـط، وأن يستخدم المفهوم المجرَّب «الإشارة» للإحالة إلى عناصر الموقف.

وأخيرًا يشار هنا أيضًا إلى أنه من جوانب مختلفة تُدخل في الاعتبـار أيـضًا إمكانية أن أداة المعرفة لا يمكن أن تحيل إلى معلومة سابقة فحـسب، بـل إلـى معلومة لاحقة أيضًا. وقد مثَّل المشاركون في النقاش في عمل ڤـاينريش (1971 أو 1973) وجهة النظر القائلة بأنه في أمثلة، مثل: شفرة اللغة، والبقرة الضاحكة تحيل أداة المعرفة إلى مذكور لاحق، أي إلى معلومة لاحقة: فالبقرة الضاحكة هي الـ (التي) تضحك + بقرة، أي أن أداة المعرفة محيلة إلى مذكور لاحق، وتـشير إلى محدَّد مُقيَّد (معدَّل) في المركب الأسمي ذاتــه (ڤـاينريش ص٢٨٨: 1973). وفي اتجاه مشابه يحتج ف. رايبله أيضًا (1972)، إذ يناقش في مواضع مختلفـة من كتابة نظرية ڤاينريش عن الأداة، ووُضعت أيضًا الصلاحية العامـة للفكـرة، /194/ وهي أن أداة المعرفة تحيل إلى معلومة سابقة، موضـعَ تـساؤل: «مـن البديهي أن أداة المعرفة ... تكون علائقية متجاوزة وحدة الجملة، أي محيلة إلى مذكور سابق، وتكون علائقية داخل وحدة الجمل في الوقت نفسه أيضًا، أي محيلة إلى مذكور لاحق. وهكذا يمكن أن تكرر أداة المعرفة شيئًا قيل من قبـل، ويمكـن أيضًا أن تشكل في أداء وظيفتها الأساسية كأداة محور ارتكاز لجملـة موصـولية لاحقة» (رايبله ص١٢٠/١٢١: 1972).

وينبه رايبله أيضًا (ص١٢١، هامش ٢٤١) إلى أن ثمة أدوات أخرى أيـضًا يمكن إلى جانب أداة المعرفة، أن تحيل إلى معلومة سابقة، مثل صيغة (بعـض). وفي سياق هذه الإشارة من البديهي أن ينشأ السؤال الذي ينبغي أن يُذكر هنا في حد ذاته فقط، وهو إلى أي مدى يكون من المقبول نقل نظرية الأداة لڤاينريش إلى صيغ تختلف عن الأدوات «الحقيقية» من خلال امتلاكها قدرة إحالية؛ إمكانيـة ألا

يُختلف في أنها تحيل بمساعدة توجيهات إلى مستوى الإحالة إلى معلومة سابقة أو معلومة لاحقة، ولكنه غير مطروح هنا للمناقشة.

٧-٢-٢-٢ «نظرية الاستبدال» لهارفج

يعد هارفج (1968) «الضمائر» وسائل تعبير مسؤولة عن عملية تكوين النص (ص١٠). فنتيجة أو شرط نجاح هذا المعيار – في حقيقة الأمر – إعادة-تعريف للقسم الكلامي التقليدي «الضمائر» (ص١٠). وينطلق هارفج من أجل إعادة التعريف هذه من مفهوم «الاستبدال»:

«الاستبدال» هو إحلال تعبير لغوي محل تعبير لغوي آخر محدد. ويسمى أول التعبيرين، الذي يُحل محله، المستبدَل (منه) [اسم مفعول]، والأخير الحال محل، المستبدِل [اسم الفاعل] (ص٢٠)(*) والألفاظ التي يمكن أن يُستبدل بعضها من بعض في موضع معين في النص، تقع في علاقة استبدال رأسية (صرفية/ جدولية) بعضها إلى بعض؛ فإذا وقع مستبدَل (منه) ومستبدِل في مواضع في النص، يتبع بعضها بعضًا، فإنها تقع في علاقة استبدال أفقية (نحوية) بعضها إلى بعض. ولا يُسوغ في رأي هارفج أن يُدرج الاستبدال الرأسي (الصرفي) والاستبدال الأفقي (النحوي) تحت المفهوم الشامل للاستبدال إلا باعتبار أنه مع نمطي الاستبدال يوجد شكل ما من المطابقة بين المستبدل (منه) والمستبدِل (ص٢٠).

(*) استخدم المؤلف صيغًا صرفية لإيضاح مصطلحي هارفج، فيشرح المصطلح الأول (Substituendum) بلفظي: der ersetzte أو zu ersetzende، وقد ترجمته إلى المستبدَل (منه). وكان من الممكن أن اكتفي بصيغة اسم المفعول، ولكني تجنبًا لوقوع اللبس مع سقوط الحركة المميزة بين اسم الفاعل واسم المفعول من هذه الصيغة غير الثلاثية، أضفت بين قوسين (منه) لتفادي أي نوع من الخلط، لأن المصطلح الثاني هو (Substituens) = der ersetzende، أي المستبدِل (بصيغة اسم الفاعل).

وفي حالة الاستبدال الأفقي (النحوي) الذي يقع في صدارة /195/ أبحاث هارفج توجد بين المستبدَل (منه) والمستبدِل مطابقة فيما يتعلق بالإحالة: »وبذلك يصح بوجه عام أن يكون محيط التسمية أو التعيين للمستبدِل الأفقي هو – بشرط تحديد مناسب بداهةً للمستبدلات – متطابقًا في كُلٍّ مع محيط التسمية أو التعيين للمستبدل (منه) الذي يتعلق بـ «(ص٢٢).

من هذا الاستشهاد المحوري يُلاحظ بوضوح ثلاث نقاط:

١) يعزو هارفج للضمير هو إحالة.

٢) إحالة الضمير (المستبدِل) مطابقة لإحالة المستبدَل (منه). ويوصف هذا الفرض غالبًا في البحث اللغوي من خلال مفهوم المطابقة الإحالية(*).

٣) تعد إحالة المستبدِل مطابقة في كُلٍّ (أي في كل حالة وليس في حالة الضمير فقط) لإحالة المستبدَل (منه).

ويعني هذا الفرض آخر الأمر أنه لا يمكن الإدلاء بأي حكم معمم حول إحالة ضمير هو يقوم بوظيفة مستبدِل (صيغة – إحالة) بشكل منفصل عن السياق المحدد بعلاقة الإحالة في النحو.

ويفرق هارفج بين ثلاثة أنماط للاستبدال أفقي (نحوي):

الاستبدال الأحادي البعد، والاستبدال الثنائي البعد والاستبدال الاندماجي (هارفج ص٢٤ وما بعدها: 1968). ويُوضح هنا بصورة أدق الاستبدال الثنائي البعد؛ فهذا النمط من الاستبدال يستخدمه هارفج أساسًا لإعادة تعريفه «للضمائر»: في متوالية الاستبدال الأفقية «رجل: هو» التي يكون فيها هو المستبدِل الأفقي للمستبدَل منه رجل، يمكن أن تحل محل (يُستبدل بـ) هذا الأخير،

(*) يعد هذا المصطلح ذا أهمية بالغة في هذه النظرية وهو: «Referenzidentität» والترجمة المثبتة مختارة من بدائل عدة، فيمكن أن يقال أيضًا: التطابق الإحالي أو التطابق أو المطابقة في الإحالة أو التوحُد أو التساوي ... الخ.

بمراعاة السياق، من الناحية الرأسية (الصرفية)، أي في الموقع ذاته في النص، مفاهيمٌ أعلى مثل إنسان وغيره، وبغض النظر عن ذلك السياق كل الأسماء المذكرة في حال الإفراد أيضًا، ومع ذلك يظل المستبدِل الأفقي (النحوي) هو محافظًا عليه في كل الحالات.

وبذلك يستبدل هو تارة أفقيًا (نحويًا)، وإلى جانب ذلك يتوسط الاستبدال الأفقي، أي في موقع المستبدَل (منه) الأفقي الخاص به، رأسيًا (صرفيًا) أيضًا. ولما كان من الممكن أن يعرض الاستبدال الأفقي (النحوي) والرأسي (الصرفي) بشكل بياني بوصفهما بعدين مختلفين (...) فإننا نصف هذا الشكل المؤتلف للاستبدال بأنه «استبدال ثنائي البعد» (ص٢٤).

ويعرف هارفج بعد ذلك «الضمائر الجديدة» على النحو الآتي:

لما كنا نرى في المستبدِلات الثنائية البعد هو/ هي/ ضمير الشأن الممثلات الأصفى والأقوى تعبيرًا، للضميرية بمفهوم تكوين النص /196/ فإننا نعرف الضمائر بوجه عام بأنها مستبدالات ثنائية البعد. (ص٢٥).

ويشير هارفج نفسه (انظر هارفج ص٢٥ (هامش ١٦)، وص٢٦: 1968) إلى إشكالية تعريف مستبدل بأنه ثنائي البعد، إذ يرجع المرء إلى بعدية ثنائية ليست متحققة مطلقًا في نصوص فعلية، هي إذن ليست سوى بعدية ثنائية مفترضة (لماذا؟).

ويلاحظ هنا أيضًا تحليل هارفج لاستبدال أكثر من عنصرين. فهو يتعلق أحيانًا بسؤالنا الذي طُرح فيما سبق، وهو هل تحيل صيغة الإحالة هو في سلسلة مثل: رجل... العجوز ...هو إلى رجل أم إلى العجوز أم إلى كلتا الصيغتين في الوقت نفسه: «داخل متوالية استبدال لأكثر من عنصرين، تتطابق عناصرها كليةً في التعيين نعد العنصر الأول فقط المستبدَل (منه). أما كل العناصر اللاحقة فنعدها مستبدلات، تحل في كلٍّ مباشرة، وفي ظل انتقال محتمل لمستبدلات وسيطة، محل

المستبدل منه، العنصر الأول في متوالية الاستبدال» (ص٣١).

ويرى هارفج أنه بذلك تفهم (وتقبل نظرية هارفج حينا) بوجه خاص متواليات مثل: رجل... الرجل ... هو، ولكن ليس متواليات، مثل: فتاة... المخلوق.... الصغيرة.... المسابق (هي) (وليس هذا بسبب اختلاف الجنس فقط، كما يبدو من طرح هارفج ص٣١، وهامش ٢٢: 1968) وأنه بذلك يرى هارفج أيضًا (ص٣١، وهامش ٢٢: 1969) حله المستشهد به فيما سبق «شيئا يبدو مفتعلاً»، دون أن يستخلص من ذلك – في حقيقة الأمر النتائج (المُحَطمة لنظرية بداهةً).

وبالنظر إلى المسألة المعالجة في المبحث ٧-١-٢ ص١٨٦ من الأصل، حول إسهام ظاهرة «الإحالة» في تكوين النص، يمكن هنا إيراد تعريف هارفج الذي أجراه من أجل الإتمام بالرجوع إلى «الضمائر الجديدة»: النص يمكن أن يعرف تحديدًا بأنه توالي وحدات لغوية مكون من خلال تسلسل ضميري متصل (ص١٤٨).

ونريد في ملحوظاتنا النقدية حول نظرية الاستبدال لهارفج أن نركز على ثلاث نقاط محورية:

١) لا يسهم مفهوم «الاستبدال» لهارفج أيضًا بوصفه بأنه إحلال تعبير لغوي محل تعبير لغوي آخر محدد، بأي شيء في توضيح مسألة: ما نوع العلاقة القائمة بين صيغة إحالة وعنصر تعلق.

٢) تقوم نظرية الاستبدال لهارفج على أساس فرضٍ من السهل دحضه؛ وهو أن «التسلسل الضميري» لا يتم إلا من خلال /197/ سمات المستبدل منه (عنصر التعلق)، والمستبدل (صيغة الإحالة).

٣) يجب أن يحتمل ضمن ما يحتمل فرضُ التطابق الإحالي بين عنصر التعلق وصيغة الإحالة السؤال عن التصور الدلالي الذي يعد أساسا، باعتبار أنه

على سبيل المثال يقع في نزاع مع حقيقة أن ثمة عناصر لغوية مختلفة لها قدرات إحالية مختلفة، ويمكن تبعًا لذلك أن تقوم بوظيفة مكون (جزء) من علاقة الإحالة، مثل: تنين ... المخيف ... طفل ... الجن .. الخ.

٧-٢-٢-٣ «نظرية الإعادة»(*) لريناته شتاينتس

تقترح ريناته شتاينتس في (1969) صياغة انطلاق أكثر انطباقًا في مقابل أوجه الوصف الحالية لتحديد العلاقة التي أسميناها «الإحالة»: يقع ضمير موقع مركب اسمي [م س= مركب اسمي ≈ ضميمة اسمية] (شتاينتس ص١٤٤: 1969).

ويكمن التركيز في هذا الوصف على تعبير اختارته ر. شتاينتس لازدواجية معناه. وهو «موقع (في محل)»، الذي يمكن أن يعني إما «بدلاً من»، وإما «في محل»، لأنه في الجانب الأول يقع الضمير «بدلاً من» إعادة ورود غير متغير لضميمة اسمية – متقدمة. من هذه الناحية يستبدل، يحل محل، يمثل الضمير «الصيغة الكاملة». وفي الجانب الآخر تريد ر. شتاينتس من خلال تعبير «في محل» أن تشير إلى المكان الذي يشغله الضمير داخل البنية النحوية لجملة أو نص ما: الضمير يقع في الموقع النحوي «للمركب الاسمي» (شتاينتس ص٤٤/: 1969)، أي في مكان البنية النحوية، الذي يمكن أن تقع فيه ضميمة اسمية.

وفي مقابل تحديدنا المؤقت لوظيفة الضمير الذي صيغ في المبحث ٧-٢-١ ص١٨٨ من الأصل لا يمثل الجزء الأول من مقولة شتاينتس المزدوجة أية صياغة انطلاق أكثر انطباقًا، باعتبار أنه يطابق تحديدنا الوظيفي المؤقت، بل لا يدلي الجزء الثاني أيضًا آخر الأمر عن نوع العلاقة التي توجد بين ضمير يقوم

(*) يلاحظ فيما يأتي أنه في بعض المواضع أستخدم «الإعادة» ترجمة للمصطلح الذي اختارته المؤلفة وهو «Wiederaufnahme»، وأحيانا أستخدم «الاستئناف»، حين يكون الأنسب حسبما يقتضي السياق والمصطلح في الأصل على أية حال يحتمل المعنيين.

بوظيفة صيغة إحالة وضمية اسمية تقوم بوظيفة عنصر تعلق؛ ويستند التحديد القائل إن الضمير يقع في الموقع النحوي للمركب الاسمي، إلى إمكانية الاستبدال الرأسية (الصرفية) للضمير من خلال مركب اسمي أو ضميمة اسمية، وتعني بذلك بوجه خاص أن للضمير الوظيفة النحوية ذاتها /198/ (فاعل، مفعول، ظرفي ... الخ)، مثل الضميمة الاسمية، التي يمكن من خلالها أن يُستبدل استبدالاً رأسيًا (صرفيًا).

إن ر. شتاينتس ملتزمة «بصياغة الانطلاق» المختارة لوصف علاقة الإحالة أكثر من تصور خاص بنظرية الاستبدال. وتضع في البحث نفسه (ر. شتاينتس (1969)) أساسًا لنهج مختلف عن ذلك وواعد بالكثير، حين تطالب: «بأن نُنظر إلى استمرار – بديل لوحدة نحوية إلى حد أبعد للغاية في إطار وجهة نظر الوصف – الإحالي من أن يُنظر إليه في إطار وظيفة الإحلال المفترضة في النهج التقليدي» (ص١٤٤/١٤٥). وتجعل ر. شتاينتس أيضًا فرضية الانطلاق هذه أساسًا لمقالها حول «صيغ – بديلة اسمية» (= ر. شتاينتس (1968)) التي نريد أن نتناولها فيما يأتي (انظر طبعة شتانيتس (1968)) في الجزء الثاني من المحاضرات التي تشير إليها أرقام الصفحات فيما يأتي).

تقترح ريناته شتاينتس أن يُعَلّم أولُ ورود لحامل الإحالة – في العادة ضميمة اسمية ذات أداة نكرة – بالسمة [م-] (غير مذكورة من قبل)، وكلُّ إعادة ورود لهذا الحامل للإحالة بالسمة [م+] (مذكور من قبل). إذن توجد في رأي ريناته شتاينتس بالنسبة لإعادة حامل الإحالة ثلاثة إمكانات:

»١) من خلال تكرير الاسم ذاته، هذه المرة – بناء على التعليم بـ [+م] يُربط بالأداة – الـ (مع مذكر)،

٢) من خلال ضمير شخصي محدد (هو، هي، ضمير محايد)،

٣) من خلال اسم آخر، يجب أن يفي بشروط دلالية مميزة «(شتاينتس ص٢٤٩: 1968).

وتطرح ريناته شتاينتس انطلاقًا من المثال الآتي:

١٨) في عجلة كبيرة انعطف شرطي مع الناصية.

الشرطي/ هو/ حامي النظام العام/ الرجل

كان مسلحًا بهراوة.

الفرضية – الأساس، وهي أن العلاقة بين شرطي، وأوجه الإعادة المختلفة من خلال الشرطي/ هو ... الخ «في حقيقة الأمر هي هي» (شتاينتس ص٢٤٩: 1968).

وتحاول ريناته شتاينتس إلحاقًا بهذه الفرضية أن تصف العلاقة بين الضمير والاسم المُبدَل منه بأنها كالعلاقة الموجودة بين كميات، حيث يُحددَ كمٌ ما بأنه كم جزئي من كميات أخرى (شتاينتس ص٢٥٠: 1968)، هذا التعريف للعلاقة أ ⊃ ب نصه: /199/ «يمثل حامل للإحالة «ب» مشار إليه بالتقييد المعجمي الاسمي ب الكم العلوي (أو المفهوم العلوي) لحامل إحالة «أ» مشار إليه بالتقييد المعجمي أ، حين يضم ب سمات أقل من أ، ولا يضم سمات (نحوية) دلالية أخرى «شتاينتس ص٢٥٠: 1968».

وبالنسبة لعلاقات مثل: شرطي... رجل أو طالب... رجل تطرح ر. شتاينتس القاعدة الآتية:

يمكن لاسم مستجد أ (مشار إليه بـ «أ») أن يستمر من خلال اسم ب الذي يصف بناءً على محتواه الأقل من السمات الكم العلوي «ب» إلى «أ» (شتاينتس ص٢٥٠: 1968).

ويعد تطابق الكميات عند إعادة مُطابقة لفظًا في: شرطي... شرطي» حالة خاصة لأوجه تضمين الكميات، لا ترد إلا حين يكون للكم الجزئي سمات كثيرة مثل الكم العلوي الخاص به تمامًا (شتاينتس ص٢٥٠: 1968).

أخيرًا من الممكن في رأي ريناته شتاينتس أن توصف الضمائر أيضًا بأنها

«حالة خاصة» (فاصلة) لأوجه تضمين الكميات، ولكن في اتجاه معاكس، حين يُنطلق من أن أوجه تكرير ورود حاملات الإحالة تتضمن سمات، أقل عددًا مقارنة بالورود الأول، ومن ثم تصف كمًا علويًا للورود الأول. وتبعًا لذلك تكون الضمائر مختلفة من خلال أدنى كم من سمات دلالية عن كل أوجه الإعادة الاسمية الممكنة الأخرى (شتاينتس ص٢٥١: 1968). إلى هذا الحد في عرض سريع كانت محاولة ر. شتاينتس تفسير إعادة الورود لأوجه وقوع أولى لحاملات الإحالة على أساس علاقات التضمين (شتاينتس ص٢٥٩: 1968).

وفي أجزاء أخرى تعالج ريناته شتاينتس «قيودًا في الاختيار»، مثل قضية أنه يمكن أن يُفسر وقوع ما بأنه إعادة لأوجه وقوع عدة متقدمة (شتاينتس ص٢٥٣: 1968)؛ ومسألةَ الاستخدام الإجباري للضمائر، والضرورةَ المحتملة لإعادة مطابقًا لفظًا، وفي أعمال أخرى تسمى الإعادة الاسمية أيضًا، وكذلك» قيودًا بناءً على تدرج مفهومي (انظر: كلب قصير القوائم ... الحيوان الثديي، غير فرس البحر الصغير... هذا الحيوان الثديي.. الخ)، وأخيرًا في جزء ثانٍ «طرائق في وصف شكلي» في إطار نموذج النحو التحويلي التوليدي (انظر محاضرات في علم لغة النص، جـ٢: نصوص مختارة للقراءة، ص٢٥٩ وما بعدها).

وعند تقويم نهج ريناته شتاينتس ينطلق من فرضيتها الأساسية التي يمكن أن تُوجز على النحو الآتي: ليس من الممكن أن يستخدم عنصر لغوي معين صيغةَ إحالة إلا حين يضم سمات أقل من عنصر التعلق، ولا يتضمن سمات نحوية – دلالية أخرى.

وتمثل الملحوظات النقدية /200/ التي يمكن أن توضع أوجه استلزام (تضمينات) هذه الفرضية، ونتائج مستقاة من ذلك أيضًا، على نحو محدد استباقًا إلى نتائج أفكارنا المسبقة التي ستعرض في المبحث ٧-٢-٣ حول «نظرية للإحالة الوسيطة». وعلى كلٍّ يمكن مع ذلك أن ننبه إلى أمور كثيرة:

١) تبحث ر. شتاينتس (1968) مثل هارفج تمامًا (1968) بشكل خاص صيغة

إحالة وعنصر تعلق. ومع ذلك فقد أمكننا في بداية هذه الدائرة للموضوعات أن ننبه من خلال المثالين (١٠) و(١١) (انظر المبحث ٧-١-١ ص١٨١ من الأصل) إلى أن العناصر اللغوية التي تشكل سياق العناصر المتعلقة بعضها ببعض في تتابع تعد فيما يبدو مشاركة أساسًا في مسؤولية إتمام علاقة الإحالة بين أي عنصر تعلق وأية صيغة إحالة.

٢) تبحث ريناته شتاينتس (1968) «صيغًا بديلة اسمية» بخاصة بالنظر إلى عناصر التعلق التي تعد من جهتها ضمائم اسمية. ومع ذلك فقد بيَّنا من خلال المثال (٦) (انظر فيما سبق ص١٧٩ من الأصل) أن ضميمة اسمية تقوم بوظيفة صيغة إحالة، بلغة ر. شتاينتس، يمكن أن تكون لها «صيغة – بديلة اسمية»، عنصر تعلق، ليس له الوضع النحوي لضميمة اسمية.

٣) تشتغل ر. شتاينتس في تحديد العلاقة بين عنصر تعلق وصيغة إحالة على فكرة الكميات المتباينة للسمات. وربما يُسوغ لأسباب استكشافية تعليمية (على سبيل المثال في إطار «تحديد المفهوم») الاشتغال بسمات نحوية – دلالية، حين يظل المرء على وعي فقط بحقيقة أن قائمة السمات مفتوحًا أساسًا. ولما كان سرد السمات لا يمكن أن يكون مفصلاً إلا «بشكل نسبي»، فإنه يجب مع ذلك أن تظل كل معلومة عن عدد السمات التابع لعنصر لغوي جزافيةً. وبذلك يظل أيضًا تقريرُ أي عنصر يُستخدم بناءً على «كثرة» السمات صيغة تعلق، وأي عنصر يستخدم بناءً على »قلة «السمات صيغة إحالة، جزافيًا. وحتى لو غضَّ النظر عن الحقيقة الظاهرة، وهي أن كم السمات معيار إشكالي، فإنه يمكن أن تُفند فرضية/ شتانيتس، وهي أن صيغة إحالة يجوز أن تضم سمات أقل من عنصر تعلق، ولا تتضمن سمات أخرى، تُفند بسهولة بأمثلة لا حصر لها. وهكذا لا يمكن أن يُختلف – نورد مثالاً فقط – في تتابع إحالي، مثل <u>فتاة</u>.... <u>هذه المخلوقة الصغيرة المتبخترة بلا حماية</u> (انظر المثال (٤٠)) في أن الضميمة الاسمية الأخيرة صيغة

إحالة، /201/، ولا يمكن أن يزعم أن هذه الضميمة الاسمية تضم سمات أقل من عنصر التعلق فتاة، ولا تتضمن سمات نحوية – دلالية أخرى، أي أوجه إحالة. (حول قضية السمات انظر بالتفصيل المبحث ٤–٣).

ومع ذلك ينبغي إلا تنسينا كل الاعتراضات الصحيحة أن ر. شتانيتس (1968) يرجع إليها الفضل في أنها نبَّهت إلى إمكانية بل وحتمية معالجة العلاقة القائمة بين عنصر تعلق وصيغة إحالة بمقولات من علم الدلالة، أي على مستوى الإحالة.

٧-٢-٢-٤ «مخطط نموذج في الإحالة النصية» لايزنبرج

يعالج ايزنبرج في أفكاره حول نظرية النص (= ايزنبرج 1971) المنطلقة من نهج مجاوز للجملة سلسلة من مسائل مختلفة في نحو النص المُنْشأ. وتعد ذات صلة وثيقة مباشرة بالقضايا المطروحة للمناقشة في دئراة الموضوعات هذه الخاصة بالإحالة المقترحات التي يقدمها ايزنبرج في الفصل الذي يعنونه بـ «مخطط نموذج في الإحالة النصية» (انظر الجزء الثاني من هذه المحاضرات، ص٢٠٠ – ٢١١). وفي إطار دائرة الموضوعات هذه نناقش بوجه خاص هذا الجزء من عمل ايزنبرج تحت «أفكار...».

ويعد ايزنبرج أيضًا قضية «الإحالة النصية» مما يُفسر في إطار النظرية النصية. ويحاول ايزنبرج في إطار النموذج بجدلٍ مع نحو تحويلي توليدي أن يصف «علاقات الإحالة داخل نصوص»، بأن يعزو إلى العناصر اللغوية المشاركة في «الإحالة النصية» سمات إحالة خاصة. ولا يمثل ايزنبرج لتعيين هذه السمات الإحالية إلا أمثلة للأسماء. وفي الحقيقة لا يوضح ايزنبرج هل تعد النظرية هذا التقييد أساسًا بألا تسهم في الإحالة النصية إلا الأسماء، أو هل يعنيه أن يبين تعيين سمات الإحالة في نمط من الصيغ، التي تسهم إلى جانب غيرها في الإحالة النصية.

وينطلق ايزنبرج من التفريق بين إحالة ضمنية وإحالة صريحة، ويصف ايزنبرج أين يكمن هذا الفرق من خلال المثالين الآتيين (١٩) و(٢٠):

١٩) أمس أقيم عُرس. ارتدت العروس فيه ثوب أبيض طويل.

٢٠) بلَّني بيتر. انحدر السائل من أعلي جسمي إلى أسفله.

/202/ وتبعًا لذلك يتضمن في (١٩) «عُرس» إحالة ضمنية إلى «عروس» (يشترط وجود «عروس») (ايزنبرج ص١٦٢: 1971)، وعلى العكس من ذلك تتضمن الصيغة «عروس» في (١٩) إحالة صريحة إلى فرد يعد عروسًا (ص١٦٢). وعلى نحو مطابق يحيل في (٢٠) «بلّ» بشكل ضمني إلى «سائل» (يشترط وجود سائل مشارك في العملية)، ويحيل «سائل..» بشكل صريح إلى السائل المَعْنِي (ص١٦٢).

وبذلك يستأنف في رأي ايزنبرج في المثالين (١٩) و(٢٠) الاسمان عروس أو سائل بشكل صريح إحالة ضمنية متضمنة في عُرس أو بلل. ولا يمكن في رأي ايزنبرج أن تستأنف إحالة ضمنية من خلال اسم أداته (هذا/ هذه...) ولا ضميريًا. ويستشهد ايزنبرج على هذه الفرضية بالأمثلة الآتية:

١٩أ) أمس أقيم عُرس. * هذه العروس ارتدت ثوبًا طويلاً أبيض.

٢٠أ) بلَّني بيتر. * انحدر من أعلى جسدي إلى أسفله.

لم يُفْهم ايزنبرج هل يريد أن تُدرك إمكانية أو عدم إمكانية الإعادة (الاستئناف) من خلال اسم أداته (هذا ... الخ) أو من خلال ضمير على أنها منهج ممكن تجريبه لتحديد الإحالة الضمنية (ومن ثم الصريحة أيضًا).

ونظرًا لأن التفريق بين إحالة ضمنية وإحالة صريحة له أهمية محورية بالنسبة لايزنبرج عند إنشاء سمات الإحالة التي يُلحقها بالأسماء فإنه يبدو من المجدي لنا أن نشير هنا إلى إشكالية هذا التفريق. لننظر حول ذلك في الإمكانات الآتية، في استئناف الجملة الأولى:

١٩ب) أمس أقيم عُرس. هذا الحفل/ هذا الإسراف/ هذا الفشل/ هذا البذخ/ هذا الزواج/ هذه الموعظة (هذه الخُطبة)... الخ لن ينسى أبدًا.

وهكذا لا يتضمن، عُرس، طبقًا لقاعدة ايزنبرج أية إحالة ضمنية إلى «حفل»، وإسراف... وزوج، وموعظة (وخطبة) الخ، هل ينبغي أن يستنتج من ذلك أيضًا أن «عرسًا» تُحيل صراحة إلى الحفل المَعْني، والزوج المَعْني... الخ، ولكن ضمنيًا إلى› عروس‹؟ هنا يُجَّرب بلا عناء تفريع موضح بالكاد. ويعد إشكاليًا من جوانب عدة زعم ايزنبرج أيضًا، بأنه لا يمكن أن تُستأنف إحالة ضمنية ضميريًا: فحقيقة أنه في /203/ (٢٠) لا يمكن أن تُستبدل الضميمة الاسمية› السائل‹ صرفيًا بالصيغة (هو)، تتعلق بأن ورود صيغة الإحالة هو يخضع لقيود اختيار نحوية معنية: فلا يمكن أن يقوم بوظيفة عنصر تعلق إلا ضميمة اسمية تتطابق مع الصيغة هو من ناحية العدد والجنس.

وربما يظل السؤال، أية إحالة (أهي ضمنية أم صريحة) في رأي ايزنبرج تُستأنف من خلال الضمير هذا في المثال الآتي (٢٠ب):

(٢٠ب) بلّني بيتر. هذا أمتعني أكثر من كونه أغضبني.

وأخيرًا ربما يُتفكر فيما إذا كان من المناسب بوجه عام أن يُسأل عن: ما الإحالة التي يمكن أن تُستأنف أو لا يمكن أن تُستأنف من خلال الضمائر. حتى حين يُجعل تقسيم ايزنبرج إلى إحالة ضمنية وإحالة صريحة أساسًا فإن محاولة الإجابة عن هذا السؤال تصطدم بحقيقة أن الضمائر لا تقدم توجيهات إحالة. وحين لا يمكن أن تُستأنف جملة: أمس أقيم عُرس (يكون ذلك بتركيز تقابلي على الضمير)(*) بجملة: ارتدت فيه ثوبًا طويلاً، بل بجملة: سيبقى

(*) يقصد بذلك أن الضمير في الجملة المستأنفة الأولى يعود إلى العروس. أما في الجملة المستأنفة الثانية فيعود إلى العُرس. وهكذا لا يوجد في الأولى الاسم الذي يعود إليه الضمير، ولكنه موجود في الثانية.

(هو) في ذاكرتي دائمًا، فإن ذلك لا علاقة له بالضمير، بل بتوجيهات الإحالة للمحمولات عبر الضمير (هو) (انظر حول ذلك بالتفصيل المبحثين ٧-٢-٣-١ و٧-٢-٣-٣).

وبذلك تتحقق إقامة السمات الخاصة للإحالة، التي يعدها ايزنبرج سمات للاسم، باقتصار واضح على الإحالة الصريحة. ونستطيع هنا أن نغض النظر عن عرض السمات الأربعة عشرة التي أوردها ايزنبرج وتعريفاتها عرضًا مفصلاً (انظر حول ذلك «محاضرات في علم لغة» الجزء الثاني، نصوص مختارة للقراءة، ص٢٠١). أما كيف يستخدم ايزنبرج آلية - السمات هذه عند وصف ورود أسماء أو ضمائر فيُوضح بمثال. ونقابل لهذا بين القطعتين النصيتين الآتيتين:

٢١) أمس زارني هانز وبيتر. كان (هو) لطيفًا معي للغاية.

٢٢) أمس زارني هانز وماريا. كان (هو) لطيفًا معي للغاية.

في رأي ايزنبرج يعد المثال (٢١) «منحرفًا»، لأنه ليس من الممكن تعيين إلامَ يحيل الضمير (هو)، ومع ذلك فقد اشترطت ضمائر مثل هو إمكانية تعيين مباشرة. وعلى النقيض من ذلك من الممكن أن يُعيَّن مباشرة الضمير هو في (٢٢). ويلحق ايزنبرج بورود هو في (٢٢) السمات الآتية: /204/ [n −] (ليس موضوعًا جديدًا)، و [id +] (مطابق) و [K +] (معروف)، و [i +] (يمكن تعيينه)، و [g −] (ليس عامًا)، و [c +] (تقابلي)، و [d +] (يمكن تعيينه مباشرة). (لم ندون بين الأقواس إلا «مصطلحات» السمات، وليس التعريفات التي قدمها ايزنبرج.).

وتتأكد من جديد حتمية مناقشة نقدية لتفريق ايزنبرج بين إحالة ضمنية وإحالة صريحة حين نتساءل مثلاً لماذا يعزو ايزنبرج للصيغة هو في (٢٢)

السمة (n –) (= ليس موضوعًا جديدًا). وبما أن ايزنبرج لا يقدم أي تعليل مميز متعلق بـ (٢٢)، فإننا يجب للإجابة عن هذا السؤال أن نعود إلى التعريفات التي قدمها ايزنبرج في قائمته للسمات. وتبعًا لذلك تتحدد من خلال السمة [n –] في حالة محددة للصيغة هو في (٢٢) الحقيقة الآتية: قد أحيل في النص صراحة إلى الموضوع الذي يحيل إليه هو صراحة (وذلك من خلال هانز).

لنسترجع إيضاحات ايزنبرج التي قُدِّمت فيما سبق (ص٢٠١) حول مفهوم «الإحالة الصريحة»: فإنه تبعًا لها يتضمن الاسم (عروس) في (١٩) إحالة صريحة إلى شخص هو العروس، وفي (٢٠) يحيل الاسم سائل صراحة إلى السائل المَعنِي - وقياسًا على هذه الشروح لايزنبرج يجب أن ينطلق المرء من أن الاسم هانز في (٢٢) يحيل صراحة إلى فرد (هانز)، ويحيل هو صراحة إلى (هو). هذا قد يعني خلافًا للتعريف السابق أيضًا للسمة [n –] أن هو لا يحيل بأية حال من الأحوال إلى «موضوع»، قد أحيل إليه في النص من قبل.

وتتضح إشكالية التفريق بين إحالة صريحة وإحالة ضمنية أيضًا حين يلحق ايزنبرج في (١٩) بالاسم عروس السمة [n +]، ولكن يلحق بالاسم رجال في (٢٣) السمة [n –]:

٢٣) أمس زارني هانز وبيتر. الرجال كانوا يميلون بشدة إلى كثرة الحديث.

وبناءً على ذلك النهج الممكن تجريبه يمكن أن يشار إلى أن هانز وبيتر يحيلان صراحة إلى رجال، وليس،كما ينبغي أن يستنتج من إيضاحات ايزنبرج، إلى هانزو إلى بيتر. ومع ذلك لوعدَّ ايزنبرج أنه من الممكن أن يحيل هانز وبيتر صراحة إلى رجال، فإنه يُطرح السؤال: إلامَ يحيل هانز وبيتر ضمنيًا، وبعبارة أخرى كيف يكون تفريقٌ ما بين إحالة ضمنية وإحالة صريحة ممكنًا أيضًا؟.

إن مقارنة المثالين (١٩) و(٢٣) جديرة أيضًا بأن تبين أنه في حجاج ايزنبرج أيضًا ليس من الممكن /205/ الاقتصار على بحث الإحالة الصريحة: فايزنبرج يلحق في (١٩) الاسم عروس السمة [id -] (غير مطابق)، وتحديد هذه السمة هو: لإيجاز هذا الاسم اسمٌ آخر، يقع قبله في النص، ويحيل إلى الموضوع ذاته صراحةً. ولا يكون إلحاق السمة [id -] ممكنًا إلا استنادًا إلى فرضية أن الاسم السابق عُرس يحيل ضمنيًا (وليس صراحةً) إلى «عروس»، أي لا يمكن أن تؤسس إحالة صريحة نظريًا إلا عبر المقابلة بالإحالة الضمنية. وفي الواقع لا يبحث ايزنبرج الإحالة الصريحة فقط.

أما أنه توجد (لذلك) أسباب للشك في معقولية بعض السمات التي أدخلها ايزنبرج فلا يوضح إلا بمثال:

٢٤) رجل لديه مال كثير، يستطيع أن يشتري سيارة لنفسه. ويمكنه (هو) أن ينجز أشياء كثيرة أخرى أيضًا.

يُلحِق ايزنبرج بالاسم رجل وغيره السمة [d -] («غير ممكن تعيينه مباشرة») وبالصيغة هو وغيرها السمة [d +] («من الممكن تعيينه مباشرة»). ولا يبقى غير واضح فقط: ما الظروف التي تُعين السامع على أن يُعيِّن مباشرة بناءً على الصيغة هو الموضوع الذي لا يمكن أن يتعين مباشرة بمساعدة الاسم رجل. وبذلك يظل من غير الواضح آخر الأمر: ماذا يقصد ايزنبرج حين يتحدث عن «إمكانية تعيين مباشرة»، وبخاصة أيضًا، لأن ايزنبرج يفترض أن الأسماء الأعلام وأشياء فريدة وما تسمى الضمائر المحددة من نمط (هو) تشترط «إمكانية تعيين مباشرة».

لا نستطيع أن نمر إلا مرورًا خاطفًا ببعض المسائل التي طرحها نهج ايزنبرج. وقد تصدر في ذلك التفريق الإشكالي بين إحالة ضمنية وإحالة صريحة. ويقوم فرض هذا التفريق آخر الأمر على أساس تصور دلالي (- للكلمات)، أي

على أساس تصور دلالي يرجع إلى تحليل «كامل» لمجال الموضوعات. ولقد عُرِض بالتفصيل في الدائرة السابقة للموضوعات قصورُ مثل تلك التصورات الدلالية.

٧-٢-٢-٥ «دلالة الإحالة» لڤوندرليش

إن أفكار ڤوندرليش المدروسة في هذا المبحث قد عرفها جمهور كبير نسبيًا عبر محاضرة مذاعة عن «اللغة». ولا تستند ملحوظاتنا /206/ على ڤوندرليش في حقيقة الأمر إلى النص المصاحب لهذه المحاضرة عن «اللغة» (انظر الكراسة المصاحبة للدراسات رقم ٩، ص٥٢ وما بعدها)، بل على النص الذي استُخدم أساسًا للنص المصاحب المُحَرَّر، والمطبوع في كتاب ڤوندرليش (1972) بعنوان «علم دلالة – الإحالة».

ومع كل الفروق فهناك كثير مما تتفق فيه طرائق ريناته شتاتيتس وايزنبرج التي تحدثنا عنها فيما سبق: فكلاهما يحاول أن يصف علاقة الإحالة – التي أطلق عليها أيضًا «إعادة/ استئناف ضميري» أو «إحالة نصية»، بالاستعانة بسمات (سمات إحالة دلالية – نحوية أو خاصة، يمكن أن تلحق بمستويات مختلفة) لمكونات النص فقط، التي تُكوِّن العلاقة، بين عنصر تعلق وصيغة إحالة. وجمع بينهما أيضًا نهج خاص بدلالة الكلمة. أما أفكار ڤوندرليش، التي تُظهر قربًا محددًا من تصورات ريناته شتاينتس وايزنبرج، وبخاصة فيما يتعلق بتصور الدلالة، فتُدخِل مقولة جديدة: التعلق بالموقف. وفي الواقع خلافًا لمفهوم الموقف أو التعلق بالموقف، كما يفهم في نموذج الاتصال الذي شرحناه في الفصل الثاني، يبدو أن ڤوندرليش لم يُجرِ أي فصل حاد بين «الإحالة» و «التعلق بالموقف».

ويدرك ڤوندرليش تحت إحالة الاستناد إلى عالم. ويمكن أن يكون هذا عالم الإدراك الراهن، غير أن هذا العالم يمكن أن يوجد بوجه خاص أيضًا متصورًا، مفترضًا ... الخ. وتعد «وسائل الإحالة» وسائل خاصة (تعبيرات أو ائتلافات من

التعبيرات)، تجيز للمتكلم أن يتعلق (يستند إلى) بمحيط مدرك أو بعوالم متذكّرة أو متقدمة أو متصورة (ص٩٣). ويؤكد ڤوندرليش أنها ليست التعبيرات اللغوية ذاتها، التي تنشئ الإحالة، بل إنه المتكلم الذي ينجز الإحالة بأن ينطق مثل هذا التعبير اللغوي في سياق محدد تمامًا (ص٩٢).

ويقسم ڤوندرليش وسائل الإحالة إلى وسائل تابعة للموقف، ووسائل غير تابعة للموقف، ويوضح هذا الفرق مستعينًا بنصين مثالين، يُخبر فيهما عن العمليات (الأعمال) ذاتها بطريقتين مختلفتين (ص٩٤):

٢٥) كنت مع توماس وكريستيان أمام البيت مباشرة. لقد كان معهما كرة قدم، ولعبنا بها. وبعد ذلك جاء شابان آخران، بيتر ورولف، اللذان كانا أكبر منا كثيرًا. أخذا الكرة، وضرب رولف توماس على صدره. وفوق ذلك قذف توماس ببقجة. /207/ ولكن لأن بيتر قفز بعيدًا في الحال، فإنها طارت إلى الداخل عبر النافذة لدى السيدة شڤارتس. عندئذٍ خرجت السيدة شڤارتس، ووجهت شتائم بشكل مخيف. وأرادت أن تضرب رولف وتوماس اللذين قذفا بالحجر، ولكنهما جريا بسرعة مع الآخرين. وهنا جاءت امرأة أخرى من البيت، وجاء زوجها أيضًا – في الحال أمسكني الرجل. ولكني لم أقذف بالحجر مطلقًا.

٢٦) كنت معهما قبل ذلك مباشرة. كان معها كرة قدم، ولعبنا بها. ثم انضم الآخرين الذين كانوا أكبر كثيرًا. أخذوها وضربه أحدهم هنا أيضًا قبل ذلك. هنا قذف ببقجة: ولكن لأنه قفز بعيدًا، طارت عندئذٍ إلى الداخل. هنا خرجت ووجهت شتائم بشكل مخيف. وأرادت أن تضرب الذين قذفوا بهذا، ولكنهم هربوا. حينئذ خرجت واحدة والزوج أيضًا – الذي أمسكني. ولكني لم أقذفه مطلقًا.

بالنسبة لڤوندرليش يُحال في الحكاية الأولى بشكل غير تابع للموقف بوجه خاص، وفي الحكاية الثانية يحال بشكل تابع للموقف غالبًا (ص٩٥) لأنه في

النص الأول تُدرج الأشخاص من خلال أسماء صراحةً، وحين يُقال شيء عن كرة أو نافذة أو حجر فإن هذا يحدث صراحة (٩٤ص). وعلى النقيض من ذلك يعد فوندرليش الحركات، وأداة التعريف والضمائر، والألفاظ الإشارية، مثل: هنا، الآن، أنا، نحن، أنت... الخ على سبيل المثال وسائل إحالة تابعة للموقف.

ويستند التفريق بين إحالة غير تابعة للموقف وإحالة تابعة للوقف إلى الكيفية التي تتم بها العلاقة بين عناصر لغوية وعناصر مستوى الترابط أو تصور الواقع. وينبغي على نحو التفريق المذكور في حد ذاته (والإيضاحات التي قدمها فوندرليش حول ذلك) أن يطرح هنا للمناقشة التصور الدلالي الذي يعد أساسًا له. وليس لتفريق فوندرليش بين إحالة تابعة للموقف وإحالة غير تابعة للموقف في إطار هذه الدائرة للموضوعات، أهميةٌ إلا من حيث إنه يقابل بين ألفاظ محيلة للموقف (≈ تابعة للموقف) وألفاظ محيلة للنص (انظر ص٩٨)، ويعد الإحالة التابعة للنص نوعًا من الإحالة غير التابعة للموقف (انظر ص١٠٨ وما بعدها). ونريد هنا أن نركز على هذا الجزء الخير من فصل «دلالة - الإحالة» الذي يختص مباشرة بتساؤل محيط الموضوعات «الإحالة».

/208/ وفي رأي فوندرليش يستطيع المرء مستعينًا باسم عام (اسم جنس) وأداة نكرة أو عددًا والأداة صفر (...) أن يدخل موضوعًا أو عدة موضوعات [نضعُ خطًا](*)، يريد أن يتحدث عنها، في الخطاب. ويستطيع في آخر أن يستند إلى هذه الموضوعات [نضع خطًا] من خلال إحالة نصية بسيطة [نضع خطًا] (ص١٠٨).

ويجعل فوندرليش القطعة النصية الآتية أساسًا لأفكاره عن الإحالة «التابعة للنص»:

(*) يلاحظ هنا أن المؤلف يضع فواصل بين الحروف للتأكيد على كلمات معينة، ويصعب أن يصنع ذلك في العربية، ولذا نضع خطًا تحت هذه الكلمات حتى يوافق ذلك قصد المؤلف.

٢٧) ذات مساء جاء بعض رجال عجائز إلى ڤيلا قديمة، كان يسكن فيها بيكاسو. كان البيت مفتوحًا. ووجدوا الرسام أخيرًا في المطبخ واقفًا أمام تمثال معدني كبير. وكان قد كوّم إلى جانب ذلك علبًا قديمة من الصفيح. لقد كان مشغولاً لتوه بأن يثبّت علبة من العلب في التمثال. وحين رمق الدخلاء استدار نحوهم الرجل العجوز وسأل هل مازال لديهم سلك له. فرد أحدهم على ذلك بأنه ربما كان لديهم بعض منه، وسحب آخر لفة من الشنطة، وسأل هل ينبغي أن يكون مثل هذا. قال بيكاسو: هذا مناسب تمامًا وشرعوا جميعًا في العمل في الحال. وعمل الإسباني المشهور والغرباء الثلاثة حتى صباح اليوم التالي بعض تماثيل أخرى. وعقب ذلك حمولها جميعًا إلى حجرة مجاورة ثم أعدوا لأنفسهم طعامًا.

يطرح ڤوندرليش عقب هذه القطعة النصية السؤال الآتي: «كيف تتحقق لغويًا الإحالة إلى الموضوعات [نضع خطًا] أو كميات الموضوعات [نضع خطًا] التي أدرجت [من خلال أداة نكرة، عدد، ... الخ] (ص١٠٨)، ثم يفرق بين ست حالات:

١) تساوي التحاول (الإحالة المصاحبة) أو الإحالة فيما يتعلق بموضوع مفرد (بيكاسو: الرسام: هو ... الخ)،

و٢) التحاول فيما يتعلق بكم الموضوعات (بعض الرجال: هم: الدخلاء)،

و٣) اختلاف الإحالة فيما يتعلق بموضوعات مفردة (أحدهم: آخر)،

و٤) تضمن إحالي مع موضوعات محددة (علب صفيح: علبة من العلب الصفيح)،

و٥) اتحاد إحالي (الرجال وبيكاسو: هم [معًا])،

و٦) تضمن إحالي مع موضوعات غير محددة (سلك: بعضًا منه/مثل/هذا).

لقد أردنا في الاستشهادات السابقة المأخوذة من كتاب ڤوندرليش (1972) أن ننبه من خلال تقطيع متكرر للكلمة موضوع [وضعنا تحتها خط بدلاً من ذلك] إلى أن مفهوم ڤوندرليش «للإحالة النصية» خلافًا لمفهومنا «للإحالة» في النص يبدو

أنه لا يقصد العلاقة بين عناصر لغوية للنص، بل الارتكاز إلـى موضـوعات، أي علاقة مشير – ومشار إليه. ويشير فوندرليش عقب القائمة السابق ذكرها أيـضًا /209/ مرة أخرى إلى أن الصيغ الاسمية المذكورة .. تحيل إلى موضـوعات أو مواد أو أشخاص أدرجوا من قبل (ص١٠٩).

وعلى نحو مشابه لريناته شتاينتس يعمل ڤوندرليش أيضًا بتـصور علاقـة التضمين بين عنصر تعلق وعنصر إحالة. ففي رأي ڤوندرليش يمكن مثلاً أن يقوم المنزل بوظيفة صيغة بديلة للڤيلا، لأن «منزل» في مقابل «ڤيلا» مفهوم علـوي. وبعبارة أخرى: صيغ بديلة من هذا النمط هي إذن أفقر في المضمون دائمًا مـن الألفاظ التي سبق ذكرها (ص١١٠).

بيد أن هذا الحجاج يناقض فرض ڤوندرليش الأساس، وهو أنه مـن خـلال «إحالة نصية» (وهو ما يمكن أن يكون دائمًا) يُحال إلى الموضوعات التي أُدخِلت من قبل، أي أنها تناقض فرض تساوي الإحالة بين ڤيلا ومنـزل. وحتـى يمكـن الحفاظ على زعمه بأن ڤيلا ومنزل تحيلان إلى الموضـوع ذاتـه وجـب علـى ڤوندرليش أن يستطيع إيضاح كيف يكون ممكنًا أن تستطيع صيغة لغوية وَصَـفها بأنها أفقر في المضمون «منزل» أن تحيل إلى الموضوع ذاته الذي تحيـل إليـه الصيغة الأغنى في المضمون «ڤيلا». أم أن الفقر في المضمون ليست له علاقـة بالإحالة (بمفهوم ڤوندرليش)؟ هذا التناقض الداخلي في حجاج ڤوندرليش يـشير بوضوح (دون أن نحتاج إلى بحث هذه المسألة هنا بالتفصيل) إلى معضلة كل علم للدلالة يقيم حجاجه آخر الأمر على المشيرات.

وكما هي الحال بالنسبة للطرائق المشار إليها لكل من ر. شتانيتس وايزنبرج قد يلاحظ بشكل نقدي بالنسبة لڤوندرليش أيضًا أنه لم يضع نصب عينيه أساسًـا سوى الصيغ التي تنشئ حسب فرضه الأساسي الإحالة إلى الموضوع ذاته، وهو الاسم المدرج والصيغة البديلة. وفي الواقع يشير ڤوندرليش في إيضاحه للنقطـة الثانية من القائمة السابقة إلى أن الدخلاء يمكن أن تُستخدم صيغة بديلة لـبعض

الرجال العجائز، لأنه يستنتج من النص السابق كله أن التابع، دخيل (دخلاء) جائز على أية حال للرجال المذكورين (ص١١١). غير أن ڤوندرليش لا يبدو أنه يرى أن وثاقة صلة السياق لا تصلح مع علاقات الإحالة لهذا النمط فقط، بل إنه مع صيغ – بديلة أيضًا عن نمط هو غالبًا يتيح سياق محدد بوجه خاص إتمام الإحالة إلى عنصر تعلق سابق معين. وبعبارة أعم: إن السياق الذي يحيط بالصيغ التي تقع في علاقة إحالة بعضها إلى بعض يجب أن يُتَضمن معًا في بحث الشروط التي تتكوَّن على أساسها الإحالة.

وفي الواقع يتجاوز ڤوندرليش بمراعاة مفهوم السياق طرائق ر. شتاينتس وايزنبرج. ومع ذلك يستخدم ڤوندرليش مفهوم السياق على نحو يثير اضطرابًا أكثر من /210/ أن يسهم في الإيضاح. فهنا يشار مرة أخرى إلى التبعية السابق ذكرها للإحالة التابعة للنص؛ للإحالة التابعة للموقف التي تشترط أنه توجد نصوص «تابعة للموقف». ومن الجدير بالملاحظة في هذا السياق أيضًا أنه يفرع وسائل الإحالة التابعة للموقف في موضوع آخر من فصله «دلالة الإحالة» إلى أسماء أعلام وأوصاف من جهة، ووسائل إحالة خاصة تابعة للموقف مستخدمة في نصوص من جهة أخرى. وتبعًا لذلك هل توجد وسائل إحالة خارج النصوص؟.

يشير ڤوندرليش محقًا في نهاية فصله «دلالة – الإحالة» إلى أن «إشارة النص الإحالية» تمثل بوجه خاص وسيلة يضم المتكلم مستعينًا بها منطوقاته بعضها إلى بعض. (ص١١٢) (انظر حول ذلك أيضًا مبحثنا ٧-١-٢)، ويتراجع بذلك وغيره بوضوح عن هارفج (1968) (انظر حول ذلك المبحث ٧-٢-٢-٢ ص١٩٤ وما بعدها من الأصل). ومع ذلك يلاحظ باختصار أن ڤوندرليش نفسه لم يشرع آخر الأمر في السؤال الحاسم حول إنجاز العلاقة بين العناصر اللغوية المتعلقة بعضها ببعض لعلاقة الإحالة.

٧-٢-٢-٦ ايرنا بلرت: «التكرير شرط للتماسك الدلالي للنصوص»

يجب أن تعد دراسات ايرنا بلرت في مقالتها» حول شرط التماس الدلالي للنصوص (= بلرت 1970) مكسبًا معرفيًا أساسيًا في مقابل الإسهامات البحثية التي أشير إليها إلى الآن لكل من هارفج، ور. شتاينتس، وايزنبرج، وفوندرليش في قضية الإحالة. ونستقي الاستشهادات المتضمنة فيما يأتي من الترجمة للمقالة إلى الألمانية التي ظهرت في تلك الأثناء (= بلرت 1972)، التي طبعناها أيضًا في الجزء الثاني من هذه المحاضرات «نصوص للقراءة» (= بلرت 1973، انظر الجزء الثاني، ص٢١٤ - ٢٤٥).

تُعرض عناية دراسات ايرنا بلرت التي أُشير إليها من قبل مرارًا في الفصل السابق، في إطار هذا الفصل «الإحالة» لأن ا. بلرت تعد «مشيرات لغوية» [وهي على سبيل المثال الأعلام والضمائر الشخصية والإشارة، وظروف معينة، مثل: هنا، وهناك، وضمائم اسمية مع أداة التعريف - وهكذا كل الصيغ التي يمكن أن تُحمل تحت مفهوم «صيغ الإحالة»] أوضح روابط المنطوقات في خطاب (بلرت 1973، ص٢٢٥). وطبقًا لذلك تؤدي دراسة المشيرات اللغوية، بوصفها «روابط نصية» لدى بلرت (1973) دورًا /211/ محوريًا. ويقتصر عرضنا هنا بقدر الإمكان على هذا الجزء خاصة من إسهام بلرت البحثي.

ومن البديهي أن ما يميز نهج بلرت لا يرجع إلى حقيقة أنها تدرك أهمية «المشيرات اللغوية»، أي أهمية صيغ الإحالة للتماسك الدلالي للنص، بل يكمن ما هو جدير بالملاحظة ضمن ما يكمن في أن ا. بلرت تحاول في شكل منظم أن تُعَرِف التماسك الدلالي للنص بالاعتماد على سلسلة من العوامل في نموذج اتصالي، لم تراعَ إلى الآن إلا بقدر ضئيل أو لم تراعَ على الإطلاق. وتجعل ا. بلرت أساسًا لنظراتها «التحديد المستخدم لنص أو خطاب متماسك» الآتي: الخطاب سلسلة من المنطوقات ج١، ج٢...جن، بحيث إن التفسير الدلالي لكل

منطوق ج١ (بالنسبة لـ $2 \le i \le n$) تابع للسلسلة ج١، ...ج١-١ وبعبارة أخرى يتطلب تفسير مناسب لمنطوق وارد في خطاب المعرفة بالسياق السابق (ص٢١٤).

ويقوم هذا التعريف العملي على أساس فكرة أن المتكلم يضع قبل أو عند إنتاج النص سلسلة من الفروض حول السامع، ففي رأي ا. بلرت ينطلق المتكلم وغيره من أن السامع.

- يعرف مضمون السياق السابق؛
- يعرف نظام اللغة، الذي يستخدمه المتكلم، معرفة جيدة،
- (في الخطاب اليومي) يرى، ويسمع، ويعرف ما الأمر الذي يدور حول المتكلم والسامع.
- له معرفة معينة بالعالم على هذا المستوى أو ذاك.
- يكون قادرًا على أن يتابع، اتفاقًا مع اللغة التي يستخدمها المتكلم.

وتؤدي النقطة الأخيرة بوجه خاص دورًا مهمًا، باعتبار أن أ. بلرت تحاول أن تبين أن ثمة شرطًا ضروريًا (برغم أنه فيما يبدو ليس كافيًا) للتماسك الدلالي للنص، بصفة عامة هو التكرير [تضع خطًا]. لأن البنية المنطقية – الدالية» لكل منطوق ج. في نص ما ج١ .... ج ن من طبيعتها أن ثمة وحدة معجمية على الأقل، ترد فيه، أو قضية ما، يمكن أن تنتج عنه [تضع خطًا]، ويمكن أن توجد أيضًا في منطوقات التتابع ج١ ... ج١-١ أو داخل القضايا التي يمكن أن تنتج عن ذلك« (٢١٦)!.

وتنطلق ا. بلرت، لتحديد ما يمكن أن يفهم تحت مفهوم «ينتج» من الجملة الآتية:

٢٨) ابن آن الأكبر سنًا غادر وراسو للدراسة في السوربون.

/212/ يمكن للمرء أن يستنتج من هذه الجملة، بشرط أن يستخدم المتكلم

(٢٨) استخدامًا مناسبًا، مجموعة من النتائج التي تُقسَّم إلى مجموعتين: ويعني استخدام مناسب هنا أن المتكلم يعرف اللغة ويستخدمها في توافق مع ما يريد أن يقوله. وشرط من الشروط الضرورية للاستخدام المناسب لـ (٢٨) هو على سبيل المثال أيضًا أن المتكلم يظن (ليست الحقيقة شروطًا ضروريًا) أن آن لها ابن.

وهكذا فإن النتائج الواردة فيما يأتي مثلاً (أ) – (جـ) ممكنة بناءً على معارف باللغة، أما النتائج (د) – (و) فتتعلق فضلاً عن ذلك بمعرفة السامع بالعالم (ص٧):

أ) آن لها ابن.

ب) آن لها أكثر من ابنين.

ج) ابن آن الأكبر سنًا كان بالتأكيد في وارسو.

د) ابن آن الأكبر سنًا رحل إلى فرنسا.

هـ) ابن آن الأكبر سنًا طالب، أو مشتغل بالعلم، أو فنان.

و) ابن آن الأكبر سنًا أنهى المدرسة الثانوية.

وبعبارة أخرى تشكل نتائج نمط (أ) – (جـ)» التفسير الدلالي لمنطوق على نحو مستقل عن السياق الذي يرد فيه، وينبغي أن تدرك من خلال البنية المنطقية – الدلالية للمنطوق. وتتبع نتائج من نمط (د) – (و) التفسير الدلالي بأوسع معنى لمصطلح «دلالة» (...) الذي يتضمن المعرفة الكلية للعالم (ص٢٢٣).

ويشكل المفهومان «استخدام مناسب» و «كم الاستنتاج» (أي كم النتائج الممكنة التي تعد محتملة بناءً على منطوق ما) أساسًا جوهريًا لمعالجة أ. بلرت للمشيرات اللغوية. فهي ترى وظيفة هذه الوسائل اللغوية في الإشارة إلى موضوعات «غير لغوية» أو خصوصيات يعينها السامع... اتفاقًا مع التوجيه المتضمن في المشير والسياق الموقفي أو اللغوي (ربما كان اللساني أفضل)

(ص٢٢٦). وتقع ا. بلرت على التفريق المهم بين تلك المشيرات اللغوية التي تحيل إلى » موضوعات «غير لغوية من جهة، وتلك التي تحيل إلى مشيرات معينة للمنطوق السابق، وبهذه الطريقة تفي بوظيفة المشير الخاص بها بالإشارة إلى موضوعات غير لغوية (ص٢٢٦) من جهة أخرى. وتشترك كل المشيرات اللغوية في رأي أ. بلرت في أنها تُعيِّن («تُحيل»)، ولكنها لا تشكل حملاً البتة، أي أنها لا تتضمن ... أية مقيدات كيفية جديدة [= توجيهات الإحالة] /213/ بالنظر إلى المستخدمة في ألفاظ السياق السابق التي تحيل إليه (ص٢٢٦).

ويعني هذا التحديد آخر الأمر أنه على سبيل المثال في علاقة – إحالة، مثل: رجل ... لص فاتك لا تقدم صيغة الإحالة (المشير اللغوي) لص فاتك أي توجيه إحالي، فلم يُتضمن في السياق السابق أو في جزء من السياق السابق، لأنه في رأي ا. بلرت «يتضمن الاستخدام لكل مشير لغوي... تكريرًا لقضية متضمنة في المنطوق السابق أو ضُمِّنَت من خلاله (ص٢٣٤) (ومع ذلك سيُوضح في المبحث ٧–٢–٣–٤ أنه لا يمكن الحفاظ على الصلاحية العامة لهذا الزعم).

وتتناول ا. بلرت أيضًا حالة أن صيغة ما تُستخدم مشيرًا لغويًا، لم ترد فعلاً في السياق السابق، بل استُقيت من قضية، تدخل ضمن المعرفة المفترضة بالعالم (ص١٥). وتنطلق في ذلك من المثال الآتي:

٢٩) غادر بيكاسو باريس. وذهب الرسام إلى مرسمه على شاطئ البحر (الأبيض) المتوسط.

تُفَسَّر الصيغة «الرسام» بناءً على قضية تدخل ضمن معرفة السامع بالعالم، وهي «بكاسو رسام» بوصفها مشيرًا، يحيل إلى بكاسو. وبالنسبة لـ ا. بلرت تسري القاعدة، التي لا يتضمن» مشير لغوي «وفقًا لها أية مقيدات كيفية جديدة (≈ توجيهات إحالة)، على حالات هذا النمط الموصوف أيضًا.

لم نتناول هنا من عدد كبير من الأفكار التي تثيرها مقالة ا. بلرت إلا بعض ما هو أساسي وكذلك نقاطًا محورية في مبحثها حول «المشيرات اللغوية»

(≈ صيغ الإحالة إلى مذكور سابق) وتعالج ا. بلرت في مباحث (أجزاء) أخرى دور ضمائم اسمية غير معروفة، وما تسمى «ألفاظًا استلزامية» (مثل: أقلع جون عن التدخين تستلزم كان جون يدخن من قبل) بالنسبة للتماسك الدلالي للنصوص.

٧-٢-٣ جوانب «نظرية الإحالة البينية»

دون أن نطمح إلى الكمال أشرنا وناقشنا في الفصول السابقة بعض طرائق مميزة للوضع الحالي للبحث في مسألة «الإحالة» (يحال إلى فهرس المراجع ص٢٧٩ من الأصل فيما يتعلق بعناوين أخرى للموضوع). فلم يجعل أساس كل هذه المحاولات – ومن هذه الناحية /214/ قد لا يطرأ أي تغيير جوهري على عرض إسهامات بحثية أخرى – الغرض الأساسي للتطابق الإحالي بين عنصر تعلق وصيغة إحالة. وما يزال من الجائز أن يدخل في الاعتبار هنا فقط أن ثمة تحديدات مطابقة لوظيفة صيغة الإحالة تنتج في حقيقة الأمر عن هذا الغرض الأساسي. وقد جمع بين كل اقتراحات الحل المشار إليه أيضًا باستثناء ا. بلرت أنها تبحث الإحالة في النص بوجه خاص من خلال تحليل العناصر المتعلقة بعضها ببعض (عنصر التعلق وصيغة الإحالة). ويسري هذا أيضًا على ڤوندرليش (1972)، الذي يشير، في معرض مثال نصي محدد، إلى ضرورة مراعاة السياق، غير أنه لم يستخلص من ذلك النتائج المعمّمة الضرورية (انظر ما سبق المبحث ٧-٢-٢-٥، ص٢٠٩ من الأصل).

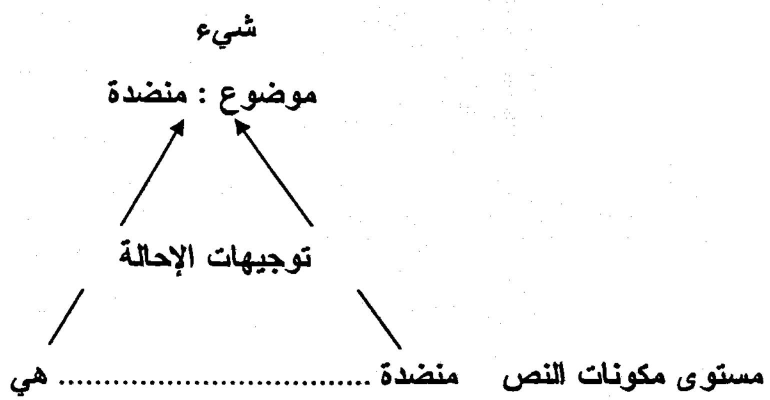
وفي التخطيط الآتي للأفكار السابقة عن «نظرية الإحالة البينية» يمكن أن نرجع إلى بعض أفكار في البحث الحالي، وبخاصة لدى ا. بلرت (1973). ومن البديهي أن يدور الأمر في هذا التخطيط في المقام الأول أيضًا حول غرض مقترحات حل – بديلة حول هذه النقاط، التي عالجناها في البحوث اللغوية المشار إليها حول «الإحالة» معالجة نقدية.

٧-٢-٣-١ تحديد وظيفة صيغة الإحالة هو

- أهمية سياق صيغة الإحالة لعلاقة «الإحالة»

تتضمن نظرية التطابق الإحالي بين عنصر تعلق وضمير اتُّخذ صيغة إحالة إلى عنصر التعلق هذا (في ضوء تحديدنا) أن الضمير يقدم للسامع/ القارئ على مستوى الإحالة التوجيهات ذاتها التي يقدمها عنصر التعلق. ويمكن أن تعرض هذه النظرية عرضًا مبسطًا في مخطط على النحو الآتي:

نموذج الواقع



/215/ بيد أنه من الواضح هنا أنه في أي نص، يتضمن الضميمة الاسمية منضدة/ المنضدة أكثر من مرة، لا يمكن أن تُستبدل هذه الضميمة رأسيًا (صرفيًا) باطراد من خلال الصيغة هي، دون أن يكون من المحتمل أن يصير الغص من خلال ذلك غير مفهوم. وبعبارة أخرى من الصيغة هي لا تقدم أساسًا ودائمًا توجيهات الإحالة ذاتها التي تقدمها الصيغة منضدة، ومن ثم يؤكد ممثلو نظرية التطابق الإحالي محقين أن محيط التسمية والتعيين (انظر مثلاً هارفج (1968)) لضمير ما لا يُقدَّم دائمًا في كلِّ مرة إلا وفق عنصر التعلق الذي يستند إليه.

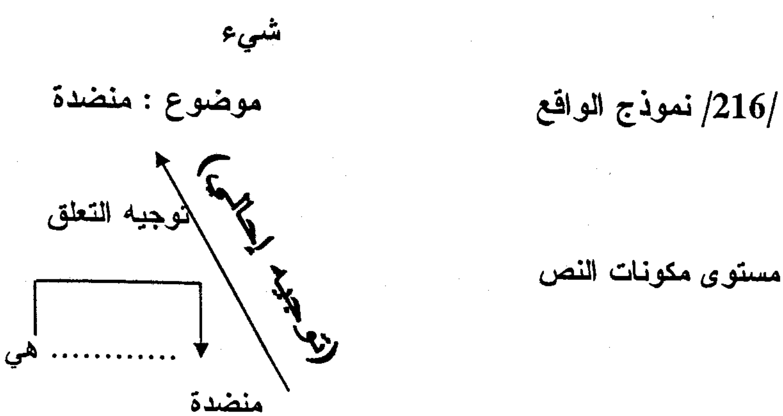
بيد أن هذا التقييد لا يسري على الصيغة المنعزلة منضدة. وبتوجه آخر: يمكن أن توضع معلومات عن المقدرة الإحالية للصيغة منضدة، أي حول التوجيهات الممكنة على مستوى الإحالة، التي يمكن أن تقدم الصيغة منضدة في

نصوص. ويجوز خلافًا لذلك أن يصعب وضع معلومات مطابقة عن الصيغة هي.

ولا نغفل في ذلك بأية حال من الأحوال أن الصيغة هي يمكن أن تحدد بالسمة [- جنس]، ويكون السؤال فقط هل تعد هذه السمة جزءًا من مقدرة إحالية. ولا نغفل في ذلك أيضًا بوجه عام أن هارفج (1968) مثلاً يعد ما يُسمى «معنى الأقسام» عنصر المعنى [نضع خطًا] لمستبدِل مثل: هو أو هي (ص٢٣). ولكن هنا أيضًا تصدق الشكوك حول ما إذا كان معنى الأقسام يمكن أن يُفهم على أنه توجيه على مستوى الإحالة بالمعنى الذي أوردناه فيما سبق (انظر ص٥٠ من الأصل).

وبذلك توجد أسباب وجيهة للتخلي عن تصور التطابق الإحالي بين عنصر تعلق وضمير يُستخدم صيغة إحالة والانطلاق من أن الضمير من نمط هو/هي لا يقدم للقارئ/ السامع أية توجيهات على مستوى الإحالة، وبحثِ نموذجه عن الواقع؛ عن عناصر، يمكن أن تُربط بهذه الصيغة هي. ولذلك نطلق على صيغ الإحالة التي لا تقدم أي توجه على مستوى الإحالة، صيغ إشارة غير إحالية (حول تقسيم صيغ الإشارة غير الإحالية انظر المبحث ٧-٣-١-٢، ص٢٣٨ وما بعدها من الأصل). أما صيغ الإشارة التي تقدم توجيهات إحالية فنطلق عليها على العكس من ذلك صيغ إشارة إحالية (عائدية) (انظر الأمثلة (٢) و(٦)، وكذلك المبحث ٧-٢-٣-٤).

وبذلك يقدم الضمير توجيهات على مستوى التعلق (الربط الأساسي) بوجه خاص (توجيهات التعلق). ويُستخدم للإيضاح المخطط الآتي:



وفي قطعة نصية مثل:

(٣٠) أمس اشترينا منضدةً.   اليوم تهتز (هي).

يمكن أن يُوصف توجيه التعلق، الذي يقدم للقارئ/ السامع من خلال صيغة إحالية إلى مذكور سابق هي على النحو الآتي:

«فيما يتعلق بتوجيهات الإحالة التي ينبغي أن تُضم معها توجيهات إحالة الأخبار (أوجه الحمل) عبر هي، ابحث عن ضميمة اسمية تقع في السياق السابق، تتطابق مع هي من جهة الجنس والعدد!».

فتوجيهات الإحالة لأوجه الحمل عبر هي، تحديدًا: اليوم تهتز، تُضم بواسطة صيغة الإحالة هي، التي لا تقدم هي ذاتها أي توجيهات إحالة، بتوجيهات الإحالة لمنضدة. ولتحديد هذه الوظيفة البينية (الوسيطة) التي تؤديها صيغة الإحالة من خلال إحالة إلى عناصر لغوية أخرى، نطلق على اقتراحنا للحل «نظرية الإحالة البينية».

ويُتذكر في سياق التفريق بين عناصر (منعزلة)، لها مقدرة إحالية وتلك التي لا يمكن أن تُعزى إليها مقدرة إحالية، التفريقُ الواقع في دائرة الموضوعات السابقة بين «معنى نصي»، و «توجيه إحالي». هذا التفريق يثبت أنه ضروري لأنه فيما يبدو لا يقدم كل عنصر له مقدرة إحالية، توجيه إحالة أيضًا في نص محدد. وبعبارة أخرى توجد توجيهات إحالة أقل من المعاني النصية، ويُعد توجيه الإحالة نتيجة لتنظيم «معان نصية». ونظرًا لأن التفريق المذكور ليست له أهمية بالنسبة لمشكلة «الإحالة» فإن مصطلح «توجيه إحالي» لا يُستخدم هنا بالمعنى المتميز في دائرة الموضوعات السابقة.

وفي حالات بسيطة كما في المثال السابق (٣٠)، تفي فيها ضميمة اسمية سابقة فقط بشرط /217/ التطابق مع الصيغة الإحالية من جهة الجنس والعدد،

يكفي توجيه التعلق المقدم بصيغة الإحالة ضمن غيره لتعيين عنصر التعلق من قِبَل القارئ/ السامع. لننظر على النقيض من ذلك في المثال (٣١):

٣١) ... حين اقتربوا من موقع المَرْبى الذي يجب أن يوجد فيه الديك البري المصاب. أطلق الخفير ١ الكلب ٢ المتوحش المقيّد بحزام. هو ١-٢.

على نحو ما تقدم هذه القطعة النصية المتقطعة يحيل هو إلى الخفير أو إلى الكلب بوصفه عنصر تعلق، كما يتحدد في القطعتين النصيتين الآتيتين من خلال المشيرات مع هو:

٣١أ)تسلل (هو) بنباح عال إلى أدغال كثيفة.

٣١أأ) لم تكن لديه[٢] (هو ١) بعد هذه الليلة الطويلة عند الحاجز ببساطة أية قوة لمقاومة هذا الجذب بعزم وحزم.

يبين المثال (٣١) بوجه خاص، إلى جانب حقيقة أن الصيغة هو لا تقدم توجيهات إحالة، يمكن أن تكون «متطابقة» مع توجيهات الإحالة لضمائم اسمية (من المحتمل بوصفها عنصر تعلق أن تقع موقع تساؤل)، أن توجيه التعلق الذي تقدمه صيغة الإحالة هو لا يكفي في ظروفٍ ما أن يجيز للسامع/ القارئ تعييناً واضحًا لعنصر التعلق.

وفي كلا المثالين (٣١أ) و (٣١ أأ) توجد توجيهات إحالة لأوجه الحمل عبر هو، تجيز للقارئ/ السامع تقريرَ أي ضميمة اسمية من الضميمتين الاسميتين السابقتين تقوم بوظيفة عنصر التعلق. أما أي توجيهات إحالية (لأوجه الحمل ولعناصر التعلق المحتملة) يُربط بعضها ببعض فيقرره القارئ/ السامع بناءً على معارفه بالشفرة، وبناءً على نموذجه عن الواقع (الذي تسلك فيه الكلاب مثلاً مسلكًا مغايرًا لمسلك الخفير ... الخ)، أي آخر الأمر بناءً على بناء فروض حول إمكانات الإلحاق أو أوجه التطابق الدلالي أو عدم التطابق بين توجيهات الإحالة لأوجه الحمل وتوجيهات الإحالة لعناصر التعلق المحتملة.

إن العملية التي ينجزها القارئ/ المستمع – دون أن يكون في حقيقة واعيًا بها – حين يقرر في المثالين السابقين (٣١أ) و(٣١أأ) أية ضميمة اسمية من كلتا الضميمتين الاسميتين السابقتين تقوم بوظيفة عنصر تعلق لصيغة الإحالة هي يمكن أن توصف على النحو الآتي: يختبر ما إذا كان من الممكن أن تضم السمات الدلالية لـ (تسلل بنباح عال إلى أدغال كثيفة) مع السمات الدلالية لـ (الخفير) أو (الكلب). أما أنّ عليه أن يجرى هذه العمليات وبأي عناصر تعلق ممكنة فهو «مضمون» توجيه التعلق لصيغة الإحالة هي. وإذا كنا قد لاحظنا فيما سبق (انظر ص١٨٨ من الأصل) في تصويب أولي لتصورات تقليدية حول وظيفة الضمير، أن الضمير يحل محل ضميمة اسمية – حيث وقع التركيز على ضميمة اسمية–، فإننا يمكننا الآن بناءً على الأفكار التي طُرِحت أن تحدد الوظيفة الإحالية للضمير هي (هو) على النحو الآتي:

إن وظيفة الضمير (المحيل إلى مذكور سابق) [هي (هو)] هي أن يشير للسامع/ القارئ إلى أن توجيهات الإحالة لأوجه الحمل عبر الضمير تُربط بتوجيهات الإحالة لضميمة اسمية معينة متقدمة في السياق.

وإذا وقعت ضميمتان اسميتان متقدمتان أو أكثر بوصفهما عنصري (عناصر) تعلق محتملة موقع شك، لأنهما يفيان بشروط التطابق على مستوى التعلق الأساسي، فإن توجيهات الإحالة لأوجه الحمل عبر الضمير تؤدي دورًا خطيرًا عند تقرير السامع/ القارئ أي عنصر من عناصر التعلق المحتملة يُعيينه في حقيقة الأمر عنصر تعلق للصيغة الإحالية.

وتصلح الشروط المفترضة للمطابقة على مستوى التعلق الأساسي، أي التطابق من جهة الجنس والعدد بين عنصر تعلق وضمير يقوم بوظيفة صيغة إحالية بلا استثناء بوجه خاص للصيغة هو (هي) وصيغها التصريفية في المفرد.

وفي الجمع الذي تُحيِّد فيه في الألمانية المقابلة في الجنس لا يصلح لكل الضمائر إلا شرط المطابقة من جهة العدد. ويوجد في المفرد أيضًا مع صيغة هي استثناءات من شرط المطابقة من جهة الجنس والعدد. وتبين علاقات – الإحالة، مثل: عارضة أزياء/ فتاة ... هي، أن المطابقة في العدد بوجه خاص لها مبرر لأن توجد.

وثمة استثناء من نوع آخر من الشروط المذكورة للمطابقة يمكن أن يلاحظ بالضمير (es = ضمير محايد في المقابل المذكر والمؤنث):

٣٢) ... قد استطاع فيكتور أن يُهَدِّئ ناتاشا. فقد رحل أخيرًا. وبدت ناتاشا كأنها أخلدت إلى النوم. وكان نادرًا ما يُقدِم إلى فيلته، دق جرس التليفون، الشرطة: السيد المحامي، ناتاشا دفعت نفسها خارج النافذة! – «ربما كان عليَّ أن أعلم ذلك، ربما كان عليَّ أن أعلم ذلك» صاح فيكتور مرارًا في يأس تام.

وكما يمكن أن يُعيَّن دائمًا أيضًا عنصر التعلق بالنسبة لصيغة الإحالة إلى مذكور سابق (es)، فإن الأمر لا يتعلق في كل حالة بضميمة اسمية، /219/ بل بمنطوق له «محيط أكبر»، وحال نحوية أخرى لا تصدق عليهما مقولتا الجنس والعدد.

وتسري الاستثناءات من شروط المطابقة بالنسبة للصيغة هو/هي/ (ضمير محايد) من جهة المعنى، وعلى نحو مطابق أيضًا على العناصر التي تقوم بوظيفة صيغ إحالة [der/die/das «الـ مع المذكر والمؤنث والمحايد، و (dies) dieser/diese /diese» «هذا، هذه، ذاك، ذلك، تلك، هؤلاء...» الخ].

ولقد انطلقنا ابتداءً عند تحديد وظيفة صيغة الإحالة «الضمير» من تأكيد أنه يجب أن توجد بين عنصر تعلق وصيغة إحالة مطابقة من جهة العدد والجنس، بحيث يشار للقارئ/ السامع إلى جانب حقيقة الإحالة في ذاتها من خلال صيغة

الإحالة أيضًا إلى أيِّ عنصر تعلق تحيل صيغة الإحالة. ومن ثم يجب أن يصير هذا الفرض الأساسي وثيق الصلة من جوانب عدة:

- في الجمع توجد مطابقة في العدد بوجه خاص.
- توجد حالات، لا توجد فيها في المفرد مطابقة في الجنس.
- يمكن أن يستند الضمير المحايد (es) إلى عنصر تعلق، لا يتطابق معه من جهة الجنس والعدد.
- توجد حالات، لا يمكن أن يقرر فيها القارئ/ السامع (برغم المطابقة في العدد والجنس) إلا بناءً على توجيهات الإحالة لأوجه الحمل عبر صيغة الإحالة، أي عنصر تعلق تحيل إليه صيغة الإحالة.

ولقد أوضحنا هذه النقطة الأخيرة بالمثال (٣). ومع ذلك لا ينبغي أن تَبعث الأبنية الخاصة لهذا المثال على استنتاج أن توجيهات الإحالة لأوجه الحمل عبر صيغة الإحالة لا أهمية لها إلا لإتمام علاقة الإحالة، حين تفي ضميمتان اسميتان متقدمتان (أو أكثر) بشروط المطابقة لكي يمكن أن تقوما بوظيفة عنصر تعلق. وبعبارة أخرى لا تؤدي توجيهات الإحالة لأوجه الحمل عبر صيغة الإحالة عند إتمام علاقة الإحالة دورًا جوهريًا فقط، حين يتعلق الأمر كما في المثال (٣١) بإزالة غموض أوجه غموض التعلق الأساسي المنبعثة من أوجه غموض المطابقة، بل إنها تفعل ذلك بوجه عام.

أما إلى أي مدى تكون توجيهات الإحالة لأوجه الحمل عبر صيغة الإحالة مهمة بوجه عام لعلاقة «الإحالة» فإنه على سبيل المثال يتبين في القطعة النصية (٣٢) المذكورة فيما سبق، في مثال، لم يتقدم فيه على صيغة الإحالة (ذلك) (كان عليَّ أن أعلم ذلك) عنصرا تعلق محتملان، ولا تُراعى فيه أيضًا مسألة المطابقة بين صيغة الإحالة ذلك وعنصر تعلق متقدم. ولا تتم علاقة الإحالة بين /220/ ذلك وعنصر تعلق متقدم ربما كان: أن ناتاشا تريد أن/ سوف تنتحر) بالتأكيد

وغير ذلك أيضًا إلا من خلال اشتراك توجيهات الإحالة لأوجه الحمل عبر ذلك (. يجب أن تعلم ...) (سوف يُتحدث عن وثاقة صلة توجيهات الإحالة بسياق عنصر التعلق في المبحث ٧-٢-٣-٣).

[لا يمكن أن تستند صيغة إحالة إلا إلى عنصر تعلق، تكون توجيهات الإحالة الخاصة به متساوية مع توجيهات الإحالة لأوجه الحمل عبر صيغة إحالة أو سياق صيغة الإحالة.].

٧-٢-٣-٢ حول استخدام صيغ الإحالة، هنا، هناك الخ

ثمة صيغ إشارة - غير إحالية، يصدق عليها الوصف الوظيفي الذي تُتَضمن في المعلومة المحورية السابق ذكرها (انظر ص٢١٨ من الأصل)، التي تقع مع ذلك كما وقع ذلك في المثال (٣٢) في ظل شروط المطابقة التي تسري على بعض الضمائر في بعض الحالات، هي صيغ إشارة ظرفية من نمط: هنا، وهناك، وتحت ذلك، وعلى ذلك، وفي ذلك... الخ.

ونعود مرة أخرى للتمثيل إلى القطعة النصية (٣) الواردة من قبل في بداية هذه الدائرة للموضوعات:

٣) دخل إلى المكتب١، وفرز٢ البريد٢ الموجود هناك١ دون أن يخلع ملابس السفر. كان محبطًا، حين لم يجد برقية أخته ضمنه٢، برغم أنه لم يكن عليه أن يتوقع شيئًا. جبلٌ من إعلانات العزاء موجود هناك١ يختلط بأخبار علمية...

(روبرت موسل، الرجل الذي لا خصال له، ص٧٨٩)

إذا حاول المرء أن يصوغ أوجه الاطراد، التي يعلق القارئ/ السامع بناءً عليها هناك أو ضمنه دون تردد بالمكتب أو بالبريد بوصفهما عنصري تعلق، فإن هذه القطعة النصية تعد شاهدًا على أنه لا يمكن أن تستنتج من الوظيفة/ المقولة

النحوية لصيغة الإحالة الوظيفة/ المقولة لعنصر التعلق، وبذلك لا يمكن أن تكون الوظيفة النحوية لعناصر التعلق وصيغ الإحالة أو على أية حال في ظل شروط معينة فقط جزءًا من الحجاج لقاعدة – إحالة، لأنه كما تبين العلاقة: البريد... ضمنه، تستند صيغة الإحالة «الظرف» إلى عنصر تعلق لا تكون له ذاته الحال النحوية لظرف.

/221/ ما العمليات – التي يحاول النظام القاعدي لنحو ما أن يعكسها في هيئة نموذج – ينجزها (دون قصد) القارئ/ السامع، حين يعلق صيغة الإحالة هناك في (٣) بالمكتب؟.

بادئ ذي بدء يبدو أن ثمة قاعدة مطردة موجودة، يمكن وفقًا لها أن يحيل بواسطة الصيغة هناك إلى ضمائم اسمية من نمط المنزل، والمرج، والغربة... الخ، ولكن ليس إلى ضمائم اسمية من نمط المنزل، والمرج، والغربة... إلخ، ولكن ليس إلى ضمائم اسمية من نمط الرجل، والمرأة، والبنت. وتعني هذه القاعدة في صياغة أكثر عمومية أن هناك لا يمكن أن تُعلَّق إلا بضمائم اسمية، تزود ضمن ما تزود بالسمة الدلالية – النحوية [– حي] أيضًا. غير أن هذه القاعدة يجب أن تُقيَّد أو تُعدَّل من جهتين. لننظر حول ذلك في المثالين الآتيين:

٣٣) لاحظت كتفيه الواسعتين١. هناك١ اعتُنى بها إذن أيما اعتناء – إذا ما جاز تصديق الرواية.

٣٤) في حيوانات١، قُطِّعت، بُحِث عن المستقبل. كان هناك١ أيضًا، لأنها قُطِّعت. فلو لم تقطَّع، ربما آل إلى مستقبل آخر.

(الياس كانتي، كل التكريم المهدر ص١٠٠)

وكما يبين المثال (٣٣) يمكن أن تحيل الصيغة الإحالية «هناك» خلافًا لفرضيتنا الأولى إلى ضميمة اسمية بوصفها عنصر تعلق، من الجائز أن يُعزى إليها نادرًا السمة [– حي]: كتفاه الواسعتان. ويبدو أن ما يميز إمكانية الإحالة هذه بمساعدة الصيغة هناك يكمن الآن في أن الجزء المعجمي للضميمة الاسمية

التي تقع بوصفها عنصر تعلق موقع تساؤل تُعيِّن جزءًا من موضوع، قد يُزوِّد تعبيره اللغوي بالسمة الدلالية [+ حي].

وتخالف إمكانية الإحالة المستشهد بها بـ (٣٤) أيضًا فرضيتنا الأولى حيث لا يمكن أن تحيل الصيغة هناك إلا إلى ضميمة اسمية ذات السمة [– حي] – ولكن مرة أخرى من جانب مميز. ويبدو أن تُقدَّم قاعدة يمكن تبعًا لها أن تحيل صيغة الإحالة هناك في وقت ما فقط إلى ضميمة اسمية ذات السمة الدلالية [+ حي]، حين يكون لهذه الضميمة الاسمية الوضع النحوي لظرف، وبصورة أدق لظرف مكاني. (ربما كانت هذه حالة من الحالات الاستثنائية التي يمكن أن تعد فيها الوظيفة النحوية لعنصر التعلق جزءًا مفيدًا للحجاج في قاعدة مطردة للإحالة).

وبعبارة أخرى: بغض النظر عما إذا كان من الممكن أن يُعزي إلى الجزء المعجمي من الضميمة الاسمية السمة [+ حي] أو [– حي]، يمكن أن تقوم الضميمة الاسمية بوظيفة عنصر تعلق /222/ لعنصر إحالة هناك، حين تكون لها السمة [+ من الممكن أن يتحدد مكانيًا]. وهكذا تقتصر وثاقة صلة السمة [± حي] على الحالات التي تصح فيها السمة [– من الممكن أن يتحدد مكانيًا]، أي في الحالات التي لا يكون فيها لعنصر التعلق وضع ظرف..

ويجب أن يراعى نظام قاعدي لصيغة الإحالة هناك أيضًا حقيقة أن هناك تستند مع عنصري تعلق محتملين أو أكثر إلى الضميمة الاسمية السابقة الأخيرة في كلٍّ، كما ينبغي أن يوضح المثال (٣٥):

٣٥) ... رأى المكتب، بجواره المنضدة الخشبية العالية المتينة١ وتفحص البريد الموجود هناك١.

بل وتجيز هذه القاعدة أيضًا التحديد أو التعيين، أو تُحد في صلاحيتها العامة بقواعد (سائدة) أخرى. لننظر حول ذلك في القطعة النصية الآتية (٣٦):

٣٦) ايكس مقهى صغير١ في مواجهة مدخل السجن تمامًا. في وقت متأخر من

الليل جلست ذات مرة هناك١...

(إلياس كانيتي، كل التكريم المهدر، ص١٠١)

لا تتعلق الصيغة الإحالية هناك بالضميمة الاسمية السابقة الأخيرة ذات السمة [- حي] السجن، بل بالضميمة الاسمية التي تقع أبعد من ذلك في النص مقهى صغير.

هل هذه »معرفة السامع/القارئ بالعالم«، التي لا يكون من المستطاع تبعًا لها» أن يجلس في وقت متأخر من الليل ذات مرة في السجن « التي تحول بينه وبين تعليق هناك بالسجن؟.

هل هذه إذن آخر الأمر نتيجة عدم اتساق (تناقض) توجيهات الإحالة لـ «في وقت متأخر من الليل جلست ذات مرة» مع توجيهات الإحالة لـ «في السجن»؟.

ومع ذلك توجد أسباب وجيهة لأن يفترض أن هذا التناقض ليس السبب الحاسم في أن يعلق القارئ/ السامع هناك بـ مقهى صغير، وليس بـ في السجن. ويتبين هذا حين يحل المرء محل في السجن الضميمة الاسمية «في مطعم لاروتوند»:

٣٦أ) مقهى صغير١، في مواجهة مدخل مطعم «لاروتوند» تمامًا. في وقت متأخر جلست ذات مرة هناك١...

فتوجيهات الإحالة لـ «في مطعم لاروتوند» (خلافًا لتوجيهات الإحالة لـ «في السجن») متساوقة مع توجيهات الإحالة لـ «في وقت متأخر من الليل جلست ذات مرة»، ومع ذلك يتعلق /223/ هناك على نحو ما سبق بـ «مقهى صغير». ويبدو أن ثمة إمكانية لإيضاح هذه الحقيقة تكمن في أننا ندرج في الدراسة محاولة لعلم اللغة لم تذكر إلى الآن لوصف أبنية الجملة أو النص: فإن «مقهى صغير» من جهة، و «في مواجهة مدخل مطعم لاروتوند تمامًا» من جهة أخرى يفيان فيما يتعلق بما يسمى البنية الموضوعية (الثيمية) للجملة، التي تقع فيها، في وظائف مختلفة.

وعند بحث البنية الموضوعية لمنطوق ما يُفرِّق بوجه عام بين ما يُتحدث عنه، وما الذي يُتحدث به، وتطلق على ما يُتحدث عنه الموضوع Thema، وعلى ما الذي يُتحدث به الحديث Rhema. ويبدو في المثال (٣٦أ) أنه من المسوغ، انطلاقًا من هذا التفريق المبسط، أن يعد «مقهى صغير» موضوع الجملة. وقد يكون الحديث في الجملة طبقًا لذلك المنطوقين (وجهي الحمل للموضوع: مقهى صغير، وبالتحديد في مواجهة مدخل مطعم لاروتوند تمامًا.

ويعد الموضوع والحديث مفهومين أساسيين في نظرية المنظور الوظيفي للجملة الذي عمل به لغويو مدرسة براغ بوجه خاص. وخلافًا للفهم السابق الذي يعد أساسًا للموضوع، والحديث يُنظر في تعريفات أخرى إلى الموضوع المعروف أو المعطى من الموقف أو السياق اللغوي، والحديث المعلومة الجديدة. وربما لم يكن من السهل دائمًا تحديد بشكل مفصل ما موضوع جملة ما وما الحديث فيها، ويمكن أن يثبت في أحوال أنه من المجدي إجراء تدريج لصور (أنماط) الموضوع، والحديث داخل جملة ما الخ. ومع ذلك يجب أن يُغض النظر هنا عن بحث المشكلات المرتبطة بهذا التفريق بالتفصيل (انظر الإشارة إلى المراجع حول المبحث ٥-٤).

ويبدو الآن السؤال عن أي وظيفة: بالنظر إلى البنية الموضوعية للجملة، لعناصر التعلق المحتملة بـ هناك، له أهمية باعتبار أن القاعدة القائلة إن هناك تتعلق بالضميمة الاسمية السابقة الأخيرة ذات السمة [- حي]، لا حاجة لأن تسري بشروط بنية موضوعية معينة. ويمكن أن تصاغ هذه الشروط على النحو الآتي: إذا وقعت في الجملة المتقدمة (بالنسبة للجملة التي تقع فيها هناك) عدة ضمائم اسمية، يمكن أن تكون عناصر تعلق محتملة بـ هناك (وكذلك لأن لها السمة [- حي]، ولأن توجيهات الإحالة لأوجه الحمل عبر هناك متساوقة مع توجيهات الإحالة للضمائم الاسمية)، وأدت هذه الضمائم الاسمية فيما يتعلق

بالبنية الموضوعية وظائف متباينة فإن هناك تتعلق بتلك الضميمة الاسمية التي /224/ تعد موضوع الجملة المتقدمة (حول قواعد أخرى للورود خاصة بالصيغة الإحالية هناك، انظر «النظام القاعدي في المبحث ٧-٤).

وتوفر هذه المحاولة لوصف بعض القواعد المطردة للورود أو لاستخدام صيغة الإحالة هناك، فرصة الإشارة إلى الضرورة الأساسية لتدرج القواعد حول استخدام ورود صيغ الإحالة: ولأنه لم يُمَس تأكيدُ أنه في المثال (٣٦أ)، خلافًا لقاعدتنا التي طُرِحت أولاً، لا تتعلق هناك بالضميمة الاسمية المتقدمة آخر الأمر، فإن لهذه القاعدة صلاحيتها، كما يبين أيضًا تعديل لـ (٣٦أ) في القطعة النصية الآتية:

(٣٦أأ) ايكس في مواجهة مدخل مطعم «لاروتوند» تمامًا يقع مقهى صغير١. في وقت متأخر من الليل جلست ذات مرة هناك١...

بيد أن الفيصل هو أن قاعدتنا التي طُرحت أولاً، وهي أن هناك تتعلق بالضميمة الاسمية المتقدمة آخر الأمر، تسري متعلقةً بالوفاء بسلسلة من الشروط بوجه خاص، ومن ضمن هذه الشروط الحقيقة المذكورة من قبل وهي أنه لا تقع موقع تساؤل إلا ضمائم اسمية بوصفها عناصر تعلق بـ هناك، لها السمة [- حي]، وإن كان ذلك فالأمر يتعلق بضمائم اسمية، لها الوضع النحوي لظرف مكان، أي أن السمة [± من الممكن أن تتحدد مكانيًا] تغلب على السمة [± حي]، من حيث إنه وفق الأخيرة لا يمكن أن يُسأل عامةً بشكل مجدٍ إلا إذا وُضّح من قبل هل يتعلق الأمر بظرف أم لا. ومن هذه الشروط أيضًا أن توجيهات الإحالة لأوجه الحمل عبر هناك أو لسياق هناك يجب أن تكون متساوقة مع توجيهات الإحالة لعنصر التعلق المحتمل.

ويعد نهج تدرج القواعد بناءً للفروض حول توالي خطوات حاسمة، حيث لا ينبغي بذلك أن يدلي بقول حول المجرى الحقيقي لعملية التلقي لدى القارئ/

السامع. ويجوز في ذلك أن يقع الحكم بأن تعد الضميمة الاسمية المتقدمة آخر الأمر عنصر تعلق في نهاية عملية الحكم هذه، أي أن تشغل في تدرج القواعد مكانًا منخفضًا.

وتصلح الأفكار المطروحة هنا بالنسبة لصيغة الإحالة الظرفية هناك على نحو تقريبي لصيغة الإحالة da (هنا، هنالك، هناك، ثَمَّ...) المستخدمة للمكان أيضًا (انظر حول ذلك المثال (٣)، ص٢٠٠) وكذلك إلى حد ما لصيغ إحالة من نمط: على ذلك، وفق ذلك... الخ، التي نريد أن نتناولها هنا بشكل خاص موجز.

وخلافًا لصيغتي الإحالة هناك، وهنا اللتين تحيلان فقط إلى عناصر تعلق لها الوضع النحوي لضميمة اسمية أو ظرف (انظر حول ذلك) «النظام القاعدي» في المبحث ٧-٤)، يمكن أن تستخدم صيغ إحالة من نمط تحت ذلك، ضمن ذلك... الخ بطريقتين. ويُوضح هذا بكلا المثالين الآتيتين (٣٧) و (٣٨):

/225/ ٣٧) كان ملك في توله ... قدمت له عشيقته وهو سقيم كأسًا ذهبيًا... أغفلت عنه العيون، فأدمن الخمر في الغالب من ذلك.

(جوته، فاوست١).

٣٨) أ: لا أريد أن أنبهكم إلى أنه لا يجوز بناءً على هذا العقد خلال مدة المنع ٥ سنوات إجراء إعارة للشيء ولا إعادة نقله.

ب: بما أنني على أية حال لا أنوي ذلك فإني لا أرى في ذلك أي ضرر عليَّ.

في المثال (٣٧) تحيل الصيغة daraus (من ذلك، على ذلك، لذلك) إلى عنصر تعلق له الوضع النحوي لضميمة اسمية، وعلى العكس من ذلك في (٣٨) يتعلق الأمر بعنصر تعلق (للصيغة الإحالية في ذلك)، يتجاوز المحيط (البعد) النحوي لضميمة اسمية.

ويمكن أن يُبين الفرق بين نمطي الإحالة من خلال فروق عند استبدال عنصر التعلق بالصيغة الإحالية: فمع نمط – الإحالة للمثال (٣٧) يمكن أن يُضم عنصر

التعلق (كأسًا ذهبيًا) مع aus (من) للصيغة الإحالية daraus (من ذلك) الخاصة بضميمة اسمية – ظرفية – مكانية، حين يُجتزأ في الوقت نفسه الجزء الأول من صيغة الإحالة، وهو – dar (ذلك)، وتُستبدل الأداة النكرة لعنصر التعلق بأداة معرفة:

٣٧أ) فأدمن الخمر غالبًا من الكأس الذهبي.

ومع نمط – الإحالة للمثال (٣٨) لا تكون عملية الاستبدال ممكنة إلا بطريق الإضافة لضميمة اسمية، تمثل في مقابل عنصر التعلق على نحو معين مستوى تجريد (ولذلك يمكن أن يوصف هذا النمط للإحالة في هذه الظروف استنادًا إلى رايبله ص١٥٠: 1972 «بأنه إحالة إلى مستوى التجريد»):

٣٨أ) ... لا أرى في المنع/ في البند... الخ، في إطار مدة الخطر .. يجوز أن يجرى ....، أيَّ ضرر عليَّ...

وحين تقوم بوظيفة صيغ إحالة في إطار نمط الإحالة الأول (انظر مثال (٣٧))، تخضع صيغ إحالة من نمط بناءً على ذلك، وفي ذلك، ولذلك، ومن ذلك ... الخ لشروط الورود السابق ذكرها للصيغ هناك، وهنا أيضًا، حيث لا تقع وفقًا لذلك موقع تساؤل على سبيل المثال في إطار شروط معينة إلا ضمائم اسمية بوصفها عناصر تعلق، يمكن أن تُلحق بها السمة [– حي]. وعلى العكس من ذلك من الممكن أن يكون ذا جدوى إلى حد ما أن تُعزى السمة [± حي] لعناصر تعلق تعد مميزة لنمط الإحالة الثاني (انظر مثال (٣٨)).

٧-٣-٣-٢ وثاقة صلة سياق عنصر التعلق بعلاقة الإحالة

/226/ انطلاقًا من نقد تصور «التطابق الإحالي» شرحنا بمثال صيغة الإشارة – غير الإحالية «الضمير» ابتداءً الأسس الأولى لنظرية الإحالة البينية، وقمنا بالتحديد الناتج عن ذلك لوظيفة صيغة الإحالة «الضمير». ونقلنا المعارف المكتسبة فيما يتعلق بالضمير في إطار نظرية الإحالة البينية لاحقًا مع التمثيل إلى

تحليل الوظيفة الإحالية لصيغ إحالية ظرفية من نمط هنا، وهناك، وعلى ذلك، وتحت ذلك... الخ ووصفها.

وأبرزنا في أوجه عرضنا الحالية حول نظرية الإحالة البينية وثاقة صلة سياق صيغة الإحالة بإتمام علاقة الإحالة، وبيّنا أن صيغة الإحالة يمكن أن تحيل إلى عنصر تعلق فقط، تكون توجيهاته الإحالية متساوقة مع توجيهات الإحالة لأوجه الحمل عبر صيغة الإحالة أو بوجه عام مع توجيهات الإحالة لسياق صيغة الإحالة.

وكما يتبين من خلال القطعة النصية (٣٦) التي سبق إيرادها من الضروري أن نتقدم خطوة أخرى، وأن تُدرج توجيهات الإحالة لأوجه الحمل عبر عنصر التعلق معًا في أفكارنا حول القواعد المطردة لإتمام علاقة الإحالة. لننظر ابتداءً حول ذلك في القطعة النصية الكاملة:

٣٦) ايكس مقهى صغير في مواجهة مدخل السجن تمامًا. في وقت متأخر من الليل جلست ذات مرة هناك. وجلست إلى طاولتي امرأة عجوز بائسة، وجهها شبه ميت، شاب مخمور قادها إلى الساحة، وضيَّق (هو) عليها مرارًا بإصرار شديد، ودعاها للشراب، وتأبط ذراعها، ثم عرض عليها طلبات، وسخر منها، وأثارها. وصفق له بحماس رجل آخر أسن منه بقليلٍ، مخمور أيضًا. تحملت العجوز كل ما هو قاسٍ. أحيانًا كانت ترتجف وتهمس: اتركني لحالي! ولكن هذا لم يفدها بشيء. ولم يكن (من الممكن) أن يُتخلص منه. حدث كل هذا في مقابل السجن الذي كانت العجوز تنظر إليه دون انقطاع، علها تجد زوجها أو ابنها هناك.

(إلياس كانيتي، كل التكريم المهدر ص١٠١)

تهمنا هنا صيغة الإحالة هو في جملة: لم يكن (من الممكن) أن يتخلص منه. فحين لا تؤخذ في الاعتبار إلا توجيهات الإحالة لأوجه الحمل عبر هذا (الضمير)

هو، يوجد عنصرا تعلق محتملان /227/ تعد توجيهاتهما الإحالية متساوقة مع توجيهات الإحالة لأوجه الحمل عبر هو: شاب مخمور، ورجل أسن بقليل مخمور أيضًا. غير أنه في حقيقة الأمر تتعلق صيغة الإحالة المذكورة هو بوضوح بشاب مخمور بوصفه عنصر تعلق. ويعين قارئ هذه القطعة النصية «شاب مخمور» عنصر تعلق لصيغة الإحالة هو، ليس لأن توجيهات الإحالة لـ «لم يكن (من الممكن) أن يتخلص منه» متساوقة مع (شاب...). فهذا يصدق أيضًا على (رجل آخر).

الأرجح أن تتم علاقة الإحالة بين هو في (لم يكن (من الممكن) أن يتخلص منه) وشاب لأن توجيهات الإحالة لأوجه الحمل عبر عنصر التعلق متساوقة مع توجيهات الإحالة لأوجه الحمل عبر صيغة الإحالة. ويمكن أن يرتكز هذا التساوق بوجه خاص على أوجه اتفاق دلالي للعاصر (ضيق عليها ... «مرارًا بإلحاح شديد) من جهة، وعلى (يتخلص من ...) من جهة أخرى.

أما عدم قيام (رجل آخر)، بوظيفة عنصر تعلق بصيغة الإحالة هو فيقتضيه غياب التساوق (على أية حال غير مجبِر/ ملزم) لتوجيهات الإحالة لـ (صفق له بحماس) من جهة، و (تخلص من) من جهة أخرى.

وحتى تراعى وثاقة صلة توجيهات الإحالة لسياق عنصر التعلق بإتمام علاقة الإحالة أيضًا يجب إعادة صياغة تعريف وظيفة الإحالة للضمير هو الذي قُدِّم فيما سبق (ص٢١٨) على النحو الآتي:

إن وظيفة الضمير (المحيل إلى مذكور سابق) هو أن يشير للسامع/ القارئ إلى أن توجيهات الإحالة لأوجه الحمل عبر الضمير يجب أن تُربَط بتوجيهات الإحالة لضميمة اسمية معينة متقدمة في النص، وكذلك بتوجيهات الإحالة لأوجه الحمل عبر هذه الضميمة الاسمية.

الآن قد زعمنا فيما سبق أن صيغة الإحالة هو في جملة (لم يكن (من الممكن) أن يتخلص منه) تتعلق بـ (شاب) .وعددنا في الوقت نفسه توجيهات

الإحالة لأوجه الحمل (ضيّق ... مرارًا بإلحاح) توجيهات الإحالة لأوجه الحمل عبر (شاب)، برغم أن هذه التوجيهات للإحالة لأوجه الحمل عبر هو المفترضة بدقة هي: ضيّق عليها مرارًا بإلحاح شديد...

هل يكمن خلف افتراضنا أن صيغة الإحالة هو لجملة: (لم يكن (من الممكن) أن يتخلص منه) تحيل إلى (شاب) بوصفه عنصر تعلق، التصوُر الذي نقدناه، ليس آخر الأمر، مرة أخرى /228/ وهو أن الضمائر تتعلق في مرة بشيء ورد من خلال أداة نكرة؟.

لإزالة أية شبهة من هذا النوع ولتوضيح موقفنا في الوقت نفسه يجب أن يُحدَّد: أن الضمير الأول الذي يعقب شاب (هو) لا يحيل بعبارة دقيقة (وطبقًا للتعريف المقدم آنفًا) إلى الضميمة الاسمية (شاب) فقط، بل إلى توجيهات الإحالة لهذه الضميمة الاسمية وتوجيهات الإحالة لأوجه الحمل عبرها.

وتبعًا لذلك يجب ألا يحل «هو» في جملة: ضيق عليها مرارًا بإلحاح شديد، – على نحو ما قد يحتج ممثلو الإحالة بالشيء الذي ورد مرة – محل (شاب)، بل محل (شاب مخمور قادها إلى الساحة). وبعبارة دقيقة لا يقدم الضمير هو في جملة (لم يكن (من الممكن) أن يتخلص منه) للسامع/ القارئ تقريبًا التوجيه لربط توجيهات الإحالة لـ (شاب)، وأوجه الحمل عبر شاب أيضًا بتوجيهات الإحالة لأوجه الحمل (لم يكن (من الممكن) أن يتخلص منه) «فقط»، بل إن هذا الضمير (هو) يقدم للسامع/ القارئ (ابتداءً) التوجيه لضم توجيهات الإحالة لـ (لم يكن (من الممكن) أن يتخلص منه) بتوجيهات الإحالة التي تقدمها عناصر الجملة التي يقع فيها هو للمرة الأولى.

ولأن توجيهات الإحالة لأوجه الحمل عبر (شاب)، وهي توجيهات الإحالة لـ مخمور، قادها إلى الساحة هي بواسطة توجيه التعلق الأساسي لـ هو في ضيق عليها مرارًا بإلحاح شديد، جزء جوهري لتوجيهات الإحالة لهذه الجملة. وبفضل هذه الوظيفة الوسيطة (البينية) لـ هو يُقدم هو الثاني، الموجود في (لم يكن (من

الممكن) أن يتخلص منه (هو) للقارئ/ السامع التوجيه لضم توجيه الإحالة لـ (لم يُتخلص منه) بمجموع توجيهات الإحالة حتى (شاب)، وأوجه الحمل عبر شاب (وبذلك عبر هو الأولى أيضًا).

ويعد الفرض الموضح هنا من خلال سلسلة إحالة ثلاثية الموقع (شاب ...هو ... هو)، وهو أنه بواسطة صيغة الإحالة قد تُضم توجيهات الإحالة لأوجه الحمل المعنية عبر صيغة الإحالة إلى مجموع توجيهات الإحالة المقدمة إلى ذلك الموضع، يُعد محاولة لوصف الإمكانات التي تتوفر أساسًا للمتكلم عند إنتاج نص ما أو للسامع /229/ القارئ عند تلقي نص ما. ومع ذلك في الواقع لا يستخدم المتكلم/ السامع في العادة هذه الإمكانية إلا بشكل جزئي. وتنشأ ضرورة ألا تستغل الإمكانية النظرية المذكورة إلا بصورة جزئية عن التكوين النفسي – الفيزيائي للمتكلم/ والسامع بوجه عام، تحديدًا عن قدرة التخزين المحدودة لذاكرة أعضاء الاتصال. إن المرء في حاجة إلى أن يتصور على سبيل المثال فقط سلسلة إحالة ذات عشرة مواقع حتى يتشكك فيما إذا كان أعضاء الاتصال قادرين على ضم مجموع توجيهات الإحالة المقدمة إلى ذلك الموقع إلى تلك التوجيهات لأوجه الحمل عبر صيغة الإحالة الأخيرة.

بيد أنه يمكن أيضًا أن تُستخدم لسبب يقتضيه قصد الاتصال، إلى حد ما فقط، وأحيانًا بوعي، الإمكانية الأساسية المذكورة فيما سبق. ويمكن للمتكلم حسب نتيجة مقصودة (لكي تراعى هنا عملية الإنتاج فقط) أن يُنشِط من مجموع توجيهات الإحالة أجزاءً فقط بأن يختار أوجه حمل أو صيغ إحالة (حين يتعلق الأمر بصيغ إشارة إحالية) لا تكون توجيهاتها الإحالية متساوقة في كُلٍّ إلا مع أجزاء من توجيهات الإحالة المتقدمة. أما ما أجزاء توجيهات الإحالة التي تتوسط أو تُنشط فيتعلق لذلك أساسًا بأي أوجه حمل يعبر بها المتكلم عن صيغة الإحالة، وإذا ما اقتضت الضرورة أي صيغة إشارة إحالية يختارها، وبذلك يتعلق آخر الأمر بمقصده من الاتصال.

٧-٢-٣-٤ تضمُّن صيغ الإحالة الإشارية

/230/ عرضنا في الفصول السابقة في نهج متدرج من خلال مثال ورود صيغ إحالة غير إشارية أفكارًا حول نظرية الإحالة الوسيطة «البينية». وقد تبين في ذلك بوجه خاص أن وصفًا شاملاً وكافيًا لعلاقة الإحالة لا يكون ممكنًا إلا بمراعاة توجيهات الإحالة لأوجه الحمل عبر صيغة الإحالة، وكذلك عبر عنصر التعلق أو بتعبير أعم بمراعاة توجيهات الإحالة لسياق عنصر التعلق وصيغ الإحالة. وبذلك دُعِّم في الوقت نفسه النقد الذي يجب أن نستند إليه في نظرتنا العامة حول دراسات في موضوع «الإحالة» باستثناء بِلرت (1973) في كل الطرائق المشار إليها، وهو نقد التصور الذي يسعى لوصف الإحالة من خلال دراسة عنصر التعلق وعنصر الإحالة فقط.

ومع ذلك لا يمكننا أن نختم الاقتراحات في ملامحها الأولية حول نظرية للإحالة الوسيطة «البينية» دون إدراج نمط لم يدخل في الاعتبار حتى الآن لصيغ الإحالة في نظراتنا. إنها تلك الصيغ الإحالية التي تقدم إلى جانب توجيهاتها للتعلق الأساسي توجيهات خاصة على مستوى الإحالة. ونطلق على صيغ الإحالة هذه صيغ إحالة إشارية. وتقوم بوظيفة صيغ الإحالة الإشارية في المقام الأول ضمائم اسمية معرفة، أي ضمائم اسمية مع أداة تعريف وغيرها (حول الوظيفة الإحالية للأداة انظر ما سبق المبحث ٧-٢-٢-١).

وتمثل صيغ الإحالة الإشارية (بالمعنى الموضح آنفًا) في الغالب أوجه تنشيط جزئية لتوجيهات الإحالة، متضمنة في مجموع توجيهات الإحالة للعناصر المتقدمة في النص. ومع ذلك لا تحتاج صيغ إحالة إشارية بأية حال من الأحوال إلى إجراء أوجه تنشيط جزئية لتوجيهات الإحالة لعنصر التعلق فحسب، بل إن ما يسري، على نحو ما يسري على وصف صيغ الإحالة غير الإشارية، على /231/ تحليل ورود صيغ إحالة إشارية أيضًا هو أنه يجب أن تراعى أيضًا توجيهات الإحالة

لأوجه الحمل عبر عنصر التعلق أو لسياق عنصر التعلق. وتقدم القطعة النصية الآتية (٣٩) مثالاً على أن صيغة إحالة إشارية معينة مع توجيهاتها الإحالية المميزة لا يمكن أن تستخدم إلا بناءً على توجيهات إحالية لعناصر لغوية، تشكل سياق عنصر التعلق:

(٣٩) في ذلك اليوم الخالد من سنة ١٩٢٧ كانت الحافلة الأخيرة قد أقلعت منذ وقت طويل إلى ڤاتلنجن، حين وصل قطار التاسعة إلى نينهاجن أخيرًا حوالي منتصف الليل متأخرًا ثلاث ساعات بسبب حادثة بالسكك الحديدية. كان المسافر الوحيد الذي غادر القطار رجلاً. يبدو أنه فطن إلى الموقف، لأنه توجه دون تردد إلى موظفي المحطة المناوبين.

«أريد ڤاتلنجن؟» في الخلف الأضواء، كانت الإجابة: هذه ڤاتلنجن، قبل أن يستطيع أن يسأل ثانيةً. لقد حسب حسابَ كل شيء، وليس فقط هذه المعلومة. وأنزل حقيبته حتى يرتدي قفازه، ثم أشعل بلا تكلف غليونه، ورفع ياقة معطفه. أخيرًا انطلق من هناك واثق الخطى، في الاتجاه المشار إليه. وحين عرف طريقه بدأ يفكر: من أين عرف موظف المحطة حقيقةً أنني أريد الذهاب إلى ڤاتلنجن؟ ولكن قبل أن يُتابع المتجول الليلي هذه الفكرة، شُغِل انتباهُه بحفرة ماء كبيرة.

في القطعة النصية المتقدمة (٣٩) يعني اهتمامنا بصيغة الإحالة الإشارية «المتجول الليلي» التي يعد عنصر تعلقها الضميمة الاسمية «رجل»، وبمساعدة صيغة الإحالة الإشارية «المتجول الليلي» يجرى المتكلم تنشيطًا (جزئيًا) لتوجيهات الإحالة، ليس لعنصر التعلق في المقام الأول، بل تنشط (جزئيًا) من خلال صيغة الإحالة المذكورة توجيهاتُ إحالة لعناصر لغوية، تقع أبعد من السياق اللصيق بعنصر التعلق، وهي قبل أي شيء الصيغ: حوالي منتصف الليل، وأضواء، وهو ما يتناسب مع توجيهات الإحالة لـ «ليلي». وتُنشط (جزئيًا) فيما تنشط من خلال الجزء «متجول» لصيغة الإحالة الإشارية توجيهاتُ الإحالة لـ «انطلق واثق الخطى»، و «عرف طريقه».

وحين توجد في علاقة الإحالة المدروسة أيضًا في المثال (٣٩) مطابقة بين عنصر تعلق وصيغة إحالة إشارية /232/ من جهة الجنس والعدد فإنه يسري على ورود صيغ إحالة عائدية التقييد الموضح بالتفصيل بالنسبة لصيغ الإحالة غير الإشارية؛ وهو أن هذه المطابقة ليست بأية حال من الأحوال شرطًا ضروريًا. ويقارن المرء حول ذلك سلسلة الإحالة للضمائم الاسمية المحددة بالإبراز في المثال الآتي (٤٠):

٤٠) ... فتاة، يمكن أن يكون عمرها خمسة عشر عامًا تقريبًا، مرت...: شعر الفاسق أنه يجب أن يخاطبها بلطف... خياله ... صار متخوفًا متحيرًا من الإمكانية الطبيعية الوحيدة أن يعجب بهذا المخلوق الصغير الأعزل المختال في جمال... وهكذا وقف في قلق عند حد الظل والضوء وقدّم نفسه، وحين لمحت الصغيرة خبيئته، كانت قد تجاوزته...: ظل فمه فاغرًا للحظة، ولكنها صرخت صرخة خالية، وشرعت تعدو... بدا ذلك أيضًا باعثًا للشقي على المرح...

(روبرت موسل، الرجل الذي لا خصال له ص٨٠٨)

وكون المطابقة في الجنس والعدد مع صيغ الإحالة الإشارية أيضًا ليست شرطًا ضروريًا لإتمام الإحالة تُبيّنه أيضًا القطعتان النصيتان الآتيتان (٤١) و(٤٢)، غير أننا نورد هذه الأمثلة بوجه خاص لكي نذكر باختصار على الأقل خصيصتين لورود صيغ إحالة إشارية، لا نستطيع أن نتناولها هنا بكل التفصيلات:

٤١) أمس اشتريت لي سيارة. اليوم لم تعد الفرامل تعمل.

٤٢) لعب أطفال في الشارع الاستغماية، وُضِع التلفزيون فوقي، وفي الحجرة المجاورة تشاجر مولر وزوجه مرة أخرى. هذا الإزعاج سلب ما تبقى لي من أعصاب.

لقد تعرفنا علاقات مثل العلاقات بين سيارة والفرامل في (٤١) من قبل في

المبحث ٧-٢-٢-١ في إطار وجهة النظر الخاصة بالسؤال عن الوظيفة الإحالية للأداة، ومن ثم السؤال عن إمكانات ورود الأداة بوصفها محيلاً دلاليًا أو استلزامًا دلاليًا.

وينبغي هنا أن يشار فقط إلى أنه يمكن أن يكون ذا جدوى أن يفرق بين علاقات إحالة من نمط سيارة ... السيارة أو سيارة ... المركبة الكُهنة من جانب، وسيارة... والفرامل من جانب آخر (وفي ذلك ننطلق من /233/ أن المركبة الكُهنة تُستخدم بناءً على توجيهات الإحالة لعناصر لغوية لسياق سيارة)، من حيث إن صيغة الإحالة الإشارية الفرامل تبدو أنها تشترط معرفةً معينة ببنية «عالم الموضوع»، وعلى النقيض من ذلك من الممكن أن يستخدم متكلم ما الصيغتين سيارة ومركبة كهنة بشكل مجدٍ في علاقات مثل كلتا العلاقتين المذكورتين من قبل دون أن يعرف أن »الموضوع« سيارة له فرامل.

وتفضي محاولة التفريق هذه في الوقت نفسه أيضًا إلى السؤال الأساسي، وهو ماذا يُعد من القدرة الإحالية للوحدة المعجمية سيارة، وماذا لا يعد. هل يتمكن المرء من الشفرة (النظام اللغوي) حين يعرف أن للموضوع (الشيء) سيارة: فرامل ودبرياج وتعشيقة ...الخ؟ السؤال الأساسي الذي يمس هذا التفريق هو أخيرًا إلى أي مدى يمكن، ومن ثم يكون مسوغًا أن يُفصل بَين التقييد (المدخل) المعجمي ومعرفة العالم (انظر حول هذا السؤال أيضًا ايرنا بلرت 1973).

وقد أوردنا القطعة النصية (٤٢) مثالاً لعلاقة إحالة ذات صيغة إحالة إشارية، يمكن أن تُختصر تحت ما وصفناه في سياق القطعتين النصيتين (٣٨) و (٣٨أ) بأنه «إحالة على مستوى التجريد». إلى أي حد من جانب يمكن أن تُفرَّق هذه الصيغة «لإحالة على مستوى التجريد» بشكل منظم عن علاقات النمط: بيرة... المشروب، وهل تُعد توجيهات الإحالة لـ إزعاج في (٤٢) آخر الأمر بالمعنى ذاته توجيهات الإحالة لـ متجول ليلي في (٣٩) بوصفها أوجهَ تنشيط جزئية لتوجيهات إحالة متقدمة من جانب آخر. هذه هي الأسئلة التي يمكن أن تطرح هنا

في حد ذاتها فقط، ولا يجب آخر المطاف أن يُتخلى في إطار هذه المحاضرات عن إيضاحها المفصل، لأن البحث اللغوي النصي في هذا المجال بوجه خاص مازال (آنذاك) يقبع في بداياته.

بيد أننا لا نريد أن نختم هذا الفصل دون أن يُذكر على الأقل في إيجاز نمط لصيغ إحالة إشارية، يسوغ التقييد المعمول به في بداية هذا الفصل، حيث تعرض صيغ إحالة إشارية وفقًا لذلك في الغالب أوجه تنشيط جزئي لتوجيهات الإحالة المتضمنة في مجموع توجيهات الإحالة للسياق المتقدم في كُلٍّ. لننظر حول ذلك في القطعة النصية (٤٢).

٤٣) «كنج» الأكبر ماذا بعد؟ يمكن أن يسأل هذا الآن بيتر ڤاينجارد، الذي صار أشهر من عميل سالب قلوب العذارى «جسون كنج». ما يزال على أكثر أبطال التليفزيون غرابةً عندنا أن يقومَ ببعض المغامرات...

/234/ فقد بنى الأصلع الأسمر الجذاب ذو اللحية الصغيرة المشهورة كل خططه على دوره في حلقات القسم س وجسون كنج.

(فونكور ١٩٧٣/٦)

لا تمثل توجيهات الإحالة لصيغ الإحالة الإشارية: أكثر أبطال التليفزيون غرابة، والأصلح الأسمر الجذاب ذو اللحية الصغيرة المشهورة، فيما يبدو أوجه تنشيط جزئية لتوجيهات الإحالة للسياق المتقدم. فهي تُقَدَّم في النص للمرة الأولى من خلال استخدام صيغ للإحالة الإشارية المعنية.

ويبدو أن ما يميز صيغ الإحالة لهذا النمط هو أنها لا ترد إلا في علاقات – إحالة، يكون فيها عنصر التعلق (هنا: بيتر ڤاينجارد) علمًا أو مكافئًا للعلم.

وما يجدر تحديده هو أن زعم ا. بلرت (1973) لا يمكن بناءً على هذا النمط من صيغ الإحالة على الأقل أن يحافظ على أن «مشيرات لغوية» (لا تتضمن) أية مقيدات كيفية جديدة على الإطلاق بالنظر إلى المستخدمة في ألفاظ السياق المتقدم

التي تحيل إليه (بلرت ص٢٢٦: 1973) (انظر حول ذلك أيضًا ما سبق المبحث ٧-٢-٢-٦).

وبعد هذه الاقتراحات التي عرضت مع التمثيل ببعض الأمثلة حول أسس نظرية الإحالة الوسيطة «البينية»، يدور الأمر في الفصول الآتية حول الإشارة إلى بعض إمكانات تصنيف صيغ الإحالة للتفكر عقب ذلك في: ما نوع القواعد التي يمكن أن توجد، ويمكن أن تدرك بمساعدتها القواعد المطردة للورود/ ولاستخدام صيغ الإحالة.

٧-٣ تصنيف صيغ الإحالة

في هذا المبحث نريد أن نتابع (مع التمثيل مرة أخرى) السؤال الآتي: ما العناصر اللغوية التي يمكن أن تقوم بوظيفة صيغ إحالة، وكيف تُصنف إذا لزم الأمر. ويكمن أول تقسيم تستند إليه أفكارنا اللاحقة في التفريق بين صيغ إحالية غير إشارية، وصيغ إحالية إشارية. ويُخصَّص الجزء الأكبر من هذا الفصل لمعالجة صيغ الإحالة غير العائدية، في حين يمكننا أن نقتصر – وهو ما يعلل في الفقرة المعنية – في صيغ الإحالة العائدية على بعض ملحوظات قليلة.

٧-٣-١ صيغ إحالة غير إشارية

٧-٣-١-١ الأداة

/235/ تنشأ ضرورة وضع حد وظيفي لنموذج – الأداة بوجه خاص في سياق إعادة تحديد الضمير الذي أُجْرِىَ فيما سبق (انظر المبحث ٧-٢-١)؛ فهي تنتج عن التعدد الوظيفي (المشار إليه بالصيغة هذه) لصيغ محددة: ففي النحو التقليدي يمكن للصيغ التي تعد من القسم الكلامي «الأداة» في إطار ظروف معينة أن تقوم بوظيفة «أداة» وبشروط أخرى بوظيفة «ضمير» (في التعريف الجديد). ولذلك يصح أن يُحدَّد وظيفيًا ماذا نقصد حين نقول إن صيغة ما هي «أداة».

يقوم عنصر لغوي بوظيفة «الأداة» حين يفي بالشروط الآتية:

- يرد مرتبطًا باسم ما؛
- يتطابق مع الاسم الذي يشكل معه ضميمة اسمية من جهة الجنس والعدد والحالة الإعرابية؛
- يقع قبل توابع الاسم التي تتقدم على الاسم الذي يشكل معها ضميمة اسمية؛
- يختلف عن الصفة من خلال أن الأخيرة لها تصريف مزدوج تابع لصيغة الأداة: شجرة الفاكهة المزدهرة der blühend<u>e</u> Obstbaum

شجرة فاكهة مزدهرة ein blühend<u>er</u> Obstbaum

(يتضمن هذا المعيار أن كل عنصر يُصنف صفةً إذا اقتضت الضرورة يمكن أن يأتلف مع أداتين مختلفتين، إذ لا يمكن أن تُحدد في غير هذا الفروق في التصريف. ويمكن أن تكون إحدى الصيغتين للأداة الأداة – صفر أيضًا (حول الأداة – صفر انظر ما يأتي).

ويمكن الآن بمساعدة المعايير المذكورة أن يُحد نموذج – للأداة، يتطابق في الحقيقة مع ما أُجمِل في كتب النحو الألمانية الحديثة (انظر مثلاً كتاب دودن Duden G. في النحو، ص١٤٠٥، وكتاب اربن J. Erben ص٩٩: 1968)، وكتب اللغة (انظر مثلاً كتاب Klett – Sprachbuch، وكتاب Sprachbuch «Wort and Sinn» ... الخ) تحت مفهوم «رفيق الاسم»: ويضم (في الاصطلاح التقليدي):

- أداة التعريف وأداة التنكير (ein, der الخ)؛
- ضمائر الإشارة (dieser, jener الخ)؛
- ضمائر الملكية (seiner, ihr الخ)؛
- الأعداد (ein, zwei, drei الخ)؛
- مجموع من ضمائر غير محددة/ صفات ضميرية (مثل: كل أي، مثل، ... الخ)؛

/236/ – ضمائر الاستفهام (أي، أية welcher, welche, welches)؛

– ضمائر الشخص (المتكلم والمخاطب) (أنا، أنتَ، نحن، باستثناء (كم)).

ويجب أن يُؤكد هنا مرة أخرى: أن العناصر التابعة لنموذج الأداة المحدد وظيفيًا ليست (بداهة، ودائمًا) أدوات، بل هي صيغ لغوية، حين تفي بالشروط السابقة تكون لها وظيفة «أداة»، وحين لا تفي بالشروط السابقة الذكر تؤدي وظيفة أخرى.

ويسفر عن حقيقة التعريف الوظيفي لنموذج الأداة نتائج أيضًا بالنسبة للاصطلاح. وإذا وجب أن تخبر المصطلحات المستخدمة أية وظيفة تؤديها صيغة لغوية س في نص معين، فإن هذا يجب أن يعد مضللاً إذا وضعت صيغة مثل: هذا بوجه عام بأنها ضمير إشارة، وكذلك إذا لم تقم على الإطلاق بوظيفة «بديل للاسم»، بل بوظيفة «أداة» بالمعنى المحدد فيما سبق، مثلما في: <u>في هذا الفوز الانتخابي الكبير</u>.

ومن ثم يبدو مجديًا في هذه الحال أن يُتحدَّث عن أداة إشارية، وقد تكون المصطلحات المطابقة للعناصر الأخرى المشاركة في نموذج الأداة المحدد وظيفيًا: أداة ملكية، أداة شخصية، وأداة استفهامية، وأداة تنكير ... الخ.

[لا نستخدم مصطلح «أداة» (بدءًا من الآن) إلا لتحديد حقيقة أن صيغة س تفي بمعايير الورود المذكورة آنفًا، أي تقوم بوظيفة «أداة».].

وفي خاتمة هذا الفصل ثمة ملحوظة موجزة عن الأداة – صفر، التي توصف بالرمز Ø: فمن المعروف أن ثمة أسماء ترد دون أداة متحققة صوتيًا أيضًا:

٤٤) أقف غالبًا صفًا.

٤٥) أشتري غالبًا خبزًا.

الفيصل في هذا التحديد، أي هل يتعلق الأمر مع العنصرين (صفًا، وخبزًا)

بضميمة اسمية ذات بنية Ø + اسم أو بورود وحدة معجمية بلا أداة، هو معيار إمكانية التوسيع (اختبار الامتداد) للصيغ المذكورة من خلال صفات أو جملة موصولية. لننظر حول ذلك في الأمثلة الآتية:

٤٤أ)* أقف غالبًا صفًا مهذَّبًا.

٤٥أ) أشتري غالبًا خبزًا طازجًا.

/237/ ٤٤أأ)* أقف غالبًا صفًا، هُذّب.

٤٥أأ) أشتري غالبًا خبزًا، يكون طازجًا.

في (٤٤) يتعلق الأمر تبعًا لذلك بورود وحدة معجمة بلا أداة، ومن ثم ليس بضميمة اسمية، وفي (٤٥) على العكس من ذلك تعد الوحدة المعجمية خبز جزءًا من ضميمة اسمية مكونة من الأداة صفر + اسم.

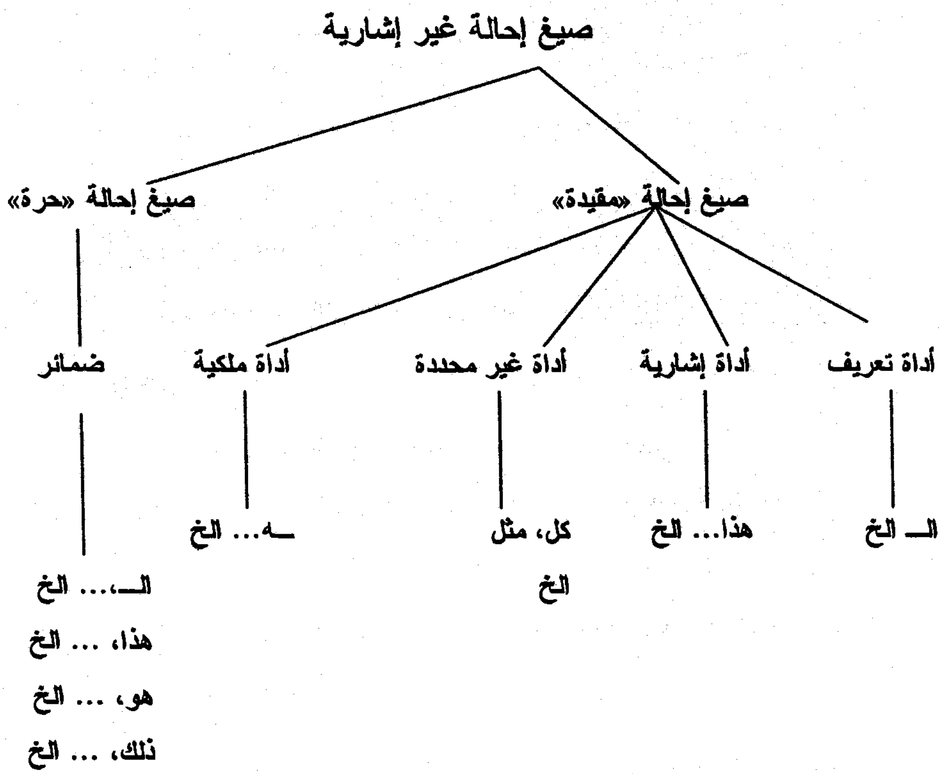
٧-٣-١-٢ تقسيم صيغ الإحالة غير الإشارية

تسفر الحقيقة المشار إليها بمثال صيغة هذه/ هذا وغيره، وهي أنه في النحو التقليدي يمكن أن تؤدي صيغ أُجملت تحت مصطلح «ضمير» في سياقات مختلفة وظائف مختلفة، عن نتائج جوهرية بالنسبة لنحو نصي منظم وفق وجهات نظر وظيفية، أي بالنسبة لنحو نصي، ينطلق من وظائف، ويعزو هذه الوظائف إلى عناصر لغوية: ويجب أن تُعالج صيغ مثل: (dieser/ diese/ dieses dies =هذا للمذكر، هذه للمؤنث، هذا للمحايد، ذاك، تلك (ضمير غير محدد)، وأدوات التعريف (der/ die/ das/ die) (= للمذكر، والمؤنث والمحايد والجمع)، وكلمة alle (كل، جميع) ... الخ على الأقل في موضعين مختلفين من هذا النحو؛ وهما تارة في مبحث معنون بالأدوات، وتارة أخرى في مبحث موسوم بالضمائر. ويمكن الآن استنادًا إلى التفريق التاريخي لبلومفيلد (1933) الذي فرق بين «صيغ مقيدة» و «صيغ حرة»، (انظر حول ذلك أيضًا المبحث ٤-٢ ص٨٥ من الأصل)، أن يعد مبحث الأداة مبحثًا فرعيًا لمبحث «صيغ إحالة مقيدة»، وعلى العكس من ذلك

يمكن أن يعد مبحث الضمير مبحثًا فرعيًا لمبحث «صيغ إحالة حرة».

ويمكن أن يُخطط هذا التقسيم للمباحث على النحو الآتي تقريبًا في رسم شجري (ويَظل هنا السؤال: هل ما تزال توجد صيغ إحالة «مقيدة»، و «حرة» أخرى غير الواردة في هذا المخطط، مفتوحًا):

/238/



وثمة إمكانية تفريع أو تصنيف أخرى لمبحث «صيغ إحالة حرة» يمكن أن تُستنبط من حقيقة أن صيغ إحالة مثل: هذا تحيل إلى مجال معين داخل السياق، وصيغ إحالة، مثل: هو مع ذلك مثل هذه التوجيهات. ولتوضيح هذا الفرق ننطلق من القطعة النصية الآتية:

٤٦) على نهر جواد لكوفير تقابل الثعلب مع مالك الحزين. * لم يكن (هو) سعيدًا بشكل خاص بهذه المقابلة مع صديقة القديم.

في المثال (٤٦) يعد استخدام الضمير هو غير مقبول اتصاليًا، لأن السامع/ القارئ لم يستطع أن يقرر أية ضميمة اسمية من الضميمتين الاسميتين المتقدمتين (الثعلب، ومالك الحزين) هي عنصر التعلق لصيغة الإحالة هو. ومع ذلك فقد يكون في المثال (٤٦) ثمة تعلق واضح ممكنًا لو وُضعت بدلاً من صيغة الإحالة هو صيغ الإحالة هذا أو ذاك، أو الأخير أو الأول. لأنه عبر توجيهات التعلق الأساسي لصيغ الإحالة غير العائدية من نمط هو تقدم صيغ إحالة، مثل: هذا وذاك ... الخ للسامع /240/ القارئ توجيه تعلق أساسي آخر. وهو يعني بالنسبة للصيغة هذا ما يأتي تقريبًا: حين تتقدم على صيغة الإحالة هذا ضميمتان اسميتان، تفيان بكل الشروط النحوية لجعل عنصر التعلق موضع تساؤل فإن الضميمة الأخيرة (الأقرب) من كلتا الضميمتين الاسميتين هي عنصر التعلق.

وتبعًا ذلك المَعْنِيّ هو توجيه التعلق الأساسي الذي يقدمه المتكلم بمساعدة الصيغة ذاك/ ذلك للسامع/ القارئ: فحين تتقدم على صيغة الإحالة ذاك/ ذلك ضميمتان اسميتان، تفيان بكل الشروط النحوية، لجعل عنصر تعلق ما محتملاً فإن الضميمة الاسمية الأولى (الأبعد) من كلتا الضميمتين الاسميتين تكون عنصر التعلق. وتقدم صيغ إحالة مثل هذا، وذاك للسامع/ القارئ توجيهات تعلق أساسي، يمكن بناءً عليها تحديد مكان عنصر التعلق في النص. ومن ثم نطلق عليها صيغ إحالة محددة للمكان. ويمكن أن توصف صيغ إحالة غير محددة للمكان.

[يطلق على صيغ إحالة مثل هذا وذاك الخ تُقدِّم للسامع/ القارئ توجيهات تعلق أساسي، تُمكنه من تحديد مكان عنصر التعلق «صيغَ إحالة محددة للمكان». أما صيغ الإحالة مثل هو... الخ التي لا تقدم توجيهات التعلق الأساسي هذه فيطلق عليها «صيغَ إحالة غير محددة للمكان».]

وقد أشير من قبل في المبحث ٧-١-١ إلى تفريق آخر لصيغ الإحالة، متقدم تحدثنا عنه فيما سبق، وهو التفريق (حسب اتجاه الإحالة) إلى صيغ إحالة إلى مذكور سابق، وصيغ إحالة إلى مذكور لاحق.

وأوضحنا التفريق بين صيغ إحالة محددة للمكان، وصيغ إحالة غير محددة للمكان بقطع نصية ذات صيغ إحالة إلى مذكور سابق. ويجوز أن يُسأل هل يمكن أن تُطبق المقابلة بين محددة للمكان وغير محددة للمكان على صيغ إحالة إلى مذكور لاحق أيضًا وإلى أي مدى. لننظر حول ذلك في ثلاثة أمثلة نمطية ذات صيغ إحالة إلى مذكور لاحق:

٤٧) متحدث عن الحكومة: طلب مني أن أخبر بموقف الزراعة الألمانية. اسمحوا لي أن أقول عن ذلك <u>هذا</u> فقط: قررت الحكومة الاتحادية...

٤٨) أولريش الذي ظن أنه أول من لاحظ <u>ذلك</u>، وهو أن الرجل هو أحد أولئك المرضى المنشغلين (...) بشغف بحب الاستطلاع (...)....

(روبرت موسل، الرجل الذي لا خصال له ص٨٠٣)

٤٩) هيئة الإنقاذ لركاب سفينة غرقت استدعت مستغيثةً <u>أولئك</u> الذين التزموا بجدوى أهمية المبادرات الخاصة، تبرعهم...

/241/ من المثال (٤٧) يتحدد أن صيغة الإحالة إلى مذكور لاحق (<u>dies</u>) (= هذا للعموم دون تحديد للجنس أو العدد) ترد مرتبطة بفعل اتصال (فعل قول)، وبعبارة أدق في الوظيفة النحوية للعنصر الأساسي الثاني (للمفعول) من فعل الاتصال. فهي تشير إلى النص الذي يتصدره فعل الاتصال. ويمكن أن يتبين من خلال تغيير هذا النص إلى جملة تابعة (تحويل إلى جملة فرعية)، مع حذف اختيار في الوقت نفسه لصيغة الإحالة إلى مذكور لاحق <u>dies</u> أنَّ النص الذي يتصدره فعل الاتصال يفي بالنظر إلى فعل الاتصال بالوظيفة النحوية ذاتها «العنصر الأساسي» مثل الصيغة الإحالة إلى مذكور لاحق <u>dies</u>:

٤٧أ) اسمحوا لي أن أقول عن ذلك (هذا) فقط: قررت الحكومة الاتحادية... ويمكن أن يُذكر هنا من الصيغ الكثيرة التي من الممكن فيما يبدو أن تقوم بوظيفة صيغة إحالة ما وراء اتصالية/ نصية إلى مذكور لاحق، مؤتلفة مع فعل اتصال، يُذكر بعضها: dies (هذا)، و das (ذلك)، و folgendes (ما يأتي)، soviel (بقدر ما) و eins (أحد)، و so (كذا) الخ.

وفي المثال (٤٨) تحيل الصيغة الإحالية إلى مذكور لاحق es (ذلك) إلى الجملة التابعة للفعل (لاحظ)، وهي: وهو أن الرجل...، بوصفها عنصر تعلق. ويسري على هذه الحال أيضًا أن صيغة الإحالة وعنصر التعلق يتضمنان بالنظر إلى الفعل الوظيفة النحوية للعنصر الأساسي الثاني (يقصد المفعول).

ويُشار إلى جانب ذلك إلى الورود الشائع للصيغة es (ذلك) صيغة إحالية إلى مذكور لاحق ذات وظيفة نحوية للعنصر الأول في جمل ذات بنية: إنها نتيجة قاسية أني يجب (أن أغادر) فرانكفورت.

ويعد الإطار الوحيد للورود بالنسبة للصيغة الإحالية إلى مذكور لاحق «أولئك» في المثال (٤٩) هو الائتلاف مع جملة موصولية تابعة لها. وتكمن الوظيفة الإحالية للصيغة derjenige (للمذكر)، و diejenige (للمؤنث)، و dasjenige, (للمحايد) في الإحالة إلى الجملة الموصولية اللاحقة.

ويمكن أن تُعزى علاقات الإحالة إلى مذكور لاحق المستخدمة في الألمانية في واقع الأمر إلى نمط من الأنماط الثلاثة التي وُصفت بمساعدة الأمثلة من (٤٧) – (٤٩). ولا تقدم مقابلة هذا في مقابل ذلك مع صيغ الإحالة إلى مذكور سابق المحددة للمكان مقابلة مطابقة مع صيغ الإحالة إلى مذكور لاحق. ولذلك تكون الإحالة المحددة للمكان مقتصرة على مجال الإحالة إلى مذكور سابق.

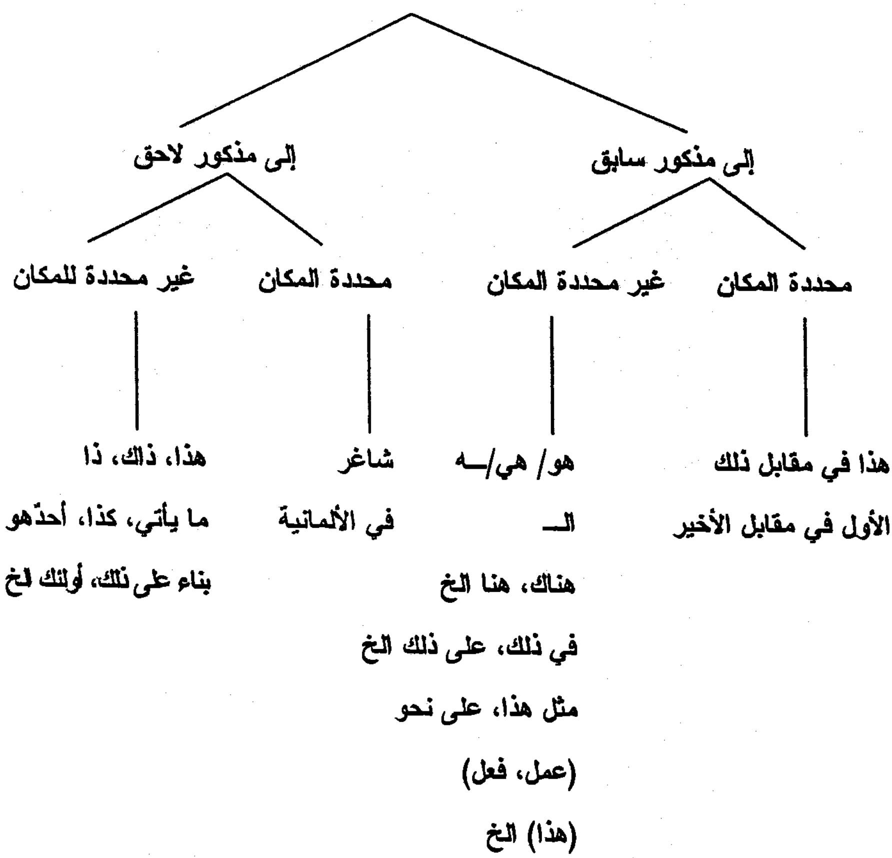
وفي الألمانية لا توجد ضرورة لوجود صيغة إحالية إلى مذكور لاحق محددة للمكان، إذ إن /242/ الإحالة إلى مذكور لاحق (خلافًا للإحالة إلى مذكور سابق):

١) تتحقق أساسًا داخل حدود ضيقة لجملة أو تكوين جملي (يسري هذا التحديد للأسباب التي سبق عرضها (انظر: (٤٧) و (٤٧أ)؛

٢) لعنصر التعلق الخاص بصيغة إحالية إلى مذكور لاحق بالنظر إلى بنية الجملة التي يرجع كلاهما إليها، دائمًا الوظيفية النحوية ذاتها لصيغة الإحالة إلى مذكور لاحق.

ويمكن أن يُعرض تقسيم صيغ «الإحالة الحرة غير الإشارية» لتوضيحها مرة أخرى في رسم شجري، لا يدعى بداهة أيضًا أيَّ كمال:

صيغ إحالة «حرة» غير إشارية



ويمكننا أن نغض النظر عن إيراد نصوص أمثلة لكل صيغ الإحالة المقدمة في

هذا الرسم الشجري والتي لم يُتحدث عنها حتى الآن بالتفصيل. وفي إطار الأفكار حول نوع القواعد النحوية لاستخدام صيغ إحالية (انظر المبحث ٧-٤) يجب الرجوع إلى الصيغتين هو وهناك بالتفصيل. وليس هنا إلا بعض ملحوظات حول إدراج الفعلين (عمل، فعل) في مخطط صيغ الإحالة «الحرة» غير الإشارية. لننظر حول ذلك في المثال الآتي:

/243/ ٥٠) ماذا أصاب ابنكم يا سيدة مولر؟

- هذا ما أريد أن أعرفه منكم! يرتشف بيضة نيئة بعد أخرى، منذ أسبوع يصنع/ يفعل ذلك/ هذا السخف...

كما يتضح من خلال أوجه الإبراز (وضع خط تحت الكلمات) أيضًا، لا تحيل الصيغتان (يصنع/ يفعل) مستقلتين، بل في ائتلاف مع عنصر أساسي ثان متحقق بوصفه صيغة إحالة فقط، مثال ذلك/ هذا الشخف. وبمعنى دقيق يجب لذلك أن يكون التقييد في الرسم الشجري هو: يصنع/ يعمل + صيغة إحالة غير إشارية/ إشارية أو يفعل + صيغة إحالة غير عائدية/ عائدية (وبديهي أن يحتاج تقييد، يختص بالمكون «صيغة إحالة غير إشارية/ إشارية» بدوره إلى تخصيص).

ويجب أن يضاف أن صيغة الإحالة «يصنع/ يفعل + صيغة إحالة غير إشارية/ إشارية» ليس لها - كما يبدو من إيعاز» بديل - الفعل الشائع الاستخدام فحسب، بل «المحمول» كله، أي الفعل مع مفعوله وظرفه: يرتشف بيضة نيئة بعد أخرى. ويمكن للمرء أن يعتد اصطلاحيًا بهذه الحقيقة من خلال استخدام مصطلح »بديل - ضميمة فعلية».

وفي سياق المبحث ٧ - ٤ الذي يدور الأمر فيه في المقام الأول حول توضيح إمكانات وضع أنظمة قاعدية حول استخدام صيغ الإحالة، يشار أيضًا إلى مشكلات تسمية صيغ الإحالة. فهي تمس آخر الأمر إمكان أن تُحدد صيغة إحالة وفق وظيفتها النحوية الخاصة، وكذلك وفق الوظيفة النحوية لعنصر التعلق، وأنه

لا حاجةَ مع ذلك إلى أن تتطابق هذه الوظائف (وهي على سبيل المثال الحال دائمًا، حين يحيل ضمير ما إلى عنصر تعلق ليس ضميمة اسمية، بل هو جملة، جزء من نص... الخ).

٧-٣-٢ صيغ إحالة إشارية

/244/ تقوم بوظيفة صيغ إحالة إشارية، أي بوظيفة صيغ إحالة، تقدم توجيهات إحالية أيضًا إلى جانب توجيهات التعلق الأساسي الخاصة بها، ضمائم اسمية معرفة، أي ضمائم اسمية، يُشغل فيها المكون «الأداة» بأداة تعريف أو بتلك العناصر التابعة لنموذج الأداة التي تسلك فيما يتعلق بوظيفة الإحالة مسلك أداة التعريف.

وكوننا نعد ضمائم اسمية معرفة بوجه خاص صيغ إحالة وليست ضمائم اسمية نكرة أيضًا في الأساس نتيجة أفكارنا التي طُرحت في سياق مناقشة نظرية – الأداة لڤاينريش في المبحث ٧-٢-٢-١. فقد أوردنا هناك مجموعة من الأسباب التي تتحدث على النقيض من ذلك عن إقرار للأداة النكرة والأداة المعرفة بقدرٍ متساوٍ بوظيفة – إحالة بوجه عام، وهي وظيفة «إحالة إلى معلومة لاحقة» أو وظيفة إحالة إلى مذكور لاحق. ومع ذلك لما كانت الأداة في صيغة الإحالة المعقدة «الضميمة الاسمية» هي ذلك العنصر الذي يقدم توجيه التعلق الأساسي، أي يوضح حقيقة الإحالة في حد ذاتها، واتجاه – الإحالة، وليست للأداة النكرة (بغض النظر عن الاستثناءات) وظيفة – إحالية، بل يبدو أنها تشير بوجه خاص إلى حقيقة اللا إحالة (انظر حول ذلك مبحث ٧-٢-٢-١)، فإنه لا توجد مع صيغ الإحالة الإشارية أية إمكانية أو ضرورة للتفريق بين إحالة إلى مذكور سابق وإحالة إلى مذكور لاحق. وحين نتحدث عن صيغ إحالة إشارية فإن الأمر يتعلق بذلك بصيغ إحالة إلى مذكور سابق دائمًا.

ويجيز تقريرنا المذكور فيما سبق وهو أن ثمة ضمائم اسمية معرفة تقوم

بوظيفة صيغ إحالة إشارية، التحديدَ باعتبار أن تبعية صيغة ما للمقولة «ضميمة اسمية» لا تتضمن باستمرار بأية حال من الأحوال أن الأمر يتعلق بصيغة إحاليـــة إشارية، وبعبارة أخرى توجد ضمائم اسمية معرفة تقوم بوظيفة صيغ إحالة غيـــر إشارية. وهي تلك الصيغ: الأول، والأخير، والمتقدم واللاحق الخ مـــثلاً. وبـــذلك توجد، كما يبين المثال الأخير، ضمائم اسمية، تحيل إلى مذكور لاحق، وذلك بناءً على توجيه التعلق الأساسي لجزء اسمي من الضميمة الاسمية. ومع ذلك يتعلـــق الأمر بصيغة إحالة غير إشارية (وقد تُوسع المخططات السابقة لتقسيم صيغ إحالة غير إشارية لتشمل عناصر هذا النمط). ولا تقدم عناصر مثل: أول، وأخير، وتالٍ توجيهات إحالة بل توجيهات تعلق أساسي، على نحو مستقل عما إذا كانت تقـــوم بوظيفة صيغة «حرة» أو جزء اسمي من ضميمة اسمية.

ويمكننا هنا بوجه خاص أن نغض النظر لسببين عن إجراء تقـــسيم لـــصيغ الإحالة الإشارية موضحٍ من خلال رسم شجري، على نحو مشابه لما أجرى مـــع صيغ الإحالة غير الإشارية.

وإذا قامت صيغ مثل هذا، وذاك، الـــ للمذكر والمؤنث والمحايد إلـــخ، التـــي عرّفناها فيما سبق بوصفها صيغ إحالة «حرة» غير إشارية، مرتبطـــة بـــضميمة اسمية بوظيفة صيغ إحالة «مقيدة» فإن هذا لا يغير شيئًا من وظيفتها الإحاليـــة. وهكذا تجعل الصيغة الإحالية «المقيدة» (المحددة للمكان) هذا، بناءً علـــى /246/ توجيه التعلق الأساسي المميز لها من الصيغة الإحالية الإشارية هـــذا الرجـــل إذا اقتضى الأمر صيغة إحالية إشارية محددة للمكان: ويمكن طبقًا لـــذلك أن تُـــدرج الضميمة الاسمية العجوز (بناءً على توجيه التعلق الأساسي لـــ (الـــ)) بوصـــفها صيغة إحالية غير محددة للمكان. وبذلك يمكن أن يسفر تقـــسيم صـــيغ الإحالـــة الإشارية عن مخطط، بقدر ما يصدق على صيغ الإحالة إلى مذكور سابق، يمكـــن أن يكون مطابقًا لتقسيم صيغ الإحالة غير الإشارية «الحرة». (انظر حـــول ذلـــك الرسم الشجري ص٢٤٢).

ولذلك يمكن أيضًا أن يُستغنى عن تقسيم لصيغ الإحالة الإشارية وفق نموذج تقسيم أُجرِى في المبحث السابق لصيغ الإحالة غير الإشارية، لأن على مستوى تحقق الصيغ السطحية يجب أن تبقى قائمة مفتوحة أساسًا، وهي قائمة كل الصيغ التي لها قدرة إحالية، وعلى النقيض من ذلك يجب أن ينطلق مع صيغ الإحالة غير الإشارية من أن الأمر يتعلق في الأساس بقائمة مغلقة.

٧-٤ أفكار أولية حول طبيعة القواعد النحوية لاستخدام صيغ الإحالة

في اقتراحاتنا حول تصنيف صيغ الإحالة استخدمنا رسمًا شجريًا (وليس شكلاً قالبيًا مثلاً) وسيلة للتوضيح. وكمن في هذا القرار في الوقت نفسه قرارٌ بالنسبة لنمط معين من القواعد يمكن بمساعدتها أن يُدرك تعقد ورود أو استخدام صيغ الإحالة: وتتطلب قراءة رسم شجري (من أعلى إلى أسفل) من قارئ هذا المخطط في كل تفريع قرارًا بالإيجاب – السلب أو قرارًا من نمط «إذا صدق س فإن ص (كذلك)» يمكن أن يختار قبل فرع من فروع التشعيب.

ونريد أن نصف للتبسيط مجموع عملية، تتطابق قراءة رسم شجري فيها مع تفريعات كثيرة بدرجة أكبر أو أقل، أي مع أحكام (قرارات) إذا ... فإنه .... بدرجة أكبر أو أقل بالمصطلح «نظام قاعدة إذا ... فإنه ...».

ويعد الحكم بالنمط الخاص بقاعدة إذا ... فإنه ... نتيجة ضرورية لمعرفة هذا المبحث؛ وهي أن علاقة «الإحالة» التي حُدِّدت بأنها علاقة بين عنصر تعلق وعنصر إحالة، لا يمكن أن تُوصَف بشكل كافٍ حين يصف المرء خاصةً علاقة /247/ مكوناتها بعضها ببعض. وقد بينا ضمن ما بينا بتوحيد المقام الأكثر عمومية أن علاقة «الإحالة» لا يمكن أن توصف وصفًا كافيًا تراعى العناصر اللغوية للسياق؛ عنصر التعلق وصيغة الإحالة أيضًا بوصفهما معايير / عوامل تأسيسية لإتمام الإحالة.

وبالنظر إلى كثرة العوامل التي تراعى إذن، الواردة في ائتلافات متباينة تثبت كل محاولة تريد أن تستوعب علاقات – الإحالة بمساعدة متوالية ثنائية البعد، كما حاول ڤاتر (1968) مثلاً، أنها قاصرة منهجيًا. وينبغي أن يوضح ذلك بعض ملحوظات قليلة.

يقسم ڤاتر (1968) بدائل الصيغ إلى بدائل – المركبات الاسمية، وبدائل – الظروف، وبدائل – المركبات الفعلية، وبدائل – الصفات، وبدائل الجمل. ولم ينص ڤاتر في جدولة العام على عناصر تعلق لبُعد/ مقولة «تتابع جملي»، و «جزء من نص»، و «نص» وما أشبه. ويمكن أن يفترض أنه ينبغي أن يتعلق الأمر مع مصطلحات مثل بديل – المركب الاسمي ... الخ بأوجه تعيين لصيغة الإحالة وفق الحالة النحوية لعنصر التعلق. ولأن التعيين يتعلق بالحالة النحوية لصيغة الإحالة فلم يعد يقال مثلاً من خلال «بديل – الظرف» أكثر من أن ظرفًا ما يقوم بوظيفة صيغة بديلة أو صيغة إحالة.

لنختر تفريق ڤاتر بين بديل المركب الاسمي وبديل الظرف. هذه التسميات راجعة إلى مستويات إحالة متباينة. فالأول يسمى مقولة، والأخير يسمى وظيفة. وهكذا فإن صيغة هناك في رأي ڤاتر مثلاً بديل – ظرف، وهذا صحيح، ولكن – كما بينا فيما سبق (انظر المبحث ٧-٢-٣-٢) – لا يمثل أي وصف كافٍ لوظيفة – الإحالة، لأن هناك يمكن أن تحيل أيضًا إلى عناصر تعلق ليس لها الحالة النحوية «الظرف»، بل ضمائم اسمية في وظيفة «فاعل أو مفعول» (انظر المثال (٣). هل يُتغلب على المشكلة حين تُضاف الصيغة هناك إلى عمود المتوالية الذي يضم الصيغ التي يمكن أن تقوم بوظيفة بدائل – المركبات الاسمية؟ لا وأيم الله. لأنه كما عرضنا فيما سبق يمكن أن يكون لهناك تلك الضمائم الاسمية فقط، غير الظرفية، بوصفها عنصر تعلق، يمكن أن تُعزى إليها السمة [– حي]. وهكذا يتبين أن التسمية «بديل – ظرف» للصيغة هناك تقدم تصورًا غير كامل ومضللاً لعناصر التعلق الممكنة لصيغة الإحالة هناك. وبما أن الأمر لا يمكن أن يتعلق على نحو

مجدٍ إلا بتسمية وفق الوظيفة النحوية لعناصر تعلق ممكنة، فإنه يجب أن تُوصف صيغ من نمط هو أيضًا بأنها «بدائل - ظروف»، ولكن هذه ليست - بداهة - بدائل ظروف فحسب.. الخ. /248/ وبذلك لا يستخدم مصطلح بديل - ظرف أيضًا في التفريق بين إمكانات الورود لصيغ مثل هو من جهة، وصيغ مثل هناك من جهة أخرى.

وثمة وجهة نظر جوهرية للحجاج في هذا المبحث - من خلال الإشارة إلى أهمية توجيهات الإحالة لسياق عنصر التعلق وعنصر الإحالة (أيضًا) لإتمام علاقات الإحالة - لزم أن تُوضَح، وهي أنه لا يمكن أن يُتوصل من الحالة النحوية لصيغة الإحالة إلى الحالة النحوية لعنصر التعلق إلا في حالات استثنائية والعكس بالعكس. أما إمكان أن تسهم بناءً على ذلك (انطلاقًا من صيغة الإحالة) إمكانية التنبوء بالحالة النحوية لعنصر التعلق، على كل حال أيضًا في تحديد مكان/ تعيين عنصر التعلق، ومع ذلك لا تتم علاقة الإحالة بناءً على إمكانية التنبؤ هذه وحدها، فيبينه كل مثال ورود صيغة إحالية من نمط هو مع عنصري تعلق ممكنين لا يختار منهما أحدهما إلا بناءً على تساوق توجيهات الإحالة الخاصة به مع توجيهات الإحالة لأوجه الحمل عبر هو (انظر المثال (٣١)).

ولم يكن من الممكن أخيرًا أن يُقدم تصنيف لصيغ الإحالة، على نحو ما يحاول ڤاتر (1968) ذلك مثلاً، أكثر من حصر لصيغ، يمكن أن تقوم بوظيفة صيغة إحالة. ويمكنه (أي التصنيف) أن يقسم أيضًا تلك التي من الممكن أن يُتنبأ بعنصر التعلق الخاص بها من جهة حالته النحوية، وفق عناصر التعلق هذه التي يمكن التنبؤ بها. ومع ذلك فإن قائمة كهذه ينبغي أن تتضمن على الأقل فرعًا لمثل هذه الصيغ الإحالية التي لا يمكن أن يُتنبأ بوضوح بعنصر التعلق الخاص بها من جهة الحالة النحوية. بيد أنه في كل حالة ينبغي للمرء أن يكون واعيًا بحقيقة أن تلك القائمة هي على أية حال عمل أولي حول نظام للقواعد، عليه أن يصف إمكانات الورود أو الاستخدام لصيغ الإحالة. وربما تُمثِّل إمكانية التنبؤ بالحالة

النحوية لعنصر التعلق، أي آخر الأمر قيود المطابقة السارية على بعض أنماط علاقة الإحالة، في نظام قاعدي لقواعد إذا... فإنه .... حول وصف استخدام هو خُطوةً ضمن خطوات أخرى بوجه خاص.

ونريد فيما يأتي أن نحاول ألان تقديم تصور أوليّ حول كيفية إمكان أن تُبنى في الأساس الأنظمة القاعدية للاستخدام المؤسسة لصيغ الإحالة المعنية.

تعد «الأنظمة القاعدية» المقدمة بالمعنى المذكور فيما سبق (ص٢٢٤) نتائج فروض حول التتابع المتدرج لخطوات الحكم. وتمثل «الأنظمة القاعدية» المقدمة – بداهةً _ أوجه تبسيط. ومن البديهي أن تكون صيغ تدوين أخرى، ولا سيما الصياغات الشكلية، ممكنة. /249/ ومع ذلك فاستخدامها لا ينبغي أن يحدث دون تعليل مفصل لقيمة التوضيح الخاص بها.

ويختصُ النظام القاعدي الأول بصيغة الإحالة هو، ويستوعب كمًا كبيرًا من إمكانات الاستخدام لصيغة الإحالة هذه، وغيرها على أية حال علاقة الإحالة الـــ هو أيضًا في: لم يكن (من الممكن) أن يتخلص منه، بالنسبة إلى: شاب في (٣٦)، وكذلك علاقات الإحالة لـــ (٣١)، و (٣١أ)، و (٣١أأ). ويتكون «النظام القاعدي» من سلسلة من الفروض المنظمة حول علاقات. وتُدرك تلك الفروض المحددة بالترقيم بوصفها طلبًا إلى القارئ/ السامع لصيغة الإحالة المدروسة في كُــلٍّ، أن يختبر هل هذا الفرض أو ذاك صحيح أم لا. وحسب صحة أي فرض يشير قارئ النظام القاعدي بسهم مع رقم (مثل: ــــ← ٢-) إلى الفرض الذي ينبغي أن يختبره عقب ذلك.

وتمثل الخطوة (الخطوات) الأخيرة للنظام القاعدي عادة التوجيه إلى القارئ/ السامع لأن يُسند صيغة الإحالة إلى عنصر تعلق معين.

«النظام القاعدي» للصيغة الإحالية هو:

١) تتطابق صيغة الإحالة هو من جهة الجنس والعدد مع:

أ) ضميمة اسمية متقدمة: ض أ$_1$ ⟵ ٢).

ب) ضميمتين اسميتين متقدمتين: ض أ$_1$، ض أ$_2$ ⟵ ٢).

⋮

ى) مع صيغة إحالة متقدمة من نمط هو: ⟵ ١).

٢) تعد توجيهات الإحالة لأوجه الحمل لـــ (أو لـــسياق) هـــو متـــساوية مـــع توجيهات الإحالة لـــ

أ) ض أ$_1$ ⟵ ٥).

ب) ض أ$_2$ ⟵ ٦).

ج) ض أ$_1$ و ض أ$_2$ ⟵ ٣).

٣) تعد توجيهات الإحالة لأوجه الحمل لـــ (أو لـــسياق) هـــو متـــساوية مـــن توجيهات الإحالة لأوجه الحمل لـــ (أو لسياق).

أ) ض أ$_1$ ⟵ ٥).

أ) ض أ$_2$ ⟵ ٦).

ج) ض أ$_1$ و ض أ$_2$ ⟵ ٤).

/250/ ٤) موضوع الجملة (المتحدث عنه) الذي تقع فيه ض أ$_1$ وض أ$_2$ هو

أ) ض أ$_1$ ⟵٥).

أ) ض أ$_2$ ⟵٦).

٥) ض أ$_1$ تقوم بوظيفة عنصر تعلق لصيغة الإحالة هو.

٦) ض أ$_2$ تقوم بوظيفة عنصر تعلق لصيغة الإحالة هو.

ويمثل «النظام القاعدي» الثاني محاولةً لاستيعاب إمكانات صـــيغة الإحالـــة هناك. ومن البديهي أن يدور الأمر في ذلك وغيره أيضًا حول وصف ورود هنـــاك في المثال (٣٦) بمساعدة «النظام القاعدي». ويقوم النظام القاعدي على أســـاس فرض جوهري، وهو أن صيغة الإحالة هناك – حين لا يعـــارض ذلـــك شـــيء – تتعلق أساسًا بالضميمة الاسمية الأخيرة السابقة، التي يمكـــن أن تـــستند إليهـــا.

» النظام القاعدي «للصيغة الإحالية هناك:

١) الجملة التي تتقدم على الجملة التي تقع فيها صيغة الإحالة هناك، تضم:

أ) عنصرًا ظرفيًا(*) (ظ$_١$) ⟵ ٩أ).

ب) عنصرين ظرفيين (ظ$_١$، ظ$_٢$) ⟵ ٢)

ج) عناصر ظرفية ى (ظ$_١$ .... ظ$_ى$) ⟵ ٢)

د) ضميمة اسمية (ض أ$_١$).

لها السمتان [– مكاني](**)، [– حي](***) ⟵ ٩د)

هـ) ضميمتين اسميتين (ض أ$_١$، ض أ$_٢$)

لها السمتان [– مكاني]، [– حي] ⟵ ٣).

و) ضمائم اسمية ى (ض أ$_١$ ... ض أ$_ى$)

لهما السمتان [– مكاني]، [– حي] ⟵ ٣).

ز) ضميمة اسمية (ض أ$_ه$)

لها السمة [+ مكاني] أو [– حي].

/251/ وضميمة اسمية (ض أ$_ن$) تقوم بوظيفة تابع لـ ض أ$_ه$

لها السمة [+ مكاني](****) ⟵ ٩ ز).

(*) يمكن أن يوصف بظرفي عنصر لغوي، يمكن أن تُلحق به بناءً على معرفة الشفرة السمة [± يمكن تحديد مكانه]. فالظرفي ليس ضميمة اسمية ضرورةً.

انظر مثلاً غربًا، في: «غربًا كان الكلام. هناك١ وجب أن يواجهوا المحيط الباسيفيكي».

فأسماء الأماكن لا تعد من الظروف، لأن تحديد مكانها يرتكز على معرفة موسوعية.

(**)[± مكاني] = [± يمكن تحديد مكانه].

(***) [± ح] = [± حي].

(****) من خلال ذلك تستوعب علاقات إحالة، مثل: «رمق اللصوص الصندوق$_ه$ بجوار المكتب، هناك$_ه$ يجب أن يكون الحُلى. وتتجلى الوظيفة التابعية لـ (بجوار المكتب) =

ح) ضميمة اسمية (ض أ$_{٥}$).

لها السمة [+ مكاني] أو [– حي].

وضميمة اسمية ض أ$_{٦}$ تقوم بوظفة تابع لـــ ض أ$_{٥}$

لها السمة [+ مكاني]

وضميمة اسمية (ض أ$_{٧}$)

لها السمة [+ مكاني] أو [– حي](*) ← ٤).

٢) تعد توجيهات الإحالة لسياق هناك متساوقة مع توجيهات الإحالة لـــ

أ) ظ$_{١}$ ← ٩$_{أ}$).

ب) ظ$_{١}$ ← ٩$_{ب}$).

ج) ظ ى ← ٩ جـ)

د) ظ١ وظ٢ ← ٨).

هـ) ظ١ وظ ى ← ٨).

٣) تعد توجيهات الإحالة لسياق هناك متساوقة مع توجيهات الإحالة لـــ

أ) ض أ$_{١}$ ← ٩$_{د}$).

ب) ض أ$_{٢}$ ← ٩$_{هـ}$).

جـ) ض أ$_{ى}$ ← ٩$_{و}$).

د) ض أ$_{١}$ و ض أ$_{٢}$ ← ٥).

هـ) ض أ$_{١}$ و ض أ$_{ى}$ ← ٥).

= بالنظر إلى (الصندوق) في إمكانية جعل (بجوار المكتب) في جملة موصولية تابعــة لـــــ (الصندوق): رمقوا الصندوق الذي وجد بجوار المكتب.

(*) يراعى فرض (ح) قطعًا نصية من النمط الآتي: «رمق اللصوص الصندوق$_{٥}$ بجوار المكتب وكذلك الحقيبة الصغيرة$_{٧}$. هناك$_{٧}$ وجب أن تكون الحُلــي». ويمكــن أن يتــضاعف عــدد الضمائم الاسمية ببعض منها دون مشاكل. فالأمر لا يتعلق هنا إلا بعرض المبدأ.

٤) تعد توجيهات الإحالة لسياق <u>هناك</u> متساوقة مع توجيهات الإحالة لـ

أ) ض أ$_{٥}$ ← ٩$_{ز}$).

ب) ض أ$_{٧}$ ← ٩$_{ح}$).

جـ) ض أ$_{٥}$ و ض أ$_{٧}$ ← ٦).

/252/ ٥) في الجملة التي تقع فيها ض أ$_{١}$، ض أ$_{٢}$... ض أ$_{ى}$ موضوع أو جزء من الموضوع

أ) ض أ$_{١}$ ← ٩$_{د}$).

ب) ض أ$_{٢}$ ← ٩$_{هـ}$).

ج) ض أ$_{ى}$ ← ٩$_{ز}$).

د) ض أ$_{١}$ ... ض أ$_{٢}$ ← ٧)

د) ض أ$_{١}$ ... ض أ$_{ى}$ ← ٧)

و) بلا ضميمة من الضمائم الاسمية ← ٧)

٦) في الجملة التي تقع فيها ض أ$_{٥}$ وض أ$_{٧}$ ... ض أ$_{ى}$ موضوع أو جزء من الموضوع

أ) ض أ$_{٥}$ ← ٩$_{ز}$).

ب) ض أ$_{٧}$ ← ٩$_{ح}$).

جـ) ض أ$_{٥}$ و ض أ$_{٧}$ ← ٧).

د) بلا ضميمة من الضمائم الاسمية ← ٧)

٧) الضميمة الاسمية الواقعة قبل <u>هناك</u> هي

أ) ض أ$_{٢}$ ← ٩$_{هـ}$)

ب) ض أ$_{٧}$ ← ٩$_{ح}$)

جـ) ض أ$_{ى}$ ← ٩$_{و}$).

٨) العنصر الظرفي الواقع قبل <u>هناك</u> هو

أ) ظ$_{٢}$ ← ٩$_{ب}$)

ب) ظ$_{ى}$ ← ٩$_{د}$)

٩) يقوم بوظيفة عنصر تعلق لـ <u>هناك</u>

أ) ظ$_{١}$

ب) ظ$_{٢}$

ج) ظ$_{ى}$

د) ض أ$_{١}$

هـ) ض أ$_{٢}$

و) ض أ$_{ى}$

ز) ض أ$_{٥}$

ح) ض أ$_{٧}$

وتوجد بلا شك علاقات إحالة مع صيغتي الإحالة <u>هو</u> و <u>هناك</u>، اللتين لا يمكن أن تدركا من خلال «الأنظمة القاعدية» السابق إيرادها. ولذلك يجب في الختام أن يؤكد مرة أخرى أن الأمر يتعلق فقط بتقديم تصور على نحو يسير بوجه عام عن النموذج الأساس الجوهري لأنظمة قاعدية، يمكن أن يُستخدم في تصوير جزء من نحو النص.

انتهى بحمد الله وتوفيقه

في ربيع أول ١٤٢٨هـ

في القاهرة المحروسة

٨- فهرس المراجع

يتضمن فهرس المراجع الآتي إلى جانب العناوين المذكورة في جزء من النص معلومات حول صور نشر مكملة أو أساسية. وهو من هذا الجانب له طبيعة مسرد مختار للمراجع.

وتورد الأعمال المستشهد بها تحت اسم المؤلف أو الناشر سنة الظهور. ومن ثم يمكن أن يعثر عليها على نحو أسهل. أما العناوين الأساسية أو المهمة بوجه خاص في السياق الخاص بها فمزودة بنجمة مشعة.

وقسم الفهرس حسب المباحث، ومن الممكن أن يرد عنوان ما مكررًا في مباحث عدة.

Zu Kapitel 1.1: — مبحث ١-١

*Bochenski, I. M. *Die zeitgenössischen Denkmethoden*. Bern/München 1954.

*Fodor, J. A./Katz, J. J. »Sprachphilosophie und Sprachwissenschaft«, *Kursbuch* 5 (1966), 153–177.

Gomperz, Heinrich. *Über Sinn und Sinngebilde. Verstehen und Erklären*. Tübingen 1929.

*Habermas, Jürgen. *Erkenntnis und Interesse*. Frankfurt 1968.

Kambartel, Friedrich. *Erfahrung und Struktur. Bausteine zu einer Kritik des Empirismus und Formalismus*. Frankfurt 1968.

Leinfellner, Werner. *Einführung in die Erkenntnis- und Wissenschaftstheorie*. Mannheim 1965.

Popper, Karl R. *Logik der Forschung*. 2. erw. Aufl. Tübingen 1966.

Stegmüller, Wolfgang. *Einheit und Problematik der wissenschaftlichen Welterkenntnis*. München 1967.

Zu Kapitel 1.2: — مبحث ١-٢

Coseriu, Eugenio. »Der Mensch und seine Sprache«, in: ders. *Sprache. Strukturen und Funktionen*. Tübingen 1970, 137–152.

Hartmann, Peter. *Zur Theorie der Sprachwissenschaft*. Assen 1961.

*– »Modellbildungen in der Sprachwissenschaft«, *Studium Generale* 18 (1965), 364–379.

– »Zur Theoretisierung der Linguistik«, in: H. Pilch/H. Richter (Hrsg.), *Theorie und Empirie in der Sprachforschung*. Basel 1970.

*Heger, Klaus. »Zur Standortbestimmung der Sprachwissenschaft«, *Zeitschrift für Romanische Philologie* 87 (1971), 1–31.

Helbig, Gerhard. »Zum Modellbegriff in der Linguistik«, *Deutsch als Fremdsprache* 1 (1970), 26–33.

– *Geschichte der neueren Sprachwissenschaft. Unter dem besonderen Aspekt der Grammatik-Theorie*. München 1971.

HERINGER, HANS-JÜRGEN. »Warum wir formale Theorien machen«, in: D. Wunderlich (Hrsg.), *Probleme und Fortschritte der Transformationsgrammatik.* München 1971, 47–56.

SCHNELLE, H. »Theorie und Empirie in der Sprachwissenschaft«, *Bibliotheca Phonetica* 9 (1970), 51–65.

*STACHOWIAK, H. »Gedanken zu einer allgemeinen Theorie der Modelle«, *Studium Generale* 18 (1965), 432–463.

THÜMMEL, WOLF. »Über theoretische Grundlagen der Linguistik«, *Sprache im technischen Zeitalter* 25 (1968), 74–86.

Zu Kapitel 1.2.1: مبحث ١ – ٢ – ١

GODEL, R. »F. de Saussures Theory of Language«, in: T.A. Sebeok (Hrsg.), *Current Trends in Linguistics,* vol. III, The Hague/Paris 1966, 479–493.

*DE SAUSSURE, FERDINAND. *Cours de Linguistique générale.* Paris/Lausanne
(1916) 1916; dt. *Grundfragen der Allgemeinen Sprachwissenschaft.* Berlin 1967.

WELLS, R. S. »De Saussure's System of Linguistics«, *Word* 3 (1947), 1–31, auch in: M. Joos (Hrsg.), *Readings in Linguistics.* New York 1963, 1–18.

Zu Kapitel 1.2.2: مبحث ١ – ٢ – ٢

GIPPER, HELMUT. *Bausteine zur Sprachinhaltsforschung. Neuere Sprachbetrachtung im Austausch mit Geistes- und Naturwissenschaft.* Düsseldorf 1963.

– *Gibt es ein sprachliches Relativitätsprinzip? Untersuchungen zur Sapir-Whorf-Hypothese.* Frankfurt 1972.

GLINZ, HANS. *Die innere Form des Deutschen.* 6. Aufl. Bern 1973.

– *Grundbegriffe und Methoden inhaltbezogener Text- und Sprachanalyse.* Düsseldorf 1965.

– *Sprachwissenschaft heute. Aufgaben und Möglichkeiten.* Stuttgart 1967.

*HARTMANN, PETER. *Wesen und Wirkung der Sprache im Spiegel der Theorie Leo Weisgerbers.* Heidelberg 1958.

*– »Die Sprachbetrachtung Leo Weisgerbers – System und Kritik«, *Der Deutschunterricht* 11, Heft 1 (1959).

HEINTZ, G. »Die These vom Weltbild der Sprache«, *Der Deutschunterricht* 22, Heft 1 (1970), 117–135.

VON HUMBOLDT, WILHELM. *Über die Verschiedenheit des menschlichen Sprachbaus.* in: Werke in fünf Bänden, Bd. 3, Darmstadt 1963.

ÖHMAN, SUZANNE. *Wortinhalt und Weltbild. Vergleichende und methodologische Studien zur Bedeutungslehre und Wortfeldtheorie.* Stockholm 1951.

SAPIR, EDWARD. *Die Sprache. Eine Einführung in das Wesen der Sprache.* (Aus dem Amerik.) München 1961.

*WEISGERBER, LEO. *Muttersprache und Geistesbildung*. Göttingen 1929.
(1929)
*– *Von den Kräften der deutschen Sprache*. Vier Bände, Düsseldorf.
I. *Grundzüge der inhaltbezogenen Grammatik*. 3. neu bearb. Aufl. 1962.
II. *Die sprachliche Gestaltung der Welt*. 3. neu bearb. Aufl. 1962.
III. *Die Muttersprache im Aufbau unserer Kultur*. 2. erw. Aufl. 1957.
IV. *Die geschichtliche Kraft der deutschen Sprache*. 2. erw. Aufl. 1959.
– *Das Menschheitsgesetz der Sprache als Grundlage der Sprachwissenschaft*. 2. neu bearb. Aufl., Heidelberg 1964.
WHORF, BENJAMIN LEE. *Sprache – Denken – Wirklichkeit. Beiträge zur Metalinguistik und Sprachphilosophie*. (Aus dem Engl.) Reinbek 1963.

Zu Kapitel 1.2.3: مبحث ١ – ٢ – ٣

*CHERRY, COLIN. *Kommunikationsforschung – eine neue Wissenschaft*. (Aus dem Engl.) Frankfurt 2. erw. Aufl., 1967.
GLASER, HERMANN (Hrsg.). *Kybernetikon. Neue Modelle der Information und Kommunikation*. München 1971.
HASELOFF, O. W. (Hrsg.). *Kommunikation*. Berlin 1969.
HOMBERGER, DIETRICH. »Information – Grundbegriff im Deutschunterricht«, *Der Deutschunterricht* 23/6 (1971), 5—19.
*MASER, SIEGFRIED. *Grundlagen der allgemeinen Kommunikationstheorie*. Stuttgart/Berlin/Köln/Mainz 1971.
MOSER, SIMON (Hrsg.). *Information und Kommunikation*. Referate und Berichte der 23. internationalen Hochschulwochen Alpbach 1967. München 1968.
REIMANN, HORST. *Kommunikations-Systeme*. Tübingen 1968.
SCHERNER, MAXIMILIAN. »›Code‹ oder ›Horizont‹? Zur Entwicklung eines Kommunikationsmodells für den Deutschunterricht«. *Der Deutschunterricht* 23/6 (1971), 37–57.
SEIFFERT, HELMUT. *Information über die Information*. München 1971.
SHANNON, C. E. *The Mathematical Theory of Communication*. Urbana 9. Aufl. 1962.
*UNGEHEUER, GEROLD. *Sprache und Kommunikation*. Hamburg 1972.

Zu Kapitel 1.2.4: مبحث ١ – ٢ – ٤

ARGYLE, M. *Social Interaction*. London 1969.
*FRESE, JÜRGEN. »Sprechen als Metapher für Handeln«, in: H.-G. Gadamer (Hrsg.), *Das Problem der Sprache*. München 1967, 45—55. Vgl. *Lektürekolleg zur Textlinguistik* Bd. 2, S. 4—14.
GOFFMAN, ERVING. *Wir alle spielen Theater. Die Selbstdarstellung im Alltag*.
(1969) (Aus dem Engl.) München 1969.
*HAFERKAMP, HANS. *Soziologie als Handlungstheorie*. Düsseldorf 1972.

KAMLAH, W. »Sprachliche Handlungsschemata«, in: H.-G. Gadamer (Hrsg.), *Das Problem der Sprache*. München 1967, 427—434.

*MAAS, U./WUNDERLICH, D. *Pragmatik und sprachliches Handeln*. Frankfurt 1972.

MEAD, GEORGE H. *Sozialpsychologie*. Neuwied/Berlin 1969.

MORRIS, CHARLES W. *Signs, Language and Behavior*. New York 1946.

PARSONS, TALCOTT. »Einige Grundzüge der allgemeinen Theorie des Handelns«, in: H. Hartmann (Hrsg.), *Moderne Amerikanische Soziologie*. Stuttgart 1967.

PIKE, KENNETH L. *Language in Relation to a Unified Theory of the Structure of Human Behavior*. The Hague 2. Aufl. 1967.

SCHMIDT, S. J. »Zur Grammatik sprachlichen und nichtsprachlichen Handelns«, *Soziale Welt* 3/4 (1968), 360—372.

– »Sprachliches und soziales Handeln. Überlegungen zu einer Handlungstheorie der Sprache«, *Linguistische Berichte* 2 (1969), 64—69.

*– »Das kommunikative Handlungsspiel als Kategorie der Wirklichkeitskonstitution«, in: K. G. Schweisthal (Hrsg.), *Grammatik – Kybernitik – Kommunikation*. (= Festschrift für A. Hoppe). Bonn 1971, 215—227.

WATZLAWICK, P./BEAVIN, J. H./JACKSON, D. D. *Menschliche Kommunikation.*
(1969) *Formen, Störungen, Paradoxien*. Bern/Stuttgart 1969.

WEBER, MAX. *Methodologische Schriften*. Frankfurt 1968.
(1968)

مبحث ١ – ٣

Zu Kapitel 1.3:

*AUSTIN, JOHN L. *How to do Things with Words*. Oxford 1955; dt. *Zur*
(1955) *Theorie der Sprechakte*. Stuttgart 1972.

BERNSTEIN, BASIL. *Studien zur sprachlichen Sozialisation*. Düsseldorf 1972.

GUTT, A./SALFFNER, R. *Sozialisation und Sprache*. Didaktische Hinweise zu emanzipatorischer Sprachschulung. Frankfurt 1971.

LEONT'EV, A. A. *Sprache, Sprechen, Sprechtätigkeit*. Stuttgart 1971.

LURIJA, A. R./JUDOWITSCH, F. *Die Funktion der Sprache in der geistigen Entwicklung des Kindes*. Düsseldorf 1970.

VON SAVIGNY, EIKE. *Die Philosophie der normalen Sprache. Eine kritische*
(1969) *Einführung in die »ordinary language philosophy«*. Frankfurt 1969.

*SEARLE, JOHN R. *Speech Acts*. Cambridge 1969; dt. *Sprechakte. Ein sprach-*
(1969) *philosophischer Essay*. Frankfurt 1971.

*– »What is a Speech Act?«, in: ders. (Hrsg.), *The Philosophy of Language*. Oxford 1971, 39—53; dt. »Was ist ein Sprechakt?«, in: S. J. Schmidt (Hrsg.), *Pragmatik*. München 1973.

WUNDERLICH, DIETER. »Zur Konventionalität von Sprechhandlungen«, in: ders. (Hrsg.), *Linguistische Pragmatik*. Frankfurt 1972, 11—58.

– »Sprechakte«, in: U. Maas/D. Wunderlich, *Pragmatik und sprachliches Handeln*. Frankfurt 1972, 69—188.

Zu Kapitel 1.4: مبحث ١-٤

DRESSLER, WOLFGANG. *Einführung in die Textlinguistik*. Tübingen 1972.

DRESSLER, WOLFGANG u. SCHMIDT, SIEGFRIED J. *Textlinguistik. Kommentierte Bibliographie*. München 1973.

HARTMANN, PETER. »Zum Begriff des sprachlichen Zeichens«, *Zeitschrift für*
(1968) *Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung* 21 (1968), 205–222.

*– »Textinguistik als neue linguistische Teildisziplin«, *Replik* 2 (1968) 2–7.

– »Texte als linguistisches Objekt«, in: W.-D. Stempel (Hrs.g) *Beiträge zur Textlinguistik*. München 1971, 9–29.

KALLMEYER, W./R. MEYER-HERMANN. »Textlinguistik«, in: H. P. Althaus et al. (Hrsg.), *Lexikon der Germanistischen Linguistik*. Tübingen 1973.

*SCHMIDT, S. J. *Texttheorie. Probleme einer Linguistik der sprachlichen Kommunikation*. München 1973.

مبحث ٢-١

Zu Kapitel 2.1:

CHOMSKY, NOAM. »There Models for the description of language«, I. R. E. *Transactions on Information Theory* 3 (1956), 113–124.

EDMÜNDSON, H. P. »Mathematical models in linguistics and language processing, in: H. Borko (Hrsg.), *Automated Language Processing*, New York 1967, 33–96.

*GÜLICH, ELISABETH/RAIBLE, WOLFGANG. *Linguistische Textmodelle. Grundlagen und Möglichkeiten*. München 1973.

HARTMANN, PETER. »Modellbildungen in der Sprachwissenschaft«, *Studium Generale* 18 (1965), 364–379.

HELBIG, KLAUS..»Zum Modellbegriff in der Linguistik«, *Deutsch als Fremdsprache* 1 (1970), 26–33.

*STACHIOWIAK, H. »Gedanken zu einer allgemeinen Theorie der Modelle«, *Studium Generale* 18 (1965), 423–463.

*STEINBUCH, KARL. »Realität und Modell«. In: Karl Steinbuch und Simon Moser (Hrsg.), *Philosophie und Kybernetik*. München 1970, 136–150.

مبحث ٢-٢: ٢-٥

Zu Kapitel 2.2–2.5:

BELLERT, IRENA. »On a Condition of the Coherence of Texts«, *Semiotica* 2
(1970) 335–363. dt. »Über eine Bedingung für die Kohärenz von Texten«, in: F. Kiefer (Hrsg.), *Semantik und generative Grammatik* I. Frankfurt 1972, 1—31. Vgl. *Lektürekolleg zur Textlinguistik* Bd. 2, S. 214—245.

*BETTINGHAUS, ERWIN P. »Communication models«, in: John Ball, Francis C. Byrnes (Hrsg.), *Research, Principles and Practices in Visual Communication*. Washington 1960, 16–28.

BRYANT, DONALD C./WALLACE, KARL R. *Fundamentals of Public Speaking*.
(1947) New York 1947.

*BÜHLER, KARL. *Sprachtheorie. Die Darstellungsfunktion der Sprache*. Stuttgart ²1965.

DITTMAR, NORBERT. *Soziolinguistik. Exemplarische und kritische Darstellung ihrer Theorie, Empirie und Anwendung. Mit kommentierter Bibliographie.* Frankfurt 1973.

DRESSLER, WOLFGANG. »Textsyntax«, *Lingua e stile* 2 (1970), 191–213.
(1970)

EHLICH, KONRAD/REHBEIN, JOCHEN. »Zur Konstitution pragmatischer Einheiten in einer Institution: Das Speiserestaurant«, in: Dieter Wunderlich (Hrsg.), *Linguistische Pragmatik.* Frankfurt 1972, 209–254.

EHRICH, VERONIKA/SAILE, GÜNTER. »Über nicht-direkte Sprechakte«, in: Dieter Wunderlich (Hrsg.), *Linguistische Pragmatik.* Frankfurt 1972, 255–287.

*GÜLICH, ELISABETH/RAIBLE, WOLFGANG. *Linguistische Textmodelle. Grundlagen und Möglichkeiten.* München 1973.

HARTMANN, PETER. »Zum Begriff des sprachlichen Zeichens«, *Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung* 21 (1968), 205–222.

KUMMER, WERNER. »Aspects of a Theory of Argumentation«, in: E. Gülich/ W. Raible (Hrsg.), *Textsorten. Differenzierungskriterien aus linguistischer Sicht.* Frankfurt 1972, 25–49.

LABOV, WILLIAM. »The Study of Language in its Social Context«, *Studium Generale* 23 (1970), 30–87; dt. »Das Studium der Sprache im sozialen Kontext«, in: W. Klein/D. Wunderlich (Hrsg.), *Aspekte der Soziolinguistik,* Frankfurt 1972, 123–206.

MEIER, GEORG F. »Die Wirksamkeit der Sprache (Einige theoretische und methodisch-praktische Grundfragen zur Wirksamkeit der Sprache im Kommunikationsprozeß)«, *Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung,* 22 (1969), 474–492.

REHBEIN, JOCHEN. »Entschuldigungen und Rechtfertigungen. Zur Sequenzierung von kommunikativen Handlungen«, in: Dieter Wunderlich (Hrsg.), *Linguistische Pragmatik.* Frankfurt 1972, 288–317.

*SCHMIDT, SIEGFRIED J. *Bedeutung und Begriff. Zur Fundierung einer sprachphilosophischen Semantik.* (= Wissenschaftstheorie, Wissenschaft und Philosophie 3) Braunschweig 1969.

*– *Texttheorie. Probleme einer Linguistik der sprachlichen Kommunikation.* München 1973.

SHANNON, CLAUDE E./WEAVER, WARREN. *The Mathematical Theory of Communication.* Urbana [4]1969.
(1969)

*UNGEHEUER, GEROLD. *Sprache und Kommunikation.* Hamburg1972.

*WATZLAWICK, P./BEAVIN, J. H./JACKSON, D. D. *Pragmatics of Human Communication. A Study of Interactional Patterns, Pathologies, and Paradoxes.* New York 1967. dt. *Menschliche Kommunikation. Formen, Störungen, Paradoxien.* Bern/Stuttgart 1969.

*WUNDERLICH, DIETER. »Pragmatik, Sprechsituation, Deixis«, *Zeitschrift für Linguistik und Literaturwissenschaft* 1 (1971), 153–190.

*– »Zur Konventionalität von Sprechhandlungen«, in: ders. (Hrsg.), *Linguistische Pragmatik.* Frankfurt 1972, 11–58.

Zu Kapitel 3.1: مبحث ٣-١

BIERWISCH, MANFRED. »Aufgaben und Form der Grammatik«, in: *Zeichen und Systeme der Sprache* Bd. III, Berlin 1966.
SANDERS, G. A. »On the Natural Domain of Grammar«, *Linguistics* 63 (1970), 51–123.

Zu Kapitel 3.1.1: مبحث ٣-١-١

BREKLE, HERBERT E. »Allgemeine Grammatik und Sprachunterricht«, *Linguistik und Didaktik* 1 (1970), 48–56.
*BÜNTING, KARL-DIETER. »Wissenschaftliche und pädagogische Grammatik (Sprachwissenschaft und Sprachlehre)«, *Linguistische Berichte* 5 (1970), 73–82.
COSERIU, EUGENIO. »System, Norm und ›Rede‹«, in: ders. *Sprache. Strukturen und Funktionen.* Tübingen 1970, 193–212.
*GRÜNERT, HORST. »Sprachwissenschaft und Sprachunterricht«, *Linguistik und Didaktik* 11 (1972), 185–196.
HAVRANEK, B. »Zum Problem der Norm in der heutigen Sprachwissenschaft und Sprachkultur«. *Actes du 4ème Congrès International de Linguistes,* Kopenhagen 1936, 151–156; – Nachdruck in: J. Vachek (Hrsg.), *A Prague School Reader in Linguistics.* Bloomington 1966, 413–420.
HELBIG, GERHARD. »Zur Anwendbarkeit moderner linguistischer Theorien im Fremdsprachenunterricht und zu den Beziehungen zwischen Sprach- und Lerntheorien«, *Sprache im technischen Zeitalter* 32 (1969), 287–305.
*IBANEZ, R. »Deskriptive Grammatik und Pädagogische Grammatik«, *Linguistik und Didaktik* 9 (1972), 58–62.
MEISEL, J. M. »Sprachnorm in Linguistik und ›Sprachpflege‹«, *Linguistische Berichte* 13 (1971), 8–14.
OKSAAR, E. »Sprachnorm und moderne Linguistik«, in: H. Moser (Hrsg.), *Sprachnorm, Sprachpflege, Sprachkritik.* Düsseldorf 1968, 67–78.
STANDOP, EWALD. »Was ist Grammatik?« *Praxis des Neusprachlichen Unterrichts* 9 (1962), 130–138.
STEGER, HUGO. »Über das Verhältnis von Sprachnorm und Sprachentwicklung in der deutschen Gegenwartssprache«, in: H. Moser (Hrsg.), *Sprachnorm, Sprachpflege, Sprachkritik.* Düsseldorf 1968, 45–66.

Zu Kapitel 3.1.2: مبحث ٣-١-٢

*BASTIAN, OTTO. *Die europäischen Sprachen.* Bern 1964.
(1964)
COSERIU, EUGENIO. »Synchronie, Diachronie und Typologie«, in: ders. *Sprache. Strukturen und Funktionen.* Tübingen 1970, 71–88.
– *Synchronie, Diachronie und Geschichte. Das Problem des Sprachwandels.* München 1972.

CZOCHVALSKI, JAN. »Grundsätzliches zur Theorie der kontrastiven Grammatik«, *Linguistics* 24 (1966), 17–28.

*KANNGIESSER, SIEGFRIED. *Aspekte der synchronen und diachronen Linguistik.* Tübingen 1972.

KUFNER, H. L. »Lerntheorie, Linguistik und Sprachunterricht«, in: *Sprache der Gegenwart 8: Probleme der kontrastiven Grammatik.* Institut für deutsche Sprache, Jahrbuch 1969. Düsseldorf 1970, 160–174.

MARTINET, ANDRÉ. *Synchronische Sprachwissenschaft. Studien und Forschungen.* München 1968.

مبحث ٣–٢

Zu Kapitel 3.2:

*HABERMAS, J. »Vorbereitende Bemerkungen zu einer Theorie der kommunikativen Kompetenz«, in: J. Habermas/N. Luhmann, *Theorie der Gesellschaft oder Sozialtechnologie.* Frankfurt 1971, 101–141.

*WUNDERLICH, DIETER. »Die Rolle der Pragmatik in der Linguistik«, *Der Deutschunterricht* 22, 4 (1970), 5–41.
(1970)

مبحث ٣–٢–١

Zu Kapitel 3.2.1:

FILLMORE, CHARLES. *Pragmatics and the Description of Discourse.* Ref. am Zentrum für interdisziplinäre Forschung. Bielefeld, Januar 1973.

MORRIS, CHARLES W. *Foundations of the Theory of Signs.* Chicago 1938.

OLLER, JOHN W. JR. »On the Relation between Syntax, Semantics and Pragmatics«, *Linguistics* 83 (1972), 43–55; dt. »Über die Beziehung zwischen Syntax, Semantik und Pragmatik«, in: S. J. Schmidt (Hrsg.), *Pragmatik.* München 1973.

PETÖFI, JÁNOS S. *Towards an Empirically Motivated Grammatical Theory of Verbal Texts.* (= Bielefelder Papiere zur Linguistik und Literaturwissenschaft 1). Bielefeld 1973.

*SCHMIDT, S. J. *Texttheorie. Probleme einer Linguistik der sprachlichen Kommunikation.* München 1973.
(1973)

مبحث ٣–٢–١–٢

Zu Kapitel 3.2.1.1:

*MAAS, U./WUNDERLICH, D. *Pragmatik und sprachliches Handeln.* Frankfurt 1972.
(1972)

STALNAKER, ROBERT C. »Pragmatics«, *Synthese* 22 (1970), 272–289; dt. »Pragmatik«, in S. J. Schmidt (Hrsg.), *Pragmatik.* München 1973.

*WUNDERLICH, DIETER. »Die Rolle der Pragmatik in der Linguistik«, *Der Deutschunterricht* 22, Heft 4 (1970), 5–41.
(1970)

– »Pragmatik, Sprechsituation und Deixis«, *Zeitschrift für Literaturwissenschaft und Linguistik* 1 (1971), 153–190.

مبحث ٣–٢–١–١

Zu Kapitel 3.2.1.2:

HARTMANN, PETER. »Probleme einer semantischen Textanalyse«, in S. J. Schmidt (Hrsg.), *Text, Bedeutung, Ästhetik.* München 1970, 15–42.

*SCHMIDT, S. J. *Bedeutung und Begriff. Zur Fundierung einer sprachphilosophischen Semantik.* Braunschweig 1969.
– *Texttheorie. Probleme einer Linguistik der sprachlichen Kommunikation.* (1973) München 1973.

Zu Kapitel 3.2.1.3: مبحث ٣-٢-١-٣

BACH, E. *An Introduction to Transformational Grammars.* New York/Chicago/San Francisco 1964.

BAUMGÄRTNER, KLAUS. »Spracherklärung mit den Mitteln der Abhängigkeitsstruktur«, *Beiträge zur Sprachkunde und Informationsverarbeitung* 5 (1965), 31–53.

– »Konstituenz und Dependenz. Zur Integration der beiden Prinzipien«, in: H. Steger (Hrsg.), *Vorschläge für eine strukturale Grammatik des Deutschen.* Darmstadt 1970, 52–77.

*BECHERT, J./CLEMENT, D./THÜMMEL, W./WAGNER, K. H. *Einführung in die generative Transformationsgrammatik.* München 1970.

*BIERWISCH, MANFRED. »Strukturalismus. Geschichte, Probleme und Methoden«, *Kursbuch* 5 (1966), 77–152.

BRINKMANN, HENNIG. »Die Syntax der Rede«, in: *Satz und Wort im heutigen Deutsch.* Düsseldorf 1967, 74–94.

– *Die deutsche Sprache.* Düsseldorf 1962.

CARLS, OTTMAR. »Kurze Studie über die unterschiedlichen Verbbegriffe bei Helbig/Schenkel und Fillmore, hinsichtlich ihrer Beschreibungsadäquatheit«, *Linguistische Berichte* 14 (1971), 72–76.

CHOMSKY, NOAM. *Syntactic Structures.* The Hague 1957.

*– *Aspects of the Theory of Syntax.* Cambridge (Mass.) 1965; dt. *Aspekte der Syntax-Theorie.* Frankfurt 1969.

COSERIU, EUGENIO. *Einführung in die transformationelle Grammatik.* Tübingen 1968.

DRESSLER, WOLFGANG. »Textsyntax«, *Lingua e stile* 5 (1970), 191–213.

ERBEN, J. »Bemerkungen über einige Grundfragen wissenschaftlicher Sprachbeschreibung«, *Wirkendes Wort* 3. Sonderheft (1961), 144 ff.

*FILLMORE, CHARLES. »The Case for Case«, in: Bach/Harms (Hrsg.), *Universals in Linguistic Theory.* New York 1968, 1–88.

HAYS, D. G. »Dependency Theory«, *Language* 40 (1964), 511–525.

HELBIG, GERHARD. »Valenz und Tiefenstruktur«, *Deutsch als Fremdsprache* 6, 3 (1969), 159–169.

*HELBIG, G./SCHENKEL, W. »Einführung in die Valenztheorie«, in: dies. (1969) *Wörterbuch zur Valenz und Distribution deutscher Verben.* Leipzig 1969, 9–69.

HERINGER, H.-J. »Wertigkeiten und nullwertige Verben im Deutschen«, *Zeitschrift für deutsche Sprache* 23 (1967), 13–34.

– *Theorie der deutschen Syntax.* München 1970.

MOTSCH, WOLFGANG. »Grundgedanken der generativen Grammatik«, *Muttersprache* 74 (1964), 2–8.

SCHMIDT, S. J. *Texttheorie. Probleme einer Linguistik der sprachlichen Kommunikation.* München 1973.
TESNIÈRE, LUCIEN. *Esquisse de syntaxe structurale.* Paris 1953, übers. u. bearb. v. W. Klein, *Entwurf einer strukturalen Syntax.* Saarbrücken 1969.
*– *Eléments de syntaxe structurale.* Paris 1959.
(1959)

Zu Kapitel 4: فصل ٤

APRESJAN, JU. D. *Ideen und Methoden der modernen strukturellen Linguistik. Kurzer Abriß.* München 1971.
BAUMGÄRTNER, KLAUS. »Die Struktur des Bedeutungsfeldes«, in: H. Moser (Hrsg.), *Satz und Wort im heutigen Deutsch.* Düsseldorf 1967, 165–197.
BIERWISCH, MANFRED. »Über den theoretischen Status des Morphems«, *Studia Grammatica I.* Berlin 1962, 51–89.
– »Eine Hierarchie syntaktisch-semantischer Merkmale«, in: *Studia Grammatica* V, Berlin 1965, 29–86.
– »Strukturalismus. Geschichte, Probleme und Methoden«, *Kursbuch* 5 (1966), 77–152.
BLOOMFIELD, L. *Language.* London [10]1969.
BÜNTING, KARL-DIETER. *Einführung in die Linguistik.* Frankfurt 1971.
COSERIU, EUGENIO. *Einführung in die strukturelle Linguistik.* Tübingen 1969.
FISCHER-JØRGENSEN, E. »The Commutation Test and its Application to Phonemic Analysis«, in: M. Halle/Lunt/MacLean (Hrsg.), *For Roman Jakobson.* The Hague 1956, 140–151.
GECKELER, HORST. *Strukturelle Semantik und Wortfeldtheorie.* München 1971.
Gesprochene Sprache. Institut für deutsche Sprache, Forschungsberichte 7, Mannheim 1973.
GIPPER, HELMUT. »Strukturalismus und Sprachinhaltsforschung«, in: H. Moser (Hrsg.), *Satz und Wort im heutigen Deutsch.* Düsseldorf 1967, 392–409.
GLEASON, HENRY A. JR. *An Introduction to Descriptive Linguistics.* New York [2]1961.
GOODENOUGH, WARD H. »Componential analysis and the study of meaning«, *Language* 32 (1956), 195–216.
HANTSCH, INGRID B. *Strukturale Semantik: Prämissen, Methoden und Möglichkeiten.* (Linguistische Berichte, Papier 9) Braunschweig 1970.
HARRIS, ZELLIG S. *Structural Linguistics.* Chicago/London 1951.
*HJELMSLEV, L. *Prolegomena to a Theory of Language.* Baltimore 1953.
(1953)
HOCKETT, CHARLES F. *A Course in Modern Linguistics.* New York [8]1965.
HUNDSNURSCHER, FRANZ. *Neuere Methoden der Semantik.* Tübingen 1970.
JAKOBSON, ROMAN; MORRIS HALLE. *Fundamentals of Language.* Den Haag
(1956) 1956. dt. *Grundlagen der Sprache.* Berlin 1960.
JAKOBSON, R.; G. M. FANT; M. HALLE. *Preliminaries to Speech Analysis:*

The Distinctive Features and their Correlates. Cambridge/Mass. 1963.

KATZ, JERROLD J./JERRY A. FODOR. »The Structure of a Semantic Theory«,
(1963) *Language* 39 (1963), 170–210. dt.:»Die Struktur einer semantischen Theorie«, in Hugo Steger (Hrsg.), *Vorschläge für eine strukturale Grammatik des Deutschen.* Darmstadt 1970, 202–268.

KUMMER, W. »Beschreibungstechnik der Linguistik«, in: H. P. Althaus et al. (Hrsg.), *Lexikon der Germanistischen Linguistik.* Tübingen 1973.

LEPSCHY, GIULIO C. *La Linguistica strutturale,* Turin 1966. dt.: *Die strukturale Sprachwissenschaft. Eine Einführung.* München 1969.

*LYONS, JOHN. *Introduction to Theoretical Linguistics.* Cambridge 1968. dt. *Einführung in die moderne Linguistik.* München 1971.

*MARTINET, ANDRÉ. *Eléments de linguistique générale.* Paris 1960. dt. *Grundzüge der allgemeinen Sprachwissenschaft.* Stuttgart [2]1967.

NICKEL, GERHARD. »Geschichte und Leistung des taxonomischen Strukturalismus«, *Zeitschrift für Dialektologie und Linguistik* (1969), 1–18.

NIDA, EUGENE A. *Morphology. The Descriptive Analysis of Words.* Ann Arbor [10]1967.

– »The Identification of Morphemes«. *Language* 24 (1948), 414–441.

PILCH, HERBERT. *Phonemtheorie* I. Basel/New York 2. verb. Aufl. 1968.

PILCH, H./RICHTER H. (Hrsg.). *Theorie und Empirie in der Sprachforschung.* (= Bibliotheca Phonetica Nr. 9) Basel 1970.

POSTAL, P. M. *Constituent Structure.* Bloomington 1964.

RAIBLE, WOLFGANG. *Satz und Text. Untersuchungen zu vier romanischen Sprachen.* Tübingen 1972.

*SAUSSURE, FERDINAND DE. *Cours de linguistique générale.* Paris 1916. dt. *Grundfragen der allgemeinen Sprachwissenschaft.* Berlin [2]1967. [2]1967.

*TRUBETZKOY, NIKOLAJ S. *Grundzüge der Phonologie.* Göttingen [4]1967.
(1967)

– *Anleitung zur phonologischen Beschreibung.* Göttingen 1958.

VERHAAR, J. W. M. »Method, Theory and Phenomenology«, in: P. L. Garvin (Hrsg.), *Method and Theory in Linguistics.* The Hague 1970.

WELLS, R. S. »Immediate Constituents«, *Language* 23 (1947), 81–117.

WERNER, OTMAR/FRANZ HUNDSNURSCHER (Hrsg.) und Autorengruppe. *Linguistik I. Ein Lehr- und Übungsbuch zur Einführung in die Sprachwissenschaft.* Tübingen 1970.

*WOTJAK, GERD. *Untersuchungen zur Struktur der Bedeutung.* München 1971.

Zu Kapitel 5.1: مبحث ٥ – ١

BLOOMFIELD, LEONARD. *Language.* New York 1933.
(1933)

HARTMANN, PETER. »Zum Begriff des sprachlichen Zeichens«, *Zeitschrift für*
(1968) *Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung 21* (1968), 205–222.

LYONS, JOHN. *Introduction to Theoretical Linguistics.* Cambridge 2. Aufl.
(1969) 1969; dt. *Einführung in die moderne Linguistik.* München 1971.
*WEINRICH, HARALD. *Tempus. Besprochene und erzählte Welt.* Stuttgart
(1972) 1964; 2. überarbeitete Aufl. 1972.
– »Syntax als Dialektik« (Bochumer Diskussion), *Poetica* 1 (1967), 109–
(1967) 126.
– »Zur Textlinguistik der Tempusübergänge«, *Linguistik und Didaktik* 1
(1970) (1970), 222–227.

Zu Kapitel 5.2: مبحث ٥ – ٢

*GÜLICH, ELISABETH. *Makrosyntax der Gliederungssignale im gesprochenen Französisch.* München 1970.
*WEINRICH, HARALD. »Textlinguistik: Zur Syntax des Artikels in der deut-
(1969) schen Sprache«, *Jahrbuch für internationale Germanistik* 1 (1969), 61–74.
– »Zur Textlinguistik der Tempusübergänge«, *Linguistik und Didaktik* 1
(1970) (1970), 222–227.
*– »The Textual Function of the French Article«, in: S. Chatman (Hrsg.), *Literary Style. A. Symposium.* London/New York 1971, 221–240; dt. »Textsyntax des französischen Artikels«, im Reader des Kollegs, S. 267–293.
– »Die Textpartitur als heuristische Methode«, *Der Deutschunterricht* 24,
(1972) Heft 4 (1972), 42–60.

Zu Kapitel 5.3: مبحث ٥ – ٣

*HARWEG, ROLAND. *Pronomina und Textkonstitution.* München 1968.
(1968)
– »Textanfänge in geschriebener und gesprochener Sprache«, *Orbis* 17 (1968),
(1968a) 343–388.
– »Die Rundfunknachrichten«, *Poetica* 2 (1968), 1–14.
(1968b)
– »Textologische Analyse einer Zeitungsnachricht«, *Replik* 2 (1968), 8–12.
(1968c)

Zu Kapitel 5.4: مبحث ٥ – ٤

BENEŠ, E. »Die funktionale Satzperspektive (Thema-Rhema-Gliederung) im Deutschen«, *Deutsch als Fremdsprache* 1 (1967).
DANEŠ, FRANTIŠEK. »One Instance of Prague School Methodology: Functional Analysis of Utterance and Text«, in: P. L. Garvin (Hrsg.), *Method and Theory in Linguistics.* The Hague 1970, 132–140.
– *FSP and the Organization of the Text.* (A Preliminary Version). The
(1970a) First Symposium on FSP, Mariánské Lázně, 12.–14. Oktober 1970.
*– »Zur linguistischen Analyse der Textstruktur«, *Folia Linguistica* 4 (1970),
(1970b) 72–78.

Dressler, Wolfgang. *Funktionelle Satzperspektive (FSP) und Texttheorie.* The First International Symposium on FSP. Mariánské Lázně, 12.–14. Oktober 1970.

Halliday, M. A. K. *Some Aspects of the Thematic Organization of the*
(1967) *English Clause.* The Rand Corporation, Memorandum RM-5224-Pr, Santa Monica 1967.

Mathesius, V. »Zur Satzperspektive im modernen English«, *Archiv für das Studium der neueren Sprachen* 84/155 (1929), 202–210.

Raible, Wolfgang. »›Thema‹ und ›Rhema‹ im französischen Satz, *Zeit-*
(1971) *schrift für französische Sprache und Literatur* 81 (1971), 208–224.

Zu Kapitel 5.5: مبحث ٥ – ٥

*Greimas, Algirdas Julien. *Sémantique structurale. Recherche de méthode.*
(1966) Paris 1966; dt. *Strukturale Semantik. Methodologische Untersuchungen.* Braunschweig 1971.

Grosse, E. U. »Zur Neuorientierung der Semantik bei Greimas. Grundgedanken, Probleme und Vorschläge«, *Zeitschrift für Romanische Philologie* 87 (1971), 359—393. Vgl. *Lektürekolleg zur Textlinguistik* Bd. 2, S. 88—125.

*Rastier, François. »Sytématique des isotopies«, *Sémiotique poétique* 4
(1972) (1972), 80—105. Vgl. *Lektürekolleg zur Textlinguistik* Bd. 2, S. 154—190.

Zu Kapitel 5.6: مبحث ٥ – ٦

*Petöfi, János S. »Transformationsgrammatiken und die grammatische
(1971) Beschreibung der Texte«, *Linguistische Berichte* 14 (1971), 17–33.

– *Transformationsgrammatiken und eine ko-textuelle Texttheorie. Grundfragen und Konzeptionen.* Frankfurt 1971.

– »Sprachunterricht und eine Textgrammatik mit nicht-linear festgelegter Basis«, in: P. Hartmann/H. Rieser (Hrsg.), *Angewandte Textlinguistik.* Hamburg 1973.

*Petöfi, János. *Towards an Empirically Motivated Grammatical Theory*
(1973) *of Verbal Texts.* (= Bielefelder Papiere zur Linguistik und Literaturwissenschaft 1). Bielefeld 1973.

Zu Kapitel 5.7: مبحث ٥ – ٧

Kummer, Werner. »Aspects of a Theory of Argumentation«, in: E. Gülich/
(1972) W. Raible (Hrsg.), *Textsorten.* Frankfurt 1972, 25–49.

*Maas, U./Wunderlich, D. *Pragmatik und sprachliches Handeln.* Frank-
(1972) furt 1972.

*Wunderlich, Dieter. »Zur Konventionalität von Sprechhandlungen«, in: ders. (Hrsg.), *Linguistische Pragmatik.* Frankfurt 1972, 11–58.

– *Skizze zu einer Sprechhandlungstheorie.* Vorlage zum Kolloquium »Sprech-
(1973) akttheorie und Sprachsoziologie« am Zentrum für interdisziplinäre Forschung in Bielefeld, April 1973.

Zu Kapitel 6: فصل ٦

ALBRECHT, E. *Sprache und Erkenntnis. Logisch-linguistische Analysen.* Berlin
(1967) 1967.

BALDINGER, KURT. »Sémasiologie et Onomasiologie«, in: *Revue de Linguistique Romane* 28 (1964), 249–272.
(1964)

BREKLE, HERBERT E. *Semantik. Eine Einführung in die sprachwissenschaftliche Bedeutungslehre.* (= UTB 102) München 1972.
(1972)

BROOKE-ROSE, CHRISTINE. *A Grammar of Metaphor.* London 1958, ²1965.
(1958)

COHEN, JEAN. *Structure du langage poétique.* Paris 1966.
(1966)

*COSERIU, EUGENIO. »Lexikalische Solidaritäten«, *Poetica* 1 (1967), 293–303.
(1967)

*ECO, UMBERTO. *Einführung in die Semiotik.* (= UTB 105) München 1972.
(1972)

*GREIMAS, ALGIRDAS JULIEN. *Sémantique structurale. Recherche de méthode.* Paris 1966. dt. *Strukturale Semantik. Methodologische Untersuchungen.* (= Wissenschaftstheorie, Wissenschaft und Philosophie 4) Braunschweig 1971.
(1966/1971)

JAKOBSON, ROMAN. »Linguistics and Poetics«, in: T. A. Sebeok (Hrsg.), *Style in Language.* New York 1960.
(1960)

KLAUS, GEORG. *Semiotik und Erkenntnistheorie.* Berlin 1963, ²1969.
(1963)

LIEB, HANS HEINRICH. *Der Umfang des historischen Metaphernbegriffs.* Diss. Köln 1964.
(1964)

Marxistisch-leninistisches Wörterbuch der Philosophie. Hrsg. von Georg Klaus und Manfred Buhr. 3 Bände. Reinbek 1972.
(1972)

MORRIS, CHARLES WILLIAM. *Foundations of the Theory of Signs.* Chicago 1938. dt. *Grundlagen der Zeichentheorie.* (= Reihe Hanser 106), München 1972.
(1938/1972)

*NIERAAD, JÜRGEN (Hrsg.). »Linguistik der Metapher«, *Linguistik und Didaktik* (Sonderheft), 1973.
(1973)

OGDEN, C. K. und RICHARDS, I. A. *The Meaning of Meaning.* London ¹⁰1960 (zuerst 1923).
(1960)

PLETT, HEINRICH F. *Einführung in die rhetorische Textanalyse.* Hamburg 1971.
(1971)

REDDY, MICHAEL J. »A Semantic Approach to Metaphor«, in: R. J. Binnick u. a.: *Papers from the 5th regional Meeting of the Chicago Linguistics Society,* April 18–19, 1969, Chicago 1969, 240–250. dt. »Ein semantischer Zugang zur Metapher«, in: Jürgen Nieraad (Hrsg.), »Linguistik der Metapher«, *Linguistik und Didaktik* (Sonderheft) 1973.
(1969/1973)

*SCHAPP, WILHELM. *Philosophie der Geschichten.* Leer 1959.
(1959)

*SCHMIDT, SIEGFRIED J. *Bedeutung und Begriff. Zur Fundierung einer sprach-*

(1969) *philosophischen Semantik.* (= Wissenschaftstheorie, Wissenschaft und Philosophie 3) Braunschweig 1969.

*– »›Text‹ und ›Geschichte‹ als Fundierungskategorien. Sprachphilosophi-
(1971) sche Grundlagen einer transphrastischen Analyse«, in: W.-D. Stempel (Hrsg.), *Beiträge zur Textlinguistik* (= Internationale Bibliothek für allgemeine Linguistik 1) München 1971, 31–52.

– »Das Kommunikative Handlungsspiel als Kategorie der Wirklichkeits-
(1971a) konstitution«, in: K. G. Schweisthal (Hrsg.), *Grammatik – Kybernetik – Kommunikation* (= Festschrift für A. Hoppe). Bonn 1971, 215–227.

*– *Ästhetizität. Philosophische Beiträge zu einer Theorie des Ästhetischen.*
(1971b) (= Grundfragen der Literaturwissenschaft 2) München 1971.

SCHMIDT, WILHELM. »Lexikalische und aktuelle Bedeutung«, *Zeitschrift für*
(1961) *Phonetik Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung* 14 (1961), 231–243.

– *Lexikalische und aktuelle Bedeutung. Ein Beitrag zur Theorie der Wort-*
(1963) *bedeutung.* Berlin 1963.

TSCHIRCH, FRITZ. *Weltbild, Denkform und Sprachgestalt. Grundauffassungen*
(o. J.) *und Fragestellungen in der heutigen Sprachwissenschaft.* Berlin o. J.

ULLMANN, STEPHEN. *Semantics. An Introduction to the Science of Meaning.*
(1967) Oxford 1967.

*WEINRICH, HARALD. *Linguistik der Lüge.* Heidelberg 1966.
(1966)

– »Semantik der Metapher«, *Folia Linguistica* 1 (1967), 3–17.
(1967)

*– u. a. »Die Metapher. Bochumer Diskussion«, *Poetica 2* (1968), 100–
(1968) 130.

*– »Begriffsgeschichte der Metapher«, in: Jürgen Nieraad (Hrsg.), »Lin-
(1973) guistik der Metapher«, *Linguistik und Didaktik* (Sonderheft) 1973.

WEISGERBER, LEO. *Das Menschheitsgesetz der Sprache als Grundlage der*
(1964) *Sprachwissenschaft.* Heidelberg 1964.

WHORF, BENJAMIN LEE. *Language, Thought and Reality.* Ed. by John B. Car-
(1963) roll, Cambridge, Mass. 1956. dt. *Sprache – Denken – Wirklichkeit. Beiträge zur Metalinguistik und Sprachphilosophie.* Reinbek 1963.

WILPERT, GERO VON. *Sachwörterbuch der Literatur.* Stuttgart ⁵1969.
(1969)

WITTGENSTEIN, LUDWIG. *Tractatus logico-philosophicus. Logisch-philosophi-*
(1969) *sche Abhandlung.* (= edition suhrkamp 12) Frankfurt ⁶1969 (zuerst 1921).

Wörter und Wendungen. Wörterbuch zum deutschen Sprachgebrauch. Hrsg.
(1970) von E. Agricola. München 1970.

*WOTJAK, GERD. *Untersuchungen zur Struktur der Bedeutung.* München
(1971) 1971.

Zu Kapitel 7: فصل ۷

*BELLERT, IRENA. »On a Condition of the Coherence of Texts«, *Semiotica* 2 (1970), 335–363; dt. »Über eine Bedingung für die Kohärenz von Texten« in: F. Kiefer (Hrsg.), *Semantik und Generative Grammatik* I, Frankfurt/M. 1972, 1–31. Vgl. *Lektürekolleg zur Textlinguistik* Bd. 2, S. 214–245.
(1970/ 1972/ 1973)

BLOOMFIELD, LEONARD. *Language*. New York 1933, London [10]1969.

BÜHLER, KARL. *Sprachtheorie*. Jena 1934, Stuttgart [2]1965.
(1965)

DANEŠ, FRANTIŠEK. »Zur linguistischen Analyse der Textstruktur«, *Folia Linguistica* 4 (1970), 72–78.
(1970)

VAN DIJK, TEUN A. »Text Grammar and Text Logic«, in: J. S. Petöfi/H. Rieser (Hrsg.), *Studies in Text Grammar*. Dordrecht 1973.

DIK, SIMON C. »Referential Identity«, *Lingua* 21 (1968), 70–97.

– »Crossing Coreference again«, *Foundations of Language* 9 (1973), 306–326.

Der Große Duden. Band 4.2., vermehrte und verbesserte Auflage, Mannheim 1966.
(1966)

ERBEN, JOHANNES. *Deutsche Grammatik*. Ein Leitfaden. (= Fischer Handbücher 904). Frankfurt/M. 1968.
(1968)

GROSS, MAURICE. »On Grammatical Reference«, in: F. Kiefer/N. Ruwet (eds.), *Generative Grammar in Europe*. Dordrecht 1973, 203–217.

*HARWEG, ROLAND. *Pronomina und Textkonstitution*. (= Beihefte zu Poetica, 2). München 1968.
(1968)

HIŻ, HENRY. »Referentials«, in: *Semiotica* 1 (1969), 136–166.

ISENBERG, HORST. »Überlegungen zur Texttheorie«, in: J. Ihwe (Hrsg.), *Literaturwissenschaft und Linguistik* I, Frankfurt/M. 1971, 155–172. Vgl. *Lektürekolleg zur Textlinguistik* Bd. 2, S. 194–212.
(1971)

KALLMEYER, W./MEYER-HERMANN, R. »Textlinguistik«, in: H. P. Althaus et al. (Hrsg.), *Lexikon der Germanistischen Linguistik*. Tübingen 1973, S. 221–231.
(1973)

KUMMER, WERNER. »Quantifikation und Identität in Texten«, in: A. v. Stechow (Hrsg.), *Probleme der generativen Grammatik*. Braunschweig 1969, 122–141.

*– *Grundlagen und Methoden einer Textgrammatik des Deutschen*. (in Vorbereitung).

LINSKY, LEONARD. »Reference and Referents«, in: Danny D. Steinberg & Leon A. Jakobovits (eds.), *Semantics*. Cambridge 1971, 76–85.

POSTAL, PAUL M. »On so-called Pronouns in English«, in: Jacobs & Rosenbaum (eds.), *Readings in English Transformational Grammar*. Waltham 1970, 56–82.

RAIBLE, WOLFGANG. »›Thema‹ und ›Rhema‹ im französischen Satz«, *Zeitschrift für frz. Sprache und Literatur* 81, 3 (1971), 208–224.

*– *Satz und Text*. Untersuchungen zu vier romanischen Sprachen. Tübingen 1972.

ROGGERO, J. »La substitution en Anglais«, *La Linguistique* 1968, Heft 2, 61–92.

*SEARLE, JOHN R. *Sprechakte.* Ein sprachphilosophischer Essay. Frankfurt/M. 1971.

STEINITZ, RENATE. *Nominale Pro-Formen.* Arbeitsstelle Strukturelle Grammatik, Bericht 2, Berlin 1968. Vgl. *Lektürekolleg zur Textlinguistik* Bd. 2, S. 247–265.
(1968)

– *Adverbial-Syntax.* (= Studia Grammatica X), Berlin 1969.
(1969)

VATER, HEINZ. »Zu den Pro-Formen im Deutschen«, *Sprachwissenschaftliche Mitteilungen* I, 1 (1968), 21–29.
(1968)

*WEINRICH, HARALD. »Textlinguistik: Zur Syntax des Artikels in der deutschen Sprache«, *Jahrbuch für Internationale Germanistik* 1 (1969), 61–74.
(1969)

– »The textual function of the French article«, in: S. Chatman (ed.), *Literary Style.* A Symposium, London 1971, S. 221–240; dt.: = Weinrich (1973).
(1971)

*– »Textsyntax des französischen Artikels«, in: *Lektürekolleg zur Textlinguistik*, Band 2: Reader, Frankfurt/M. 1973, S. 267–293.
(1973)

WUNDERLICH, DIETER. »Referenz-Semantik« in: U. Maas/D. Wunderlich: *Pragmatik und sprachliches Handeln*, Frankfurt/M. 1972, 92–116.
(1972)

فهرس الأشخاص

١٠- قائمة المصطلحات

A	
Abbildungsbeziehung 104, 107, 109 f., 113, 163	علاقة نقل/ تصوير
Adjektiv (als Verweisform) 179, 250 ff.	صفة (بوصفها صيغة إحالية)
Adverb (adverbiale Ausdrücke) 53	ظرف (تعبيرات ظرفية)
Adverb (als Verweisform) 179, 220 – 225	ظرف (بوصفه صيغة إحالية)
Akt, illokutionärer 19 ff.	فعل، قولي
Akt, lokutionärer 19 ff.	فعل، إنجازي
Akt, Perlokutionärer 19 ff.	فعل، تأثيري
Aktant 73 f., 77, 87, 258 f.	عنصر أساس
Ambiguität 51	غموض/ لبس
Anapher (semantische) 191, 232	تكرير إحالي (دلالي)
Anaphorik s. Verweisung	إحالة
Anschliessbarkeit 124, 126 ff., 130, 133, 141, 145, 149, 153, 156 f., 169- 170, 174 f.	إمكانية الإلحاق
Anschlusshandlung 30, 36, 47 f., 51, 257	فعل إلحاق
Anweisung 44, 47 f., 50, 54, 57, 68, 70, 257	توجيه

Monem 85	مونيم
Monosemierung 52, 120 – 123, 125, 127f., 146, 149 – 157, 159ff.	تحويل إلى معنى مفرد
Monosemierungsebene 150 – 154, 156f., 159ff.	مستوى تحويل إلى معنى مفرد
Morphem 20, 84f., 91	مورفيم
- freies 85, 87, 259	– حر
gebundenes 85, 87, 259	– مقيد
grammatisches 85, 259	– نحوي
- lexikalisches 85, 259	– معجمي
Morphemik 84f.	علم المورفيمات
N	
Nachinformation 91, 190 – 193	معلومات لاحقة
Nachricht 11 – 14, 258	خبر
Nachrichtentechnik 10	تقنية الأخبار
Negativprobe 29	اختبار النفي
Nomenklatur 52, 112, 114	أسماء/ مصطلحات علم ما
Nominalgruppe 83, 178f.	ضميمة اسمية
Normkode 62f.	شفرة معيار

مطبـعة العمرانيـة للاوفسـت
الجيزة : ٣٣٧٥٦٢٩٩